

شرح سنن ابن ماجه

المُسْنَدُ

مُرْتَبِدٌ ذَوِي الْحِجَاوُ الْحَاجَّةُ إِلَى سُنَنِ ابْنِ مَاجَه
وَالْقَوْلُ الْمَكْتَفَى عَلَى سُنَنِ الْمُصْطَفَى

جَمَعَ وَتَأَلَّفَ

مُحَمَّدُ الْأَمِينُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ حَسَنِ الْأُرُمِيِّ
الْعَلَوِيِّ الْأَثْيُوبِيِّ الْهَرَرِيِّ الْكُرِّي الْبُؤَيْطِيُّ

نَزَلَ مَدَنَ الْمَكَّةَ وَالْمَجَادِرَ بِهَا وَالْمَدْرَسَ فِي دَارِ الْحَدِيثِ الْخَبَرِيَّةِ

مَرَاجَعَةُ لَجْنَةِ مِمَّ الْعُلَمَاءِ
بِرِئَاسَةِ

الْأَسَازُ الذَّكُورُ هَاتِمُ مُحَمَّدُ عَلِيُّ حَسَنِ مَهْدِي

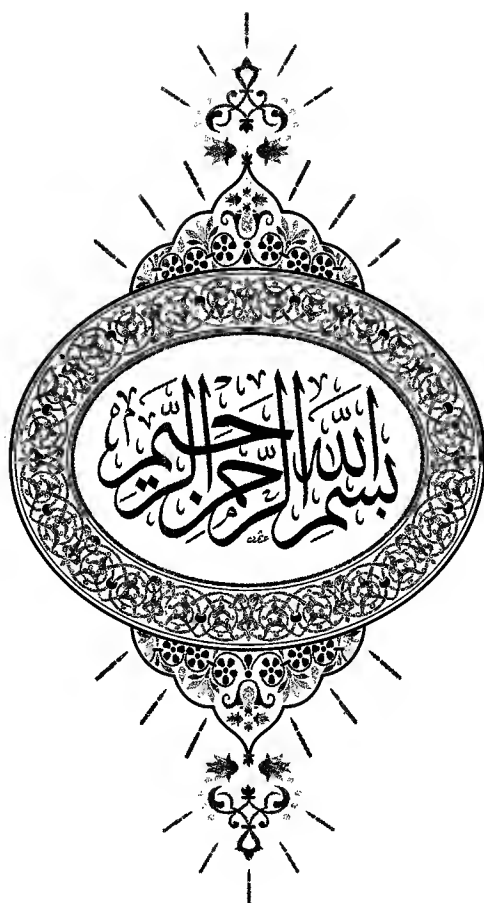
الْمُسْتَشَارُ بِرَابِطَةِ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ سَابِقًا - مَكَّةُ الْمَكَّةُ

المجلد الرابع

تتمة كتاب الطهارة وسننها

ذَا حُطُوقٍ لِلنَّجَاةِ

ذَا الْمُنْتَهَاةِ

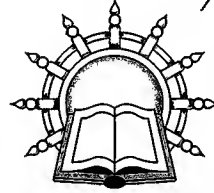


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دار المنهج

المملكة العربية السعودية - جدة
هاتف ٦٣٢٦٦٦٦ - فاكس ٦٣٢٠٣٩٢



دار الحقوق البجّة

لبنان - بيروت - فاكس: ٧٨٦٢٣٠
ص. ب: ٥٥٧٤ / ١٣ / بيروت

الطبعة الأولى
١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م
جميع الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه، وبأي شكل من الأشكال، أو نسخه، أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه، وكذلك لا يسمح بالاعتباس منه أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبقاً.



الرقم المعياري الدولي

ISBN: 978 - 9933 - 503 - 20 - 8

www.alminhaj.com

E-mail: info@alminhaj.com

قال المادح عفا الله عنه :

محمد ساد الناس كهلاً ويافعاً	وساد على الأملاك أيضاً محمد
محمد كل الحسن من بعض حسنه	وما حسن كل الحسن إلا محمد
محمد ما أحلى شمائله وما	ألذ حديثاً راح فيه محمد
محمد خير الورى قاطبة	وذلك فضل أوتي به محمد
محمد مخزن الخير والفضائل	يقسمها أبو القاسم محمد

قال الإمام علي رضي الله تعالى عنه :

قدم لنفسك في الحياة تزوداً	فلقد تفارقها وأنت مودع
واهتم للسفر القريب فإنه	أنأى من السفر البعيد وأشنع
واجعل تزودك المخافة والتقوى	فلعل حتفك في مسائك أسرع
واقنع بقوتك فالقناع هو الغنى	والفقر مقرون بمن لا يقنع
واحذر مصاحبة اللئام فإنهم	منعوك صفو ودادهم وتصنعوا

تَتِمَّة
كتاب الطَّهارة وسننها

الخطبة

الحمد لله ذي الجلال والإكرام ، ذي الطول والإنعام ، على آلائه الجسام ،
ومننه العظام ، والصلاة والسلام على سيد الأنام ، وعلى آله وصحبه الكرام ومن
تبعهم بإحسان إلى يوم الزحام .

أما بعد :

فلما فرغت من تسطير المجلد الثالث بفضل الله وإمداده وحسن توفيقه . .
شرعت برقم المجلد الرابع بمعونة من الله وإسناده .
وأسأل الله إتمامه وإتقانه ، فهو ولي ذلك والقادر عليه .



قال المؤلف رحمه الله تعالى ونفعنا به ، آمين :

(١) - (٨٠) - بَابُ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْقَدَمَيْنِ

(١) - ٤٥٢ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي حَيَّةَ قَالَ : رَأَيْتُ عَلِيًّا تَوَضَّأَ ، فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، ثُمَّ قَالَ : أَرَدْتُ أَنْ أُرِيكُمْ طُهُورَ نَبِيِّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(١) - (٨٠) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْقَدَمَيْنِ)

تثنية قدم ، والقدم للإنسان بمنزلة الخف للإبل ، والظلف للبقر والغنم ، والحافر للفرس والبغال والحمير .



واستدل المؤلف عليه بحديث علي رضي الله عنه ، فقال رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(١) - ٤٥٢ - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي حَيَّةَ) بن قيس الوادعي الكوفي ، قيل : اسمه عمرو بن نصر ، وقيل : اسمه عبد الله ، وقيل : اسمه عامر بن الحارث ، وقال أبو أحمد الحاكم وغيره : لا يُعرف اسمه ، مقبول ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) . (قال) أبو حية : (رأيت علي) بن أبي طالب رضي الله عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

أي : أبصرت علياً ؛ يعني : حالة كونه (توضأ ، فغسل قدميه إلى الكعبين) أي : مع الكعبين ؛ هما العظمان الناتئان من الجانبين عند مفصل القدم والساق ، (ثم) بعدما غسل الرجلين (قال) علي : (أردت) أي : قصدت بوضوئي (أن أريكم) وأبصركم (طهور) - بضم الطاء لا غير - أي : وضوء (نبيكم) محمد (صلى الله عليه وسلم) وآله وصحبه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لكون رجاله
ثقات ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

قال السندي : قوله : (رأيت علياً ...) إلى آخره ، فيه رد بليغ على الشيعة
القائلين بالمسح على الرجلين من حيث إن الغسل كان من رواية علي ، ولذلك
ذكره المؤلف من رواية علي ، وبدأ به الباب ، وإلا .. فقد قال المحققون ؛ منهم
النووي : إن جميع من وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم في مواطن
مختلفة وعلى صفات متعددة متفقون على غسل الرجلين ، ولقد أحسن المؤلف
وأجاد في تخريج حديث علي في هذا الباب ، جزاه الله خيراً .

وظاهر القرآن يقتضي المسح ، كما جاء عن ابن عباس ، فيجب حمله على
الغسل ضرورة أن النبي صلى الله عليه وسلم هو المبين لأمر الله والمفسر للقرآن ،
وهو الذي فوض الله إليه بيان القرآن ، فلا يؤخذ البيان إلا منه صلى الله عليه وسلم ،
فيقال : قراءة النصب للأرجل ظاهرة في الإغسال ، وقراءة جرها مبنية على الجوار ،
والجوار وإن كان قليلاً في كلامهم .. يجب الأخذ به هنا ؛ للتوفيق بين القرآن وبين
ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من البيان ، وفائدة الجوار إيهام العطف على
الممسوح ؛ للتنبيه على كونه غسلًا خفيفاً قريباً من المسح ؛ فإن الأرجل من بين
المغسولات مظنة إفراط الصب عليها ، كذا ذكره صاحب « الكشاف » .

ولذلك فصل بينها وبين المغسولات المذكورة أولاً ، وأيضاً في الفصل تنبيه
على وجوب الترتيب في أفعال الوضوء ، وقد ذكر العلماء وجوهاً أخر في فوائد
الفصل ، وقد بسطتها في تفسيري « حقائق الروح والريحان في روابي علوم
القرآن » ، فراجعه إن شئت بسط الكلام في هذا المقام .



(٢) - ٤٥٣ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا حَرِيزُ بْنُ عُثْمَانَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَيْسَرَةَ ، عَنْ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرَبَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ ، فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا .

ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث علي بحديث المقدام رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٢) - ٤٥٣ - (٢) (حدثنا هشام بن عمار) السلمي الدمشقي ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا الوليد بن مسلم) القرشي الأوزاعي الدمشقي ، ثقة ، من الثامنة ، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا حريز) بفتح أوله وكسر ثانيه آخره زاي (بن عثمان) الرحبي - بفتحيتين بعدهما موحدة - الحمصي ، ثقة ثبت ، رُمي بالنصب ، من الخامسة ، مات سنة ثلاث وستين ومئة (١٦٣ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(عن عبد الرحمن بن ميسرة) الحضرمي الحمصي ، مقبول ، من الرابعة . يروي عنه : (د ق) .

(عن المقدام بن معدي كرب) بن عمرو الكندي أبي كريمة الشامي الصحابي المشهور رضي الله عنه ، مات سنة سبع وثمانين (٨٧ هـ) على الصحيح ، وله إحدى وتسعون سنة . يروي عنه : (خ عم) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضع ، فغسل رجله) أي : قدميه مع الكعبين كل رجل (ثلاثاً ثلاثاً) .

(٣) - ٤٥٤ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُليَّةَ ، عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ ، عَنْ الرُّبَيْعِ قَالَتُ : أَتَانِي ابْنُ عَبَّاسٍ فَسَأَلَنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ ؛

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لكون رجاله ثقات ، وله شاهد من حديث علي رضي الله عنه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثانياً لحديث علي بحديث الربيع بنت معوذ رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٣) - ٤٥٤ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَقْسَمٍ الْأَسَدِيُّ الْبَصْرِيُّ الْمَشْهُورُ بِ (ابْنِ عَلِيَّةَ) اسْمُ أُمِّهِ ، ثَقَّةٌ ، مِنَ الثَّامَنَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَتَسْعِينَ وَمِئَةً (١٩٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن روح بن القاسم) التميمي العنبري أبي غياث البصري ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة إحدى وأربعين ومئة (١٤١ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(عن عبد الله بن محمد بن عقال) بن أبي طالب الهاشمي المدني ، صدوق ، في حديثه لين ، من الرابعة ، مات بعد الأربعين ومئة . يروي عنه : (د ت ق) .
(عن الربيع) بنت معوذ ابن عفراء الأنصارية الصحابية رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه عبد الله بن محمد بن عقال ، وفيه لين .

(قالت) الربيع : (أتاني) أي : جاءني (ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما في بيتي ، (فسألني) ابن عباس (عن هذا الحديث) هل سمعته من

تَعْنِي : حَدِيثُهَا الَّذِي ذَكَرْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ وَغَسَلَ رَجُلَيْهِ ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِنَّ النَّاسَ أَبَوْا إِلَّا الْغُسْلَ ، وَلَا أَجِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا الْمَسْحَ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ (تعني) الربيع بالحديث الذي سألها عنه (حديثها الذي ذكرت) وحدثت له بقوله : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضعاً ، وغسل رجله ، فقال ابن عباس) بعدما ذكرت له حديثها : (إن الناس) عامة (أبوا) وامتنعوا وأنفوا من الاكتفاء في وضوئهم بمسح الرجلين (إلا الغسل) أي : إلا الإتيان بالغسل ، كما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم ، (ولا أجد في كتاب الله) عز وجل أي : لم أجد في القرآن ذكر الغسل ، بل لم يذكر (إلا المسح) حيث قال : ﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ (١) .

قوله : (إن الناس أبوا إلا الغسل) كأنه جعل هذا الكلام كالنتيجة لما سمع منها أن النبي صلى الله عليه وسلم غسل رجله ؛ يريد أنه لأجل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من الاغتسال اتفق الناس عليه ، وإلا . . فظاهر القرآن هو المسح .

قوله : (ولا أجد في كتاب الله) أي : ظاهراً ، وفيه : أن الحق هو الاغتسال ؛ لاتفاق السنة وإجماع الأمة عليه ؛ إذ لم يكن ثمة ناس إلا الصحابة وإجماعهم حجة ؛ أي : حجة بالاتفاق ، فيجب حمل القرآن عليه بنحو ما ذكرنا ، وإنما كان المسح هو ظاهر الكتاب ؛ لأن قراءة الجر ظاهرة فيه ، وحمل قراءة النصب عليها بجعل العطف على المحل . . أقرب من حمل قراءة الجر على قراءة النصب بالوجه الذي ذكرنا ، كما صرح به النحاة ؛ لشذوذ الجوار واطراد العطف على المحل ، وأيضاً فيه خلوص عن الفصل بالأجنبي بين المعطوف والمعطوف

(١) سورة المائدة : (٦) .

.....

عليه ، وهذا لازم على ما ذكرنا ، فصار ظاهر القرآن هو المسح ، ويحتمل أنه قال ذلك ؛ لعدم بلوغ قراءة النصب إليه . انتهى من « السندي » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه : ولكن رواه ابن أبي شيبة في « مصنفه » . ودرجته : أنه حسن ؛ لما مر في سنده إلا قوله : (فقال ابن عباس ...) إلى آخره ؛ فإنه منكر ، وغرضه : الاستشهاد به إلا ما كان منكراً منه .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :

الأول : حديث علي ، ذكره للاستدلال .

والثاني : حديث المقدم ، ذكره للاستشهاد .

والثالث : حديث الزبيد ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢) - (٨١) - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى

(٤) - ٤٥٥ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ،
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ أَبِي صَخْرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ حُمْرَانَ

(٢) - (٨١) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى)

أي : هذا الباب معقود في بيان فضل الوضوء الذي فعل على وفق ما أمر الله تعالى به من فرائضه وسننه وآدابه .



واستدل المؤلف رحمه الله تعالى له بحديث عثمان بن عفان رضي الله عنه ،
فقال :

(٤) - ٤٥٥ - (١) (حدثنا محمد بن بشار) العبدى البصري .

(حدثنا محمد بن جعفر) الهذلي البصري ربيب شعبة الملقب بغندر .

(حدثنا شعبة) بن الحجاج بن الورد العتكي البصري .

(عن جامع بن شداد) المحاربي (أبي صخرة) الكوفي . روى عن : حمران

مولى عثمان ، وعبد الرحمن النخعي ، وصفوان بن محرز ، وجماعة ، ويروي عنه : (ع) ، وشعبة ، والأعمش ، ومسعر .

قال أبو حاتم : ثقة ، وقال في « التقريب » : ثقة ، من الخامسة ، مات سنة سبع ، وقيل : سنة ثمان وعشرين ومئة .

(قال) جامع بن شداد : (سمعت حمران) بن أبان ، ويقال : ابن أبي الأموي

مولاهم ؛ مولى عثمان بن عفان المدني ، اشتراه في زمن أبي بكر الصديق . روى عن : مولاه عثمان ، ومعاوية ، ويروي عنه : (ع) ، وجامع بن شداد ، وعروة ، وعطاء الليثي ، وغيرهم .

يُحَدِّثُ أَبَا بُرْدَةَ فِي الْمَسْجِدِ أَنَّهُ سَمِعَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يُحَدِّثُ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ أَتَمَّ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ . . فَالْصَّلَاةُ الْمَكْتُوبَاتُ كَفَّارَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ » .

وقال في « التقريب » : ثقة ، من الثانية ، مات سنة خمس وسبعين (٧٥ هـ) ، وقيل غير ذلك .

حالة كونه (يحدث أبا بردة) عامر بن أبي موسى الأشعري (في المسجد النبوي) (أنه) أي : أن حمران (سمع عثمان بن عفان يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(قال) النبي صلى الله عليه وسلم : (من أتم الوضوء) وأكمله بفعل جميع فرائضه (كما أمره الله) تعالى أي : على الوجه الذي أمر الله تعالى به في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ، وصلى به الصلاة المكتوبة . . (فالصلوات المكتوبات) التي صلاها بذلك الوضوء الكامل . . (كفارات) أي : تكون كفارة ؛ أي : ماحية سائرة (لما) أي : للذنوب الصغائر التي ارتكبتها واقترفها (بينهن) أي : بين تلك الصلوات ، وإنما قيدنا بالصغائر ؛ لأن الكبائر لا تُكفّر إلا بالتوبة أو بمحض فضل الله تعالى ؛ لقوله في بعض روايات مسلم : « ما لم يؤت كبيرة » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الإمام مسلم ؛ أخرجه في الطهارة (٤) ، باب فضل الوضوء والصلاة عقبه ، رقم (١١) ، والنسائي (٩١/١) ، والبخاري (٣١٨/٣) - (٣١٩) ، والطيالسي في « مسنده » (٧٥) ، وأحمد في « المسند » (٦٦/١ - ٦٩) ، وابن أبي شيبة في « مصنفه » (٧/١) ، وإسناده صحيح على شرطهما .

(٥) - ٤٥٦ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ،

ودرجته : أنه صحيح ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث عثمان بن عفان رافع رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٥) - ٤٥٦ - (٢) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله الذهلي النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا حجاج) بن المنهال الأنماطي أبو محمد السلمي مولاهم البصري . روى عن : همام بن يحيى ، وجريز بن حازم ، والحمادين ، ويروي عنه : (ع) ، والذهلي ، ومحمد بن بشار .

وقال في «التقريب» : ثقة فاضل ، من التاسعة ، مات سنة ست ، أو سبع عشرة ومئتين .

(حدثنا همام) بن يحيى بن دينار الأزدي العوزي - بفتح المهملة وسكون الواو وكسر المعجمة - أبو عبد الله البصري . روى عن : إسحاق بن عبد الله ، والحسن ، وعطاء ، ونافع ، ويروي عنه : (ع) ، وحجاج بن منهال ، والثوري ، وابن المبارك ، وخلق .

قال أحمد : ثبت في كل المشايخ ، وقال أبو حاتم : ثقة ، في حفظه شيء ، وقال في «التقريب» : ثقة ربما وهم ، من السابعة ، مات سنة أربع وستين ومئة (١٦٤ هـ) ، أو خمس وستين ومئة .

(حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة) الأنصاري أبو يحيى المدني .

حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى بْنِ خَلَّادٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَمِّهِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ أَنَّهُ
كَانَ جَالِساً عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

روى عن : علي بن يحيى بن خلاد ، وعمه أنس ، وأبيه عبد الله بن أبي طلحة ،
ويروي عنه : (ع) ، وهمام بن يحيى .

وقال في « التقريب » : ثقة حجة ، من الرابعة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة
(١٣٢ هـ) ، وقيل بعدها .

(حدثني علي بن يحيى بن خلاد) بن رافع بن مالك بن العجلان بن عمرو بن
عامر بن زريق الأنصاري الزرقى . روى عن : أبيه ، وعن عم أبيه رفاعه بن رافع ،
ويروي عنه : (خ د س ق) ، وابنه يحيى ، وإسحاق بن عبد الله ، وبكير بن
الأشج .

وثقه ابن معين والنسائي ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في
« التقريب » : ثقة ، من الرابعة ، مات سنة تسع وعشرين ومئة (١٢٩ هـ) .

(عن أبيه) يحيى بن خلاد بن رافع بن مالك بن العجلان بن عمرو بن عامر بن
زريق - بضم الزاي وفتح الراء مصغراً - الأنصاري الزرقى المدني . روى عن :
رفاعة بن رافع ، وعمر بن الخطاب ، ويروي عنه : (خ عم) ، وابنه علي بن يحيى .
ذكره ابن حبان في « الثقات » ، له رؤية ، مات في حدود السبعين (٧٠ هـ) .

(عن عمه رفاعه بن رافع) بن مالك بن العجلان أبي معاذ الأنصاري الزرقى
شهد بدرأ . روى عن : النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن أبي بكر الصديق ،
وعباد بن الصامت . روى عنه : (خ عم) ، وابناه عبيد ومعاذ ، وابن أخيه
يحيى بن خلاد رضي الله عنه .

وهذا السند من سبائياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(أنه) أي : أن رفاعه بن رافع (كان جالساً عند النبي صلى الله عليه وسلم ،

فَقَالَ : « إِنَّهَا لَا تَتِمُّ صَلَاةٌ لِأَحَدٍ حَتَّى يُسَبِّحَ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى ؛ يَغْسِلُ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ، وَيَمْسَحُ بِرَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ » .

فقال (النبي صلى الله عليه وسلم : (إنها) أي : إن القصة والشأن والحال (لا تتم صلاة) من الصلوات المكتوبة ولا غيرها (لأحد) منكم ، ولا تُقبل منه (حتى يسبغ الوضوء) ويكمله بفرائضه ؛ أي : حتى يأتي به كاملاً بفرائضه ، ولم يرد أنه يراعي سننه وآدابه ؛ لأنه يأبى عنه .

قوله : (كما أمره الله تعالى) لأنه تعالى لم يذكر في كتابه إلا الفرائض ؛ أي : حتى يأتي به كاملاً على الوجه الذي أمر الله تعالى به في كتابه العزيز .
وجملة قوله : (يغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ، ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين) . . . بيان للإسباغ وتفسير له ، وقوله : (رجليه) يحتمل للغسل والمسح كما في القرآن ، ويجب حمله على الغسل بأدلة خارجية كما حمل القرآن عليه ، والله أعلم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود أخرجه في كتاب الصلاة ، باب من يقيم صلبه في الركوع والسجود ، رقم (٤٥٨ - ٤٥٩) ، والنسائي في كتاب التطبيق ، باب الرخصة في ترك الذكر في السجود .
ودرجته : أنه صحيح ؛ لكون سنده صحيحاً ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : حديثان :

الأول : حديث عثمان ، ذكره للاستدلال .

والثاني : حديث رفاعه بن رافع ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣) - (٨٢) - بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّضْحِ بَعْدَ الْوُضُوءِ

(٦) - ٤٥٧ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ قَالَ : قَالَ مَنْصُورٌ :

(٣) - (٨٢) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّضْحِ بَعْدَ الْوُضُوءِ)

والنضح : الرش ، قاله الجوهري ، وفي « معالم السنن » : النضح ، وكذا الانتضاح : رش الماء على الثوب ونحوه ، والمراد به هنا : أن يرش الماء على فرجه بعد الوضوء ؛ ليذهب عنه الوسواس الذي يعرض للإنسان أنه قد خرج من ذكره بلل ، فإذا كان ذلك المكان بللاً . . دفع ذلك الوسواس . انتهى من « العون » .



واستدل عليه المؤلف رحمه الله تعالى بحديث الحكم بن سفيان الثقفي رضي الله عنه ، فقال :

(٦) - ٤٥٧ - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ) بن الفرافصة العبدي الكوفي ، ثقة . يروي عنه : (ع) ، وثقه ابن معين ، قال في « التقريب » : ثقة . حافظ ، من التاسعة ، مات سنة (٢٠٣ هـ) ثلاث ومئتين . (حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ) خالد بن ميمون بن فيروز الهمداني الوادعي أبو يحيى الكوفي . يروي عنه : (ع) .

قال في « التقريب » : ثقة وكان يدلّس ، من السادسة ، مات سنة سبع ، أو ثمان ، أو تسع وأربعين ومئة .

(قال) زكرياء (قال) لنا (منصور) بن المعتمر بن عبد الله السلمي أبو عثاب بمثلثة الكوفي . يروي عنه : (ع) .

قال العجلي : ثقة ثبت ، له نحو ألفي حديث ، وقال في « التقريب » : ثقة

حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ سُفْيَانَ الثَّقَفِيِّ

ثبت ، وكان لا يدلّس ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) .
(حدثنا مجاهد) بن جبر أبو الحجاج المخزومي مولا هم المكي المقرئ
المفسر . يروي عنه : (ع) ، ثقة إمام في التفسير وفي العلم ، من الثالثة ، مات
سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومئة ، وله ست وثمانون سنة .

(عن الحكم بن سفيان الثقفي) وقيل : سفيان بن الحكم ، وقيل :
ابن أبي الحكم ، قيل : له صحبة ، لكن في حديثه اضطراب . يروي عنه : (د س
ق) . انتهى من « التقريب » .

وقال في « التهذيب » : روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في نضح الفرج
بعد الوضوء ، ويروي عنه مجاهد ، وقد اختلف عليه فيه : قيل : عنه عن الحكم ،
أو ابن الحكم عن أبيه ، وقيل : عن الحكم بن سفيان عن أبيه ، وقيل : عن الحكم
غير منسوب عن أبيه ، وقيل : عن رجل من ثقيف عن أبيه ، هذه أربعة أقوال ،
وقيل : عن مجاهد عن الحكم بن سفيان من غير ذكر أبيه ، وقيل : عن مجاهد
عن رجل من ثقيف ، يقال له : الحكم ، أو أبو الحكم ، وقيل : عن ابن الحكم ،
أو أبي الحكم بن سفيان ، وقيل : عن الحكم بن سفيان ، أو ابن أبي سفيان ،
وقيل : عن رجل من ثقيف ، وهذه ستة أقوال ليس فيها عن أبيه .

قال البخاري : قال بعض ولد الحكم بن سفيان : إنه لم يدرك النبي صلى الله
عليه وسلم ، وقال الحافظ ابن حجر : هو الحكم بن سفيان بن عثمان بن
عامر بن معتب بن مالك بن كعب بن سعد بن عوف بن ثقيف الثقفي ، قال
أبو زرعة وأبو إبراهيم الحربي : له صحبة ، واختلف فيه على مجاهد : فقيل
هكذا ، أو قيل : سفيان بن الحكم ، وقيل : غير ذلك ، وقال ابن عبد البر : له
حديث واحد ، وهو مضطرب الإسناد . انتهى « تحفة الأحوذى » .

أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ ، ثُمَّ أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَنَضَحَ بِهِ فَرْجَهُ .

(أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم توضعاً ، ثم أخذ كفاً من ماء ، فنضح به فرجه) أي : رشه عليه ؛ لدفع الوسوسة وتعليم الأمة . انتهى « سندي » . وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأنهم اضطربوا في الحكم بن سفيان ، كما مر آنفاً .

ودرجة الحديث : أنه صحيح ؛ لأن له شواهد من حديث ابن عباس ، وأسامة بن زيد بن حارثة ، وأبي سعيد الخدري ، وحديث أبي هريرة ، وحديث جابر ، أما حديث أسامة بن زيد ، وحديث أبي هريرة ، وحديث جابر . . فقد ذكرها المؤلف في الباب نفسه ، وأما حديث ابن عباس . . فأخرجه عبد الرزاق في « جامعه » أنه شكى إليه صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : إني أكون في الصلاة ، فيتخيل لي أن بذكري بللاً ، فقال : « قاتل الله الشيطان ؛ إنه يمس ذكر الإنسان ليريه أنه قد أحدث ، فإذا توضعاً . . فانضح فرجك بالماء ، فإن وجدت . . فقل : هو من الماء » ، ففعل الرجل ذلك ، فذهب . كذا في « شرح سراج أحمد » ، وأما حديث أبي سعيد . . فلم أقف على من أخرجه .

قلت : فحديث الباب : ضعيف السند ؛ للاضطراب المذكور ، ولكن في الباب أحاديث عديدة ، كما ذكرنا ، مجموعها يدل على أن له أصلاً . انتهى من « تحفة الأحوزي » .

فالحديث : ضعيف السند ، صحيح المتن ، غرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(٧) - ٤٥٨ - (٢) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرِيَّابِيُّ ، حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ ، عَنْ عُقَيْلٍ ،
.....

ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث الحكم بن سفيان بحديث زيد بن حارثة رضي الله عنهم ، فقال :

(٧) - ٤٥٨ - (٢) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن يوسف بن سريج - مصغراً -) (الفريابي) - بكسر الفاء ، وسكون الراء ، فمثناة من تحت ، وبموحدة - نسبة إلى بلدة في الترك تسمى فرياب ، أبو إسحاق ، نزيل بيت المقدس . روى عن : الوليد بن مسلم ، وحسان بن عبد الله ، وأيوب بن سويد الرملي ، ويروي عنه : (ق) ، وبقي بن مخلد ، وصالح جزرة ، وأبو حاتم .
وقال : صدوق ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : صدوق تكلم فيه الساجي ، من العاشرة .

(حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) (بن سهل الكندي أبو علي الواسطي ، سكن مصر . روى عن : ابن لهيعة ، والليث ، والمفضل بن فضالة ، وغيرهم ، ويروي عنه : (خ س ق) ، وإبراهيم بن محمد الفريابي ، وأبو حاتم الرازي ، ويحيى بن معين ، وآخرون .

قال أبو حاتم : ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال : يخطئ ، وقال في « التقريب » : صدوق يخطئ ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وعشرين ومئتين (٢٢٢ هـ) .

(حَدَّثَنَا) عبد الله (بن لهيعة) الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي ، صدوق ، من السابعة ، ثقة فيما روى عنه العبادلة ، خلط بعد احتراق كتبه ، مات سنة (١٧٤ هـ) . يروي عنه : (م د ت ق) .

(عن عقيل) - مصغراً - ابن خالد بن عقيل - مكبراً - الأيلي - بفتح وسكون

عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ قَالَ : حَدَّثَنَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ بْنِ حَارِثَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ :
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « عَلَّمَنِي جِبْرِيلُ الْوُضُوءَ ، وَأَمَرَنِي أَنْ
أَنْضَحَ تَحْتَ ثَوْبِي لِمَا يَخْرُجُ مِنَ الْبَوْلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ » .

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ سَلَمَةَ :

وكسر - أبو خالد الأموي مولاهم ، ثقة ثبت ، سكن المدينة ، ثم الشام ، ثم
مصر ، من السادسة ، مات سنة (١٤٤ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(عن الزهري) محمد بن مسلم المدني ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة خمس
وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن عروة) بن الزبير ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ)
على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(قال) عروة : (حدثنا أسامة بن زيد بن حارثة عن أبيه) الهاشمي مولاهم
المدني ، رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من ثمانياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه عبد الله بن لهيعة .

(قال) زيد : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : عَلَّمَنِي جِبْرِيلُ) الأمين
عليه السلام (الوضوء) الشرعي ؛ وهو استعمال الماء في أعضاء الوضوء ،
(وأمرني) جبريل (أن أنضح) من باب (فتح) أي : أن أرش ماء على ما
(تحت ثوبي) من الفرج ؛ دفعاً (لـ) الوسوسة والشك في (ما يخرج من البول
بعد) الفراغ من (الوضوء) .

والحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ،
وغرضه : الاستشهاد به ، ولكن رواه أحمد في « مسنده » عن الهيثم .

(قال أبو الحسن) تلميذ المؤلف علي بن إبراهيم (بن سلمة) القزويني :

حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ التَّنِيسِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ ،
فَذَكَرَ نَحْوَهُ .

(٨) - ٤٥٩ - (٣) حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ سَلَمَةَ الْيَحْمَدِيُّ ،

(حدثنا أبو حاتم) الرازي محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي ، ثقة ، من
الحادية عشرة ، مات سنة سبع وسبعين ومئتين . يروي عنه : (خ د س) .
(حدثنا عبد الله بن يوسف التنيسي) - بكسر التاء وتشديد النون المكسورة
وكسر المهملة بعدها ياء مشددة - نسبة إلى تنيس بلدة مشهورة في مصر ،
أبو محمد الكلاعي بفتح الكاف أصله من دمشق ، ثقة متقن ، من أثبت الناس
في « الموطأ » ، من كبار العاشرة ، مات سنة ثمانين عشرة ومئتين (٢١٨ هـ) .
يروي عنه : (خ د ت س) .

(حدثنا ابن لهيعة) غرضه : بيان متابعة عبد الله بن يوسف لحسان بن عبد الله ،
(فذكر) عبد الله بن يوسف (نحوه) أي : نحو حديث حسان بن عبد الله .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثانياً لحديث الحكم بن سفيان بحديث
أبي هريرة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٨) - ٤٥٩ - (٣) (حدثنا الحسين بن سلمة) بن إسماعيل بن يزيد بن
أبي كبشة - بفتح الكاف ، وسكون الموحدة ، فشين معجمة ، كذا في « المغني » -
الأزدي الطحان البصري (اليحمدي) - بفتح التحتانية ، وفتح الميم ، بينهما
حاء مهملة ساكنة ، وقيل : بضم التحتية ، وكسر الميم - نسبة إلى يحمّد ؛ بطن
من الأزد . روى عن : سلم بن قتيبة ، وأبي داود الطيالسي ، وعبد الرحمن بن
مهدي ، وغيرهم ، ويروي عنه : (ت ق) ، وابن أبي عاصم ، وابن خزيمة ، وابن
أبي داود ، وآخرون .

حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ قُتَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيُّ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
الْأَعْرَجِ ،

قال ابن أبي حاتم : سمع منه أبي ، وهو صدوق ، وقال الدارقطني : ثقة ،
وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : صدوق ، من التاسعة .

(حدثنا سلم بن قتيبة) الشعيري - بفتح المعجمة وكسر المهملة - نسبة
إلى بيع الشعير ؛ حب معروف مقتات ، أبو قتيبة الخراساني نزيل البصرة . روى
عن : الحسن بن علي الهاشمي ، وجريز بن حازم ، ويونس بن أبي إسحاق ،
وإسرائيل بن يونس ، وغيرهم ، ويروي عنه : (خ عم) ، والحسين بن سلمة
اليحمدي ، وعمرو بن علي الفلاس ، وعقبة بن مكرم ، وآخرون .

قال ابن قانع بصري : ثقة ، توفي سنة إحدى ومئتين (٢٠١ هـ) ، وقال
الحاكم عن الدارقطني : ثقة ، وقال المسعودي عن الحاكم : ثقة ، وذكره ابن حبان
في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : صدوق ، من التاسعة ، مات سنة مئتين
(٢٠٠ هـ) ، أو بعدها .

(حدثنا الحسن بن علي) بن محمد بن ربيعة بن نوفل بن الحارث بن
عبد المطلب النوفلي (الهاشمي) والد أبي جعفر الشاعر . روى عن : الأعرج ،
ويروي عنه : (ت ق) ، وأبو قتيبة سلم بن قتيبة .

قال البخاري : منكر الحديث ، وقال النسائي : ضعيف ، وقال ابن عدي :
حديثه قليل ، وهو إلى الضعف أقرب ، أخرج له حديثاً واحداً في النضح في
الطهارة ، وقال الدارقطني : روى عن الأعرج مناكير ، وقال في « التقريب » :
ضعيف ، من السادسة .

(عن عبد الرحمن) بن هرمز (الأعرج) أبي داود المدني الهاشمي
مولاهم ؛ مولى ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب ، قال ابن سعد : كان ثقة كثير

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا تَوَضَّأَتْ . . فَأَنْتَضِحْ » .

الحديث ، وقال العجلي : مدني تابعي ، ثقة ، وقال في « التقريب » : ثقة ثبت عالم ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة (١١٧ هـ) بالإسكندرية .
(عن أبي هريرة) رضي الله عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه راوياً متفقاً على ضعفه ؛ وهو الحسن بن علي .

(قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا توضأت فانتضح ») أي : رش على فرجك ماءً ؛ دفعاً للوسوسة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في الطهارة ، باب (٣٨) من النضح بعد الوضوء ، في رقم (٥٠) ، وفي رواية الترمذي : (عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : جاءني جبريل ، فقال : يا محمد ؛ إذا توضأت) أي : إذا فرغت من الوضوء . . (فانتضح) أي : رش على فرجك الماء بعد الوضوء ؛ دفعاً لما يعرض من الوسوسة في خروج البول منه .

قال القاضي أبو بكر بن العربي في « العارضة » : اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث على أربعة أقوال :

الأول : معناه : إذا توضأت . . فصب الماء على العضو صباً ، ولا تقتصر على مسحه ؛ فإنه لا يجزئ فيه إلا الغسل .

الثاني : معناه : استبرئ الماء بالتر والتنحنح ، يقال : نضحت : استبرأت ، وانتضحت : تعاطيت الاستبراء له .

الثالث : معناه : إذا توضأت . . فرش الإزار الذي يلي الفرج ؛ ليكون ذلك مذهباً للوسواس والشك .

.....

الرابع : معناه : الاستنجاء بالماء إشارة إلى الجمع بينه وبين الأحجار ؛ فإن الحجر يُخفف ، والماء يطهره ، وقد حدثني أبو مسلم المهدي ، قال : من الفقه الرائق : الماء يذهب الماء ؛ معناه : أن من استنجى بالأحجار . . لا يزال البول يرشح ، فيجد منه البلل ، فإذا استعمل الماء . . نسب الخاطر ما يجد من البلل إلى الماء ، وارتفع الوسواس . انتهى كلام ابن العربي ملخصاً .

وقال الخطابي في « معالم السنن » : الانتضاح ها هنا : الاستنجاء بالماء ، وكان من عادة أكثرهم أن يستنجوا بالحجارة لا يمسون الماء ، وقد يتأول الانتضاح ها هنا أيضاً على رش الفرج بالماء بعد الاستنجاء ؛ ليدفع بذلك وسوسة الشيطان . انتهى .

وذكر النووي عن الجمهور أن المعنى الثاني هو المراد ها هنا ، وفي « جامع الأصول » : الانتضاح : رش الماء على الثوب ونحوه ، والمراد : أن يرش على فرجه بعد الوضوء ماءً ؛ ليذهب عنه الوسواس الذي يعرض للإنسان أنه قد خرج من ذكره بلل ، فإذا كان ذلك المكان بللاً . . ذهب ذلك الوسواس ، وقيل : أراد بالانتضاح الاستنجاء بالماء ؛ لأن الغالب كان من عادتهم أنهم يستنجون بالحجارة . انتهى .

قلت : والحق أن المراد بالانتضاح في هذا الحديث : هو الرش على الفرج بعد الوضوء ، كما يدل عليه ألفاظ أكثر الأحاديث الواردة في هذا الباب . انتهى « تحفة الأحوذى » .

قلت : فهذا الحديث وإن كان ضعيفاً ؛ لضعف سنده . . ففي هذا الباب أحاديث عديدة مجموعها يدل على أن له أصلاً .

(٩) - ٤٦٠ - (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ ،
حَدَّثَنَا قَيْسٌ ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ،
.....

فإذاً نقول : هذا الحديث : ضعيف السند ، صحيح المتن ، لأن له شواهد ،
وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثالثاً لحديث الحكم بن سفيان بحديث
جابر رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٩) - ٤٦٠ - (٤) (حدثنا محمد بن يحيى) الذهلي النيسابوري ، ثقة ،
من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ
عم) .

(حدثنا عاصم بن علي) بن عاصم بن صهيب الواسطي أبو الحسن
التيمي مولا هم ؛ مولى قُرْبِيَّة بنت محمد بن أبي بكر الصديق . روى عن :
قيس بن الربيع ، والليث بن سعد ، وعكرمة بن عمار ، وغيرهم ، ويروي
عنه : (خ ت ق) ، والذهلي ، والدارمي ، وأحمد ابن حنبل ، وأبو حاتم ،
وآخرون .

قال أبو حاتم : صدوق ، وثقه ابن سعد وابن قانع ، وقال العجلي : كان ثقة
في الحديث ، وقال النسائي : ضعيف ، وقال في « التقريب » : صدوق ربما وهم ،
من التاسعة ، مات سنة إحدى وعشرين ومئتين (٢٢١ هـ) ..

(حدثنا قيس) بن الربيع الأسدي أبو محمد الكوفي ، صدوق ، تغير لما
كبر ، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به ، من السابعة ، مات سنة
بضع وستين ومئة . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن) محمد بن عبد الرحمن (بن أبي ليلى) الأنصاري الكوفي القاضي

عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَضَحَّ فَرَجَّهُ .

صدوق ، سيع الحفظ جداً ، من السابعة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) .
يروى عنه : (عم) .

(عن أبي الزبير) المكي ، صدوق ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن جابر) بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لضعف قيس وشيخه .

(قال : توضع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتضح) أي : رش (فرجه)
بماء .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لأن له شواهد ،
وغرضه : الاستشهاد به ، فهو ضعيف السند ، صحيح المتن .



فجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :

الأول : حديث الحكم بن سفيان ، ذكره للاستدلال به على الترجمة .

والثاني : حديث زيد بن حارثة ، ذكره للاستشهاد .

والثالث : حديث أبي هريرة ، ذكره للاستشهاد .

والرابع : حديث جابر ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤) - (٨٣) - بَابُ الْمُنْدِيلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ وَبَعْدَ الْغُسْلِ

(١٠) - ٤٦١ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَنَّبَانَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ أَنَّ أَبَا مُرَّةَ مَوْلَى عَقِيلٍ

(٤) - (٨٣) - (باب) حكم التمسح بـ (المنديل) بلل الماء

(بعد) الفراغ من (الوضوء وبعد الغسل)

وحكمه : الجواز ، وتركه أولى ؛ لأن التمسح به كالتبري من آثار العبادة ،
والمنديل : خرقة ينشف بها البدن بعد الغسل أو الوضوء .



واستدل المؤلف رحمه الله تعالى على الترجمة بحديث أم هانئ رضي الله
تعالى عنها ، فقال :

(١٠) - ٤٦١ - (١) (حدثنا محمد بن رمح) بن المهاجر التجيبي
المصري .

(أنبأنا الليث بن سعد) بن عبد الرحمن الفهمي المصري .

(عن يزيد بن أبي حبيب) اسمه : سويد مولى شريك بن الطفيل الأزدي
أبي رجاء المصري عالمها . قال ابن سعد : ثقة كثير الحديث ، وقال في
« التقريب » : ثقة فقيه وكان يرسل ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وعشرين ومئة
(١٢٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سعيد بن أبي هند) الفزاري مولاهم مولى سمرة ، ثقة ، من الثالثة ،
أرسل عن أبي موسى ، مات سنة ست عشرة ومئة (١١٦ هـ) وقيل بعدها . يروي
عنه : (ع) .

(أن أبا مرة) يزيد الهاشمي مولاهم (مولى عقيل) بن أبي طالب ، وقيل :

حَدَّثَهُ ، أَنَّ أُمَّ هَانِئٍ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ حَدَّثَتْهُ أَنَّهَا لَمَّا كَانَ عَامُ الْفَتْحِ . . قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى غُسْلِهِ ، فَسَتَرَتْ عَلَيْهِ فَاطِمَةً ، ثُمَّ أَخَذَ ثَوْبَهُ فَالْتَحَفَ بِهِ .

مولى أم هانئ ، أعتقته وكان يلزم أخاها عقيلاً ، ولذلك نُسب إليهما في الولاية ، حجازي مشهور بكنيته ، وقيل : مدني ، اسمه : عبد الرحمن ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .

(حدثه أن أم هانئ بنت أبي طالب) اسمها فاختة (حدثته) أي : حدثت لأبي مرة .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(أنه) أي : أن الشأن والحال (لما كان) وحصل (عام الفتح) أي : عام فتح مكة ، و (كان) هنا تامة ، وهي فعل شرط للما ، وجوابها قوله : (قام رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى غسله) أي : لأجل اغتساله ، قال السندي : بفتح الغين ؛ أي : لأجل غسله جسده الشريف ، وبضمها ؛ أي : إلى الماء الذي يغتسل به ، (فسترت عليه) صلى الله عليه وسلم (فاطمة) بنته رضي الله تعالى عنها حالة اغتساله عن أعين الناس بثوبه ، كما في رواية مسلم .

(ثم) بعد فراغه من الاغتسال (أخذ) منها (ثوبه) الذي سترته به ، (فالتحف به) أي : بثوبه ؛ أي : اشتمل وتلفف به مخالفاً بين طرفيه ، فصار الثوب للبدن كالمنديل الذي ينشف به أثر الماء وبلله ، ويحتمل أنه أخذ من عدم ذكر المنديل في الحديث أنه ما استعمله ولا نشف به بدنه ، واستدل به على عدم جواز التمسح بالمنديل بعد الغسل ، كما عليه بعض الفقهاء ، واستدل به على الترجمة ، وهو بعيد . انتهى « سندي » مع زيادة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري ؛ أخرجه في مواضع

(١١) - ٤٦٢ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا
أَبْنُ أَبِي لَيْلَى ،
.....

كثيرة ؛ منها : في كتاب الغسل ، وفي كتاب الصلاة باب الصلاة في الثوب
الواحد ، ومسلم أخرجه في مواضع ؛ في كتاب الحيض ، باب تستر المغتسل
بثوب ونحوه ، وفي كتاب صلاة المسافرين ، وباب استحباب صلاة الضحى ،
والترمذي في الاستئذان ، باب ما جاء في مرحباً ، والنسائي في الطهارة والغسل ،
باب ذكر الاستتار ، وأحمد والدارمي .

فالحديث : من المتفق عليه ، فهو في أعلى درجات الصحة ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .

فدل الحديث على أن التمسح بالمنديل وتركه سواء ؛ لأنه لم يذكر التمسح
به في هذا الحديث .



ثم استأنس المؤلف رحمه الله تعالى للترجمة بحديث قيس بن سعد
رضي الله عنه ، فقال :

(١١) - ٤٦٢ - (٢) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي
الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين . يروي
عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في
آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا) محمد بن عبد الرحمن (بن أبي ليلى) الأنصاري الكوفي
القاضي ، صدوق سيئ الحفظ ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي
عنه : (عم) .

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَسْعَدَ بْنِ زُرَّارَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شَرْحِبِيلَ ،
عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ

وأبو ليلى الأنصاري والد عبد الرحمن صحابي ، اسمه : بلال ، أو بُليل
- مصغراً - وقيل : داوود ، وقيل : هو يسار - بالتحانية - وقيل : أوس ، ولقبه :
اليسر ، شهد أحداً وما بعدها ، وعاش إلى خلافة علي رضي الله عنه . انتهى
« تقريب » .

(عن محمد بن عبد الرحمن ابن أسعد) الصواب ابن سعد (بن زرارَة)
ومحمد هو ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد ، فنُسب أبوه إلى جده
الأنصاري ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة أربع وعشرين ومئة (١٢٤ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(عن محمد بن شرحبيل) وقال في « التقريب » : محمد بن شرحبيل
عن قيس بن سعد ، وقيل : اسمه عمرو ، مجهول من الثالثة . يروي عنه :
(ق) .

(عن قيس بن سعد) بن عبادة بن ذُليهم - بضم المهملة وفتح اللام ، وسكون
التحتية ، وكسر الهاء - ابن حارثة الأنصاري الخزرجي أبي عبد الله المدني
رضي الله عنه ، قال أنس بن مالك : كان قيس بن سعد من النبي صلى الله عليه
وسلم بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير . روى عن : النبي صلى الله عليه وسلم ،
وعن أبيه ، وعبد الله بن حنظلة بن الراهب وهو أصغر منه ، ويروي عنه : (ع) ،
ومحمد بن شرحبيل ، وأنس بن مالك ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى ، وثعلبة بن
أبي مالك القرظي ، وأبو ميسرة عمرو بن شرحبيل ، وخلق . وكان قيس هذا
رجلاً ضخماً جسيماً ، وكان إذا ركب الحمار . . خطت رجلاه الأرض ، مات سنة
ستين تقريباً ، وقيل بعد ذلك .

قَالَ : أَتَانَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَوَضَعْنَا لَهُ مَاءً فَأَغْتَسَلَ ، ثُمَّ أَتَيْنَاهُ بِمِلْحَفَةٍ وَرَسِيَّةٍ ، فَاشْتَمَلَ بِهَا ، فَكَأْنِي أَنْظُرُ إِلَى أَثَرِ الْوَرَسِ عَلَى عُنْكَهِ .
(١٢) - ٤٦٣ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه ابن أبي ليلى ، وهو سيئ الحفظ ضعيف .

(قال) قيس بن سعد : (أتانا النبي صلى الله عليه وسلم) أي : جاءنا في بيتنا لزيارتنا ، (فوضعنا) أي : هيأنا (له ماء) يغتسل به ، (فاغتسل ، ثم) بعد فراغه من الاغتسال (أتينا) أي : جئناه (بملحفة) - بكسر الميم وفتح الحاء - اللحف ؛ وهو ثوب يغطي جميع البدن ؛ أي : أتينا في مغتسله بمنشفة (ورسية) أي : مصبوغة بالورس ؛ وهو نبت أصفر يُصبغ به كثير في اليمن ، (فاشتمل) أي : تلفف (بها) أي : بتلك الملحفة ؛ أي : لبسها مخالفاً بين طرفيها ، قال قيس بن سعد : (فكأنني أنظر) الآن (إلى أثر الورس) ولونه (على عُنْكَهِ) أي : على طيات بطنه وطبقاته ، والعكن - بضم العين وفتح الكاف - : جمع عكنة ؛ مثل غرفة وغرف ، والعكنة : الطي في البطن من السمن . قاله في « المصابيح » . انتهى « سندي » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولا شاهد له ، فدرجته : أنه ضعيف متناً وسنداً (١) (٧٣) .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث أم هانئ بحديث ميمونة بنت الحارث الهلالية أم المؤمنين رضي الله تعالى عنهما ، فقال :
(١٢) - ٤٦٣ - (٣) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وعلي بن محمد)
الطنافسي .

قَالَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ ، عَنْ كُرَيْبٍ ،
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ خَالَتِهِ مَيْمُونَةَ قَالَتْ : أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ بِثَوْبٍ حِينَ اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ ،

(قال حدثنا وكيع حدثنا الأعمش عن سالم بن أبي الجعد) رافع الأشجعي
مولا هم الكوفي ، قال في « التقرير » : ثقة وكان يرسل كثيراً ، من الثالثة ، مات
سنة سبع أو ثمان وتسعين ، وقيل : مئة أو بعد ذلك ، ولم يثبت أنه جاوز المئة .
يروي عنه : (ع) .

(عن كريب) - مصغراً - ابن أبي مسلم الهاشمي مولا هم المدني أبي رشدين
مولي ابن عباس ، وثقه النسائي ، وقال في « التقرير » : ثقة ، من الثالثة ، مات
سنة ثمان وتسعين (٩٨ هـ) بالمدينة ، وليس في الرواة كريب إلا لهذا مولى
ابن عباس . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله عنهم .

(عن خالته ميمونة) بنت الحارث الهلالية زوج النبي صلى الله عليه وسلم
رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(قالت) ميمونة : (أتيت) وجئت (رسول الله صلى الله عليه وسلم بثوب)
قوله : (بثوب) أي : بمنديل ، كما جاءت به الروايات ، وقد جاء أنه يستعمل
المنديل ، فإن ثبت . . فلعل الرد لعدم مساعدة الوقت ذلك ، أو لأنه كان يستعمل
أحياناً لبيان الجواز ، وتركه أحسن ؛ لما قيل : إن ماء الوضوء يُوزن ؛ أي : مع
الحسنات ؛ أي : فإبقاؤه خير كإبقاء الحسنات ، وللعلماء في المنديل خلاف ،
والظاهر : أنه مباح إن لم يفض إلى تكبر . انتهى من « السندي » .

(حين اغتسل) في بيتي (من الجنابة) لينشف بدنه من بلل الماء ،

فَرَدَّهُ وَجَعَلَ يَنْفُضُ الْمَاءَ .

(١٣) - ٤٦٤ - (٤) حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ

(فرده) أي : فرد الثوب عليّ ، فلم يأخذه مني كراهية للتنشيف ، (وجعل) أي : شرع صلى الله عليه وسلم (ينفض الماء) من باب (نصر) أي : يرمي الماء ويدفعه ويزيله ويمسحه عن بدنه بيديه .

دل الحديث بمنطوقه على أن التنشيف خلاف الأولى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري ؛ أخرجه في كتاب الغسل ، باب الوضوء قبل الغسل ، رقم (٢٤٩) ، ومسلم ؛ أخرجه في كتاب الحيض (٩) ، باب صفة غسل الجنابة ، رقم (٣٧) ، وأبو داود ؛ أخرجه في كتاب الطهارة (٩٨) ، باب الغسل من الجنابة ، رقم (٣٤٥) ، والترمذي (١) في كتاب الطهارة (٧٦) ، باب ما جاء في الغسل من الجنابة (١٠٣) ، والنسائي في الطهارة (١٦١) ، باب غسل الرجلين في غير المكان الذي اغتسل فيه ، رقم (٢٥٣) .

وهذا الحديث : في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه مما اتفق عليه أصحاب الأمهات الست ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به لحديث أم هانئ .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثانياً لحديث أم هانئ بحديث سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٣) - ٤٦٤ - (٤) (حدثنا العباس بن الوليد) بن صُبْح - بضم الصاد المهملة وسكون الموحدة - خلال - بفتح المعجمة وتشديد اللام - السلمي ، أبو الفضل الدمشقي . روى عن : مروان بن محمد الطاطري ، ويحيى بن صالح الوحاظي . يروي عنه : (ق) ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، والحسن بن سفيان ، وآخرون .

وَأَحْمَدُ بْنُ الْأَزْهَرِ قَالَ : حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ السَّمْطِ ، حَدَّثَنَا الْوُضَيْنُ بْنُ عَطَاءٍ ، عَنْ مَحْفُوظِ بْنِ عَلْقَمَةَ ، عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ

وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئتين (٢٤٨ هـ) .

(وأحمد بن الأزهر) بن منيع أبو الأزهر العبدي النيسابوري ، صدوق كان يحفظ أولاً ، ثم كبر فصار كتابه أثبت من حفظه ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث وستين ومئتين (٢٦٣ هـ) . يروي عنه : (س ق) .

(قالوا : حدثنا مروان بن محمد) بن حسان الأسدي الطاطري أبو بكر الدمشقي ، قال الطبري : كل من يبيع الكرابيس بدمشق يقال له : الطاطري . روى عن : يزيد بن السمط ، ومعاوية بن سلام ، ومسلم بن خالد الزنجي ، وغيرهم ، ويروي عنه : (م عم) ، وأحمد بن الأزهر ، وعباس بن الوليد ، وغيرهم .

قال أبو حاتم وصالح بن محمد : ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : ثقة ، من التاسعة ، مات سنة عشر ومئتين (٢١٠ هـ) ، وله ثلاث وستون سنة .

(حدثنا يزيد بن السمط ، حدثنا الوضين) بفتح أوله ، وكسر المعجمة ، بعدها تحتانية ساكنة ، ثم نون (ابن عطاء) بن كنانة أبو عبد الله الخزاعي الدمشقي ، صدوق ، سيئ الحفظ ، ورُمي بالقدر ، من السادسة ، مات سنة ست وخمسين ومئة (١٥٦ هـ) وهو ابن سبعين سنة . يروي عنه : (د ق) .

(عن محفوظ بن علقمة) الحضرمي أبي جنادة الحمصي ، صدوق ، من السادسة . يروي عنه : (د ق) .

(عن سلمان الفارسي) رضي الله عنه ، يقال له : أبو عبد الله ، ويقال

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ ، فَقَلَبَ جُبَّةَ صُوفٍ كَانَتْ عَلَيْهِ
فَمَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ .

له : سلمان الخير ، سابق الفرس ، أصله من أصبهان ، وقيل : من رامهرمز ،
أول مشاهده الخندق ، مات سنة أربع وثلاثين (٣٤ هـ) يقال : بلغ ثلاث مئة
سنة .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات ،
ولكن في سماع محفوظ من سلمان . . نظر ، يقال : إنه أرسل عنه .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضعاً ، فقلب جبة صوف كانت عليه)
أي : قلب باطنه ظاهراً ، وجعل ظاهره باطناً ، (فمسح بها) أي : بجبته ؛ أي :
بباطنها (وجهه) عن آثار ماء الوضوء ، وفي العبارة : قلب ؛ أي : مسح آثار ماء
الوضوء وبلله عن وجهه ، والجبة : قباء محشو يُلبس للبرد ، وفي « الزوائد » :
إسناده صحيح رجاله ثقات ، وفي سماع محفوظ عن سلمان . . نظر ؛ لأنه أرسل
عنه ، ولم يدركه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، وسيأتي عنه أيضاً في كتاب اللباس ، باب
لبس الصوف ، الحديث (٣٥٦٤) ، ولكن له شاهد من حديث معاذ بن جبل ،
رواه الترمذي ، حديث رقم (٥٤) ، وقال : غريب وإسناده ضعيف ، وقال : لا
يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيء ، ثم رواه من حديث
عائشة قالت : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم له خرقة يتنشف بها بعد
الوضوء) .

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن لغيره ، وغرضه : الاستشهاد به ثانياً لحديث
أم هانئ ، والله سبحانه وتعالى أعلم .



.....

وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :

الأول : حديث أم هانئ ، ذكره للاستدلال .

والثاني : حديث قيس بن سعد ، ذكره للاستئناس .

والثالث : حديث ميمونة ، ذكره للاستشهاد .

والرابع : حديث سلمان الفارسي ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥) - (٨٤) - بَابُ مَا يُقَالُ بَعْدَ الْوُضُوءِ

(١٤) - (٤٦٥) - (١) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ وَزَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ
.....

(٥) - (٨٤) - (باب ما) ينبغي أن (يقال) من الأذكار (بعد الوضوء)



(١٤) - (٤٦٥) - (١) (حدثنا موسى بن عبد الرحمن) بن سعيد بن مسروق بن معدان بن المرزبان الكندي المسروقي أبو عيسى الكوفي . روى عن : زيد بن الحباب ، وحسين بن علي الجعفي ، وأبي أسامة ، ويحيى القطان ، وغيرهم ، ويروي عنه : (ت س ق) ، وابن خزيمة ، وابن جرير ، وهارون الحمّال ، وآخرون . قال النسائي : ثقة ، وقال في موضع آخر : لا بأس به ، وقال أبو حاتم : صدوق ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال ابن عساكر : مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) ، وقال في « التقريب » : ثقة ، من كبار الحادية عشرة .

(حدثنا الحسين بن علي) بن الوليد الجعفي مولاهم ، أبو محمد الكوفي . روى عن : عمرو بن عبد الله بن وهب ، والأعمش ، وزائدة ، ويروي عنه : (ع) ، وموسى بن عبد الرحمن ، وأحمد ، وإسحاق ، وابن معين ، وغيرهم . قال في « التقريب » : ثقة عابد ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع ومئتين ، وله خمس وثمانون سنة .

(وزيد بن الحُباب) - بضم المهملة وبموحدتين - أبو الحسين العكلي : نسبة إلى عُكل - بضم العين وسكون الكاف - بطن من تميم . روى عن : عمرو بن عبد الله ، ومالك بن مغول ، وقرة بن خالد ، وآخرون ، ويروي عنه : (م عم) ، وموسى بن عبد الرحمن ، وأحمد وابن المديني ، وابن رافع ، وخلق .

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالُوا : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ أَبُو سُلَيْمَانَ النَّخَعِيُّ قَالَ : حَدَّثَنِي زَيْدُ الْعَمِّيِّ ،

وقال في «التقريب» : صدوق ، يخطئ في حديث الثوري ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث ومئتين (٢٠٣ هـ) .

(ح وحدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله الذهلي النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا أبو نعيم) الفضل بن دكين الأحول ، ودكين لقبه ، واسمه : عمرو بن حماد بن زهير التيمي مولاهم الملائي - بضم الميم - مشهور بكنيته الكوفي . روى عن : عمرو بن عبد الله ، وزكرياء بن أبي زائدة ، وجعفر بن برقان ، ويروي عنه : (ع) ، والذهلي ، وأحمد ، وإسحاق ، وغيرهم .

قال في «التقريب» : ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة ثمان عشرة ، وقيل : تسع عشرة ومئتين (٢١٩ هـ) .

(قالوا) أي : قال الحسين بن علي ، وزيد بن الحباب ، وأبو نعيم :

(حدثنا عمرو بن عبد الله بن وهب أبو سليمان النخعي) ويقال له : أبو معاوية الكوفي . روى عن : زيد العمي ، وعامر الشعبي ، وحماد بن أبي سليمان ، ويروي عنه : (س ق) ، وأبو نعيم ، وزيد بن الحباب ، والحسين بن علي الجعفي .

قال أبو حاتم : ثقة صالح الحديث ، وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال في «التقريب» : ثقة ، من السادسة .

(قال) عمرو : (حدثني زيد) بن الحواري ، اسمه : مِرة ، أبو الحواري (العمي) البصري ، قاضي هراة . روى عن : أنس بن مالك ، وسعيد بن المسيب ،

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ قَالَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . . فُتِّحَ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ مِنْ أَيَّهَا شَاءَ دَخَلَ » .

وأبي وائل ، وسعيد بن جبير ، ويروي عنه : (عم) ، وعمرو بن عبد الله بن وهب ، وشعبة ، والأعمش ، والثوري ، وغيرهم .

قال ابن معين : صالح ، وقال مرة : لا شيء ، وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، يُكتب حديثه ولا يُحتج به ، وقال العجلي : بصري ضعيف الحديث ليس بشيء ، وقال الحسن بن سفيان : ثقة ، وقال ابن حبان : يروي عن أنس أشياء موضوعة لا أصل لها حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد بها ، وقال في « التقريب » : ضعيف ، من الخامسة .

(عن أنس بن مالك) رضي الله عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه زيدا العمي ، وهو ضعيف .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ) والجملة مفسرة لما قبلها ؛ لأن الفاء فيها عاطفة تفسيرية ، وإحسان الوضوء : هو إسباغهُ لجميع محل الفرض مع مراعاة آدابه وسننه بلا إسراف في الماء ، (ثم قال) بعد الفراغ منه (ثلاث مرات : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . . فُتِّحَ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ) تَكْرِمَةً لَهُ حَالَةَ كَوْنِهِ (مِنْ أَيَّهَا شَاءَ دَخَلَ) أي : حَالَةَ كَوْنِهِ يَدْخُلُ مِنْ أَيَّهَا شَاءَ ؛ أي : يَخْتَارُ بَيْنَهَا ؛ تَكْرِمَةً لَهُ ، وَلَكِنْ يَدْخُلُ مِنَ الْبَابِ الَّذِي سَبَقَ فِي عِلْمِهِ تَعَالَى أَنَّهُ يَدْخُلُ مِنْهُ .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث عمر بن

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ سَلَمَةَ الْقَطَّانُ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَصْرِ ، حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ بِنَحْوِهِ .

الخطاب ؛ رواه الترمذي في كتاب الطهارة ، باب (٤١) فيما يقال بعد الوضوء ، رقم (٥٥) ، عن عمر بن الخطاب ، وقال : في إسناده اضطراب ، ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب كبير شيء ، قال : وفي الباب عن أنس بن مالك ، وعقبة بن عامر .

قلت : له شاهد من حديث عقبة بن عامر ، رواه مسلم في كتاب الطهارة (٦) ، باب الذكر المستحب عقب الوضوء ، رقم (١٧ - ٢٣٤) ، ورواه أصحاب « السنن الأربعة » ، وزاد فيه ابن ماجه في أوله : « ما من مسلم يتوضأ » والباقي نحوه ، وهو الحديث التالي لهذا الحديث ، وأبو داود في الطهارة (٦٥) ، باب ما يقول الرجل إذا توضأ ، رقم (١٦٩) ، والنسائي (٧٨/١) ، باب القول بعد الفراغ من الوضوء ، رقم (١٤٨) .

قلت : فهذا الحديث درجته : أنه صحيح بما بعده ؛ لأن له شاهداً في « مسلم » وفي « السنن الأربعة » وهو حديث عقبة بن عامر الآتي بعد هذا الحديث .
فيقال : الحديث ضعيف السند ، صحيح المتن بغيره ، غرضه : الاستدلال به على الترجمة .

(قال أبو الحسن) علي بن إبراهيم (بن سلمة) بن بحر (القطان) القزويني تلميذ المؤلف :

(حدثنا إبراهيم بن نصر) لم أر ترجمته .

(حدثنا أبو نعيم) غرضه : بيان متابعة إبراهيم بن نصر لمحمد بن يحيى ، وساق إبراهيم بن نصر (بنحوه) أي : بنحو حديث محمد بن يحيى .



(١٥) - ٤٦٦ - (٢) حَدَّثَنَا عَلْقَمَةُ بْنُ عَمْرٍو الدَّارِمِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ الْبَجَلِيِّ ،

واستشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث أنس بحديث عقبة بن عامر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم ، فقال :

(١٥) - ٤٦٦ - (٢) (حدثنا علقمة بن عمرو) بن الحصين بن لبيد التميمي (الدارمي) العطاردي أبو الفضل الكوفي . روى عن : أبي بكر بن عياش ، ويروي عنه : (ق) ، وموسى بن إسحاق الأنصاري ، ويحيى بن محمد بن صاعد .

ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال : يُعْرَبُ ، وقال في « التقريب » : صدوق له غرائب ، من الحادية عشرة ، مات سنة ست وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ) .

(حدثنا أبو بكر بن عياش) - بتحتانية ومعجمة - ابن سالم الأسدي الكوفي ، الحنَّاط المقرئ مولى واصل الأحذب ، قيل : اسمه محمد ، وقيل : عبد الله ، وقيل : سالم ، وقيل : شعبة ، وقيل : غير ذلك ، والصحيح : أن اسمه كنيته . روى عن : أبي إسحاق السبيعي ، وأبي حصين عثمان بن عاصم ، وعبد العزيز بن رُفيع ، وغيرهم ، ويروي عنه : (ع) وروايته عند مسلم في المقدمة ، والثوري ، وابن المبارك ، ويحيى بن آدم ، وخلق .

ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : ثقة عابد ، إلا أنه لما كبر . . . ساء حفظه ، وكتابه صحيح ، من السابعة ، مات سنة أربع وتسعين ومئة (١٩٤ هـ) ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين .

(عن أبي إسحاق) السبيعي عمرو بن عبد الله الهمداني الكوفي ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة تسع وعشرين ومئة ، وقيل قبل ذلك ، ويروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن عطاء البجلي) الطائفي المكي ، وقيل : الكوفي ، وقيل : الواسطي ، وقيل : المدني ، أبي عطاء مولى المطلب بن عبد الله بن قيس بن

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ الْوُضُوءَ ثُمَّ يَقُولُ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . . إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابٍ الْجَنَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ » .

مخرمة ، وقيل : مولى بني هاشم . روى عن : عقبة بن عامر مرسلًا ، وسليمان وعبد الله ابني بريدة ، ويروي عنه : (م عم) ، وأبو إسحاق السبيعي ، وزهير بن معاوية ، والثوري .

قال الترمذي : ثقة عند أهل الحديث ، وقال النسائي : ضعيف ، وقال في « التقريب » : صدوق يخطئ ويدلس ، من السادسة .

(عن عقبة بن عامر الجهني) الصحابي المشهور رضي الله عنه ، اختلف في كنيته على سبعة أقوال : أشهرها : أبو حماد ، ولي إمرة مصر لمعاوية ثلاث سنين ، وكان فقيهاً فاضلاً ، مات في قرب الستين .
(عن عمر بن الخطاب) رضي الله عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .
(قال) عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما من مسلم يتوضأ ، فيُحَسِّنُ الوُضُوءَ ، ثم يقول : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . . إلا فُتِحَتْ لَهُ ثمانية أبواب الجنة ، يدخل من أيها شاء ») تكرمة له .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي .
فدرجته : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث أنس بن مالك .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم ؛ أخرجه في كتاب الطهارة (٦) ، باب الذكر المستحب عقب الوضوء (٢٣٤/١٧) ، وأبو داود في الطهارة (٦٥) ، باب ما يقول الرجل إذا توضأ ، رقم (١٦٩) ، والنسائي في الطهارة ،

.....

رقم (١٤٨) ، والترمذي في الطهارة ، باب (٤١) فيما يقال بعد الوضوء ، رقم (٥٥) ، قال أبو عيسى : وفي الباب عن أنس ، وعقبة بن عامر ، قال أبو عيسى : حديث عمر قد خُولف زيد بن الحباب في هذا الحديث ، قال : وروى عبد الله بن صالح وغيره عن معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس الخولاني عن عقبة بن عامر عن عمر ، وعن ربيعة بن أبي عثمان عن جبير بن نفيير عن عمر ، وهذا حديث في إسناده اضطراب ، ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب كبير شيء ، قال محمد ؛ يعني : البخاري : وأبو إدريس لم يسمع عن عمر شيئاً ، ورواه أحمد في « المسند » (١٥١/٤) .

قال في « تحفة الأحوذى » : قوله : (هذا حديث في إسناده اضطراب ، ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم كبير شيء) .

اعلم : أن حديث عمر هذا أخرجه مسلم في « صحيحه » من وجه آخر بدون زيادة « اللهم ؛ اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين » ، فهو صحيح سليم من الاضطراب .

قال الحافظ في « التلخيص » بعد ذكر كلام الترمذي : هذا ما لفظه ، لكن رواية مسلم سليمة من هذا الاعتراض ، والزيادة التي عنده ؛ يعني : قوله : « اللهم ؛ اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين » . . رواها البزار والطبراني في « الأوسط » من طريق ثوبان ، ولفظه : « من دعا بوضوئه فتوضأ ، فساعة فرغ من وضوئه يقول : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله ، اللهم ؛ اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين . . . » الحديث ، ورواه ابن ماجه من حديث أنس . انتهى ما في « التلخيص » .

ثم اعلم : أنه لم يصح في هذا الباب غير حديث عمر الذي رواه مسلم ، وقد

.....

جاء في هذا الباب أحاديث ضعاف ؛ منها : حديث أبي سعيد الخدري بلفظ : « من توضأ فقال : سبحانك الله وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك .. كُتب في رق ، ثم طُبع بطابع ، فلم يكسر إلى يوم القيامة » ، واختلف في رفعه ووقفه ، والمرفوع ضعيف ، وأما الموقوف .. فهو صحيح ، كما حقق ذلك الحافظ في « التلخيص » .

ثم اعلم : أن ما ذكره الحنفية والشافعية وغيرهم في كتبهم من الدعاء عند كل عضو ؛ كقولهم : يقال عند غسل الوجه : اللهم ؛ بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ، وعند غسل اليد اليمنى : اللهم ؛ اعطني كتابي بيمينى ، وحاسبني حساباً يسيراً ... إلى آخره ، فلم يثبت فيه حديث .

قال الحافظ في « التلخيص » : قال الرافعي : ورد بها الأثر عن الصالحين ، قال النووي في « الروضة » : هذا الدعاء لا أصل له ، وقال ابن الصلاح : لم يصح فيه حديث ، قال الحافظ : رُوي فيه عن علي من طرق ضعيفة جداً ، أوردها المستغفري في « الدعوات » ، وابن عساكر في « أماليه » . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

وقال ابن القيم في « الهدي » : ولم يُحفظ عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول على وضوئه شيئاً غير التسمية ، وكل حديث في أذكار الوضوء التي تقال عليه .. فكذب مختلق لم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً منها ، ولا علمه لأمره ، ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم غير التسمية في أوله ، وغير قوله : « أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، اللهم ؛ اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين » في آخره . انتهى ، انتهى من « التحفة » أيضاً .

قال النواوي : أما أحكام هذا الحديث . . ففيه : أنه يستحب للمتوضئ أن يقول عقب وضوئه : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، وهذا متفق عليه ، وينبغي أن يضم إليه ما جاء في رواية الترمذي متصلاً بهذا الحديث : اللهم ؛ اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين ، ويستحب أن يضم إليه ما رواه النسائي في كتابه « عمل اليوم والليلة » مرفوعاً : « سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك ، أستغفرك وأتوب إليك » قال أصحابنا : وتستحب هذه الأذكار للمغتسل أيضاً ، والله سبحانه وتعالى أعلم . انتهى .



فجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : حديثان :

الأول : حديث أنس ، ذكره للاستدلال .

والثاني : حديث عمر ، ذكره للاستشهاد .

ولو قدم حديث عمر على حديث أنس . . كان أولى وأوفق .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦) - (٨٥) - بَابُ الْوُضُوءِ بِالصُّفْرِ

(١٦) - ٤٦٧ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمَاجَشُونِ ،
.....

(٦) - (٨٥) - (باب) جواز (الوضوء بـ) الماء المتخذ في الإناء

(الصُّفْر) بلا كراهة

والصففر - بضم صاد مهملة وسكون فاء ، وحكي كسر الصاد - : هو من النحاس ما يُشبه لونه لون الذهب .



واستدل المؤلف رحمه الله تعالى على الترجمة بحديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه ، فقال :

(١٦) - ٤٦٧ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (بن يونس بن عبد الله بن قيس التميمي اليربوعي الكوفي ، وقد يُنسب إلى جده . روى عن : الثوري ، وابن عيينة ، وزائدة ، وغيرهم ، ويروي عنه : (ع) البخاري ومسلم وأبو داود بلا واسطة ، والباقون بواسطة ، وأبو بكر ابن أبي شيبة ، وحجاج بن الشاعر .

قال أبو حاتم : كان ثقة متقناً ، وقال النسائي : ثقة ، وقال في « التقريب » : ثقة حافظ ، من كبار العاشرة ، مات سنة سبع وعشرين ومئتين (٢٢٧ هـ) وهو ابن أربع وتسعين سنة .

(عن عبد العزيز) بن عبد الله (بن) أبي سلمة ، واسم أبي سلمة : ميمون ، ويقال : دينار (الماجشون) - بفتح الجيم وضم الشين المعجمة وبنون ، معرب ماء كون ، وفي « غنية اللبيب » : هو مثلثة الجيم ؛ أي : شبه القمر ، وقيل : شبه

حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ صَاحِبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

الورد في جماله . انتهى ، وهو صفة لأبي سلمة ، وهو ممنوع من الصرف ؛ للعلمية والعجمة - أبي عبد الله المدني ، وقيل : أبي الأصبغ الفقيه أحد الأعلام ، مولى آل الهدير التميمي ، نزيل بغداد . روى عن : عمرو بن يحيى المازني ، ومحمد المنكدر ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، ويروي عنه : (ع) ، وأحمد بن عبد الله ، وابن وهب ، وابن مهدي ، وخلق .

وقال في « التقريب » : (الماجشون) بكسر الجيم بعدها معجمة مضمومة ، ثقة فقيه ، مصنف ، من السابعة ، مات سنة أربع وستين ومئة (١٦٤ هـ) .

(حدثنا عمرو بن يحيى) بن عُمارة بن أبي حسن ، اسمه : تميم بن عمرو الأنصاري المازني المدني ابن بنت عبد الله بن زيد بن عاصم . روى عن : أبيه ، وعبد بن تميم ، ومحمد بن يحيى بن حبان ، ويروي عنه : (ع) ، وعبد العزيز بن الماجشون ، ويحيى بن أبي كثير ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وغيرهم .

قال ابن سعد : كان ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال العجلي وابن نمير : ثقة ، وقال في « التقريب » : ثقة ، من السادسة ، مات بعد الثلاثين ومئة . (عن أبيه) يحيى بن عُمارة بن أبي حسن الأنصاري المازني المدني . روى عن : عبد الله بن زيد بن عاصم ، وأنس بن مالك ، وأبي سعيد الخدري ، ويروي عنه : (ع) ، وابنه عمرو ، وعُمارة بن غزية ، والزهري ، وآخرون .

قال ابن إسحاق : كان ثقة ، وقال النسائي وابن خراش : ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : ثقة ، من الثالثة .

(عن عبد الله بن زيد) بن عاصم بن كعب الأنصاري المازني أبي محمد (صاحب النبي صلى الله عليه وسلم) وملازمه سفيراً وحضراً رضي الله عنه ،

قَالَ : أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَخْرَجَنَا لَهُ مَاءً فِي تَوْرٍ مِنْ صُفْرِ فَتَوَضَّأَ بِهِ .

أشار بذلك إلى تحقيق ما رواه من صفة الوضوء ؛ لأن الصاحب أقعد بمعرفة فعل صاحبه . انتهى « أبي » .

روى عن : النبي صلى الله عليه وسلم حديث الوضوء وغيره ، ويروي عنه : يحيى بن عُمارة ، وكان صهره على ابنته أم عمرو .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(قال) عبد الله بن زيد : (أتانا) أي : جاءنا (رسول الله صلى الله عليه وسلم) في بيتنا ، فطلب منا الوضوء ، (فأخرجنا) أي : سلمنا (له) صلى الله عليه وسلم (ماءً) مظروفاً (في تور) أي : في إناء (من صُفر) أي : من نحاس أصفر ، (فتوضأ به) أي : بذلك الماء المظروف في إناء من صُفر الذي أعطيناه .

وفي الحديث : جواز التوضؤ من النحاس الأصفر بلا كراهة وإن أشبه الذهب بلونه ، وكرهه بعضهم ؛ لشبهه بالذهب في اللون .

والتور - هو بفتح التاء وسكون الواو - قال الحافظ ابن حجر في « الهدي الساري » : هو إناء من حجارة أو غيرها مثل القدر ، وقال في « فتح الباري » : هو شبه الطست ، وقيل : هو الطست ، ووقع في حديث شريك عن أنس في المعراج ، فأتى بطست من ذهب فيه تور من ذهب ، فظاهره المغايرة بينهما ، ويحتمل الترادف ، وكأن الطست أكبر من التور . انتهى .

وقال الطيبي : التور : هو إناء صغير من صُفر أو حجارة يُشرب فيه ، وقد يتوضأ منه ويؤكل منه الطعام . انتهى من « العون » .

(١٧) - ٤٦٨ - (٢) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنِ كَاسِبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَزِيُّ ،
.....

قوله : (من صُفر) والصُّفر الذي تُعمل منه الأواني ضرب من النحاس ، وقيل : ما أصفر منه . قاله في « التوسط » .

وهذا الحديث فيه دليل صريح على جواز التوضؤ من النحاس الأصفر بلا كراهة ، وإن أشبه الذهب بلونه ، وهذا هو الصحيح .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري ؛ أخرجه في كتاب الوضوء ، باب الوضوء في المخضب والقدر والخشب ، ومسلم ؛ أخرجه في الطهارة ، في باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ، رقم (٢٣٦/١٩) ، وأبو داود في كتاب الطهارة ، باب الوضوء في آنية الصُّفر ، رقم (١٠٠) .

فالحديث : من المتفق عليه ، فهو في أعلى درجات الصحة ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد له بحديث أم المؤمنين زينب بنت جحش رضي الله تعالى عنها ، فقال :

(١٧) - ٤٦٨ - (٢) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنِ كَاسِبٍ (المدني نزيل مكة ، وقد يُنسب إلى جده .

قال مُضر بن محمد عن ابن معين : ثقة ، وقال الدوري عن ابن معين : ليس بشيء ، وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، وقال ابن مسلمة : ثقة سكن مكة ، وقال في « التقريب » : صدوق ربما وهم ، من العاشرة ، مات سنة أربعين أو إحدى وأربعين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ) بن عبيد (الدراوردي) أبو محمد الجهني

عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ أَنَّهُ كَانَ لَهَا مَخْضَبٌ
.....

مولاهم المدني ، صدوق ، كان يُحدّث من كتب غيره فيخطئ ، قال النسائي :
حديثه عن عبيد الله بن عمر العمري منكر ، من الثامنة ، مات سنة ست ، أو سبع
وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبيد الله بن عمر) بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري
المدني أبي عثمان ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة .
يروي عنه : (ع) .

(عن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جحش) الأسدي المدني ، صدوق ،
من الخامسة . روى عن : أبيه ، ويروي عنه : (ق) ، وعبيد الله بن عمر العمري ،
وأخوه عبد الله بن عمر . ذكره ابن حبان في « الثقات » .

(عن أبيه) محمد بن عبد الله بن جحش بن رثاب الأسدي المدني ،
مختلف في صحبته . روى عن : النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن عمته حُمنة
وزينب ، وعن عائشة ، ويروي عنه : (س ق) ، وابنه إبراهيم ، ومولاه أبو كثير ،
والمعلّى بن عرفان .

وقال في « التقريب » : صحابي صغير ، وأبوه من كبار الصحابة ، وعمته زينب
أم المؤمنين ، قال ابن عبد البر : هاجر مع أبيه وعمه إلى الحبشة ، وكان مولده
قبل الهجرة إلى المدينة بخمس سنين . قاله الواقدي .

(عن) عمته (زينب بنت جحش) أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، وفي
« الزوائد » : إسناده صحيح ، ورجاله ثقات .

(أنه) أي : أن الشأن والحال (كان لها) أي : لزينب (مخضب) - بكسر

مِنْ صُفْرِ ، قَالَتْ : فَكُنْتُ أُرَجِّلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ .
 (١٨) - ٤٦٩ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ
 قَالَا : حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ ، عَنْ شَرِيكِ ،

الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الضاد المعجمة بعدها موحدة - : إجانة لغسل
 الثياب ، والمركن ، والمشهور أنه الإناء الذي يُغسل فيه الثياب من أي جنس
 كان ، وقد يُطلق على الإناء صغر أو كبر (من صفر ، قالت) زينب : (فكننت)
 أنا دائماً (أُرَجِّلُ) - بضم الهمزة وفتح الراء وتشديد الجيم المكسورة - من
 الترجيل ؛ وهو تسريح الشعر وتفريقه بالمشط ؛ أي : أُسَرِّحُ شعر (رأس رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فيه) أي : في ذلك المخضب ؛ أي : بغسله وتمشيطة فيه .
 وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لكون رجاله
 ثقات ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث عبد الله بن زيد .



ثم استشهد له ثانياً بحديث أبي هريرة رضي الله عنه ، فقال :
 (١٨) - ٤٦٩ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ
 إِسْحَاقُ الطَّنَافِسي الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين
 ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(قالوا : حدثنا وكيع عن شريك) بن عبد الله بن أبي شريك النخعي الكوفي
 القاضي . روى عن : ابراهيم بن جرير العجلي ، وإسماعيل بن أبي خالد ، وأبي
 إسحاق السبيعي ، ويروي عنه : (م عم) ، ووكيع ، وابن مهدي ، ويحيى بن آدم .
 قال ابن معين : ثقة ثقة ، وقال العجلي : كوفي ثقة ، وقال ابن المبارك : شريك
 أعلم بحديث الكوفيين من الثوري ، وقال في « التقريب » : صدوق يخطئ كثيراً ،
 من الثامنة ، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومئة (١٧٨ هـ) .

عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَرِيرٍ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ فِي تَوْرٍ .

(عن إبراهيم بن جرير) بن عبد الله البجلي . روى عن : أبيه ، وعن ابن أخيه أبي زرعة بن عمرو بن جرير ، وقيس بن أبي حازم ، ويروي عنه : (د س ق) ، وشريك بن عبد الله القاضي ، وأبان بن عبد الله البجلي ، وقيس بن مسلم ، وغيرهم .

قال ابن معين : لم يسمع من أبيه شيئاً ، وقال ابن عدي : يقول في بعض رواياته : حدثني أبي ، ولم يضعف في نفسه ، وإنما قيل : إنه لم يسمع من أبيه ، وأحاديثه مستقيمة تُكتب ، وقال عنه : مات أبوه وهو حمل ، وقال في « التقریب » : صدوق إلا أنه لم يسمع من أبيه ، وقد روى عنه بالعنعنة ، وجاءت رواية له بصريح التحديث ، لكن الذنب لغيره ، من الثالثة .

(عن أبي زرعة) هرم (بن عمرو بن جرير) بن عبد الله البجلي الكوفي ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي هريرة) رضي الله عنه .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم توضعاً في تور) وهو إناء من حجارة أو نحاس ، وقد تقدم بسط الكلام فيه في الحديث الأول من هذا الباب ، فراجع .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه إبراهيم بن جرير وفيه لين ؛ لأنه يروي عن أبيه بصريح السماع ، ولم يسمع منه ؛ لأنه لم يدرك أباه .

ودرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ، وغرضه : الاستشهاد به .

وقد تقدم تخريج هذا الحديث في باب (٥٣) برقم (٣٥٤) ، وقد أخرج بنحوه البخاري في كتاب الوضوء (٤١) ، باب من مضمض واستنشق

.....

من غرفة ، برقم (١٩١) ، ومسلم في كتاب الطهارة (٧) ، باب وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ، رقم (٢٣٥) ، وأبو داود (٢٩/١ - ٣٠) في كتاب الطهارة ، باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم (١١٨ - ١١٩) ، والدارمي في الطهارة ، باب الوضوء مرتين مرتين .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :

الأول : حديث عبد الله بن زيد ، ذكره للاستدلال به .

والثاني : حديث زينب ، ذكره للاستشهاد .

والثالث : حديث أبي هريرة ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧) - (٨٦) - بَابُ الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ

(١٩) - ٤٧٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنَامُ حَتَّى يَنْفُخَ ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ قَالَ الطَّنَافِسيُّ : قَالَ وَكِيعٌ : تَعْنِي : وَهُوَ سَاجِدٌ .

(٧) - (٨٦) - (باب الوضوء من النوم)

(١٩) - ٤٧٠ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وعلي بن محمد) الطنافسي الكوفي .

(قالا : حدثنا وكيع ، حدثنا الأعمش عن إبراهيم) بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي أبو عمران الكوفي ، الفقيه ، ثقة إلا أنه يرسل كثيراً ، من الخامسة ، مات سنة ست وتسعين (٩٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن الأسود) بن يزيد بن قيس النخعي أبي عمرو الكوفي ، ثقة مخضرم ، مكثر فقيه ، من الثانية ، مات سنة أربع أو خمس وسبعين . يروي عنه : (ع) .
(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(قالت) عائشة : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام) في سجوده (حتى ينفخ) من باب (نصر) أي : يغط غطيظ النائم ، (ثم) يستيقظ (و) يقوم (مستوياً) ، (فيصلي) ما بقي عليه من الصلاة ، (ولا يتوضأ) (الوضوء الشرعي) ، (قال) علي بن محمد (الطنافسي) في روايته : (قال وكيع : تعني) عائشة بقولها : كان ينام ؛ أي : كان ينام (وهو ساجد) في الصلاة ؛ لغلبة السهر والنوم عليه ، ثم يقوم من السجود فيصلي ؛ أي : يتم صلاته ولا يتوضأ .

(٢٠) - ٤٧١ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ بْنِ زُرَّارَةَ ،

قال السندي : (حتى ينفخ) أي : حتى يتنفس بصوت فيُسمع منه صوت النفخ ، كما يُسمع من النائم .

قوله : (ثم يقوم ، فيصلي ولا يتوضأ) لأنه تنام عينه ، ولا ينام قلبه ، كما جاء مصرحاً في الصحاح ، فنومه غير ناقض ؛ لأن النوم إنما ينقض الوضوء ؛ لما خيف على صاحبه من خروج شيء منه وهو لا يعقل ، ولا يتحقق ذلك فيمن لا ينام قلبه ، وعلى هذا المعنى . . فلا حاجة إلى قول وكيع : (تعني وهو ساجد) ، ولا إلى قول ابن عباس في حديثه الذي أخرجه الترمذي : (وهو جالس) ، بل لا ينبغي ذكر أحاديث نومه صلى الله عليه وسلم في هذا الباب أصلاً إلا مع بيان أنه كان مخصوصاً بهذا الحكم من النبيين ، فليتأمل ؛ أي : بعدم نقض نومه الوضوء على أي هيئة نام . انتهى منه .

قوله : (ولا يتوضأ) أي : وضوءاً جديداً ؛ لعدم نقض نومه الوضوء من خصوصياته .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث عائشة بحديث ابن مسعود رضي الله عنهما ، فقال :

(٢٠) - ٤٧١ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ بْنِ زُرَّارَةَ (الحضرمي مولا هم أبو محمد الكوفي . روى عن : يحيى بن زكرياء بن أبي زائدة ، وأبيه ، وشريك بن عبد الله ، ويروي عنه : (م د ق) ، وأبو يعلى ، والحسن بن سفيان .

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ ، عَنْ حَجَّاجٍ ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ عَمْرٍو ،

قال في «التقريب» : صدوق ، من العاشرة ، مات سنة سبع وثلاثين ومئتين (٢٣٧ هـ) .

(حدثنا يحيى بن زكرياء بن أبي زائدة) خالد بن ميمون الهمداني - بسكون الميم - الوادعي مولا هم أبو سعيد الكوفي . روى عن : حجاج بن أرطاة ، وأبيه ، والأعمش ، وابن عون ، وعاصم الأحول ، وغيرهم ، ويروي عنه : (ع) ، وعبد الله بن عامر ، وأحمد ابن حنبل ، ويحيى بن معين ، وابنا أبي شيبة ، وآخرون .

قال ابن المديني : هو من الثقات ، وقال أيضاً : لم يكن بالكوفة بعد الثوري أثبت منه ، وقال أيضاً : انتهى العلم إليه في زمانه ، وقال النسائي : ثقة ثبت ، وقال في «التقريب» : ثقة متقن ، من كبار التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع وثمانين ومئة ، وله ثلاث وتسعون سنة .

(عن حجاج) بن أرطاة - بفتح الهمزة - ابن ثور بن هبيرة بن شراحيل النخعي أبي أرطاة الكوفي القاضي . روى عن : فضيل بن عمرو ، والشعبي ، ويحيى بن أبي كثير ، وغيرهم ، ويروي عنه : (م عم) ، ويحيى بن زكرياء بن أبي زائدة ، وشعبة ، وعبد الرزاق ، وخلق . قال في «التقريب» : صدوق كثير الخطأ والتدليس ، من السابعة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) .

(عن فضيل بن عمرو) الفقيمي - بالفاء والقاف مصغراً - أبي النضر الكوفي . روى عن : إبراهيم النخعي ، وسعيد بن جبير ، والأعمش ، ومنصور ، والشعبي ، ويروي عنه : (م ت س ق) ، وحجاج بن أرطاة ، وأبان بن تغلب .

قال ابن معين : ثقة حجة ، وقال العجلي : كوفي ثقة ، وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال في «التقريب» : ثقة ، من السادسة ، مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) .

عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
نَامَ حَتَّى نَفَخَ ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى .

(عن إبراهيم) بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي ، ثقة ، من الخامسة ، مات
سنة ست وتسعين (٩٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن علقمة) بن قيس بن عبد الله بن مالك بن علقمة بن سلامات بن
كهيل ، ويقال : ابن كهيل بن بكر بن عوف ، وقال ابن المنتشر بن النخع أبي شبل
النخعي الكوفي ، وُلِدَ في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم . روى عن :
ابن مسعود ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وخلق ، ويروي عنه : (ع) ، وإبراهيم
النخعي ، وعامر الشعبي ، وأبو وائل شقيق بن سلمة ، وجماعة .

وقال في « التقریب » : ثقة ثبت فقيه عابد ، من الثانية ، مات بالكوفة بعد
الستين ، وقيل : بعد السبعين .

(عن عبد الله) بن مسعود الهذلي الكوفي رضي الله عنه .

وهذا السند من سبأعياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه حجاج بن أرطاة وهو
مدلس ، وفي « الزوائد » : هذا إسناد رجاله ثقات ، إلا أن فيه حجاج بن أرطاة ،
وقد كان يدلس .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نام حتى نفخ) أي : صَوَّت صوت النائم
المستغرق في نومه ، (ثم قام) من نومه ، (فصلی) بلا تجديد وضوء .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لأن له شاهداً من
حديث عائشة المذكور قبله ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث عائشة .

ولكن رواه أبو يعلى الموصلي في « مسنده » .



(٢١) - ٤٧٢ - (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ بْنِ زُرَّارَةَ ، حَدَّثَنَا
أَبْنُ أَبِي زَائِدَةَ ، عَنْ حُرَيْثِ بْنِ أَبِي مَطَرٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَّادٍ أَبِي هُبَيْرَةَ
الْأَنْصَارِيِّ ،
.....

ثم استأنس المؤلف رحمه الله تعالى للترجمة بحديث ابن عباس رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(٢١) - ٤٧٢ - (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ بْنِ زُرَّارَةَ ، حَدَّثَنَا
يَحْيَى (بن أبي زائدة) الوادعي الكوفي ، تقدم البسط في ترجمتهما في الحديث
قبله .

(عن حريث) مصغراً (ابن أبي مطر) عمرو الفزاري أبي عمرو الحنّاط -
بالنون - الكوفي . روى عن : يحيى بن عباد ، والشعبي ، والحكم بن عتيبة ،
وغيرهم ، ويروي عنه : (ت ق) ، وابن أبي زائدة ، وشريك ، وابن نمير ، ووكيع ،
وغيرهم .

قال ابن معين : لا شيء ، وقال عمرو بن علي : ضعيف الحديث ، وقال
البخاري : فيه نظر ، وقال مرة : ليس بالقوي عندهم ، وقال النسائي والدولابي :
متروك ، وقال الساجي : ضعيف عنده مناكير ، وقال ابن حبان : ممن يخطئ ، ولم
يغلب خطؤه على صوابه ، وبالجملّة : اتفقوا على ضعفه ، وقال في « التقريب » :
ضعيف ، من السادسة .

(عن يحيى بن عباد) - بفتح العين ، وتشديد الموحدة - ابن شيبان بن مالك
الأنصاري السلمي (أبي هبيرة الأنصاري) الكوفي ، يقال : إنه ابن بنت البراء بن
عازب ، ويقال : إنه ابن بنت خباب بن الأرت . روى عن : سعيد بن جبير ، وأنس ،
وجابر ، وأم الدرداء ، وأرسل عن خباب بن الأرت ، ويروي عنه : (م عم) ،
وحريث بن أبي مطر ، وسليمان التيمي ، وليث بن أبي سليم ، ومسعر ، وغيرهم .

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : كَانَ نَوْمُهُ ذَلِكَ وَهُوَ جَالِسٌ ؛ يَعْنِي :
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وقال النسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال يوسف بن سفيان :
كوفي ثقة ، وقال في « التقريب » : ثقة ، من الرابعة ، مات بعد العشرين ومئة .
(عن سعيد بن جبیر) الأسدي مولا هم الكوفي ، ثقة ثبت فقيه ، من الثالثة ،
وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما . . مرسله ، قُتل بين يدي الحجاج سنة
خمس وتسعين (٩٥ هـ) ولم يكمل الخمسين .
(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه حريث بن أبي مطر ،
وهو ضعيف جداً .

(قال) ابن عباس : (كان نومه) أي : كان نوم النبي صلى الله عليه وسلم
وحصل ، فكان تامة ، وقوله : (ذلك) بدل من فاعل كان ؛ أي : وقع نومه
المذكور ؛ يعني : النوم الذي صلى بعده بلا وضوء (وهو) أي : والحال أنه
(جالس ؛ يعني : النبي صلى الله عليه وسلم) غير مضطجع ؛ أي : وقع النوم
الذي لم يتوضأ منه وهو جالس ليس مضطجعاً .

وتمام هذا الحديث على ما رواه الترمذي : قال ابن عباس : (ثم) بعد
نومه جالساً (قام) النبي صلى الله عليه وسلم (يصلي) أي : من غير أن
يتوضأ وضوءاً جديداً ، (فقلت) له : (يا رسول الله ؛ إنك قد نمت) فكيف
تصلي بلا وضوء ؟! ف (قال) لي : (إن الوضوء لا يجب إلا على من نام
مضطجعاً) أي : واضعاً جنبه على الأرض ؛ (فإنه إذا اضطجع . . استرخت)
أي : فترت وضعت (مفاصله) جمع مفصل ؛ وهو رؤوس العظام والعروق ،
أخرجه الترمذي هكذا .

قال شارحه صاحب « التحفة » : واعلم : أن الترمذي لم يحكم على حديث ابن عباس المذكور بشيء من الصحة أو الضعف ها هنا ، وقد تكلم عليه في « علله المفرد » ، وقد تكلم عليه غيره من أئمة الحديث ، قال الحافظ في « التلخيص » : مداره على يزيد أبي خالد الدالاني ، وعليه اختلف في ألفاظه ، وضعّف الحديث من أصله أحمد والبخاري فيما نقله الترمذي في « العلل المفرد » ، وأبو داود في « السنن » ، وإبراهيم الحربي في « علله » ، وغيرهم ، وقال البيهقي في « الخلافيات » : تفرد به أبو خالد الدالاني ، وأنكره عليه جميع أئمة الحديث ، وقال البيهقي أيضاً في « السنن » : أنكره عليه جميع الحفاظ ، وأنكروا سماعه من قتادة ، وقال الترمذي : رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن عباس قوله ؛ أي : قول ابن عباس موقوفاً عليه ، ولم يذكر فيه أبا العالية ، ولم يرفعه . انتهى .

قلت : وقد مر ما فيه عن « السندي » في حديث عائشة أول الباب ، فراجعه ، وفي « الزوائد » : لهذا الحديث إسناده ضعيف ؛ لضعف حريث ، ورواه أبو داود والترمذي من وجه آخر عن ابن عباس بغير هذا السياق . انتهى .

قال الترمذي : وقد انفرد ابن ماجه بهذا السياق الذي ذكره ؛ فقد قوي ضعفه من حيث الانفراد من حيث السند ، ومن حيث المتن فهو منكر .

قلت : وقد ضعفه أبو داود من حيث الإسناد ، ومن حيث المعنى الذي ذكرناه . انتهى « سندي » .

قلت : فالحديث ضعيف منكر من حيث الإسناد ومن حيث المتن (٢) (٧٤) ، غرضه : الاستئناس به للترجمة .



(٢٢) - ٤٧٣ - (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى الْحِمَصِيُّ ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ ، عَنْ الْوُضَيْنِ بْنِ عَطَاءٍ ، عَنْ مَحْفُوظِ بْنِ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِدِ الْأَزْدِيِّ ،

ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثانياً لحديث عائشة بحديث علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٢٢) - ٤٧٣ - (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى (بن بهلول (الحمصي) القرشي ، صدوق له أوهام ، وكان يدلّس ، من العاشرة ، مات سنة ست وأربعين ومئتين (٢٤٦ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ) بن الوليد بن صائد بن كعب بن حريز أبو يحمّد - بضم التحتانية وسكون المهملة وكسر الميم - الكلاعي - بفتح الكاف - نسبة إلى ذي الكلاع ؛ قبيلة من حمير الميتمي - بفتح الميم والفوقانية بينهما تحتانية ساكنة - نسبة إلى ميتم بطن من ذي الكلاع ، الحمصي ، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء ، من الثامنة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن الوضين) بفتح أوله ، وكسر المعجمة ، بعدها تحتانية ساكنة ، ثم نون (ابن عطاء) بن كنانة أبي عبد الله الخزاعي الدمشقي ، صدوق سيئ الحفظ ، وُرمي بالقدر ، من السادسة ، مات سنة ست وخمسين ومئة (١٥٦ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(عن محفّوظ بن علّقة) الحضرمي أبي جنادة الحمصي ، صدوق ، من السادسة . يروي عنه : (د ق) .

(عن عبد الرحمن بن عائذ) بعين مهملة ، وهمزة مكسورة (الأزدي) ويقال : الشمالي - بضم المثلثة - ويقال : الكندي ، ويقال : اليحصبي أبي عبد الله

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَلْعَيْنُ
وَكَاءُ السَّهِّ ، فَمَنْ نَامَ . . فَلْيَتَوَضَّأْ » .

الحمصي ، ثقة ، من الثالثة ، ووهم من ذكره في الصحابة ، قال أبو زرعة : لم
يدرك معاذاً . يروي عنه : (عم) .

(عن علي بن أبي طالب) رضي الله عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن بعض رجاله مختلف فيه .
(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : العين وكاء السَّهِّ) أي : حفيظة
الدُّبَرِ ورأعيته ، (فمن نام . . فليتوضأ) زاد الدارقطني والبيهقي : « فإذا نامت
العين . . استطلق الوكاء » أي : انحل الربط ، والوكاء - بكسر الواو وبالمدة - : ما
تشد به رأس القربة ونحوها من الأوعية ، والسَّهِّ - بفتح السين وتخفيف الهاء - :
من أسماء الدُّبَرِ ، جعل اليقظة للاستكالوكاء للقربة ؛ كما أن القربة ما دامت
مربوطة بالوكاء لا تنحل في اختيار صاحبها . . كذلك الاست ما دام محفوظاً
بالعين ؛ أي : باليقظة لا يخرج منه شيء في اختيار صاحبه ، وكنى بالعين عن
اليقظة ؛ لأن النائم لا عين له تُبصر .

ثم الحديث وإن كان في النوم مطلقاً إلا أن العلماء خصصوا الحكم ببعض
أقسامه ؛ لما جاء في بعض أقسامه من عدم النقض به ، ثم لهم في اعتبار ذلك
تفاصيل مذكورة في كتب الفروع . انتهى « سندي » .

ومعنى الحديث : اليقظة وكاء الدبر ؛ أي : حافظة ما فيه من الخروج ؛ لأنه ما
دام مستيقظاً أحسن بما يخرج منه ، قال ابن الأثير : ومعناه : من كان مستيقظاً . .
كان استه كالمسدودة الموكى عليها ، فإذا نام . . انحل وكأؤها ، كنى به عن
الحدث بخروج الريح ، وقال الطيبي : إذا استيقظ . . أمسك ما في بطنه ، فإذا
نام . . زال اختياره واسترخت مفاصله . انتهى من « العون » .

(٢٣) - ٤٧٤ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ زُرِّ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ
.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطهارة ، باب في الوضوء من النوم (٦٢) ، رقم (٤٧٧) .

ودرجته : أنه حديث حسن ؛ لكون إسناده حسناً ؛ لأن في إسناده بقية بن الوليد ، والوضين بن عطاء ، وفيهما مقال ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به لحديث عائشة رضي الله تعالى عنها .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثالثاً لحديث عائشة بحديث صفوان بن عَسَّال رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٢٣) - ٤٧٤ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَاصِمٍ (بن سليمان الأحول أبي عبد الرحمن البصري التميمي ، مولا هم الحافظ .

قال في « التقريب » : ثقة ، من الرابعة ، قال ابن سعد : مات سنة إحدى وأربعين ومئة (١٤١ هـ) ، ويروي عنه : (ع) .

(عن زر) - بكسر الزاي ، وتشديد الراء - ابن حُبَيْش - مصغراً - ابن حُبَاشَةَ - بضم المهملة بعدها موحددة ثم معجمة - الأسدي ، أبي مريم الكوفي ، ثقة جليل مخضرم ، من الثانية ، مات سنة إحدى ، أو اثنتين ، أو ثلاث وثمانين وهو ابن مئة وسبع وعشرين (١٢٧) سنة . يروي عنه : (ع) .

(عن صفوان بن عَسَّال) - بتشديد السين المهملة - المرادي - بضم الميم - نسبة إلى مراد ؛ بطن من مذحج ، الجملي - بفتح الجيم والميم - نسبة إلى جمل ؛ بطن من مراد ، الصحابي المشهور رضي الله عنه ، غزا مع النبي

قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُنَا أَلَّا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ ؛ لَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ .

صلى الله عليه وسلم ثنتي عشرة غزوة . روى عن : النبي صلى الله عليه وسلم ، وسكن الكوفة ، ويروي عنه : (ت س ق) ، وزر بن حُبَيْش ، وعبد الله بن سلمة المرادي ، وحذيفة بن أبي حذيفة ، وغيرهم .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(قال) صفوان : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا ألا ننزع) ولا نخلع (خفافنا) لغسل الأرجل في سفرنا (ثلاثة أيام) مع لياليها ، بل نمسح عليها بدلاً عن غسل الأرجل في الحدث الأصغر (إلا من) أجل (جنابة) وحدث أكبر ، فنخلعها إذا أجنبنا ؛ لأجل غسل الأرجل من الجنابة ، فلا يُجزئ المسح على الخفين بدلاً عن غسل الرجلين في الجنابة ، (لكن) نمسح على خفافنا ثلاثة أيام في السفر بدلاً عن غسل الرجلين في الحدث الأصغر ، سواء كان (من) غائط وبول ونوم) ، ففي الحديث دليل صريح على نقض النوم الوضوء إذا كان غير ممكن مقعده على الأرض .

قال السندي : قوله : (إلا من جنابة) أي : فمنها ننزع ، ولكن لا ننزع من غائط وبول ونوم ؛ ففي الكلام اختصار وتقدير بقريئة المقام . انتهى .

وقيل : في الكلام تقديم وتأخير وحذف وزيادة ، والتقدير : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا ألا ننزع خفافنا في السفر ثلاثة أيام مع لياليها من غائط وبول ونوم ، لكن يأمرنا أن ننزعها من جنابة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الطهارة ، باب المسح على الخفين ، الحديث رقم (٩٦) ، ولفظه مع شرحه : (قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا سفراً) - بسكون الفاء - جمع

.....

سافر ؛ كصحب جمع صاحب ؛ أي : إذا كنا مسافرين (ألا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ، ولكن من غائط وبول ونوم) معطوف على مقدر يدل عليه إلا من جنابة ، وقوله : (من غائط) متعلق بمحذوف ، تقديره : وأمرنا أن ننزع خفافنا من جنابة ، ولا ننزع من غائط وبول ونوم ، وفي رواية النسائي : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا مسافرين أن نمسح على خفافنا ولا ننزعها ثلاثة أيام من غائط وبول ونوم ، إلا من جنابة) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وأخرجه الشافعي وأحمد والنسائي في الطهارة ، باب التوقيت في المسح على الخفين للمسافر ، الحديث رقم (١٢٦) ، والحديث (١٢٧) ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب الوضوء من الغائط والبول ، الحديث رقم (١٥٨) .

فهذا الحديث درجته : أنه حسن صحيح ، كما قاله الترمذي ، وغرضه : الاستشهاد به .



فجمل ما ذكره المؤلف في هذا الباب : خمسة أحاديث :

الأول : حديث عائشة ، ذكره للاستدلال .

والثاني : حديث ابن مسعود ، ذكره للاستشهاد .

والثالث : حديث ابن عباس ، ذكره للاستئناس /

والرابع : حديث علي ، ذكره للاستشهاد .

والخامس : حديث صفوان ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٨) - (٨٧) - بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذِّكْرِ

(٢٤) - (٤٧٥) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ

(٨) - (٨٧) - (باب الوضوء من مس الذكر) وكذا الفرج



(٢٤) - (٤٧٥) - (١) (حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير) الهمداني الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربع وثلاثين ومئتين (٢٣٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا عبد الله بن إدريس) بن يزيد الأودي الكوفي ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة اثنتين وتسعين ومئة (١٩٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن هشام بن عروة) بن الزبير الأسدي المدني ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة خمس أو ست وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) عروة بن الزبير .

(عن مروان بن الحكم) بن أبي العاص بن أمية أبي عبد الملك الأموي المدني ، ولي الخلافة في آخر سنة أربع وستين ، ومات سنة خمس في رمضان ، وله ثلاث أو إحدى وستون سنة ، لا تثبت له صحبة ، من الثانية ، قال عروة بن الزبير : مروان لا يُتَّهَمُ في الحديث . يروي عنه : (خ عم) .

(عن بسرة) بضم الموحدة ، وسكون المهملة (بنت صفوان) بن نوفل بن أسد بن عبد العزى الأسدية الصحابية رضي الله تعالى عنها لها سابقة وهجرة ، عاشت إلى خلافة معاوية . يروي عنها : (عم) .

قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ .. فَلْيَتَوَضَّأْ » .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(قالت) بسرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا مس أحدكم) أيها الرجال ولمس (ذكره) بباطن كفه ، وكذا المرأة إذا لمست بيدها فرجها وهو متوضئ .. (فليتوضأ) وجوباً إذا أراد أن يفعل نحو الصلاة من كل ما يحتاج إلى وضوء ؛ لأن وضوء الأول انتقض بمس الذكر ؛ لكونه مظنة الشهوة .

قال السندي : قوله : « إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ » أي : للصلاة ولكل ما يجب له الوضوء كالطواف ؛ يريد أن الوضوء السابق قد انتقض إن كان الماس متوضئاً ، ولم يرد أنه يجب عليه وضوء جديد من ساعته ؛ فإنه إنما يجب عليه عند القيام إلى الصلاة ونحوه ، والله أعلم . انتهى .

وفي الحديث دليل على أن مس الذكر ينقض الوضوء ، والمراد : مسه بلا حائل ؛ لما أخرج ابن حبان في « صحيحه » من حديث أبي هريرة : « إذا أفضى أحدكم يده إلى فرجه ليس دونها حجاب ولا ستر .. فقد وجب عليه الوضوء » ، وصححه الحاكم وابن عبد البر ، وقال ابن السكن : هو أجود ما روي في هذا الباب ، قال أبو عيسى : حديث بسرة هذا حديث حسن صحيح .

قلت : وكل ما طعنوا به في صحة حديث بسرة هذا .. فهو مدفوع ، والحق : أنه صحيح ، وأخرجه الخمسة ، كذا في « المنتقى » ، وقال في « النيل » : وأخرجه أيضاً مالك والشافعي وابن خزيمة وابن الجارود ، وقال أبو داود : قلت لأحمد : حديث بسرة ليس بصحيح ؟ قال : بل هو صحيح ، وقال الدارقطني : صحيح ثابت ، وصححه أيضاً يحيى بن معين فيما حكاه ابن عبد البر وأبو حامد بن الشرقي والبيهقي والحازمي . قاله الحافظ . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

(٢٥) - ٤٧٦ - (٢) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيُّ ، حَدَّثَنَا
مَعْنُ بْنُ عِيسَى
.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطهارة ، باب
الوضوء من مس الذكر ، الحديث (١٨١) ، والترمذي في الطهارة ، باب الوضوء
من مس الذكر ، الحديث (٨٢) ، والنسائي في الطهارة ، باب الوضوء من مس
الذكر الحديث (١٦٣) .

قلت : فدرجة الحديث : أنه صحيح متناً وسنداً ، وغرضه : الاستدلال به على
الترجمة .



ثم استشهد له بحديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٢٥) - ٤٧٦ - (٢) (حدثنا إبراهيم بن المنذر) بن عبد الله بن المنذر بن
المغيرة بن عبد الله بن خالد بن حزام بن خويلد بن أسد الأسدي (الحزامي)
أبو إسحاق المدني . روى عن : معن بن عيسى ، ومالك ، وابن عيينة ، ويروي عنه :
(خ ت س ق) ، ويعقوب بن سفيان ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، ومطين ، وغيرهم .
قال النسائي : ليس به بأس ، وقال صالح بن محمد : صدوق ، وقال أبو حاتم :
صدوق ، وقال الدارقطني : ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في
« التقريب » : صدوق ، تكلم فيه أحمد لأجل القرآن ، من العاشرة ، مات سنة
ست وثلاثين ومئتين (٢٣٦ هـ) .

(حدثنا معن بن عيسى) بن يحيى بن دينار الأشجعي مولا هم القزاز أبو يحيى
المدني أحد أئمة الحديث . روى عن : ابن أبي ذئب ، وإبراهيم بن طهمان ،
ومالك بن أنس ، ويروي عنه : (ع) ، وإبراهيم بن المنذر الحزامي ، ويحيى بن
معين ، وعلي بن المديني ، وغيرهم .

ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ ،
جَمِيعاً عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ ،
.....

قال ابن معين : ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » :
ثقة ثبت ، قال أبو حاتم : هو أثبت أصحاب مالك ، من كبار العاشرة ، مات سنة
ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) .

(ح وحدَّثنا عبد الرحمن بن إبراهيم) بن عمرو بن ميمون القرشي الأموي
مولاهم مولى آل عثمان أبو سعيد (الدمشقي) القاضي المعروف بدحيم ، قال
في « التقريب » : ثقة حافظ متقن ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين
(٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ د س ق) .

(حدَّثنا عبد الله بن نافع) بن أبي نافع الصائغ المخزومي مولاهم أبو محمد
المدني . روى عن : ابن أبي ذئب ، ومالك ، والليث ، ويروي عنه : (م عم) ،
وعبد الرحمن بن نافع ، وقتيبة ، وابن نمير ، وغيرهم . ذكره ابن حبان في
« الثقات » ، وقال في « التقريب » : ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين ، من كبار
العاشرة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) ، وقيل بعدها .

(جميعاً) أي : كل من معن بن عيسى ، وعبد الله بن نافع روي :

(عن ابن أبي ذئب) محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن
أبي ذئب هشام بن سعيد بن عبد الله القرشي العامري أبي الحارث المدني .
روى عن : عقبة بن عبد الرحمن ، وعكرمة مولى ابن عباس ، والزهري ، ونافع
مولى بن عمر ، وغيرهم ، ويروي عنه : (ع) ، ومعن بن عيسى ، وعبد الله بن
نافع ، والثوري ومعمر ، وهما من أقرانه ، وعبد الله بن نمير ، وآخرون .

قال يعقوب بن أبي شيبة : ابن أبي ذئب ثقة صدوق ، غير أن روايته عن
الزهري خاصة تكلم بعضهم فيها بالاضطراب ، وقال في « التقريب » : ثقة فقيه

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرُهُ .. فَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ » .

فاضل ، من السابعة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئة (١٥٨ هـ) وقيل : سنة تسع .
(عن عقبة بن عبد الرحمن) بن أبي معمر الحجازي . روى عن : محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، ويروي عنه : (ق) ، وابن أبي ذئب .

قال البخاري في « التاريخ » : روى عن ابن ثوبان مراسلاً في مس الذكر ، وزاد عبد الله بن نافع في الإسناد جابراً ولا يصح ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، أخرج له ابن ماجه الحديث المذكور وتابع عبد الله بن نافع على ذكر جابر فيه معن بن عيسى .

قلت : وسئل علي بن المديني عن عقبة بن عبد الرحمن ، فقال : شيخ مجهول ، وقال ابن عبد البر : عقبة هذا غير مشهور بحمل العلم ، فقيل : هو عقبة بن أبي عمرو ، وقيل : عقبة بن عبد الرحمن بن جابر ، وقيل : اسم جده هشيم . انتهى من « التهذيب » ، وقال في « التقريب » : مجهول ، من الثامنة .
(عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان) العامري عامر قريش المدني ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .

(عن جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه راوياً مختلفاً فيه ؛ وهو عقبة بن عبد الرحمن ، ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال ابن المديني : شيخ مجهول ، وباقي رجال الإسناد ثقات .
(قال) جابر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا مس أحدكم ذكره فعليه الوضوء) إذا أراد الصلاة ونحوه مما يحتاج إلى الوضوء .

(٢٦) - ٤٧٧ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَشِيرٍ بْنُ ذَكْوَانَ الدِّمَشْقِيُّ ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ حَمِيدٍ ،

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لأن له شاهداً من حديث بسرة بنت صفوان ، رقم (٤٧٩) الذي رواه أصحاب « السنن الأربعة » وغيرهم من كثير المحدثين .

وغرضه بسوقه : الاستشهاد به لحديث بسرة بنت صفوان .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى له ثانياً بحديث أم حبيبة رضي الله تعالى عنها ، فقال :

(٢٦) - ٤٧٧ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ (الرازي أبو يعلى نزيل بغداد ، ثقة سني فقيه ، طُلب للقضاء فامتنع ، أخطأ من زعم أن أحمد رماه بالكذب ، من العاشرة ، مات سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَشِيرٍ بْنُ ذَكْوَانَ (البهراني (الدمشقي) إمام الجامع المقرئ ، صدوق ، متقدم في القراءة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) ، وله نحو سبعين سنة . يروي عنه : (د ق) .

(حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن حسان الأسدي الدمشقي الطاطري - بمهملتين مفتوحتين - ثقة ، من التاسعة ، مات سنة عشر ومئتين (٢١٠ هـ) ، وله ثلاث وستون سنة ، ويروي عنه : (م عم) .

(قالوا) أي : قال كل من المعلى ، ومروان :

(حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ حَمِيدٍ (الغساني مولاهم أبو أحمد ، ويقال : أبو الحارث

حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ الْحَارِثِ ، عَنْ مَكْحُولٍ ، عَنْ عَنبَسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ ، عَنْ
أُمِّ حَبِيبَةَ
.....

الدمشقي . روى عن : العلاء بن الحارث ، والأوزاعي ، والوضيين بن عطاء ، وغيرهم ،
ويروي عنه : (عم) ، ومعلی بن منصور ، ومروان بن محمد ، والوليد بن مسلم .
قال أبو زرعة : فأعلم أهل دمشق بحديث مكحول . . الهيثم بن حميد ،
ويحيى بن حمزة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » :
صدوق ، من السابعة ، زُمي بالقدر .

(حدثنا العلاء بن الحارث) بن عبد الوارث الحضرمي أبو وهب الدمشقي ،
صدوق ، فقيه لكن زُمي بالقدر ، وقد اختلط ، من الخامسة ، مات سنة ست
وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) وهو ابن سبعين سنة . يروي عنه : (م عم) .

(عن مكحول) الشامي أبي عبد الله الدمشقي ، قال عثمان بن عطاء : كان
مكحول أعجمياً ، وكل ما قال بالشام قبل منه ، وقال ابن عمار : كان مكحول
إمام أهل الشام ، وقال العجلي : تابعي ثقة ، وقال أبو حاتم : ما أعلم بالشام أفقه
بالشام من مكحول ، وقال في « التقريب » : ثقة فقيه كثير الإرسال ، مشهور ، من
الخامسة ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (م عم) .

(عن عنبسة) بفتح العين المهملة ثم نون ساكنة ثم موحدة ومهملة
مفتوحتين (ابن أبي سفيان) بن حرب بن أمية القرشي الأموي أخي معاوية ،
يكنى أبا الوليد .

يقال : له رؤية ، وقال أبو نعيم : اتفق الأئمة على أنه تابعي ، وذكره ابن حبان
في ثقات التابعين ، مات قبل أخيه . يروي عنه : (م عم) .

(عن) أخته (أم حبيبة) رملة بنت أبي سفيان زوج النبي رضي الله تعالى
عنها .

قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ ..
فَلْيَتَوَضَّأْ » .

(٢٧) - ٤٧٨ - (٤) حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ
حَرْبٍ ،

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن السند موصول ، ولكن قال
البخاري : لم يسمع مكحول من عنبة ، وكذا قال ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم
والنسائي : إنه لم يسمع منه ، وخالفهم دحيم وهو أعرف بحديث الشاميين ،
فأثبت سماع مكحول من عنبة . قاله الحافظ . انتهى « تحفة الأحوذى » ،
فالسند موصول ، كما قاله دحيم .

(قالت) أم حبيبة : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من مس
فرجه) أي : قبلاً كان أو دُبْراً .. (فليتوضأ) لانتقاض وضوئه بمس الفرج .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ؛ لأنه
متصل الإسناد ؛ لثبوت سماع مكحول من عنبة ، كما قاله دحيم ، والله أعلم .
وغرضه بسوقه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثالثاً لحديث بسرة بحديث أبي أيوب
الأنصاري رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٢٧) - ٤٧٨ - (٤) (حدثنا سفيان بن وكيع) بن الجراح أبو محمد
الرؤاسي الكوفي ، كان صدوقاً إلا أنه قد ابتلي بوراقه ، فأدخل عليه ما ليس من
حديثه ، فنُصح فلم يقبل ، فسقط حديثه ، من العاشرة . يروي عنه : (ت ق) .
(حدثنا عبد السلام بن حرب) بن سلم النهدي - بالنون - الملائى - بضم

عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ ،

الميم وتخفيف اللام - أبو بكر الكوفي الحافظ ، أصله بصري . روى عن :
إسحاق بن أبي فروة ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، والأعمش ، وخالد الحذاء ،
ويروي عنه : (ع) ، وسفيان بن وكيع ، وأبو أسامة ، وابنا أبي شيبة ، وآخرون .
قال أبو حاتم : ثقة صدوق ، وقال الترمذي : ثقة حافظ ، وقال في « التقريب » :
ثقة حافظ ، له مناكير ، من صغار الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) ،
وله ست وتسعون سنة .

(عن إسحاق) بن عبد الله (بن أبي فروة) عبد الرحمن الأسود أبي سليمان
الأموي مولاهم ؛ مولى آل عثمان المدني ، أدرك معاوية . روى عن : الزهري ،
وأبي الزناد ، ونافع ، ومكحول ، ويروي عنه : (د ت ق) ، وعبد السلام بن
حرب ، والليث بن سعد ، وابن لهيعة ، والوليد بن مسلم ، وآخرون .

قال البخاري : تركوه ، وقال أحمد : لا تحل الرواية عنه عندي ، وقال في
« التقريب » : متروك ، من الرابعة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) .

(عن الزهري عن عبد الرحمن بن عبد) بغير إضافة (القاري) - بتشديد
الياء - من ولد القارة بن الديش ، وفي هامش « الخلاصة » : هو وابناه محمد
 وإبراهيم وأقاربه ويعقوب بن عبد الرحمن وغيرهم . . منسوبون إلى القارة ؛
قبيلة مشهورة بجودة الرمي . انتهى ، يقال : له رؤية ، وذكره العجلي في ثقات
التابعين ، واختلف قول الواقدي فيه : قال تارة : له صحبة ، وتارة : تابعي .
روى عن : أبي أيوب ، وأبي هريرة ، وأبي طلحة ، وعمر ، ويروي عنه : (ع) ،
والزهري ، وعروة بن الزبير ، والأعرج .

قال ابن معين : ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال العجلي : مدني
تابعي ، ثقة ، مات سنة ثمان وثمانين (٨٨ هـ) .

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ .. فَلْيَتَوَضَّأْ » .

(عن أبي أيوب) الأنصاري خالد بن زيد المدني رضي الله عنه .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه إسحاق بن أبي فروة ،
وقد اتفقوا على تضعيفه .

(قال) أبو أيوب : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من مس
فرجه) قُبلاً كان أو دُبْراً ؛ لأن الفرج مأخوذ من الانفراج فيشملها .. (فليتوضأ)
لانتقاض وضوئه بمس الفرج .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه البزار في « مسنده » من حديث
ابن عمرو ومن حديث عائشة ، ورواه ابن الجارود (١٦) ، والدارقطني من حديث
عبد الله بن عمرو ، والترمذي في الطهارة (٦١) الوضوء على من مس الذكر ،
رقم (٨٢) .

قال المناوي : ورواه مالك في « الموطأ » وأحمد والأربعة والحاكم ، وكلهم
في الطهارة عن بسرة بنت صفوان الأسدية أخت عقبة بن أبي معيط لأمه ، سبق
برقم (٤٧٥) ، قال الترمذي والحاكم : صحيح ، ورواه أيضاً الشافعي وابن
حبان ، وقال الدارقطني : حديث ثابت ، وصححه ابن معين والبيهقي والحازمي ،
وهو على شرط البخاري بكل حال ، وعدّه السيوطي من الأحاديث المتواترة ،
ونُقل عن القاضي أبي الطيب أنه رواه تسعة عشر صحابياً ، ونقل البعض عن
ابن معين : لا يصح ذلك ، ورواه ابن الجوزي وغيره ، بل أفردوه بتأليف . انتهى
كلام المناوي .

ولا يخفى أن الكلام سبق على حديث بسرة ، وهو في متنه موافق لحديثنا
هكذا ؛ يعني : حديث أبي أيوب .

.....

فهذا الحديث : صحيح المتن ، ضعيف السند ، غرضه : بسوقه الاستشهاد به ، والله أعلم .



فجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول : حديث بسرة ، ذكره للاستدلال .
والثاني : حديث جابر ، ذكره للاستشهاد .
والثالث : حديث أم حبيبة ، ذكره للاستشهاد .
والرابع : حديث أبي أيوب ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٩) - (٨٨) - بَابُ أَلرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ

(٢٨) - (٤٧٩) - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ قَالَ : سَمِعْتُ قَيْسَ بْنَ طَلْقٍ الْحَنْفِيَّ ،
.....

(٩) - (٨٨) - (بَابُ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ)

أي : في ترك الوضوء من مس الذكر .



(٢٨) - (٤٧٩) - (١) (حَدَّثَنَا عَلِيٌّ بْنُ مُحَمَّدٍ) بْنُ إِسْحَاقَ الطَّنَافْسِيِّ الْكُوفِيِّ .

(حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ) بْنُ سِيَّارِ بْنِ طَلْقِ السَّحِيمِيِّ الْحَنْفِيِّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْيَمَامِيُّ ، أَصْلُهُ كُوفِيٌّ ، وَكَانَ أَعْمَى . رَوَى عَنْ : قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ ، وَسَمَّاكَ ، وَأَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ ، وَيَحْيَى بْنَ أَبِي كَثِيرٍ ، وَغَيْرِهِمْ ، وَيُرْوَى عَنْهُ : (د ت ق) ، وَوَكَيْعٌ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَآخَرُونَ .

قال ابن معين : ضعيف ، وقال العجلي : ضعيف ، وقال في « التقريب » : صدوق ذهب كتبه ، فساء حفظه ، وخلط كثيراً ، وعمي فصار يُلقَن ، من السابعة ، مات بعد السبعين ومئة .

(قال) مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ : (سَمِعْتُ قَيْسَ بْنَ طَلْقٍ) بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْمُنْذَرِ (الْحَنْفِيِّ) الْيَمَامِيِّ . رَوَى عَنْ : أَبِيهِ ، وَيُرْوَى عَنْهُ : (عَم) ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَدْرٍ ، وَغَيْرِهِمْ .

قال العجلي : يمامي تابعي ثقة ، وأبوه صحابي ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : صدوق ، من الثالثة ، ووهم من عدّه من الصحابة .

عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْ مَسِّ الذَّكَرِ فَقَالَ : « لَيْسَ فِيهِ وَضُوءٌ ؛ إِنَّمَا هُوَ مِنْكَ » .

(عن أبيه) طلق بن علي بن المنذر بن قيس بن عمرو بن عبد الله بن عمرو الحنفي السحيمي - بالضم وسكون التحتية وبالميم مصغراً - نسبة إلى سحيم ؛ بطن من بني حنيفة ، أبي علي اليمامي ، وفد رضي الله عنه على النبي صلى الله عليه وسلم قديماً ، وعمل معه في بناء المسجد ؛ وذلك في السنة الأولى من الهجرة ، وروى عنه ، ويروي عنه : (عم) ، وابنه قيس ، وابنته خالدة ، وعبد الله بن بدر ، وعبد الرحمن بن علي بن شيبان ، ذكره ابن السكن .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن محمد بن جابر قد تكلم فيه بعض أهل الحديث .

(قال) طلق بن علي : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم سُئِلَ عن مس الذكر) هل ينقض الوضوء أم لا ؟ وفي رواية أبي داود قال : قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم ، فجاء رجل كأنه بدوي ، فقال : يا نبي الله ؛ ما ترى في مس الرجل ذكره بعدما توضأ ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : « هل هو إلا مضغة منه ، أو بضعة منه » والظاهر من هذه الرواية : أن السائل رجل بدوي لا يُعرف اسمه .

(فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم للسائل : (ليس فيه) أي : في مس الذكر (وضوء ؛ إنما هو) أي : الذكر جزء (منك) ، فلو كان مسه ناقضاً . . . لنقض كل جزء من أجزاء بدنك ، ففي الحكم بنقض الوضوء حرج مدفوع شرعاً ، وصنيع المؤلف يشير إلى ترجيح الأخذ بهذا الحديث آخر الباب ، وسماء : باب الرخصة بعد العزيمة ، ويؤخذ بالمتأخر من الأمرين ؛ وذلك لأن بالتعارض حصل الشك في النقض ، والأصل عدمه ، فيؤخذ به ، ولأن حديث من مس ذكره

.....
يحتمل التأويل ؛ بأن يجعل مس الذكر كناية عن البول ؛ لأنه غالباً يراد في خروج الحدث ، فعُبر به عنه ، كما عُبر بالمجيء من الغائط عما يُقصد الغائط لأجله في قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَلَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ ^(١) .

قلت : ومثل هذا من الكنايات كثير فيما يستقبح التصريح بذكره ، ويؤيده أن عدم انتقاض الوضوء بمس الذكر قد عُلل بعلّة ذاتية ؛ وهي أن الذكر جزء من الإنسان ، فالظاهر دوام الحكم بدوام علته ، ودعوى أن حديث قيس بن طلق منسوخ .. لا تعويل عليه ، وفي تسمية المؤلف إياه رخصة .. إشارة إلى أن العمل بالأول لا يخلو عن احتياط ، وبالثاني جائز . انتهى من « السندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في الطهارة ، باب الرخصة في مس الذكر ، برقم (١٨٢) ، والترمذي في الطهارة ، باب (٦٢) ترك الوضوء من مس الذكر ، رقم (٨٥) ، والنسائي في الطهارة ، باب ترك الوضوء من مس الذكر ، رقم (١٦٥) ، وأحمد ابن حنبل (٢٢/٤ - ٢٣) ، قال أبو عيسى : وفي الباب عن أبي أمامة ، وقد روي عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وبعض التابعين أنهم لم يروا الوضوء من مس الذكر ، وهو قول أهل الكوفة وابن المبارك ، وهذا الحديث أحسن شيء روي في هذا الباب ، واستدل هؤلاء بحديث طلق بن علي المذكور في هذا الباب .

والظاهر : أن حديث بسرة هو الأثبت والأقوى والأرجح ، قال البيهقي : يكفي في ترجيح حديث بسرة على حديث طلق أن حديث طلق لم يخرج به الشيخان ، ولم يحتج بأحد رواه ، وحديث بسرة قد احتج بجميع رواه ، كذا في « التلخيص » .

(١) سورة النساء : (٤٣) .

(٢٩) - ٤٨٠ - (٢) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ دِينَارِ الْحِمَصِيِّ ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ،
.....

قلت : الراجح المعول عليه هو أن حديث بسرة وحديث طلق كلاهما صحيحان ، لكن حديثها أصح وأثبت وأرجح من حديثه لأسباب ؛ منها : نكارة سنده ، وركاكة روايته .

قلت : وهذا الحديث ؛ أعني : حديث طلق .. درجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ، كما مر ، وغرضه بسوقه : الاستدلال به على الترجمة .

ولكن يعارضه حديث بسرة ؛ لكونه أصح منه وأرجح ؛ لكثرة شواهدة ولاحتمال نسخه ؛ لأنه مقدّم في أول الإسلام وحديث بسرة متأخر عنه ، والقاعدة : أن المتأخر هو الناسخ ، والمتقدم هو المنسوخ ، لا العكس ، والله أعلم .



ثم استأنس المؤلف رحمه الله تعالى للترجمة بحديث أبي أمامة رضي الله عنه ، فقال :

(٢٩) - ٤٨٠ - (٢) (حدثنا عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار) القرشي أبو حفص (الحمصي) مولى بني أمية . روى عن : مروان بن معاوية ، ومروان بن محمد ، والوليد بن مسلم ، وغيرهم ، ويروي عنه : (د س ق) ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، والذهلي ، وغيرهم .

قال أبو حاتم : صدوق ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : صدوق ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) .

(حدثنا مروان بن معاوية) بن الحارث بن أسماء الفزاري أبو عبد الله الكوفي . يروي عنه : (ع) .

عَنْ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ : سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ مَسِّ الذَّكَرِ فَقَالَ : « إِنَّمَا هُوَ حِذْيَةٌ مِنْكَ » .

قال في « التقريب » : ثقة حافظ ، وكان يدلّس أسماء الشيوخ ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وتسعين ومئة (١٩٣ هـ) .

(عن جعفر بن الزبير) الحنفي أو الباهلي الدمشقي نزيل البصرة . روى عن : القاسم أبي عبد الرحمن ، وسعيد بن المسيب ، وعبد الله بن محمد بن عقيل ، ويروي عنه : (ق) ، ومروان بن معاوية ، وعيسى بن يونس ، وحمام بن سلمة ، ووكيعة ، وآخرون .

قال ابن معين : شامي لا يُكتب حديثه ، وقال عمرو بن علي : متروك الحديث ، وكان رجلاً صدوقاً كثير الوهم ، وقال ابن عمار : ضعيف ، وقال في « التقريب » : متروك الحديث ، وكان صالحاً في نفسه ، من السابعة ، مات بعد الأربعين ومئة .

(عن القاسم) بن عبد الرحمن الدمشقي أبي عبد الرحمن ، صاحب أبي أمامة ، صدوق يغرب كثيراً ، من الثالثة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئة (١١٢ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن أبي أمامة) صُدي بن عجلان الباهلي الصحابي المشهور رضي الله عنه . وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه جعفر بن الزبير ، وقد اتفقوا على ضعفه وعلى ترك حديثه واتهموه .

(قال) أبو أمامة : (سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ مَسِّ الذَّكَرِ) أي : عن مس الرجل ذكر نفسه ، ومس ذكر غيره من باب أولى هل ينقض الوضوء أم لا ؟ (فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم للسائل : (إنما هو) أي : الذكر (حذية) أي : قطعة وجزء (منك) ، فكيف ينقض الوضوء جزء منك كسائر أجزاء بدنك !؟

قال السندي قوله : « إنما هو حذية منك » والحذية - بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة بعدها ياء مثناة من تحت - ما قُطِع طولاً من اللحم ، أو القطعة الصغيرة ، وفي بعض النسخ : (جزء) ، وفي بعضها : (حذوة) - بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة بعدها واو - بمعنى القطعة من اللحم .
وفي « الزوائد » : هذا الحديث مما انفرد به ابن ماجه ، وفي إسناده جعفر بن الزبير ، وقد اتفقوا على ترك حديثه واتهموه .

فسنده ضعيف جداً ، وكذا الحديث ضعيف ؛ لضعف سنده ، ولا شاهد له ،
فالحديث : ضعيف متناً وسنداً (٣) (٧٥) ، وغرضه : الاستئناس به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : حديثان :

الأول : حديث طلق بن علي ، ذكره للاستدلال به على الترجمة ، وهو وإن كان حسناً يعارض بحديث بسرة بنت صفوان ؛ لأنه أثبت وأرجح وأقوى منه ؛ لكثرة رواته ، حتى قال بعضهم : إنه من المتواتر ، فلا يصح الاحتجاج بحديث طلق على الترخيص .

والثاني : حديث أبي أمامة ، ذكره للاستئناس للترجمة ؛ لأنه ضعيف متناً وسنداً .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٠) - (٨٩) - بَابُ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ

(٣٠) - (٤٨١) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عُلْقَمَةَ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « تَوَضَّؤُوا مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ » ،

(١٠) - (٨٩) - (بَابُ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ)

أي : باب وجوب الوضوء من أكل ما أثرت فيه النار طبخاً أو قلياً .



واستدل المؤلف رحمه الله تعالى عليه بحديث أبي هريرة رضي الله عنه ، فقال :

(٣٠) - (٤٨١) - (١) (حدثنا محمد بن الصباح) بن سفيان الجرجرائي أبو جعفر التاجر ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(حدثنا سفيان بن عيينة عن محمد بن عمرو بن علقمة) بن وقاص الليثي المدني ، صدوق له أوهام ، من السادسة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي سلمة) عبد الله (بن عبد الرحمن) بن عوف الزهري المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) . (عن أبي هريرة) رضي الله عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : توضعوا مما غيرت) هـ وأثرت فيه (النار)

فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : اتَّوَضَّأُ مِنَ الْحَمِيمِ ؟! فَقَالَ لَهُ : يَا بَنُ أَخِي ؛ إِذَا سَمِعْتَ
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا . . فَلَا تَضْرِبْ لَهُ الْأَمْثَالَ .

بالطبخ أو القلي أو الشوي ؛ أي : توضؤوا للصلاة ونحوها لأجل أكل الطعام الذي
غيرته النار ، وأثرت فيه بالطبخ مثلاً ، وإلا . . فلا وضوء عند أكله ، (فقال
ابن عباس) لأبي هريرة : (أتوضأ) أي : إذا هل نتوضأ يا أبا هريرة (من) الماء
(الحميم) أي : من شرب الماء الحار أو مسه إياك ؛ أي : ينبغي على مقتضى
هذا الحديث أن الإنسان إذا توضأ بالماء الحار . . يتوضأ ثانياً بالماء البارد ،
فرد أبو هريرة على ابن عباس معارضته هذا الحديث بقوله : (فقال له : يا بن
أخي) يعني : أخوة الدين ؛ (إذا سمعت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
حديثاً) أو عمن حدّث عنه . . (فلا تضرب) أي : فلا تجعل لذلك الحديث
ولا تضرب وتذكر (له الأمثال) أي : الأشباه والنظائر لمعارضته وللالتباس فيه ؛
يعني : أن الحديث لا يُعارض بمثل هذه المعارضة المدفوعة بالنظر فيما أُريد
بالحديث ؛ فإن المراد أن أكل ما غيرت النار يوجب الوضوء ، لا مس ما غيرته
الأعضاء .

واعلم : أنه قد اختلف العلماء في هذه المسألة : فذهب أكثر الأئمة من
السلف والخلف إلى أنه لا ينتقض الوضوء بأكل ما مسته النار ، وذهبت طائفة
إلى وجوب الوضوء الشرعي بأكل ما مسته النار ، واستدلّت هذه الطائفة بأحاديث
هذا الباب ، وأجاب الأكثرون عن أحاديث الوضوء مما مسته النار بأجوبة :

أحدها : أنها منسوخة بحديث جابر رضي الله عنه : « كان آخر الأمرين من
رسول الله صلى الله عليه وسلم . . ترك الوضوء مما مسته النار » وأنت خبير بأن
حديث جابر : « كان آخر الأمرين » . . ليس من قول جابر ، بل اختصره شعيب بن
أبي حمزة أحد رواه كما عرفت .

.....
وثانيها : أن أحاديث الأمر محمولة على الاستحباب ، لا على الوجوب ،
وهذا اختيار الخطابي وابن تيمية صاحب « المنتقى » .

وثالثها : أن المراد بالوضوء منه غسل الفم والكفين ، وهذا الجواب ضعيف
جداً ؛ لأن الحقائق الشرعية مقدمة على غيرها ، وحقيقة الوضوء الشرعي :
هي غسل جميع الأعضاء التي تُغسل للوضوء ، فلا تُخالف هذه الحقيقة إلا
لدليل .

والذي تطمئن به القلوب ما حكى البيهقي عن عثمان الدارمي أنه لما اختلفت
أحاديث الباب ، ولم يتبين الراجح منها . . نظرنا إلى ما عمل به الخلفاء الراشدون
بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، فرجحنا به أحد الجانبين ، وارتضى بهذا
الجواب النووي في « شرح المذهب » ، وروى الطبراني في « مسند الشاميين »
من طريق سليم بن عامر ، قال : رأيت أبا بكر وعمر وعثمان أكلوا مما مست
النار ، ولم يتوضؤوا ، قال الحافظ ابن حجر : إسناده حسن ، وأخرج أحمد في
« مسنده » عن جابر : قال : أكلت مع النبي صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر
وعمر خبزاً ولحماً فصلّوا ولم يتوضؤوا ، وفي ترك الوضوء مما مست النار آثار
أخر مروية عن الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين .
انتهى من العون .

وقال في « تحفة الأحوذى » : وممن لم ير الوضوء مما مست النار من
الصحابة . . أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وعامر بن
ربيعة وأبو أمامة والمغيرة بن شعبة وجابر بن عبد الله رضوان الله تعالى عليهم
أجمعين ، ومن التابعين عبيدة السلماني وسالم بن عبد الله والقاسم بن محمد
ومن معهم من فقهاء أهل المدينة ومالك بن أنس والشافعي وأصحابه وأهل

(٣١) - ٤٨٢ - (٢) حَدَّثَنَا حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا أَبُو وَهْبٍ ، أَنبَأَنَا
يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ ،
.....

الحجاز وعامتهم وسفيان الثوري وأبو حنيفة وأهل الكوفة وابن المبارك وأحمد
وإسحاق ، واستدلوا على ذلك بأن آخر الأمرين من فعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم . . ترك الوضوء مما مست النار .

وممن ذهب إلى الوضوء مما مست النار . . ابن عمر وأبو طلحة وأنس بن
مالك وأبو موسى وعائشة وزيد بن ثابت وأبو هريرة وأبو غرة الهذلي وعمر بن
عبد العزيز وأبو مجلز لاحق بن حميد وأبو قلابة ويحيى بن يعمر والحسن
البصري .

قلت : والظاهر الراجح ما ذهب إليه أكثر أهل العلم ؛ يعني : القول الأول ،
والله تعالى أعلم . انتهى كلام شارح الترمذي .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي ؛ أخرجه في كتاب الطهارة ،
باب ما جاء في الوضوء مما غيرت النار الحديث ، رقم (٧٩) .

ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح ، ولكنه يعارض بحديث جابر « كان آخر
الأمرين من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم . . ترك الوضوء مما مسته النار »
وبعمل الخلفاء الراشدين ومن معهم من الصحابة والتابعين .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث أبي هريرة بحديث عائشة
رضي الله عنهما ، فقال :

(٣١) - ٤٨٢ - (٢) (حدثنا حزملة بن يحيى) التجيبي المصري .

(حدثنا) عبد الله (بن وهب) بن مسلم القرشي المصري .

(أنبأنا يونس بن يزيد) الأموي مولا هم الأيلي .

عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ » .

(٣٢) - ٤٨٣ - (٣) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْرَقُ ،

(عن ابن شهاب) الزهري المدني .

(عن عروة) بن الزبير الأسدي المدني .

(عن عائشة) أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(قالت) عائشة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : توضعوا مما مست

النار) أي : توضعوا لأجل الصلاة بعدما أكلتم طعاماً أثرت فيه النار بالطبخ أو القلي أو الشي أو التسخين .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الإمام مسلم في كتاب الحيض

(٢٣) ، باب الوضوء مما مست النار .

ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد

به لحديث أبي هريرة ، ولكن يعارض أيضاً بحديث جابر المار ، ويعمل أهل المدينة .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثانياً لحديث أبي هريرة بحديث

أنس بن مالك رضي الله عنه ، فقال :

(٣٢) - ٤٨٣ - (٣) (حدثنا هشام بن خالد) بن زيد بن مروان (الأزرق)

أبو مروان الدمشقي ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة تسع وأربعين ومئتين (٢٤٩ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ أَبِي مَالِكٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : كَانَ يَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى أُذُنَيْهِ وَيَقُولُ : صُمَمْتُا
.....

(حدثنا خالد بن يزيد) بن عبد الرحمن (بن أبي مالك) الهمداني أبو هاشم الدمشقي . روى عن : أبيه ، وخلف بن حوشب ، ويروي عنه : (ق) ، وهشام بن خالد ، وسويد بن سعيد .

قال أحمد ابن حنبل : ليس بشيء ، وقال النسائي : ليس ثقة ، وقال أبو زرعة الدمشقي وأحمد بن صالح المصري : ثقة ، وقال ابن حبان : من فقهاء الشام كان صدوقاً في الرواية ، وقال في « التقريب » : ضعيف مع كونه كان فقيهاً ، وقد اتهمه ابن معين ، من الثامنة ، مات سنة خمس وثمانين ومئة (١٨٥ هـ) وهو ابن ثمانين سنة .

(عن أبيه) يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك ، وقد يُنسب إلى جده الهمداني الدمشقي القاضي ، صدوق ربما وهم ، من الرابعة ، مات سنة ثلاثين ومئة (١٣٠ هـ) أو بعدها ، وله أكثر من سبعين سنة . يروي عنه : (د س ق) .

(عن أنس بن مالك) رضي الله عنه .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه خالد بن يزيد بن أبي مالك ، وهو مختلف فيه .

(قال) يزيد بن أبي مالك : (كان) أنس بن مالك (يضع يديه) أي : كفيه (على أذنيه ويقول) أنس : (صُمَمْتُا) هاتان الأذنان ؛ أي : أصابهما الصمم ، قال السندي : قوله : (صُمَمْتُا) بضم الصاد على صيغة الماضي المبني للمجهول على الضبط المشهور في بعض الأصول ؛ أي : كُفَّتَا وُسُدَّتَا عن السماع . ومقتضى « القاموس » : أنه بالبناء للفاعل ، قال : الصمم - محركاً - : انسداد الأذن وثقل السمع ، ففسر بمعنى اللازم دون المتعدي . انتهى .

إِنْ لَمْ أَكُنْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ » .

أي : سُدَّتَا وَمُنَعَتَا مِنَ السَّمَاعِ (إِنْ لَمْ أَكُنْ) أَنَا (سَمِعْتُ) بِهِمَا (رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : تَوَضَّؤُوا) إِذَا أَرَدْتُمْ الصَّلَاةَ (مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ) أَي : لِأَجْلِ أَكْلِ مَا مَسَّتْهُ وَغَيَّرَتْهُ النَّارُ بِالطَّبِيخِ .

وهذا الحديث مما انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شواهد في « صحيح مسلم » من حديث زيد بن ثابت وأبي هريرة وعائشة . قال الترمذي : وفي الباب عن عائشة وأم حبيبة وأم سلمة وزيد بن ثابت وأبي طلحة وأبي أيوب وأبي موسى ، رواه مسدد في « مسنده » من طريق قتادة عن أنس مرفوعاً ، فذكره بزيادة في آخره . انتهى .

وفي « الزوائد » : في إسناده خالد بن يزيد ، وثقه جماعة ، وضعفه آخرون ، والمتمن معلوم بالصحة ، والله تعالى أعلم انتهى .

فيأذاً درجة هذا الحديث : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث أبي هريرة .



فجملته ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :

الأول : حديث أبي هريرة ، ذكره للاستدلال .

والثاني : حديث عائشة ، ذكره للاستشهاد .

والثالث : حديث أنس بن مالك ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١١) - (٩٠) - بَابُ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ

(٣٣) - (٤٨٤) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : أَكَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كِتْفًا ،
.....

(١١) - (٩٠) - (بَابُ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ)

أي : في ترك الوضوء من أكل شيء طبخته النار ؛ لأن ما طبخته النار ومسته لا ينقض الوضوء .



واستدل المؤلف رحمه الله تعالى على هذه الترجمة بحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٣٣) - (٤٨٤) - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ)
سلام بن سليم الحنفي الكوفي ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سَمَاكِ بْنِ حَرْبٍ) بن أَوْسٍ الذَّهَلِيُّ الكُوفِيُّ ، صدوق ، من الرابعة . يروي عنه : (م عم) ، مات سنة ثلاث وعشرين ومئة (١٢٣ هـ) .

(عن عِكْرِمَةَ) أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْهَاشِمِيِّ مَوْلَاهُمْ ؛ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، ثقة ثبت ، عالم بالتفسير ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(قال) ابن عباس : (أَكَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كِتْفًا) من الشاة ، كما

ثُمَّ مَسَحَ يَدَيْهِ بِمِسْحٍ كَانَ تَحْتَهُ ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى .

(٣٤) - ٤٨٥ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ،

هو مصرح به في رواية أبي داود ، والكتف - على وزن فرح ومثل جبل - : ما بين رأس العضد والعنق ، (ثم مسح يديه بمسح) قال السندي : المسح - بكسر الميم وسكون السين وبالحاء المهملتين - : ثوب غليظ من الشعر (كان) مفروشاً (تحته ، ثم قام إلى الصلاة ، فصلّى) أي : ولم يتوضأ ، واتفقوا على أن هذا الحديث ناسخ لما تقدم ، فالحديث نص صريح في عدم انتقاض الوضوء بأكل ما مسته النار ، قيل : والحكمة في الأمر بالوضوء مما مست النار في أول الإسلام ما كانوا عليه من قلة التنظيف في الجاهلية ، فلما تقرررت النظافة وشاعت في الإسلام .. نسخ الوضوء تيسيراً على المؤمنين . انتهى « سندي » .

قال المنذري : وأخرج هذا الحديث البخاري ومسلم في « صحيحيهما » ، وأخرجه أبو داود في الطهارة (٧٥) ، باب في ترك الوضوء مما مست النار ، رقم (١٨٥) ، والنسائي في (١٣٣) ، باب ترك الوضوء مما غيرت النار ، رقم (١٨٣) من حديث ابن عباس من غير مسح اليد ، ورواه ابن أبي شيبة في « مصنفه » في كتاب الوضوء .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح متفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لهذا الحديث بحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، فقال :

(٣٤) - ٤٨٥ - (٢) (حدثنا محمد بن الصباح) بن سفيان الجرجاني

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ وَعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : أَكَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ خُبْزاً وَلَحْماً وَلَمْ يَتَوَضَّؤُوا .

أبو جعفر التاجر ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) .
يروى عنه : (د ق) .

(أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن محمد بن المنكدر) بن عبد الله بن الهدير - مصغراً - ابن عبد العزى القرشي التيمي أبي عبد الله المدني ، أحد الأئمة الأعلام .

قال في « التقريب » : ثقة ثبت فاضل ، من الثالثة ، مات سنة ثلاثين ومئة (١٣٠ هـ) أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(و) عن (عمرو بن دينار) الجمحي المكي ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(وعبد الله بن محمد بن عقيل) - مكبراً - ابن أبي طالب الهاشمي المدني ، صدوق ، في حديثه لين ، من الرابعة ، مات بعد الأربعين ومئة . يروي عنه : (د ت ق) .

كلهم رووا : (عن جابر بن عبد الله) الأنصاري المدني رضي الله عنه .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(قال) جابر : (أكل النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر خبزاً ولحماً) مطبوختين ، وصلّوا (ولم يتوضّؤوا) من أكلها مع أن النار أثرت فيهما .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي أخرجه في كتاب الطهارة ، باب (٥٩) ما جاء في ترك الوضوء مما غيرت النار ، رقم (٨٠) عن ابن أبي عمر

(٣٥) - ٤٨٦ - (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُّ ،
حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ،
.....

عن سفيان به ، فذكر المؤلف المرفوع منه ، وترك قصة المرأة الطويلة ، قال
الترمذي : وهذا آخر الأمرين من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ يعني :
ترك الضوء مما مست النار ، وكأن هذا الحديث ناسخ للحديث المذكور في
الباب السابق ؛ يعني : حديث الضوء مما مست النار انتهى .

ورواه أبو داود والطيالسي في « مسنده » بتمامه عن بكار عن أبي الزبير
عن جابر ، وسياقه أتم ، ورواه ابن أبي شعبة بتمامه عن هشيم عن علي بن زيد
عن محمد بن المنكدر به فذكره ، ورواه مسدد وابن أبي عمر وأحمد بن منيع
والحارث وأبو يعلى الموصلي وابن حبان والحاكم والبيهقي ، وله شاهد في
« الصحيحين » من حديث عمرو بن أمية .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث
ابن عباس .



ثم استشهد له ثانياً بحديث عمرو بن أمية رضي الله عنه ، فقال :

(٣٥) - ٤٨٦ - (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (بن عمرو العثماني
مولاهم (الدمشقي) المعروف بدحيم - مصغراً - ثقة حافظ متقن ، من العاشرة .
يروى عنه : (خ د س ق) .

(حدثنا الوليد بن مسلم) القرشي الدمشقي ، ثقة ، من الثامنة ، مات آخر
سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا الأوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الشامي ، ثقة ، من
السابعة ، مات سنة سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ قَالَ : حَضَرْتُ عَشَاءَ الْوَلِيدِ أَوْ عَبْدِ الْمَلِكِ فَلَمَّا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ . . قُمْتُ لِاتَّوَضُّأَ ، فَقَالَ جَعْفَرُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ : أَشْهَدُ عَلَى أَبِي

(حدثنا الزهري قال) الزهري : (حضرت عشاء) - بفتح العين وبالمدة - : ما يؤكل أوائل الليل أو أواخر النهار (الوليد) أي : عزومة الوليد بن عبد الملك ، (أو) قال حضرت عشاء (عبد الملك) بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي أبي الوليد المدني ثم الدمشقي ، كان طالب علم قبل الخلافة ، ثم اشتغل بها ، فتغير حاله ، ملك ثلاث عشرة سنة استقلالاً ، وقبلها منازعاً لابن الزبير تسع سنين ، من الرابعة ، مات دون المئة سنة ست وثمانين (٨٦ هـ) في شوال ، وقد جاوز الستين ، والشك من الأوزاعي ، هل قال الزهري : عشاء عبد الملك أو عشاء ولده الوليد بن عبد الملك ، والله أعلم .

قال الزهري : (فلما حضرت الصلاة) أي : دخل وقت صلاة المغرب ، أو وقت صلاة العشاء . . (قمت لأتوضأ) للصلاة ؛ لأننا أكلنا خبزاً ولحماً مطبوختين .

(فقال) لي (جعفر بن عمرو بن أمية) الضمري - بفتح المعجمة وسكون الميم - نسبة إلى ضمرة بن بكر أخي عبد الملك بن مروان من الرضاعة . روى عن : أبيه في الوضوء ، وأنس ، ووحشي ، ويروي عنه : (خ م ت س ق) ، والزهري ، وأبو سلمة ، وأبو قلابة .

قال العجلي : ثقة ، وقال في « التقريب » : ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ست وتسعين (٩٦ هـ) .

(أشهد على أبي) عمرو بن أمية بن خويلد بن ناشرة بن كعب بن ضمرة بن بكر بن عبد مناة بن عدي بن كنانة الضمري أبي أمية المدني ، أحد الأبطال من الصحابة ، الصحابي المشهور رضي الله عنه ، له عشرون حديثاً ، ويروي عنه : (ع) ، وابنه جعفر في الوضوء ، أسلم بعد أحد ، ومات بالشام في خلافة معاوية .

أَنَّهُ شَهِدَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَكَلَ طَعَامًا مِمَّا غَيَّرَتِ
النَّارُ ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ .

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ : وَأَنَا أَشْهَدُ عَلَى أَبِي بِمِثْلِ ذَلِكَ .

(أنه) أي : أن أبي (شهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(أنه) صلى الله عليه وسلم (أكل طعاماً) وهو كتف شاة (مما غيّرت) هـ
(النار ، ثم صلى و) الحال أنه (لم يتوضأ) الوضوء الشرعي للصلاة ، وفي
رواية مسلم : (رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتز من كتف) شاة نضيج
(يأكل منها ، ثم صلى) بالناس (ولم يتوضأ) وضوءه للصلاة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الوضوء ، باب
من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق ، رقم (٢٠٧) عن ابن عباس ، ومسلم
في كتاب الحيض ، باب نسخ الوضوء مما مست النار ، رقم (٩٢) ، والترمذي
في الأطعمة ، باب ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من الرخصة في قطع
اللحم بالسكين عند الأكل ، رقم (١٨٣٦) ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن
صحيح ، وفي الباب عن المغيرة بن شعبة .

ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث
ابن عباس .

قال الزهري بالسند السابق : (وقال علي بن عبد الله بن عباس) وهو في
ذلك المحضر ، وهو معطوف على قوله : فقال جعفر بن عمرو (وأنا أشهد
على أبي) عبد الله بن عباس (بمثل ذلك) أي : بمثل ما شهد جعفر بن عمرو
على أبيه .



(٣٦) - ٤٨٧ - (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ

ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثالثاً لحديث ابن عباس بحديث أم سلمة رضي الله عنهم ، فقال :

(٣٦) - ٤٨٧ - (٤) (حدثنا محمد بن الصباح) الجرجرائي .

(حدثنا حاتم بن إسماعيل) العبدري مولاهم أبو إسماعيل المدني ، صدوق ، من الثامنة ، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن جعفر بن محمد) بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني ، المعروف بالصادق ، صدوق فقيه إمام ، من السادسة . يروي عنه : (م عم) ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) .

(عن أبيه) محمد الباقر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبي جعفر الهاشمي المدني ، ثقة فاضل . يروي عنه : (ع) ، من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة .

(عن علي بن الحسين) بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبي الحسين المدني ، الملقب بزين العابدين ، ثقة ثبت ، عابد فقيه ، فاضل مشهور ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة ثلاث وتسعين (٩٣ هـ) ، وقيل غير ذلك .

(عن زينب بنت أم سلمة) المخزومية الصحابية رضي الله تعالى عنها . يروي عنها : (ع) ، ماتت سنة ثلاث وسبعين (٧٣ هـ) .

(عن أم سلمة) أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها هند بنت أبي أمية حذيفة المخزومية . يروي عنها : (ع) ، ماتت سنة اثنتين وستين (٦٢ هـ) .

قَالَتْ : أَتَيْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِكَتِفِ شَاةٍ ، فَأَكَلَ مِنْهُ وَصَلَّى وَلَمْ يَمَسَّ مَاءً .

(٣٧) - ٤٨٨ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ،
.....

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .
(قالت) أم سلمة : (أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم) بالبناء للمجهول (بكتف شاة) أي : بلحم كتف شاة مطبوخ ، والكتف : رأس العضد ، (فأكل منه) أي : من لحم الكتف ، (وصلّى) بالناس (و) الحال أنه (لم يمس ماء) أي : لم يتوضأ للصلاة مع أكله لحماً مطبوخاً .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي ؛ أخرجه في كتاب الطهارة ، باب ترك الوضوء مما غيرت النار ، رقم (١٨٢) ، وعبد الرزاق في « مصنفه » في كتاب الطهارة ، وابن أبي شيبة في « مصنفه » .
ودرجته : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث ابن عباس رضي الله عنه .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى رابعاً لحديث ابن عباس بحديث
سويد بن النعمان الأنصاري رضي الله عنهم ، فقال :
(٣٧) - ٤٨٨ - (٥) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا علي بن مسهر)
- بضم الميم وسكون المهملة وكسر الهاء - القرشي أبو الحسن الكوفي ، قاضي
الموصل ، ثقة ، له غرائب بعدما أضر ، من الثامنة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة
تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) .

(عن يحيى بن سعيد) بن قيس الأنصاري النجاري أبي سعيد المدني ،

عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ ، أَخْبَرَنَا سُؤَيْدُ بْنُ النُّعْمَانِ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّهُمْ خَرَجُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى خَيْبَرَ ؛ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالصَّهْبَاءِ . . صَلَّى الْعَصْرَ ، ثُمَّ دَعَا بِأَطْعِمَةٍ فَلَمْ يُوْتْ إِلَّا بِسَوِيقٍ ، فَأَكَلُوا وَشَرِبُوا ، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَمَضَمَضَ فَاهُ ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى بِنَا الْمَغْرِبَ .

قاضيها ، ثقة ، حجة كثير الحديث ، ثبت ، من الخامسة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) أو بعدها .

(عن بشير) بالتصغير (ابن يسار) الأنصاري الحارثي مولا هم أبي كيسان المدني ، ثقة فقيه ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .

(أخبرنا سويد) بالتصغير (ابن النعمان) بن مالك (الأنصاري) الصحابي المشهور رضي الله عنه شهد أحداً وما بعدها ، ما روى عنه سوى بشير بن يسار . يروي عنه : (خ س ق) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(أنهم) أي : أن الصحابة (خرجوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى خيبر) لغزو اليهود (حتى إذا كانوا بالصهبا) - بفتح الصاد وسكون الهاء وبالمد - موضع قريب من خيبر . . (صلى) بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم (العصر) أي : صلاتها ، (ثم دعا) أي : طلب رسول الله صلى الله عليه وسلم (بأطعمة) جمع طعام ليطعمها ، (فلم يؤت إلا بسويق) دقيق مقلي الشعير ، (فأكلوا) من السويق بعدما لُت ، (وشربوا) منه بعدما خُلط ، (ثم دعا) وطلب (بماء) يعضض به الفم ، فأتى به (فمضمض فاه) بذلك الماء ، (ثم قام فصلى بنا المغرب) بلا وضوء شرعي له ، والحال أن السويق مما غيرته النار بالقلي .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في مواضع كثيرة ؛ منها :

(٣٨) - ٤٨٩ - (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ ،
حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ ، حَدَّثَنَا سُهَيْلٌ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

في كتاب الوضوء ، باب من مضمض من السوق ، والنسائي في كتاب الطهارة ،
في باب المضمضة من السوق .

ودرجته : أنه صحيح ، وغرضه : بسوقه الاستشهاد به ، والله سبحانه وتعالى
أعلم .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى خامساً لحديث ابن عباس بحديث
أبي هريرة رضي الله عنهم ، فقال :

(٣٨) - ٤٨٩ - (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ (
الأموي أبو عبد الله الأبلبي - بضم الهمزة والباء الموحدة - أو البصري ، واسم
أبي الشوارب : محمد بن عبد الرحمن بن أبي عثمان ، صدوق ، من كبار
العاشرة . يروي عنه : (م ت س ق) ، مات سنة أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) .
(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ) الأنصاري مولاهم كان مولى حفصة بنت
سيرين الدبّاغ البصري ، ثقة ، من السابعة . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا سُهَيْلٌ) بن أبي صالح السمان القيسي مولاهم أبي يزيد المدني ،
صدوق ، من السادسة . يروي عنه : (ع) ، مات في خلافة المنصور .

(عَنْ أَبِيهِ) أبي صالح ذكوان السمان ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) ،
مات سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) .

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكَلَ كَتِفَ شَاةٍ ، فَمَضْمَضَ وَغَسَلَ يَدَيْهِ وَصَلَّى .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كتف شاة) مطبوخاً ، (فمضمض) فمه من دسومته ، (وغسل يديه) أي : كفيه من مرقه ، (وصلى) بالناس بلا وضوء .

وهذا الحديث مما انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به .

ولكن أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب الطهارة ، باب من كان لا يتوضأ مما مست النار ، وعبد الرزاق في « مصنفه » في الطهارة ، باب من قال : لا يتوضأ مما مست النار ، وأحمد في « مسنده » .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ستة أحاديث ، كلها صحيحة :

الأول منها : حديث ابن عباس ، ذكره للاستدلال .

والثاني : حديث جابر ، ذكره للاستشهاد .

والثالث : حديث عمرو بن أمية ، ذكره للاستشهاد .

والرابع : حديث أم سلمة ، ذكره للاستشهاد .

والخامس : حديث سويد بن النعمان ، ذكره للاستشهاد .

والسادس : حديث أبي هريرة ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٢) - (٩١) - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ

(٣٩) - ٤٩٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ قَالَا : حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ،

(١٢) - (٩١) - (باب ما جاء في الوضوء من) أكل (لحوم الأبل)



واستدل المؤلف رحمه الله تعالى له بحديث البراء رضي الله عنه ، فقال :

(٣٩) - ٤٩٠ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا عبد الله بن إدريس) بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي أبو محمد الكوفي ، ثقة ثقة ، من الثامنة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة اثنتين وتسعين ومئة (١٩٢ هـ) ، وله بضع وسبعون سنة .

(وأبو معاوية) محمد بن خازم الضرير ، عمي وهو صغير التميمي الكوفي ، من كبار التاسعة ، ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش ، وقد يهم في حديث غيره ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) ، وله اثنتان وثمانون سنة . يروي عنه : (ع) .

(قالوا : حدثنا) سليمان بن مهران الكاهلي (الأعمش) أبو محمد الكوفي ، ثقة ثبت حافظ قارئ ، من الخامسة ، مات في ربيع الأول سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) ، وله أربع وثمانون سنة .

(عن عبد الله بن عبد الله) الهاشمي مولا هم أبي جعفر الرازي ، قاضي الري ، أصله كوفي . روى عن : عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وجابر بن سمرة ، وسعيد بن جبير ، وغيرهم ، ويروي عنه : (د ت ق) ، والأعمش ، والحكم بن عتيبة ، وحجاج بن أرطاة .

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ : سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ فَقَالَ : « تَوَضَّؤُوا مِنْهَا » .

وثقه أحمد ابن حنبل ، وقال في « التقريب » : صدوق ، من الرابعة .

(عن عبد الرحمن بن أبي ليلى) الأنصاري المدني ثم الكوفي ، ثقة ، من الثانية ، أدرك مئة وعشرين من الصحابة الأنصاريين ، مات بوقعة الجمام سنة ثلاث وثمانين (٨٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن البراء بن عازب) بن الحارث بن عدي الأنصاري الأوسي أبي عمارة الكوفي رضي الله عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(قال) البراء : (سُئِلَ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن) حكم (الوضوء من) أكل (لحوم الإبل) هل هو واجب أم لا ؟ (فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب السائلين : (توضحوا) أيها المسلمون (منها) أي : من أكل لحوم الإبل نيئة كانت أو مطبوخة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود ؛ أخرجه في الطهارة (٧٢) ، باب الوضوء من لحوم الإبل ، رقم (١٨١) ، والترمذي في الطهارة ، باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل ، رقم (٨١) ، وأحمد ابن حنبل في « مسنده » (٢٨٨/٤ - ٣٠٣) .

قال السندي : قوله : (توضحوا منها) حمل الجمهور الوضوء في هذا الحديث على غسل اليد ، والأمر فيه لتأكيد الاستحباب ، وما جاء في هذا الحديث من قوله : « ولا توضحوا من لحوم الغنم » على إفادة عدم التوكيد لاستحباب غسل اليد بعد أكل لحم الغنم ؛ وذلك لما في لحم الإبل من الرائحة الكريهة والدسومة الغليظة ، بخلاف لحم الغنم ، وكان الداعي لهم إلى التأويل . . أن هذا الحديث

.....

ورد بعد نسخ الأمر بالوضوء مما مسته النار ، وإلا . . وجب الوضوء بعد لحم الغنم أيضاً ، ولم يُعلم استحباب الوضوء الشرعي من بعض ما مسته النار بعد أن نُسخ وجوبه حتى يُحمل الحديث عليه ، فوجب حمله على غسل اليدين .

قال الترمذي : وأجاب الجمهور عن هذا الحديث بحديث جابر : (كان آخر الأمرين ترك الوضوء مما غيرت النار) . ولكن هذا الحديث عام وحديث الوضوء من لحوم الإبل خاص ، والخاص مقدم على العام . انتهى .

تنبيه

قال صاحب « بذل المجهود » : أخرج ابن ماجه عن أسيد بن حضير وعبد الله بن عمرو يرفعانه : « توضؤوا من ألبان الإبل » وهذا محمول عند جميع الأمة على شربها ؛ بأن يستحب له أن يمضمض ويزيل الدسومة عن فمه ، كذلك يستحب له إذا أكل لحم الجزور أن يغسل يده وفمه ويزيل الدسومة والزهومة . انتهى كلامه .

تنبيه آخر

قال صاحب « بذل المجهود » : ولما كان لحوم الإبل داخلة فيما مست النار ، وكان فرداً من أفرادها ، ونُسخ وجوب الوضوء بجميع أفرادها ؛ يعني : بحديث جابر أنه قال : (كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم . . ترك الوضوء مما مست النار) . . استلزم نسخ الوجوب عن هذا الفرد أيضاً . انتهى كلامه .

وهذا الحديث درجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولعدم الانفراد به ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

(٤٠) - ٤٩١ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ وَإِسْرَائِيلُ ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ ،

ولكن قد عرفت ما فيه من تأويل الجمهور .



ثم استشهد له بحديث جابر بن سمرة رضي الله عنه ، فقال :

(٤٠) - ٤٩١ - (٢) (حدثنا محمد بن بشار) العبدى البصري .

(حدثنا عبد الرحمن بن مهدي) بن حسان الأزدي مولاهم أبو سعيد البصري ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا زائدة) بن قدامة الثقفي الكوفي ، ثقة ثبت ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(وإسرائيل) بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي أبو يوسف الكوفي ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) . كلاهما رويا :

(عن أشعث بن أبي الشعثاء) سليم بن الأسود المحاربي الكوفي ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة (١٢٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن جعفر بن أبي ثور) واسم أبيه : عكرمة ، وقيل : مسلمة السوائي الكوفي . روى عن : جده جابر بن سمرة في الوضوء من لحوم الإبل وغير ذلك ، وهو جده من قبل أمه ، وقيل : من قبل أبيه ، وذكر البخاري في « التاريخ » الاختلاف في نسبه ، وصدر كلامه بقوله : قال سفيان وزكرياء وزائدة عن سماك عن جعفر بن أبي ثور بن جابر عن جابر بن سمرة ، فكأنه عنده أرجح ، وصحح

عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَتَوَضَّأَ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ ، وَلَا نَتَوَضَّأَ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ .

حديثه في لحوم الإبل مسلم وابن خزيمة وابن حبان . انتهى من « التهذيب » ، وقال في « التقريب » : مقبول ، من الثالثة . يروي عنه : (م ق) .

(عن جابر بن سمرة) بن جنادة السوائي الكوفي ، الصحابي بن الصحابي المشهور رضي الله عنه ، له مئة وستة وأربعون حديثاً . يروي عنه : (ع) . وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة .

(قال) جابر : (أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نتوضأ من لحوم الإبل ، ولا نتوضأ من لحوم الغنم) .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الإمام مسلم ؛ أخرجه في كتاب الحيض ، باب الوضوء من لحوم الإبل ، رقم (٩٧) ، وأحمد في « مسنده » . قال النووي : أما أحكام هذا الباب . . فاختلف العلماء في أكل لحم الجزور : فذهب الأكثر إلى أنه لا ينقض الوضوء ، وممن ذهب إليه الخلفاء الراشدون الأربعة : أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ، وابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وأبو الدرداء وأبو طلحة وعامر بن ربيعة وأبو أمامة ، وجماهير التابعين ، ومالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم ، وذهب إلى انتقاض الوضوء به أحمد ابن حنبل وإسحاق بن راهويه ويحيى بن يحيى وأبو بكر بن المنذر وابن خزيمة ، واختاره البيهقي ، واحتج هؤلاء بحديث الباب ؛ يعني : حديث البراء ، وحديث جابر بن سمرة .

قال أحمد ابن حنبل وإسحاق بن راهويه : صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب حديثان : حديث البراء بن عازب ، وحديث جابر بن سمرة ، وهذا المذهب أقوى دليلاً ، وإن كان الجمهور على خلافه ، وقد أجاب الجمهور

(٤١) - ٤٩٢ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْهَرَوِيُّ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ ،
.....

عن هذين الحديثين بحديث جابر بن عبد الله : (كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم .. ترك الوضوء مما مست النار) ، ولكن هذا الحديث عام ، وحديث الوضوء من لحوم الإبل خاص ، والخاص مقدم على العام . انتهى .



ثم استأنس المؤلف رحمه الله تعالى للترجمة على سبيل الاستطراد بحديث أسيد بن حضير رضي الله عنه ، فقال :

(٤١) - ٤٩٢ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْهَرَوِيُّ - بفتحيتين - نسبة إلى هراة ؛ مدينة بخراسان (إبراهيم بن عبد الله بن حاتم) نزيل بغداد . روى عن : عبَّاد بن العوام ، وهشيم ، وابن أبي الزناد ، وابن عليه ، وغيرهم ، ويروي عنه : (ت ق) ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم .

قال ابن معين : لا بأس به ، وقال صالح جزرة وأبو زرعة الرازي : صدوق ، وقال الدارقطني : ثقة ثبت ، وقال إبراهيم الحربي : كان حافظاً متقناً تقياً ما كان ها هنا أحد مثله ، وقال أبو داود : ضعيف ، وقال النسائي : ليس بالقوي ، وقال في « التقريب » : صدوق حافظ ، تكلم فيه بسبب القرآن ، من العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) ، وله ست وستون سنة .

(حدثنا عبَّاد بن العوام) بن عمر بن عبد الله بن المنذر الكلابي مولا هم أبو سهل الواسطي . روى عن : حجاج بن أرطاة ، ويحيى بن إسحاق الحضرمي ، ويروي عنه : (ع) ، وأحمد ابن حنبل ، وأحمد بن منيع .

قال في « التقريب » : ثقة ، من الثامنة ، مات سنة خمس وثمانين ومئة ، وقيل بعدها .

عَنْ حَجَّاجٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ وَكَانَ ثِقَةً ، وَكَانَ
الْحَكَمُ يَأْخُذُ عَنْهُ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ

(عن حججاج) بن أُرطاة النخعي أبي أُرطاة الكوفي ، قاضي البصرة ، صدوق ،
من السابعة كثير الخطأ والتدليس ، مات سنة خمس ، أو سبع وأربعين ومئة .
يروى عنه : (م عم) .

(عن عبد الله بن عبد الله) الهاشمي (مولى بني هاشم) أبي جعفر الرازي ،
أصله كوفي ، (وكان ثقة ، وكان الحكم) بن عتيبة (يأخذ) ويروي (عنه)
أي : عن عبد الله بن عبد الله الحديث . يروي عنه : (د ت ق) ، والأعمش ،
وحجاج بن أُرطاة .

وقال في « التقريب » : صدوق ، من الرابعة .

(حدثنا عبد الرحمن بن أبي ليلى) الأنصاري المدني ثم الكوفي ، ثقة ،
من الثانية ، مات بوقعة الجماجم سنة ثلاث وثمانين . يروي عنه : (ع) .

(عن أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ) - بالتصغير فيهما - ابن سماك بن عتيك - بفتح
المهملة ، وكسر المثناة الفوقية ، وسكون التحتانية - الأنصاري الأشعري
أبي يحيى المدني الصحابي الشهير رضي الله عنه ، له ثمانية عشر حديثاً . يروي
عنه : (ع) ، مات سنة عشرين (٢٠ هـ) ، أو إحدى وعشرين .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لضعف حججاج بن أُرطاة
وتدليسه لا سيما وقد خالف غيره ، فخالف الحججاج الأعمش ؛ فإن الأعمش
قال : عن البراء بن عازب ، وقال الحججاج : عن أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ ، والصحيح
عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب ؛ فإن الأعمش الراوي عن
عبد الله بن عبد الله . . أثق وأحفظ من الحججاج ، قال الحافظ في « التلخيص » :
قال ابن خزيمة في « صحيحه » : لم أر خلافاً بين علماء الحديث أن هذا الخبر ؛

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تَوَضَّؤُوا مِنْ أَلْبَانِ الْغَنَمِ ، وَتَوَضَّؤُوا مِنْ أَلْبَانِ الْإِبِلِ » .

يعني : حديث البراء . . صحيح من جهة النقل ؛ لعدالة ناقله ، ونقل الترمذي الخلاف فيه على ابن أبي ليلى هل هو عن البراء ، أو عن ذي الغرة أو عن أسيد بن حضير ؟ وصح أنه عن البراء ، وكذا ذكره ابن أبي حاتم في « العلل » عن أبيه . انتهى .

قال إسحاق : صح في هذا الباب ؛ أي : في باب الوضوء من لحوم الإبل . . حديثان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقط : الأول : حديث البراء الذي أخرجه الترمذي في هذا الباب ، وأخرجه أيضاً أبو داود وابن حبان وابن الجارود وابن خزيمة ، والثاني : حديث جابر بن سمرة ، أخرجه مسلم وابن ماجه .

(قال) أسيد بن حضير : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا توضعوا من ألبان الغنم) لأنه لا دسومة لها ، والمراد بالوضوء المنفي : غسل الفم بعد شربها ، (وتوضؤوا من ألبان الإبل) والمراد بالوضوء منها : أن يمشمض ويزيل الدسومة من فمه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فهو ضعيف ، قال ابن قدامة : وفي شرب لبن الإبل روايتان : إحداهما : ينقض الوضوء ؛ لما روى أسيد بن حضير ، والثانية : لا وضوء فيه ؛ لأن الحديث إنما ورد في اللحم ، وقولهم : فيه حديثان صحيحان حديث البراء وحديث جابر بن سمرة . . يدل على أنه لا صحيح في هذا الباب سواهما ، والحكم ها هنا ؛ يعني : في لبن الإبل غير معقول ، فيجب الاختصار على مورد النص ؛ وهو اللحم . انتهى كلام ابن قدامة .

على أن استحباب المضمضة من شرب لبن الإبل ليس لحديث أسيد بن

(٤٢) - ٤٩٣ - (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ
عَبْدِ رَبِّهِ ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةٌ ،
.....

حضير ، بل لحديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب لبناً ،
فمضمض وقال : « إن له دسماً » .

فهذا الحديث : ضعيف متناً وسنداً (٤) (٧٦) ، فالحديث : ضعيف
استطراذي ، كما أنه ضعيف استثناسي .



ثم استأنس المؤلف رحمه الله تعالى ثانياً للترجمة بحديث عبد الله بن
عمرو رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٤٢) - ٤٩٣ - (٤) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى) بن عبد الله الذهلي
النيسابوري ، ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ)
على الصحيح . يروي عنه : (خ عم) .

(حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ) الزبيدي - بالضم - أبو الفضل الحمصي المؤذن
الجرجسي - بجيمين مضمومتين بينهما راء ساكنة ، ثم سين مهملة - نسبة
إلى جرجس ؛ اسم محلة من حمص . روى عن : بقية بن الوليد ، ووكيع ،
والوليد بن مسلم ، وغيرهم ، ويروي عنه : (م د س ق) ، بواسطة الذهلي ،
والكوسج .

قال ابن معين : ثقة صاحب حديث ، وقال أبو بكر بن أبي داود : حمصي
ثقة ، أوثق من روى عن بقية ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في
« التقريب » : ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربع وعشرين ومئتين (٢٢٤ هـ) ، وله
ست وخمسون سنة .

(حَدَّثَنَا بَقِيَّةٌ) بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي أبو يُحمد - بضم

عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ عُمَرَ بْنِ هُبَيْرَةَ الْفَزَارِيِّ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ :
 سَمِعْتُ مُحَارِبَ بْنَ دِنَارٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ : سَمِعْتُ
 رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « تَوَضَّؤُوا مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ »

التحتية وسكون المهملة وكسر الميم - صدوق كثير التدليس عن الضعفاء ، من
 الثامنة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) ، وله سبع وثمانون سنة . يروي
 عنه : (م عم) .

(عن خالد بن يزيد بن عمر بن هبيرة الفزاري) الكوفي ، قال في « التقريب » :
 مجهول الحال معروف النسب ، من الثامنة . روى عن : عطاء بن السائب ، ويروي
 عنه : بقية ، له في ابن ماجه حديث واحد في الوضوء من لحوم الإبل .
 قال الذهبي : فيه جهالة ؛ لأنه لم يرو عنه غير بقية .

(عن عطاء بن السائب) أبي محمد الثقفي الكوفي ، صدوق اختلط ، من
 الخامسة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(قال) عطاء : (سمعت محارب) بضم الميم وكسر الراء (ابن دثار) - بكسر
 المهملة وتخفيف المثناة - السدوسي الكوفي ، القاضي ثقة إمام زاهد ، من
 الرابعة ، مات سنة ست عشرة ومئة (١١٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(يقول) محارب : (سمعت عبد الله بن عمر) بن الخطاب رضي الله تعالى
 عنهما .

وهذا السند من سباعياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه بقية بن الوليد ، وهو
 ضعيف مدلس ، روى بالعنعنة ، وشيخه خالد بن يزيد وهو مجهول الحال . . لم
 يرو عنه إلا بقية بن الوليد .

(يقول) عبد الله بن عمرو : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
 تَوَضَّؤُوا مِنْ) أكل (لحوم الإبل) أي : اغسلوا أيديكم إذا أكلتم لحمها ؛ لما فيه

وَلَا تَوَضَّؤُوا مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ ، وَتَوَضَّؤُوا مِنَ الْبَإِنِ الْإِبِلِ وَلَا تَوَضَّؤُوا مِنَ الْبَإِنِ الْغَنَمِ ، وَصَلُّوا فِي مَرَاكِ الْغَنَمِ وَلَا تُصَلُّوا فِي مَعَاظِنِ الْإِبِلِ .

من الدسومة الغليظة ، (ولا توضعوا) أي : لا تغسلوا أيديكم (من) أكل (لحوم الغنم) لخفة دسومتها ، وهذا التفسير على مذهب الجمهور الذي يؤولون الوضوء بغسل الأيدي ، والراجح دليلاً عدم التأويل ؛ كما هو مذهب أحمد وإسحاق ومن وافقهما ، كما مر بسط الكلام فيه .

(وتوضعوا) أي : مضمضوا فمكم (من) شرب (ألبان الإبل) لغلظ دسومتها ، (ولا توضعوا) أي : لا تمضمضوا فمكم (من) شرب (ألبان الغنم) لخفة دسومتها ، (وصلوا في مراحي الغنم) أي : مأواها في الليل ؛ لأنها هادئة لا تشوش المصلي ، (ولا تصلوا في معاظن الإبل) لشدة نفارها وكثرة صياحها ؛ فقد يؤدي ذلك إلى بطلان الصلاة ، أو قطع الخشوع .

قال السندي : ومراحي الغنم : مأواها ليلاً ، ومرايض الغنم : مباركها عند الماء ، وكلاهما تجوز الصلاة فيه بلا كراهة ، ومرايض الغنم : جمع مريض - بفتح الميم وكسر الباء الموحدة آخرها ضاد معجمة - قال الجوهري : المرايض كالمعاظن للإبل ، قال : ورُبوض الغنم والبقر والفرس مثل بروك الإبل وجثوم الطير ، والمعاظن جمع معطن ؛ وهو مبرك الإبل حول الماء ، يقال : برك الإبل بروكاً إذا وقع على بركه وهو صدره ، كذا في « المصباح » ، قال الجوهري : برك الإبل يبرك بروكاً من باب (قعد) إذا استناخ ، والنهي عن الصلاة في معاظنها . . للكرهية ، وكُرِهت فيها ؛ لما لا يؤمن من نفارها ، فيلحق المصلي ضرر من صدمته وغيرها ، فلا يكون له حضور القلب .

ومعنى الحديث : أن الغنم ليس فيها تمرد ولا شرود ، بل هي ضعيفة ، وفيها سكينه ، فلا تؤذي المصلي ، ولا تقطع صلاته ؛ فهي ذات بركة وسكينه ، فصلوا

.....

في مراتبها ، والحديث يدل على عدم جواز الصلاة في مبارك الإبل ، وعلى جوازها في مراتب الغنم ، قال أحمد ابن حنبل : لا تصح الصلاة في مبارك الإبل بحال ، قال : ومن صلى فيها . . أعاد أبدأ ، وسئل مالك : عمن لا يجد إلا عطن الإبل ، قال : لا يصلي ، قيل : فإن بسط عليه ثوباً ، قال : لا . انتهى من « العون » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف (٥) (٧٧) ؛ لضعف سنده مع انفراده به ، وغرضه : الاستئناس به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :

الأول : حديث البراء بن عازب ، ذكره للاستدلال .

والثاني : حديث جابر بن سمرة ، ذكره للاستشهاد .

والثالث : حديث أسيد بن حضير ، ذكره للاستئناس .

والرابع : حديث عبد الله بن عمرو ، ذكره للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٣) - (٩٢) - بَابُ الْمَضْمُضَةِ مِنْ شُرْبِ اللَّبَنِ

(٤٣) - (٤٩٤) - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُّ ،
حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
.....

(١٣) - (٩٢) - (باب المضمضة من شرب اللبن)

(٤٣) - (٤٩٤) - (١) (حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم) بن عمرو العثماني
مولاهم (الدمشقي) أبو سعيد الملقب بدحيم - مصغراً - ابن اليتيم ، ثقة حافظ
متقن ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه :
(خ د س ق) .

(حدثنا الوليد بن مسلم) القرشي مولاهم أبو العباس الدمشقي ، ثقة لكنه
كثير التدليس والتسوية ، من الثامنة ، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس
وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا الأوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو أبو عمرو الفقيه ،
ثقة جليل ، من السابعة ، مات سنة سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة) بن مسعود الهذلي
أبي عبد الله المدني ، ثقة فقيه ثبت ، من الثالثة ، مات دون المئة سنة
أربع وتسعين (٩٤ هـ) ، وقيل : سنة ثمان ، وقيل غير ذلك . يروي عنه :
(ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَضْمُضُوا مِنَ اللَّبَنِ ؛ فَإِنَّ لَهُ دَسْمًا » .
 (٤٤) - ٤٩٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ
 مَخْلَدٍ ،

(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : مضمضوا) فمكم بالماء (من) شرب
 (اللبن) إذا أردتم الصلاة . . (فإن له دسماً) أي : ودكاً ، والأمر فيه للندب ؛
 لأنه قد جاء تركه أحياناً .

قال السندي : والدسم - بفتحيتين - : الودك ، ويحتمل أن تكون الفاء تعليلية
 للمضمضة من اللبن ، فتجب المضمضة من كل ماله دسم لهذه العلة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الوضوء ، باب هل
 يمضمض من اللبن ؟ رقم (٢١١) ، ومسلم في كتاب الحيض ، باب نسخ الوضوء
 مما مست النار ، رقم (٩٥) ، وأبو داود في الطهارة ، باب الوضوء من اللبن ،
 رقم (١٩٦) ، والترمذي في الطهارة ، باب (٦٦) في المضمضة من اللبن ، رقم
 (٨٩) قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وقد رأى بعض أهل العلم
 المضمضة من اللبن ، وهذا عندنا على الاستحباب ، ولم ير بعضهم المضمضة
 من اللبن ، والنسائي في الطهارة ، باب من قال : يتوضأ في اللبن يشرب ، والبيهقي
 في « السنن الكبرى » ، وابن الأعرابي في « معجمه » ، وأحمد في « مسنده » .

فهذا الحديث : من المتفق عليه ، فهو في أعلى درجات الصحة ، وغرضه :
 الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد له بحديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها ، فقال :

(٤٤) - ٤٩٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ
 مَخْلَدٍ (القطواني - بفتح القاف والطاء - نسبة إلى قطوان ؛ اسم موضع بالكوفة ،

عَنْ مُوسَى بْنِ يَعْقُوبَ ، حَدَّثَنِي أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ ،

أبو الهيثم البجلي مولاهم الكوفي . روى عن : موسى بن يعقوب ، وسليمان بن بلال ، ومالك ، وآخرين ، ويروي عنه : (خ م ت س ق) ، وأبو بكر ابن أبي شيبة ، وأبو كريب ، وابن نمير .

قال العجلي : ثقة فيه قليل تشيع ، قال عثمان ابن أبي شيبة : هو ثقة صدوق ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : صدوق يتشيع ، وله أفراد ، من كبار العاشرة ، مات سنة ثلاث عشرة ومئتين (٢١٣ هـ) ، وقيل بعدها ، وزعم الباجي أن قطوان قرية بالقرب من الكوفة ، وكان يكره أن يقال له : القطواني .

(عن موسى بن يعقوب) بن عبد الله بن وهب بن زمعة بن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى الأسدي الزمعي أبي محمد المدني . روى عن : أبي عبيدة بن عبد الله بن زمعة ، ومهاجر بن مسمار ، وأبي حازم بن دينار ، وغيرهم ، ويروي عنه : (عم) ، وخالد بن مخلد ، وابن مهدي ، وآخرون .

قال علي بن المديني : ضعيف الحديث منكره ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال النسائي : ليس بالقوي ، وقال ابن القطان : ثقة ، وقال في « التقريب » : صدوق سيئ الحفظ ، من السابعة ، مات بعد الأربعين ومئة ، قال :

(حدثني أبو عبيدة بن عبد الله بن زمعة) بن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشي الأسدي . روى عن : أبيه عبد الله بن زمعة ، وأمه : زينب بنت أبي سلمة ، وجدته أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، ويروي عنه : (م د س ق) ، وموسى بن يعقوب ، والزهري ، ومحمد بن إسحاق .

قال أبو زرعة : لا أعرف أحداً ذكر اسمه ، له عند مسلم حديث عن أمه زينب عن أمها أم سلمة في الرضاعة ، وقال في « التقريب » : مقبول ، من الثالثة ، وأبوه عبد الله بن زمعة صحابي مشهور .

عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا شَرِبْتُمْ اللَّبَنَ . . فَمَضْمُضُوا ؛ فَإِنَّ لَهُ دَسْمًا » .

(عن أبيه) عبد الله بن زمعة رضي الله عنه - بفتح الزاي والميم - ابن الأسود بن المطلب بن أسد القرشي الأسدي ، صحابي مشهور . يروي عنه : (ع) ، استشهد يوم الدار مع عثمان رضي الله تعالى عنهما .

(عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ، وفي « الزوائد » : إسناد رجاله ثقات .

(قالت) أم سلمة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا شربتم اللبن) ، وأردتم الصلاة . . (فمضمضوا) فمكم ؛ (فإن له دسماً) أي : ودكاً يعلق ويبقى في الفم ، فيصل إلى الجوف في الصلاة .

وهذا الحديث مما انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه ابن أبي شيبة في « مصنفه » و« مسنده » ، كما رواه ابن ماجه عنه ، وهو في « الصحيحين » وغيرهما من حديث ابن عباس ، قال المناوي في « فيض القدير » : قال الحافظ مغلطي في « شرح ابن ماجه » : إسناده صحيح ، وأطال في تقريره وبيان رجاله واحداً واحداً ، وأنهم موثقون ، ورواه مسلم في حديث ابن عباس قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب لبناً ، ثم دعا بماء فتمضمض ، وقال : « إن له دسماً » ، رقم (٩٥) - (٣٥٨) ، والحديث في « البخاري » باب هل يمضمض من اللبن ، رقم (٢١١) ، والأمر فيه للاستحباب ، والدليل على ذلك ما رواه الشافعي عن ابن عباس راوي الحديث أنه شرب لبناً فمضمض ، ثم قال : « لو لم أتمضمض . . ما باليت » ، وروى أبو داود بإسناد حسن في كتاب الطهارة (٧٨) ، باب الرخصة

(٤٥) - ٤٩٦ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو مُصْعَبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمُهِيمَنِ بْنُ عَبَّاسٍ بْنُ سَهْلٍ بْنُ سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ ، عَنْ أَبِيهِ ،
.....

في ذلك (١٩٧) عن أنس : (أن النبي صلى الله عليه وسلم شرب لبناً ، فلم يتمضمض ولم يتوضأ) . قاله ابن حجر في « الفتح » .

وهذا الحديث درجته : أنه صحيح ؛ لكون رجاله ثقات ؛ ولأن له شواهد ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به لحديث ابن عباس .



ثم استشهد له ثانياً بحديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه ، فقال :
(٤٥) - ٤٩٦ - (٣) (حدثنا) أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف (أبو مصعب) الزهري المدني . روى عن : مالك « الموطأ » ، وعن الدراوردي ، وابن أبي حازم ، ويروي عنه : (ع) ، وأبو إسحاق الهاشمي راوية « الموطأ » عنه ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، وغيرهم .
قال الحاكم : كان فقيهاً متقشفاً عالماً بمذاهب أهل المدينة غير مدافع ، ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : صدوق ، عابه أبو خيثمة للفتوى بالرأي ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) ، وقد نيف على التسعين .

(حدثنا عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد) الأنصاري (الساعدي) المدني ، ضعيف ، من الثامنة ، مات بعد السبعين ومئة . يروي عنه : (ت ق) .
(عن أبيه) عباس بن سهل بن سعد الساعدي ، أدرك زمن عثمان . روى عن : أبيه سهل بن سعد ، وأبي أسيد ، وأبي حميد الساعديين ، وأبي هريرة ، وغيرهم ، ويروي عنه : (خ م د ت ق) ، وإبناه : عبد المهيمن وأبي ، وعمرو بن يحيى بن عمارة ، وعمارة بن غزية .

عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَضْمُضُوا مِنَ اللَّبَنِ ؛ فَإِنْ لَهُ دَسْمًا » .

قال ابن معين والنسائي : ثقة ، وقال ابن سعد : كان ثقة قليل الحديث ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : ثقة ، من الرابعة ، مات في حدود العشرين ومئة (١٢٠ هـ) ، وقيل قبل ذلك .

(عن جده) أي : عن جد عبد المهيمن أبي العباس سهل بن سعد بن مالك بن خالد بن ثعلبة بن حارثة بن عمرو بن الخزرج بن ساعدة بن كعب بن الخزرج الأنصاري الخزرجي الساعدي ، له ولأبيه سعد صحبة رضي الله تعالى عنهما ، مات سنة ثمان وثمانين (٨٨ هـ) ، وقيل بعدها ، وقد جاوز المئة . روى عن : النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن أبي بن كعب ، وعاصم بن عدي ، ويروي عنه : (ع) ، وابنه عباس ، والزهري ، وأبو حازم بن دينار ، وغيرهم .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الضعف ؛ لضعف عبد المهيمن ، قال البخاري : فيه منكر الحديث .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مضمضوا من اللبن ؛ فإن له دسماً ») .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكنه صحيح المتن ؛ لأن له شواهد من حديث ابن عباس وأم سلمة .

فالحديث : ضعيف السند ، صحيح المتن ؛ فقد رواه ابن أبي شيبة في « مسنده » من حديث جابر ، قال المناوي في « فيض القدير » (٥٢٣/٥) : قال مغلطاي : وهذا الحديث أخرجه الأئمة الستة بغير لفظ الأمر ، وقال ابن جرير : هذا الحديث صحيح عندنا ، وفي « الفردوس » : حديث صحيح .



(٤٦) - ٤٩٧ - (٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ السَّوَّاقُ ، حَدَّثَنَا
الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ ، حَدَّثَنَا زَمْعَةُ بْنُ صَالِحٍ ،
.....

ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث أنس بن مالك رضي الله عنه ،
فقال :

(٤٦) - ٤٩٧ - (٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (بن داود (السَّوَّاقُ)
البصري ، صدوق ، من الحادية عشرة . روى عن : الضحاک بن مخلد ، وابن
مهدي ، ويحيى القطان ، وأبي عاصم ، ويروي عنه : (ق) ، وعبد الرحمن بن
محمد بن حماد الطهراني ، ذكره ابن حبان في « الثقات » .

(حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ) بن الضحاک بن مسلم بن الضحاک الشيباني ،
أبو عاصم النبيل البصري . روى عن : زمعة بن صالح ، وسليمان التيمي ، وابن
عون ، وابن عجلان ، ويروي عنه : (ع) ، وجريز بن حازم وهو من شيوخه ،
والكوسج ، وآخرون .

قال ابن معين : ثقة ، وقال العجلي : ثقة كثير الحديث ، وكان له فقه ، وقال
في « التقريب » : ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئتين (٢١٢ هـ)
أو بعدها .

(حَدَّثَنَا زَمْعَةُ) بسكون الميم (ابن صالح) الجندي - بفتح الجيم والنون -
اليمني نزيل مكة أبو وهب . روى عن : الزهري ، وابن طاووس ، وعمرو بن
دينار ، ويروي عنه : (م ت س ق) ، والضحاک بن مخلد ، وابنه وهب ، وابن
جريح ، والسفيانان .

قال أحمد : ضعيف ، وقال النسائي : ليس بالقوي كثير الغلط عن
الزهري ، وقال في « التقريب » : ضعيف ، من السادسة ، وحديثه عند مسلم
مقرون .

عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : حَلَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَاةً وَشَرِبَ مِنْ لَبْنِهَا ، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَمَضْمَضَ فَاهُ وَقَالَ : « إِنَّ لَهُ دَسْمًا » .

(عن ابن شهاب ، عن أنس بن مالك) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لضعف زمعة بن صالح ، ضعفه الجمهور .

(قال) أنس : (حلب رسول الله صلى الله عليه وسلم شاة ، وشرب من لبنها ، ثم دعا) وطلب (بماء) فأتى به ، (فمضمض) أي : غسل (فاه) من دسومة اللبن ، (وقال : إن له دسماً) أي : ودكاً ، ثم صلى .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، وروى أبو داود في « سننه » من طريق توبة عن أنس ما يخالفه : (أن النبي صلى الله عليه وسلم شرب لبناً ، فلم يمضمض ، ولم يتوضأ وصلّى) ، وقال المزي في « تحفة الأشراف » رقم (١٤٨٣) : ورواه غير واحد عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس ، وهو المحفوظ ، ورواه أصحاب الكتب الستة وابن أبي شيبة أيضاً من طريق محمد بن سيرين عن أنس بن مالك والحاثر الهمداني موقوفاً عليهما .

وزمعة بن صالح الجندي ضعفه أحمد وابن معين ، وقال ابن معين مرة : صويلح الحديث ، وقال أبو زرعة : لين واهي الحديث ، فاتفق الجمهور على ضعفه ، فهو ضعيف .

فهذا الحديث : ضعيف سنداً ؛ لضعف سنده ، وانفرد به ابن ماجه ، ومتناً ؛ لانفراد ابن ماجه به ، ولا شاهد له ، فهو ضعيف متناً وسنداً (٦) (٧٨) ، وغرضه : الاستئناس به .



.....
فجمله ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :

الأول : حديث ابن عباس ، ذكره للاستدلال .

والثاني : حديث أم سلمة ، ذكره للاستشهاد .

والثالث : حديث سهل بن سعد ، ذكره للاستشهاد .

والرابع : حديث أنس بن مالك ، ذكره للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٤) - (٩٣) - بَابُ الْوُضُوءِ مِنَ الْقُبْلَةِ

(٤٧) - (٤٩٨) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبَّلَ بَعْضَ نِسَائِهِ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ ،

(١٤) - (٩٣) - (بَابُ الْوُضُوءِ مِنَ الْقُبْلَةِ)

أي : باب ترك الوضوء من القبلة .



(٤٧) - (٤٩٨) - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ) بن إسحاق الطنافسي الكوفي .

(قالوا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ) قيس بن دينار الأسدي مولاهم أبي يحيى الكوفي .

قال العجلي : كوفي تابعي ثقة ، وقال أبو حاتم : صدوق ثقة ، وقال في « التقريب » : ثقة فقيه جليل ، من الثالثة ، مات سنة تسع عشرة ومئة (١١٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عروة بن الزبير ، عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لانقطاعه ؛ لأن حبيباً لم يسمع من عروة .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قَبَّلَ بَعْضَ نِسَائِهِ) أي : بعض أزواجه ، (ثم خرج إلى) المسجد ل (الصلاة ، و) الحال أنه (لم يتوضأ) بعد القبلة للصلاة ؛ أي : فصلى بالوضوء السابق ولم يتوضأ وضوءاً جديداً من

قُلْتُ : مَا هِيَ إِلَّا أَنْتِ ، فَضَحِكَتْ .

التقبيل ، وفيه دليل على أن مس المرأة لا ينقض الوضوء . انتهى « تحفة » .
قال عروة : (قلت) لعائشة : (ما هي) أي : ما المرأة التي قبلها (إلا أنت)
يا خالتي ، وما هنا تميمية أو حجازية ، بطل عملها ؛ لانتقاض نفيها بإلا ،
(فضحكت) عائشة تصديقاً لكلامي .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في الطهارة (٦٩) ،
باب الوضوء من القبلة ، رقم (١٧٩) ، والترمذي في الطهارة (٦٣) ، باب ترك
الوضوء من القبلة ، رقم (٦٩) ، قال أبو عيسى : وقد رُوي نحو هذا من غير
واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن التابعين ، وهو
قول سفيان الثوري وأهل الكوفة ، قالوا : ليس في القبلة وضوء . انتهى .

قال في « التحفة » : وإليه ذهب علي وابن عباس وعطاء وطاووس وأبو حنيفة ،
واستدل لهم بحديث عائشة المذكور في الباب ، وهو حديث ضعيف ؛ لضعف
سنده بالانقطاع ، ولكنه مروي من طرق كثيرة يقوّي بعضها بعضاً ، وبحديث
أبي سلمة عن عائشة ، قالت : (كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه
وسلم ورجلاي في قبلته ، فإذا سجد .. غمزني فقبضت رجلي ، فإذا قام ..
بسطتها ، والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح) . أخرجه البخاري ومسلم ، وفي
لفظ : (فإذا أراد أن يسجد .. غمز رجلي ، فضممتها إليّ ، ثم سجد) ، وبحديثها
قالت : (إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصليّ وإنني لمعتضة بين يديه
اعتراض الجنابة ، حتى إذا أراد أن يوتر .. مسني برجله) . أخرجه النسائي ،
قال الحافظ في « التلخيص » : إسناده صحيح ، وقال الزيلعي : إسناده على شرط
الصحيح ، وبحديثها قالت : (فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من
الفراس ، فالتمسته ، فوضعت يدي على باطن قدميه وهو في المسجد وهما

منصوبتان . . .) الحديث ، أخرجه مسلم والترمذي . انتهى من « التحفة » .

قال أبو عيسى أيضاً : وقال مالك بن أنس والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق : في القُبلة وضوء ، وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ، وإلى ذلك ذهب ابن مسعود وابن عمر والزهري ، واستدل هؤلاء بقوله تعالى : ﴿ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ ^(١) ، قالوا : هذه الآية صرّحت بأن اللمس من جملة الأحداث الموجبة للوضوء ، وهو حقيقة في لمس اليد ، ويؤيد بقاءه على معناه الحقيقي قراءة حمزة والكسائي : ﴿ أَوْ لَمَسْتُمُ ﴾ ^(٢) ؛ فإنها ظاهرة في مجرد اللمس من دون جماع ، وروى مالك في « الموطأ » عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول : قُبلة الرجل امرأته وجسّها بيده . . من الملامسة ، فمن قبل امرأته أو جسّها بيده . . فعليه الوضوء .

وقال أبو عيسى أيضاً : (إنما ترك أصحابنا) يعني : أهل الحديث ، أو الشافعية ، لكن الظاهر هو الأول (حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب ؛ لأنه لا يصح عندهم ؛ لحال الإسناد) فهو حديث ضعيف ، لكن قال الشوكاني في « النيل » : ضعفه منجبر بكثرة رواياته ، وبحديث لمس عائشة لبطن قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والاعتذار عن حديث عائشة في لمسها لقدمه صلى الله عليه وسلم بما ذكره ابن حجر في « الفتح » من أن اللمس يحتمل أنه كان بحائل ، أو على أن ذلك خاص به . . تكلف ومخالفة للظاهر . انتهى كلامه .

قال أبو عيسى : (سمعت أبا بكر العطار البصري يذكر عن علي بن المديني

(١) سورة النساء : (٤٣) .

(٢) سورة النساء : (٤٣) .

.....

قال : ضَعَفَ يحيى بن سعيد القطان هذا الحديث جداً ، وقال : هو شبه لا شيء ؛
يعني : أنه ضعيف) .

قال أبو عيسى : (وسمعت محمد بن إسماعيل يضعف هذا الحديث ، وقال :
حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة) ، وكذلك قال أحمد : لم يسمع حبيب
من عروة ، فهو منقطع ، (وقد روي هذا الحديث عن إبراهيم التيمي عن عائشة
أن النبي صلى الله عليه وسلم قتلها ولم يتوضأ . وهذا لا يصح أيضاً ، ولا نعرف
لإبراهيم التيمي سماعاً من عائشة) ولا من حفصة ، ولا أدرك زمانهما .

قال أبو عيسى : (وليس يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب
شيء) أي : في ترك الوضوء من القبلة .

قال في « تحفة الأحوذى » : لكن حديث الباب مروى من طرق كثيرة ،
والضعف منجبر بكثرة الطرق ، ويؤيده أحاديث عائشة ، كما قد عرفت ، وقال
أيضاً صاحب « التحفة » : قلت : قول من قال : إن مس المرأة لا ينقض الوضوء . .
هو الأقوى والأرجح عندي ، والله تعالى أعلم .

قوله : (قبل بعض نسائه) قال السندي : من التقبيل ، وهذا لا يخلو عن
مس شهوة عادة ، فهذا التقبيل على أن المس بشهوة لا ينقض الوضوء ، وهذا
الحديث قد رواه أبو داود والنسائي بإسناد فيه إرسال ، والإرسال لا يضر
عندنا وعند الجمهور في الاحتجاج ، وقد جاء بذلك الإسناد موصولاً ، ذكره
الدارقطني ، وقد رواه البزار بإسناد حسن ، ورواه المصنف بإسنادين ، فالحديث
حجة بالاتفاق ، ويوافقه حديث مس عائشة رجل النبي صلى الله عليه وسلم
في السجود ، رواه مسلم وغيره ، ولذلك حملة الشافعي أن عدم نقض الوضوء
بالمس من خصائصه صلى الله عليه وسلم ، لكن الأصل هو العموم .

(٤٨) - ٤٩٩ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
فُضَيْلٍ ، عَنْ حَجَّاجٍ ،
.....

وأما قول البغوي في « شرح السنة » : ضَعَّف يحيى القطان هذا الحديث ،
وقال : هو يشبه لا شيء ، وضعفه محمد بن إسماعيل ، وقال حبيب بن
أبي ثابت : لم يسمع من عروة ، ولا يصح في هذا الباب شيء . انتهى ..
فقد علمت دفعه بما ذكرنا ضرورة أن مرسل أبي داود والنسائي ثابت ، وهو
يكفي في الباب عند الكل ، ومع ذلك فقد رواه البزار بإسناد حسن ، فقد تم
الاحتجاج بذلك ، ورواية مسلم في باب المس كافية في الاحتجاج ؛ ففي
إسناد ابن ماجه الأول الذي تكلم فيه سعيد ومحمد بن إسماعيل . . كفاية ،
قد عرفت أن أمر الاحتجاج لا يتوقف على ثبوت السماع ، على أن أبا داود
أورد كلام سعيد ، ومال إلى إثبات سماع حبيب عن عروة ، فصار هذا الإسناد
أيضاً حجة ، وقد تمت الحجة بوجود السماع بحمد الله ، فلهذه الحجة البالغة .
انتهى منه .

قلت : فالحديث صحيح ؛ لانجبار ضعف سنده بالانقطاع بكثرة طرقه ، كما
قاله الشوكاني ، وغرضه بسوقه : الاستدلال به على الترجمة ، فيقال : الحديث
ضعيف السند ، صحيح المتن .



ثم استأنس للترجمة بحديث آخر لعائشة رضي الله تعالى عنها ، فقال :
(٤٨) - ٤٩٩ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
فُضَيْلٍ (بن غزوان الضبي مولا هم أبو عبد الرحمن الكوفي ، صدوق ، من
التسعة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) .
(عن حجاج) بن أرقطاة النخعي الكوفي ، صدوق ، من السابعة . يروي

عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ زَيْنَبِ السَّهْمِيَّةِ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَوَضَّأُ ثُمَّ يَقْبَلُ وَيُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ ، وَرُبَّمَا فَعَلَهُ بِي .

عنه : (م عم) ، كثير الخطأ والتدليس ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) .

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي ، صدوق ، من الخامسة . يروي عنه : (عم) ، مات سنة ثمانى عشرة ومئة (١١٨ هـ) .

(عن) عمته (زينب) بنت محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص (السهمية) أي : المنسوبة إلى بني سهم .

قال في « التقريب » : لا يعرف حالها ، من الثالثة ، وقال في « التهذيب » : روت عن : عائشة أم المؤمنين في القُبلة ، ويروي عنها : (ق) ، وأخوها ، وابن أخيها عمرو بن شعيب .

قلت : وذكرها ابن حبان في « الثقات » ، ولكن قال الدارقطني : زينب السهمية هذه مجهولة ، ولا تقوم بها حجة ، وحجاج بن أرطاة الذي نسبها لا يُحتج به لأنه مدلس ، وقال ابن عبد البر نحوه . انتهى .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه حجاج بن أرطاة وهو مدلس ، روى بالعنعنة ، وزينب السهمية ، قال الدارقطني : هي مجهولة لا تقوم بها حجة ؛ وهي عمة عمرو بن شعيب ، تفرد بالرواية عنها .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ ، ثم) بعد الوضوء (يقبل) بعض زوجته ، (ويصلي و) الحال أنه (لا يتوضأ ، وربما فعله) أي : فعل ذلك التقبيل والصلاة بعده بلا وضوء (بي) أي : بنفسه .

.....

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، وهذا الحديث درجته : أنه ضعيف ؛
لضعف سنده ولا شاهد له ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .

فنقول : الحديث ضعيف السند والمتن (٧) (٧٩) .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : حديثان :

الأول : حديث عائشة الأول ، ذكره للاستدلال .

والثاني : حديث عائشة الثاني ، ذكره للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٥) - (٩٤) - بَابُ الْوُضُوءِ مِنَ الْمَذْيِ

(٤٩) - (٥٠٠) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ

يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ ،
.....

(١٥) - (٩٤) - (باب) وجوب (الوضوء من) خروج (المذي) لا الغسل

والمذي فيه لغات ؛ أفصحها : بفتح الميم ، وسكون الذال المعجمة ، وتخفيف الياء ، ثم بكسر الذال ، وتشديد الياء ؛ وهو : ماء أبيض رقيق لزج يخرج عند الملاعبة والتقبيل عادة أو تذكر الجماع وإرادته ، وقد لا يحس بخروجه . كذا في « الفتح » . انتهى من « العون » .



واستدل المؤلف رحمه الله تعالى على الترجمة بحديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فقال :

(٤٩) - (٥٠٠) - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا هشيم)

- مصغراً - ابن بشير - مكبراً - ابن القاسم بن دينار السلمي ، أبو معاوية بن أبي خازم - بمعجمتين - الواسطي ، نزيل بغداد ، ثقة ثبت ، كثير التدليس ، من السابعة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) ، وقد قارب الثمانين ، وليس عندهم هشيم إلا هذا .

(عن يزيد بن أبي زياد) القرشي الهاشمي مولاهم أبي عبد الله الكوفي ، رأى أنساً . روى عن : عبد الرحمن بن أبي ليلى ، ومولاه عبد الله بن الحارث بن نوفل ، وإبراهيم النخعي ، وغيرهم ، ويروي عنه : (م عم) ، وهشيم ، وأبو عوانة ، وشعبة ، وزائدة ، وآخرون .

ضعفه ابن معين وابن سعد وابن قانع ، وقال أبو حاتم والدارقطني : ليس

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمَذْيِ فَقَالَ : « فِيهِ الْوُضُوءُ ، وَفِي الْمَنِيِّ الْغُسْلُ » .

بالقوي ، وقال في « التقريب » : ضعيف ، كَبُرَ فتغير وصار يتلقن ، وكان شيعياً ، من الخامسة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) .

(عن عبد الرحمن بن أبي ليلى) الأنصاري المدني ثم الكوفي ، ثقة ، من الثانية ، مات بوقعة الجماجم سنة ثلاث وثمانين (٨٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن علي) بن أبي طالب رضي الله عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف .

(قال) علي : (سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المذي) أي : عن حكمه هل يوجب الوضوء أو الغسل ؟ والسائل هو المقداد بن الأسود بأمر علي ؛ لأنه استحيا من سؤاله بنفسه ؛ لمكانة فاطمة عنده ، كما في « صحيح مسلم » ، (فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب السائل : (فيه) أي : في خروج المذي (الوضوء ، وفي) خروج (المني الغسل) ففي الحديث دليل على أن خروج المذي لا يوجب الغسل ، وإنما يجب به الوضوء .

وشارك في رواية هذا الحديث : الترمذي ؛ أخرجه في الطهارة ، باب (٨٣) ماجاء في المني والمذي ، رقم (١١٤) .

قال أبو عيسى : وهذا الحديث حسن صحيح ، وفي الباب عن المقداد بن الأسود وأبي بن كعب ، وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه ، وأخرجه البخاري ومسلم مختصراً ، وفي إسناد الترمذي وابن ماجه يزيد بن أبي زياد ، وقد عرفت ما فيه من الكلام ، وقد صحح الترمذي حديث يزيد هذا في مواضع ،

.....
وحسنه في موضع ، كما عرفت في المقدمة ، فلعل تصحيحه وتحسينه بمشاركة
الأمر الخارجة عن نفس السند ؛ من اشتها المتون ، ونحو ذلك ، وإلا . . فيزيد
ليس من رجال الحسن ، فكيف الصحيح ؟! وأيضاً الحديث من رواية ابن أبي ليلى
عن علي ، وقد قيل : إنه لم يسمع منه . انتهى « تحفة الأحوزي » .

قلت : الحديث صحيح ؛ لأن له شاهداً في « صحيح مسلم » ، فغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .

أخرجه مسلم بسند صحيح في كتاب الحيض ، باب المذي ، رقم (١٨) ،
لفظه : حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا وكيع وأبو معاوية وهشيم عن الأعمش
عن منذر بن يعلى عن ابن الحنفية عن علي قال : (كنت رجلاً مذاءً ، وكنت
أستحيي أن أسأل النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لمكانة ابنته ، فأمرت المقداد بن
الأسود . .) الحديث ، وأخرجه أبو داود أيضاً ، والنسائي ، فالحديث : صحيح
المتن والسند ، فلا غبار عليه .

ولكن في رواية الترمذي عن ابن أبي ليلى عن علي قال : (سألت النبي
صلى الله عليه وسلم) ، فأضاف السؤال إلى نفسه ، وفي رواية مالك والبخاري
ومسلم أنه قال : (فأمرت المقداد بن الأسود) ، وفي رواية النسائي أن علياً
قال : (أمرت عمار بن ياسر) ، فبين هذه الرواية معارضة ، وجمع ابن حبان بين
هذا الاختلاف : بأن علياً أمر عماراً أن يسأل ، ثم سأل بنفسه ، قال الحافظ :
وهو جمع جيد إلا بالنسبة إلى آخره ؛ لكونه مغايراً لقوله : إنه استحيا عن
السؤال بنفسه ؛ لأجل فاطمة ، فيتعين حملة على المجاز ؛ بأن بعض الرواة أطلق
أنه سأل ؛ لكونه الأمر بذلك ، وبهذا جزم الإسماعيلي ثم النووي . انتهى « تحفة
الأحوزي » .

(٥٠) - ٥٠١ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمرَ ،
 حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ
 الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ

قلت : وأما كون المأمور المقداد في رواية الشيخين ومالك ، وكونه عماراً
 في رواية النسائي . . فالجمع بينهما بترجيح رواية الشيخين . انتهى من الفهم
 السقيم .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث علي بحديث المقداد رضي الله
 تعالى عنهما ، فقال :

(٥٠) - ٥٠١ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمرَ (بن
 فارس العبدي أبو محمد البخاري نزيل البصرة ، ثقة . يروى عنه : (ع) ، قيل :
 كان يحيى القطان لا يرضاه ، من التاسعة ، مات سنة تسع ومئتين (٢٠٩ هـ) .
 (حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ) الْأَصْبَحِيُّ الْمَدَنِيُّ إِمَامُ الْفُرُوعِ ، ثَقَّةٌ حُجَّةٌ ، مِنْ
 السَّابِغَةِ ، مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِئَةً (١٧٩ هـ) . يروى عنه : (ع) .

(عَنْ سَالِمِ) بْنِ أَبِي أُمِيَّةٍ (أَبِي النَّضْرِ) بَدَلٌ مِنْ سَالِمٍ ، أَوْ عَطَفَ بَيَانُ لَهُ ،
 التِّيمِيُّ مَوْلَاهُمْ ؛ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبِيدِ اللَّهِ الْمَدَنِيِّ . يروى عنه : (ع) ، ثَقَّةٌ ثَبَتَ ،
 وَكَانَ يَرْسُلُ ، مِنْ الْخَامِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَعَشْرِينَ وَمِئَةً (١٢٩ هـ) .

(عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ) الْهَلَالِيُّ مَوْلَاهُمْ ؛ مَوْلَى مَيْمُونَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ . يروي
 عنه : (ع) ، ثَقَّةٌ فَاضِلٌ ، أَحَدُ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ فِي الْمَدِينَةِ ، مِنْ كِبَارِ الثَّالِثَةِ ، مَاتَ
 بَعْدَ الْمِئَةِ ، وَقِيلَ قَبْلُهَا .

(عَنْ الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ) الصَّحَابِيُّ الْمَشْهُورُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وهذا السند من سداسياته وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات أثبات .

أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الرَّجُلِ يَدْنُو مِنْ أَمْرَأَتِهِ فَلَا يُنْزِلُ قَالَ : « إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ . . فَلْيَنْضَحْ فَرْجَهُ » يَعْنِي : لِيَغْسِلَهُ وَيَتَوَضَّأَ .

(أنه) أي : أن المقداد (سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن) حكم (الرجل يدنو) ويقرب (من امرأته) وزوجته ويلعب معها بلا جماع ، ويخرج منه المذي ، (فلا يُنزل) المني ، فماذا عليه ، هل يجب عليه الاغتسال ، أو الوضوء ؟ ف (قال) له النبي صلى الله عليه وسلم في جواب سؤاله : (إذا وجد) ورأى (أحدكم ذلك) الماء الرقيق المسمى بالمذي . . (فلينضح فرجه) من ذلك الخارج ، من النضح ؛ وهو : الرش ؛ أراد به الغسل الخفيف ، كما أشار إليه الراوي بقوله : (يعني) النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : فلينضح فرجه : (ليغسله) أي : ليغسل فرجه من الخارج الذي هو المذي ؛ لنجاسته ، (ويتوضأ) منه ؛ لأنه ينقض الوضوء ؛ لأنه خارج من أحد السبيلين .

والمعنى : إذا أمذى أحدكم . . يغسل ذكره ، وكذا المرأة قبلها ، وثوبه إذا أصابه ؛ لأنه نجس ويتوضأ ؛ لأنه خارج من أحد السبيلين ، فينقض الوضوء كالبول ، واستفيد منه أن المذي نجس ، وأنه ينقض الوضوء ، ولا يوجب الغسل . وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود ؛ أخرجه في الطهارة (٨٣) ، باب في المذي ، رقم (٢٠٨) ، والنسائي في الطهارة (١١٢) ، باب ما ينقض الوضوء وما لا ينقض الوضوء من المذي ، رقم (١٥٦) .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لكون سنده صحيحاً ، ولأن له شواهد ، فغرضه بسوقه : الاستشهاد به لحديث علي رضي الله عنه .

فائدة

واعلم : أن ها هنا ثلاثة مياه :

الأول : المني ؛ وهو يوجب الغسل سواء كان من الرجل أو المرأة ، وله خواص

(٥١) - ٥٠٢ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ
وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ،
.....

يُعرف بها : إحداها : الخروج بشهوة مع الفتور عقبه ، الثانية : الرائحة كرائحة
الطلع ، الثالثة : الخروج بتدفق وتدفع ، لهذا كله في مني الرجل ، وأما المرأة ..
فمنها أصفر رقيق ، كذا في « النووي » .

وثانيها : المذي ؛ وهو الماء الرقيق الذي يخرج عند الشهوة الضعيفة والملاعبة
ونحوها ؛ كالقابلة من غير تدفق .

وثالثها : الودي ؛ وهو ماء أبيض كدر لا رائحة له ، فيخرج بعد البول ، أو عند
الحمل بحمل ثقيل ، فهذان الأخيران موجبان للوضوء لا للغسل ؛ لأنهما خرجا
من أحد السبيلين كالبول . انتهى من « التحفة » بتصرف وزيادة .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثانياً لحديث علي بن حديث سهل بن
حنيف رضي الله عنهم ، فقال :

(٥١) - ٥٠٢ - (٣) (حدثنا أبو كريب) محمد بن العلاء الهمداني
الكوفي .

(حدثنا عبد الله بن المبارك) بن واضح الحنظلي مولاهم أبو عبد الرحمن
المروزي ، قال في التقريب : ثقة ثبت ، فقيه عالم جواد مجاهد ، جُمعت فيه
خصال الخير ، من الثامنة . يروي عنه (ع) ، مات سنة إحدى وثمانين ومئة
(١٨١ هـ) .

(وعبد بن سليمان) الكلابي - بكسر الكاف - يقال : اسمه عبد الرحمن ،
ثقة ثبت ، من صغار الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة ، وقيل بعدها . يروي
عنه : (ع) ، كلاهما رويا :

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ بْنُ السَّبَّاقِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ حَنِيفٍ قَالَ : كُنْتُ أَلْقَى مِنَ الْمَذْيِ شِدَّةً فَأَكْثَرُ مِنْهُ الْإِغْتِسَالَ ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « إِنَّمَا »

(عن محمد بن إسحاق) بن يسار المطلبي مولا هم أبي عبد الله المدني . يروي عنه : (م عم) ، صدوق ، يدلّس ، ورُمي بالتشيع والقدر ، إمام في المغازي ، من صغار الخامسة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) ، ويقال بعدها .

(حدثنا سعيد بن عبيد) مصغراً بلا إضافة (بن السباق) على صيغة المبالغة الثقفي أبو السباق المدني ، ثقة ، من الرابعة . يروي عنه : (د ت ق) . (عن أبيه) عبيد بن السباق الثقفي بن سعيد المدني ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .

(عن سهل بن حنيف) بن واهب الأنصاري الأوسي الصحابي المشهور رضي الله عنه ، من أهل بدر ، واستخلفه علي على البصرة ، ومات في خلافته . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه محمد بن إسحاق ، وهو صدوق مدلس رُمي بالتشيع والقدر .

(قال) سهل بن حنيف : (كنت) دائماً (ألقى) مضارع المتكلم من لقي يلقي من باب رضي يرضى ؛ أي : أجد (من المذي شدة) أي : كثرة ، فأكثر منه) أي : من المذي ؛ أي : من خروجه متعلق بما بعده (الاغتسال) أي : غسل جميع البدن كالجنابة ، فتعبت لذلك ، (فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم) عن حكمه هل يوجب الغسل أو الوضوء ؟

(فقال) لي رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب سؤالي : (إنما

يُجْزِيكَ مِنْ ذَلِكَ الْوُضُوءُ» ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ كَيْفَ بِمَا يُصِيبُ
ثُوبِي ؟ قَالَ : « إِنَّمَا يَكْفِيكَ كَفٌّ مِنْ مَاءٍ تَنْضِجُ بِهِ مِنْ ثُوبِكَ حَيْثُ تَرَى
أَنَّهُ أَصَابَ » .

يُجْزِيكَ) - بضم الياء - من الإجزاء ؛ أي : إنما يكفيك (من) خروج (ذلك)
المذي . . (الوضوء) ولأنه ينقض الوضوء فلا يُوجب الغسل ، ف (قلت) له
صلى الله عليه وسلم : (يا رسول الله ؛ كيف) أفعل (بما يصيب ثوبي) منه ؛
أي : من المذي هل أغسله أو أمسحه ؟

(قال) لي صلى الله عليه وسلم : (إنما يكفيك) ويجزيك في تطهير ثوبك
منه (كف من ماء) أي : ماء قليل ، فتغسل به ما أصابه من الثوب ، وظاهره : أن
الغسل مرة واحدة يكفي ، (تنضج به) أي : ترش بذلك الكف (من ثوبك حيث
ترى) ، وتظن (أنه) أي : أن المذي (أصاب)ه ؛ يعني : تغسله غسلاً خفيفاً مرة
واحدة حيث أصابه من الثوب .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في الطهارة (٨٣) ، باب
في المذي ، رقم (٢١٠) ، والترمذي في الطهارة ، باب (٨٤) ما جاء في المذي ،
رقم (١١٥) ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، ولا نعرفه إلا من
حديث محمد بن إسحاق في المذي مثل هذا ، قال في « التحفة » : ومعنى هذا
الكلام : لا نعرف مثل هذا الحديث في باب المذي من نضح الثوب إذا أصابه
المذي في حديث إلا في حديث محمد بن إسحاق ، والحاصل : أن محمد بن
إسحاق متفرد بهذا عن سعيد بن عبيد . انتهى « تحفة الأحوذى » .

وقد اختلف أهل العلم في المذي يصيب الثوب : فقال بعضهم : لا يجزئ
إلا الغسل ؛ وهو قول الشافعي وإسحاق ، وقال بعضهم : يجزئه النضح ، وقال
أحمد : أرجو أن يجزئه النضح بالماء .

(٥٢) - ٥٠٣ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ ، حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ ، عَنْ مُضْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ ، عَنْ أَبِي حَبِيبِ بْنِ يَعْلَى بْنِ مُنَّةَ ،

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثالثاً لحديث علي بحديث أبي بن كعب رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٥٢) - ٥٠٣ - (٤) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا محمد بن بشر) بن الفرافصة العبدي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث ومئتين (٢٠٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا مسعر) بن كدام بن ظهير الهلالي أبو سلمة الكوفي ، قال في «التقريب» : ثقة ثبت فاضل ، من السابعة ، قال محمد بن بشر : كان عنده ألف حديث ، مات سنة ثلاث وخمسين ومئة (١٥٣ هـ) أو خمس وخمسين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن مصعب بن شيبة) بن جبير بن شيبة بن عثمان بن طلحة العبدري الحنظلي المكي . روى عن : أبي حبيب بن يعلى ، وأبيه ، وعمه أبيه صفية بنت شيبة ، ويروي عنه : (م عم) ، ومسعر بن كدام ، وابن جريج ، وزكرياء بن أبي زائدة ، وآخرون .

وثقه العجلي وابن معين ، وقال ابن سعد : كان قليل الحديث ، وقال النسائي : منكر الحديث ، وقال في « التقریب » : لين الحديث ، من الخامسة .

(عن أبي حبيب بن يعلى بن منية) لم أر من ذكر اسمه ، التميمي . روى

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ أَتَى أَبِيَّ بْنَ كَعْبٍ وَمَعَهُ عُمَرُ فَخَرَجَ عَلَيْهِمَا فَقَالَ : إِنِّي وَجَدْتُ مَذْيَاً ، فَغَسَلْتُ ذَكَرِي وَتَوَضَّأْتُ ، فَقَالَ عُمَرُ : أَوْ يُجْزَى ذَلِكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : أَسَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

عن : ابن عباس عن أبي بن كعب في غُسل المذي ، وغير ذلك ، ويروي عنه : (ق) ، ومصعب بن شيبة .

ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : مجهول ، من الرابعة .
(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما (أنه) أي : أن ابن عباس (أتى) أي : جاء (أبي بن كعب) رضي الله عنه في بيته ، (ومعه) أي : والحال أن مع ابن عباس (عمر) بن الخطاب رضي الله عنه ، فنادياه وأُبي في بيته ، (فخرج) أبي من البيت (عليهما) أي : على ابن عباس وعمر ، (فقال) أبي بن كعب اعتذاراً عن تأخر خروجه عليهما : (إني وجدت) على ذكرى أي : رأيت عليه (مذياً ، فغسلت ذكرى) من المذي ، (وتوضأت) لأنه ينقض الوضوء ، فخرجت إليكما .

(فقال عمر) لأبي بن كعب : (أ) تفعل ذلك الذي ذكرته من غسل الذكر والوضوء ، (ويجزى ذلك) الذي ذكرت في خروج المذي منه ، ولم تغسل جميع بدنك ؟ (قال) أبي بن كعب لعمر : (نعم) يجزى ذلك الذي فعلت في خروج المذي ، (قال) عمر لأبي : (أسمعته) أي : هل سمعت ذلك الذي ذكرت من غسل الذكر والوضوء ؟ أي : هل سمعت إجزائه في خروج المذي (من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال) أبي بن كعب : (نعم) ، سمعت إجزائه في خروج المذي من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه راويين مختلفاً فيهما ؛ وهما مصعب بن شيبة ، وأبو حبيب .

.....

ودرجة الحديث : أنه صحيح لغيره ، وغرضه : الاستشهاد به ؛ لأن أصله في « الصحيحين » من حديث علي بن أبي طالب والمقداد بن الأسود ، ونصه عن علي بن أبي طالب قال : (كنت رجلاً مذاءً ، فاستحييت أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمرت المقداد بن الأسود ، فسأله ، فقال : « فيه الوضوء » ، ولمسلم : « يغسل ذكره ويتوضأ » ، ولأحمد وأبي داود : « يغسل ذكره وأنثيه ويتوضأ » .



فجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول : حديث علي بن أبي طالب ، ذكره للاستدلال .
والثاني : حديث المقداد بن الأسود ، ذكره للاستشهاد .
والثالث : حديث سهل بن حنيف ، ذكره للاستشهاد .
والرابع : حديث أبي بن كعب ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٦) - (٩٥) - بَابُ وُضُوءِ النَّوْمِ

(٥٣) - ٥٠٤ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، سَمِعْتُ
سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يَقُولُ لِزَائِدَةَ بِنِ قُدَامَةَ : يَا أَبَا الصَّلْتِ ؛ هَلْ سَمِعْتَ فِي هَذَا
شَيْئاً ؟

(١٦) - (٩٥) - (بَابُ وَضُوءِ النَّوْمِ)

أي : في ذكر الحديث الذي يبين وضوء النوم .



قال السندي : قوله : (وضوء النوم) يريد أن الوضوء عند النوم مندوب قد
جاءت به الأحاديث الصحاح ، وحديث ابن عباس يبين ما يكفي في ذلك الوضوء
من القدر ، وهذا استنباط غريب من المؤلف ، وعلى هذا فيمكن تفسير الوضوء
الذي جاء في حق الجنب إذا أراد النوم قبل الاغتسال بهذا ، لكن قد جاء في
حديث ذلك الوضوء ما يمنع من الحمل على هذا المعنى . انتهى ، والله أعلم .



(٥٣) - ٥٠٤ - (١) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، قال :

(سمعت سفيان) بن سعيد بن مسروق (الثوري) الكوفي (يقول لزائدة بن
قدامة) الثقفي الكوفي ، ثقة ثبت ، صاحب سنة ، من السابعة ، مات سنة ستين
ومئة (١٦٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(يا أبا الصلت ؛ هل سمعت في هذا شيئاً) من الحديث ؟ أي : هل سمعت
شيئاً من الحديث يدل على هذا العمل الذي يفعله الجنب عند إرادة النوم من
الجنابة قبل الاغتسال ؟

فَقَالَ : حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ ، عَنْ كُرَيْبٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ مِنَ اللَّيْلِ ، فَدَخَلَ الْخَلَاءَ فَقَضَى حَاجَتَهُ ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ ثُمَّ نَامَ .

(فقال) زائدة لسفيان : نعم ، (حدثنا سلمة بن كهيل) الحضرمي أبو يحيى الكوفي .

وثقه أحمد والعجلي ، زاد : فيه تشيع قليل ، مات سنة إحدى وعشرين ومئة (١٢١ هـ) . يروي عنه : (ع) ، قال في « التقريب » : ثقة ، من الرابعة ، رأى عمر وزيد بن أرقم .

(عن كريب) بن أبي مسلم الهاشمي مولاهم ؛ مولى ابن عباس أبي رشدين المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ثمان وتسعين (٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات أثبات .
(أن النبي صلى الله عليه وسلم قام من) النوم واستيقظ في آناء (الليل ، فدخل الخلاء ، فقضى حاجته) حاجة الإنسان ، (ثم غسل وجهه وكفيه) تخفيفاً للحدث ، فرجع إلى فراشه ، (ثم نام) ولم يغتسل من الجنابة .

فسمى المؤلف رحمه الله تعالى بفهمه غسل النبي صلى الله عليه وسلم وجهه وكفيه وضوء النوم ، واستنبط منه هذه الترجمة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري ؛ أخرجه في كتاب الدعوات ، باب الدعاء إذا انتبه من الليل ، رقم (٦٣١٦) مطولاً ، ومسلم ؛ أخرجه في كتاب الحيض (٥) ، باب غسل الوجه واليدين إذا استيقظ من النوم ، رقم (٢٠ - ٣٠٤) ، وأبو داود في كتاب الأدب (١٠٥) ، باب في النوم على

(٥٣) - ٥٠٤ - (م) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَادٍ الْبَاهِلِيُّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، أَنْبَأَنَا سَلَمَةُ بْنُ كَهِيلٍ ، أَنْبَأَنَا بُكَيْرٌ ، عَنْ كُرَيْبٍ قَالَ : فَلَقِيتُ كُرَيْبًا

طهارة ، رقم (٥٠٤٣) قال أبو داود : يعني : بال ، والنسائي في كتاب التطبيق (٦٣) ، باب الدعاء في السجود ، رقم (١١٢٠) بنحوه مطولاً .

فالحديث : من المتفق عليه ، فهو في أعلى درجات الصحة ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم ذكر المؤلف رحمه الله تعالى المتابعة في حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، فقال :

(٥٣) - ٥٠٤ - (م) (حدثنا أبو بكر) محمد (بن خلاد) بن كثير (الباهلي) البصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

(حدثنا يحيى بن سعيد) بن فروخ القطان التميمي أبو سعيد البصري ، ثقة حجة ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) . (حدثنا شعبة) بن الحجاج بن الورد العتكي البصري ، ثقة إمام الأئمة ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا سلمة بن كهيل) الحضرمي الكوفي .

(أنبأنا بكير) بن عبد الله بن الأشج المخزومي مولاهم أبو عبد الله المدني نزيل مصر ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة عشرين ومئة (١٢٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن كريب) مولى ابن عباس (قال) بكير بن عبد الله : (فلقيت كريباً ،

فَحَدَّثَنِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ .

فحدثني (كريب) عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم . . . الحديث .
وهذا السند من سبأياته ، غرضه : بيان متابعة شعبة لزائدة بن قدامة ،
(فذكر) شعبة (نحوه) أي : نحو حديث قدامة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول : حديث ابن عباس ، فذكره للاستدلال به على الترجمة .
والثاني : حديثه أيضاً ، ذكره للمتابعة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٧) - (٩٦) - بَابُ الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَالصَّلَوَاتِ كُلِّهَا بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ

(٥٤) - (٥٠٥) - (١) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، وَكُنَّا نَحْنُ نُصَلِّي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ .

(١٧) - (٩٦) - (باب) تجديد (الوضوء لكل صلاة) من الصلوات الخمس
(و) جمع (الصلوات) الخمس (كلها بوضوء واحد) إذا لم يحدث



(٥٤) - (٥٠٥) - (١) (حدثنا سويد بن سعيد) بن سهل الهروي الأصل ثم الأنباري أبو محمد الحدثاني ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(حدثنا شريك) بن عبد الله بن أبي شريك النخعي أبو عبد الله الكوفي القاضي ، صدوق ، من الثامنة . يروي عنه : (م عم) ، مات سنة سبع وسبعين ومئة (١٧٧ هـ) أو ثمان وسبعين ومئة ، وله اثنتان وثمانون سنة .

(عن عمرو بن عامر) الأنصاري الكوفي ، ثقة ، من الخامسة . يروي عنه : (ع) .
(عن أنس بن مالك) الأنصاري رضي الله عنه .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة .

(قال) أنس : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ لكل صلاة) من الصلوات الخمس ؛ تجديداً لوضوئه من غير حدث ، (وكنا نحن) معاشر الصحابة (نصلي الصلوات) الخمس (كلها بوضوء واحد) إذا لم ينتقض الوضوء ؛ لضرورة قلة الماء عندنا .

قال السندي : قوله : (يتوضأ لكل صلاة) أي : كان يعتاد ذلك ، وإن كان قد

(٥٥) - ٥٠٦ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ
قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ،
.....

جمع بين صلاتين أو أكثر بوضوء واحد ، كما في الحديث الآتي ، وله نظائر لا
تحصى على المتتبع ، ويمكن أن يقال : هذا إخبار على حسب ما اطلع عليه
أنس وهو لم يطلع على خلاف هذا ، وإن كان ثابتاً في الواقع .

قوله : (وكنا نحن نصلي الصلوات كلها ...) إلى آخره ، المراد : صلاة اليوم
الواحد ، ولعل المراد : أنهم أحياناً كانوا يصلونها بوضوء واحد ، وإلا .. فلا
يخفى أنه خلاف المعتاد ، ثم بهذا الحديث وأمثاله تبين أن المراد بقوله تعالى :
﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ ^(١) أي : وأنتم محدثون .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري ؛ أخرجه في كتاب الوضوء ،
باب الوضوء من غير حدث ، وأبو داود ؛ أخرجه في الطهارة (٦٦) ، باب
الرجل يصلي الصلوات بوضوء واحد ، رقم (١٧١) ، والنسائي في الطهارة ، باب
الوضوء لكل صلاة ، رقم (١٣١) ، والترمذي في الطهارة ، باب (٤٤) الوضوء
لكل صلاة ، رقم الحديث (٦٠) قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ،
وأحمد في « المسند » (١٣٢/٣ - ١٩٤ - ٢٦٠) .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث أنس بحديث بريدة بن
الحصيب رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٥٥) - ٥٠٦ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ
الطنافسي الكوفي .

(قالوا : حدثنا وكيع عن سفيان) الثوري .

(١) سورة المائدة : (٦) .

عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ؛ فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ فَتْحِ مَكَّةَ . . صَلَّى الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ .

(عن محارب بن دثار) السدوسي الكوفي . يروي عنه : (ع) ، قال أبو زرعة : ثقة مأمون ، وقال في « التقريب » : ثقة إمام زاهد ، من الرابعة ، مات سنة ست عشرة ومئة (١١٦ هـ) .

(عن سليمان بن بريدة) بن الحبيب الأسلمي المروزي ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة خمس ومئة (١٠٥ هـ) ، وله تسعون سنة . يروي عنه : (م عم) .
(عن أبيه) بريدة بن الحبيب بن الحارث الأسلمي المروزي رضي الله عنه ، مات سنة ثلاث وستين (٦٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ لكل صلاة) في عاداته ، وإن لم يحدث ، (فلما كان) وحصل ووجد (يوم فتح مكة . . صلى الصلوات) الخمس (كلها بوضوء واحد) لضيق الوقت ، وكثرة الأشغال .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم ؛ أخرج في كتاب الطهارة (٢٥) ، باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد ، رقم (٨٦) ، وأبو داود في الطهارة (٦٥) ، باب الرجل يصلي الصلوات بوضوء واحد ، رقم (٢٧٢) ، والنسائي في الطهارة ، باب الوضوء لكل صلاة ، رقم (١٠٠) ، والترمذي في الطهارة ، باب (٤٥) ما جاء أنه يصلي الصلوات بوضوء ، رقم (٦١) ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وأحمد والدارمي .
فدرجة الحديث : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به .



(٥٦) - ٥٠٧ - (٣) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ تَوْبَةَ ، حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُبَشَّرٍ

ثم استشهد له ثانياً بحديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما ، فقال :
(٥٦) - ٥٠٧ - (٣) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ تَوْبَةَ (بن سليمان بن زيد الثقفي أبو سليمان الرازي ، أصله من الطائف ، ثم نزل قزوين ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) . روى عن : هشيم ، وابن عيينة ، ومحمد بن الحسن الفقيه ، وغيرهم ، ويروي عنه : (ق) ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، وجماعة .

وقال أبو حاتم : صدوق ، وكان عالماً كبيراً مشهوراً ، وقال ابن حبان في « الثقات » : مستقيم الأمر في الحديث .

(حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بن الطفيل البكائي العامري أبو محمد الكوفي .
روى عن : الفضل بن مبشر ، وعبد الملك بن عمير ، وحميد الطويل ، وعاصم الأحول ، ويروي عنه : (خ م ت ق) ، وإسماعيل بن توبة ، وأحمد ابن حنبل ، وأحمد بن عبدة الضبي ، وأبو غسان النهدي ، وخلق .

قال أبو زرعة : صدوق ، وقال أبو حاتم : يُكتب حديثه ولا يُحتج به ، وقال النسائي : ضعيف ، وقال ابن حبان : كان فاحش الخطأ كثير الوهم ، لا يجوز الاحتجاج بحديثه إذا انفرد ، وقال الترمذي في النكاح عن البخاري : زياد مع شرفه يكذب في الحديث ، وقال في « التقريب » : زياد البكائي - بفتح الموحدة وتشديد الكاف - صدوق ثبت ، في المغازي ، وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين ، ولم يثبت أن وكيعاً كذبه ، وله في « البخاري » موضع واحد متابعة ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) .

(حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُبَشَّرٍ) - بصيغة اسم الفاعل بموحدة ومعجمة ثقيلة -

قَالَ : رَأَيْتُ جَابِرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ فَقُلْتُ : مَا هَذَا ؟
فَقَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْنَعُ هَذَا ، فَأَنَا أَصْنَعُ كَمَا
صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

الأنصاري أبو بكر المدني ، فيه لين ، من الخامسة ، مشهور بكنيته . روى عن :
جابر بن عبد الله ، وسالم بن عبد الله بن عمر ، ويروي عنه : (ق) ، وزيد بن
عبد الله البكائي ، ومروان بن معاوية ، ويعلى بن عبيد .

قال إسحاق بن منصور عن ابن معين : ضعيف ، وقال أبو زرعة : لين ، وقال
الآجري عن أبي داود : أبو بكر ابن مبشر ضعيف ، حدث عنه يعلى ، ولم يقف
على اسمه ، وقال النسائي : ضعيف ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال
العجلي : لا بأس به ، وقال الدوري عن ابن معين : ليس به بأس .

(قال) الفضل : (رأيت جابر بن عبد الله يصلي الصلوات) الخمس (بوضوء
واحد) .

وهذا السند من ربايعاته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه راويين مختلفاً فيهما ؛
وهما زيد بن عبد الله البكائي ، والفضل بن مبشر .

قال الفضل : (فقلت) لجابر (ما هذا) الصنيع الذي صنعت من جمع
الصلوات بوضوء واحد ؟ (فقال) لي جابر : (رأيت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يصنع هذا) الصنيع الذي صنعت من جمع الصلوات بوضوء واحد (فأنا
أصنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم) اقتداء به ، فلا بدع في
صنيعي .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لأنه له شواهد ،
وغرضه : الاستشهاد به .

وهذا الحديث مذكور في « البخاري » ، و« أبي داود » ، و« الترمذي » ،

.....

و«النسائي»، و«ابن ماجه» من حديث أنس بن مالك، انظر تخريج حديث رقم (٥٠٩)، كما في «سنن أبي داود» عن محمد بن أبي أسيد بن عمرو، قال: (سألت أنس بن مالك عن الوضوء، فقال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ لكل صلاة، وكنا نصلي الصلوات بوضوء واحد). وحديث بريدة، انظر تخريج حديث رقم (٥١٠)، قال: صلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد، ومسح على خفيه، فقال له عمر: إني رأيتك صنعت اليوم شيئاً لم تكن تصنعه؟ قال: «عمداً صنعته»، وبريدة بن الحصيب شهد خيبر، وقد أورد حديث بريدة هذا مسلم وأبو داود، والذي في «الترمذي»: أنه قال في حديث سليمان بن بريدة عن أبيه: هذا حديث حسن صحيح.



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :

الأول : حديث أنس ، ذكره للاستدلال .

والثاني : حديث بريدة ، ذكره للاستشهاد .

والثالث : حديث جابر ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٨) - (٩٧) - بَابُ الْوُضُوءِ عَلَى الطَّهَارَةِ

(٥٧) - (٥٠٨) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقَرِّي ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ ،
.....

(١٨) - (٩٧) - (باب الوضوء على الطهارة)

(٥٧) - (٥٠٨) - (١) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله الذهلي النيسابوري ، ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ) القصير العدوي مولاهم مولى آل عمر أبو عبد الرحمن المكي ، أصله من ناحية البصرة ، وقيل : من ناحية الأهواز . روى عن : عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ، والليث ، وكهمس بن الحسن ، وغيرهم ، ويروي عنه : (ع) ، روى عنه البخاري والباقون بواسطة أحمد ابن حنبل ، وإسحاق ، والذهلي ، وأبو بكر ابن أبي شيبة ، وخلق .

قال أبو حاتم : صدوق ، وقال النسائي : ثقة ، وقال الخليلي : ثقة ، حديثه عن الثقات يُحتج به ، ويتفرد بأحاديث ، وقال في « التقريب » : ثقة فاضل ، أقرأ القرآن نيفاً وسبعين سنة ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث عشرة ومئتين (٢١٣ هـ) ، وقد قارب المئة ، وهو من كبار شيوخ البخاري .

(حدثنا عبد الرحمن بن زياد) بن أنعم - بفتح أوله وسكون النون وضم المهملة - الأفريقي قاضيها ، ضعيف في حفظه ، من السابعة ، مات سنة ست وخمسين ومئة (١٥٦ هـ) ، وقيل بعدها ، وقيل : جاوز المئة ولم يصح . روى عن : أبي غطفان الهذلي ، وأبي عبد الرحمن الحبلي ، وعبد الرحمن بن رافع

عَنْ أَبِي غُطَيْفٍ الْهَذَلِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي مَجْلِسِهِ فِي الْمَسْجِدِ ؛ فَلَمَّا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ
.....

التنوخى ، وغيرهم ، ويروي عنه : (د ت ق) ، وعبد الله بن يزيد المقرئ ، وابن إدريس ، وأبو خيثمة ، وأبو أسامة ، وخلق .

وقال المروزي عن أحمد : ضعيف ، وقال الدوري عن ابن معين : ضعيف ، وقال يعقوب بن شيبه : ضعيف الحديث ، وهو ثقة صدوق ، رجل صالح ، وقال الترمذي : ضعيف عند أهل الحديث ، وكذلك قال النسائي : ضعيف عندهم ، وبالجملة : اتفقوا على ضعفه .

(عن أبي غطف) بالتصغير (الهذلي) مجهول ، من الثالثة ، وقيل : هو غطف أو غضيف بالضاد المعجمة . انتهى « تقريب » . روى عن : ابن عمر حديث : « من توضأ على طهر . . كتب الله تعالى له عشر حسنات » ، ويروي عنه : (د ت ق) ، وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم .

قال ابن أبي حاتم عن أبي زرعة : لا يُعرف اسمه ، وقال ابن يونس : أبو غطف الهذلي يروي عن حاطب بن أبي بلتعة ، وعبيد بن روفع ، ويروي عنه : بكر بن سوادة .

قلت : وضعفه الترمذي . انتهى من « التهذيب » .

(قال) أبو غطف : (سمعت عبد الله بن عمر بن الخطاب) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لأن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم اتفقوا على ضعفه ، وأبو غطف مجهول .

أي : سمعته وهو جالس (في مجلسه في المسجد) أي : من المسجد النبوي يقول ما سيأتي ، كما يأتي بيانه ، (فلما حضرت الصلاة) أي : الظهر ؛ أي : لما

قَامَ فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى ثُمَّ عَادَ إِلَى مَجْلِسِهِ ، فَلَمَّا حَضَرَتِ الْعَصْرُ .. قَامَ فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى ثُمَّ عَادَ إِلَى مَجْلِسِهِ ، فَلَمَّا حَضَرَتِ الْمَغْرِبُ .. قَامَ فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى ثُمَّ عَادَ إِلَى مَجْلِسِهِ ، فَقُلْتُ : أَصْلَحَكَ اللَّهُ ، أَفَرِيضَةٌ أَمْ سُنَّةُ الْوُضُوءِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ ؟ قَالَ : أَوْ فَطِنْتَ إِلَيَّ وَإِلَى هَذَا مِنِّي ؟! فَقُلْتُ : نَعَمْ ، فَقَالَ : لَا ، لَوْ تَوَضَّأْتُ لِمَلَاةِ الصُّبْحِ .. لَصَلَّيْتُ بِهِ ..

حضر ودخل وقتها .. (قام) من مجلسه ذلك ، (فتوضأ) للصلاة ، (وصلى) مع الناس ، (ثم عاد) ورجع (إلى مجلسه) الأول ، (فلما حضرت العصر) أي : دخل وقتها .. (قام) من مجلسه (فتوضأ وصلى) العصر مع الناس .
(ثم) بعد صلاته العصر (عاد) ورجع (إلى مجلسه) الأول ، (فلما حضرت المغرب) أي : دخل وقتها .. (قام) من مجلسه (فتوضأ) لها ، (وصلى) المغرب مع الناس ، (ثم عاد) ورجع (إلى مجلسه) الأول ، فذهبت إليه (فقلت) له في تكراره الوضوء مع كونه متوضئاً : (أصلحك الله) تعالى ؛ أي : وفقك الله سبحانه بكل ما هو صلاح عنده ، (أفريضة) خبر مقدم (أم سنة) معطوف عليه (الوضوء) مبتدأ مؤخر ؛ أي : هل الوضوء (عند كل صلاة) من الصلوات المفروضة ، وأنت على طهر ولم تحدث ؛ أي : هل هذه الصنعة فريضة مما فرضه الله تعالى على عباده ، أم سنة مما سنّه رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله ؟

ف (قال) لي ابن عمر : (أو فطنت إليّ وإلى هذا مني ؟) أي أنظرت إليّ وإلى هذا الوضوء المكرر الواقع مني ، وفطنته ؛ أي : عرفت مني وسألتنني عنه ؟ قال أبو غطيف : (فقلت) لابن عمر : (نعم) نظرت إليك ، وعرفت هذا الصنيع منك ، (فقال) لي ابن عمر : هذا الصنيع الذي صنعه (لا) أي : ليس بفرض ولا سنة ، ولكن (لو توضأت لصلاة الصبح .. لصليت به) أي : بذلك

الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا مَا لَمْ أُحْدِثْ ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى كُلِّ طَهْرٍ . . فَلَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ ، وَإِنَّمَا رَغِبْتُ فِي الْحَسَنَاتِ » .

الوضوء ؛ أي : لجاز لي أن أصلي بذلك الوضوء (الصلوات) الخمس (كلها ما لم أحدث) أي : ما لم أنقض الوضوء ، ولم يقع مني حدث .

(ولكنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من توضع على كل طهر) ووضوء ملتبس به عند كل صلاة ، أو مع كل طهر . . (فله عشر حسنات) على كل وضوء ، قال ابن رسلان في « شرحه على أبي داود » : يشبه أن يكون المراد : كتب الله به عشر وضوءات ؛ فإن أقل ما وعد به من الأضعاف الحسنة بعشر أمثالها ، وقد وعده بالواحدة سبع مئة ، ووعد ثواباً بغير حساب . انتهى .
(وإنما) أنا (رغبت) وحرصت (في) تحصيل تلك (الحسنات) العشر وفعلت ذلك .

قوله : (سمعت عبد الله بن عمر بن الخطاب) قال السندي : مفعول محذوف ، تقديره : يقول ما سيأتي ، (أو فطنت إلي) بتشديد الياء ، وفي « القاموس » (٢٥٨/٤) : فطن به وإليه وله ؛ كفرح ونصر وكرم ، والمعنى : أنظرت إلي وإلى هذا الفعل ؟ (فقال : لا) أي : ليس بفرض ولا سنة ، (لصليت به) أي : لجاز لي ذلك من غير إخلال بفرض أو سنة « من توضع على طهر » قيل : أي : مع طهر ، أو توضع ثابتاً على طهر تشبيهاً لثبوته على طهر ؛ أي : على وصف الطهر بثبوت الراكب على مركوبه ، واستعار لفظة (على) المستعملة في الثاني للأول ، كما قالوا في قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى ﴾^(١) .

(١) سورة البقرة : (٦) .

وفي « الزوائد » : قلت : مدار الحديث على عبد الرحمن بن زياد الإفريقي ، وهو ضعيف ، ومع ضعفه كان يدلّس . انتهى .

وروى هذا الحديث أبو داود في الطهارة (٣٢) ، باب الرجل يجدد الوضوء من غير حدث ، رقم (٦٢) ، والترمذي في الطهارة ، باب (٤٤) ما جاء في الوضوء لكل صلاة ، رقم (٥٩) ، وعبد الرحمن كان قاضي إفريقية ، وكان البخاري يقوّي أمره ، وقال يحيى بن معين : ضعيف ولا يُسقط حديثه ، وقال أحمد : ليس بشيء ، نحن لا نروي عنه شيئاً ، وقال الدارقطني : ليس بالقوي ، وقال ابن القطان : الحق فيه : أنه ضعيف ، وقال ابن حبان في « المجروحين » (٥٠/٢) : يروي الموضوعات عن الثقات ، ويدّلس عن محمد بن سعيد المصلوب . انتهى « تحفة الأشراف » رقم (٨٥٩٠) .

فهذا الحديث درجته : أنه ضعيف المتن والسند (٨) (٨٠) ؛ لضعف سنده ؛ لكون مداره على عبد الرحمن بن زياد ، وشيخه أبو غطيف مجهول ، وغرضه بسوقه : الاستئناس به للترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث الضعيف الاستثناسي .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٩) - (٩٨) - بَابُ لَا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ

(٥٨) - (٥٠٩) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَ : أَنْبَأَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدٍ وَعَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ ، عَنْ عَمِّهِ قَالَ : شَكِيَّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّجُلُ يَجِدُ الشَّيْءَ
.....

(١٩) - (٩٨) - (بَابُ لَا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ)

(٥٨) - (٥٠٩) - (١) (حدثنا محمد بن الصباح) بن سفيان الجرجاني أبو جعفر التاجر ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) .
يروى عنه : (د ق) .

(قال) محمد : (أنبأنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن سعيد) بن المسيب بن حزن المخزومي المدني ، ثقة ، من الثانية . يروي عنه : (ع) ، من سادات التابعين ، مات بعد التسعين .

(و) عن (عباد) بالجهر معطوف على سعيد ؛ أي : روى الزهري عن سعيد بن المسيب وعن عباد (بن تميم) بن غزية الأنصاري المازني المدني ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) ، كلاهما ؛ أي : كل من سعيد وعباد بن تميم روى :

(عن عمه) أي : عن عم عباد بن تميم ؛ أي : روى عن عمه عبد الله بن زيد بن عاصم الأنصاري المازني ، وهو أخو تميم لأمه ، وجدته أم عمارة رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) عمه عبد الله بن زيد بن عاصم : (شكى) بالبناء للمجهول ؛ أي : أخبر (إلى النبي صلى الله عليه وسلم) على سبيل الشكوى (الرجل) أي : شأن الرجل الذي (يجد) ويرى من نفسه (الشيء) المفضي إلى الشك في دوام

فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ : « لَا ، حَتَّى يَجِدَ رِيحاً ، أَوْ يَسْمَعَ صَوْتاً » .

وضوئه ؛ كتحرك بطنه وهو (في الصلاة) أي : سئل عن شأنه هل يخرج من الصلاة ويتوضأ أو يستمر في صلاته ؟

(فقال) النبي صلى الله عليه وسلم للسائل : (لا) يخرج من صلاته (حتى يجد) أي : إلا أن يجد ويشم (ريحاً) أي : رائحة كريهة منتنة من رائحة الحدث ، (أو) إلا أن (يسمع صوتاً) من الخارج منه كالضربة الخفيفة ؛ أي : لا يخرج من صلاته إلا أن يتيقن خروج شيء من الحدث بشم رائحته أو سماع صوته .

قال السندي : قوله : (شكى) الأقرب أنه على بناء المفعول ، و (الرجل) بالرفع نائب فاعل ، قوله : (يجد الشيء في الصلاة) استئناف أو صفة للرجل على أن تعريفه للجنس وجعله حالاً بعيد معنى ، ويحتمل أن يقال : نائب الفاعل الجار والمجرور والرجل مبتدأ ، والجملة الفعلية خبره ، والجملة الاسمية مستأنفة مبينة للشكاية ؛ كأنه قيل في الشكاية : ما هي ؟ فأجيب : هي الرجل يجد . . . إلى آخره ، وأما جعل شكى مبنياً للفاعل والرجل فاعله . . فبعيد ؛ فإن اللائق حينئذ أن يكتب شكاً بالألف ، وأن يكون قوله : (لا حتى تجد) بالخطاب لا بالغيبة ، والمقصود من قوله : « حتى يجد ريحاً » أي : حتى يتيقن ، والغاية أعم من أن يكون بسمع صوت أو وجدان ريح أو يكون بشيء آخر ، وغلبة الظن عند بعض العلماء في حكم اليقين ، بقي أن الشك لا يغير عن أصل اليقين بدليل يحكم فيه بالأصل المتيقن ، وإن طرأ الشك في روايته . انتهى منه .

وهذا الحديث أخرجه : البخاري في كتاب الوضوء ، باب لا يتوضأ من الشك حتى يتيقن ، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين القبل والدبر ، باب

(٥٩) - ٥١٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ ، عَنْ
مَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، أَنبَأَنَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ
الْخُدْرِيِّ

من لم ير الوسوس ونحوها ، وأخرجه مسلم في كتاب الحيض ، باب الدليل
على أن من تيقن الطهارة ثم شك في الحدث . . فله أن يصلي بطهارته تلك
(٩٨) (٣٦١) ، وأبو داود في الطهارة (٦٨) ، باب إذا شك في الحدث ، رقم
(١٧٦) ، والنسائي في الطهارة (١١٥) ، باب الوضوء من الريح ، والترمذي
في الطهارة ، باب في الوضوء من الريح ، رقم (٧٥) بنحوه . انتهى « تحفة
الأشراف » .

فهذا الحديث : في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه مما اتفق عليه الجماعة ،
وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد له بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، فقال :
(٥٩) - ٥١٠ - (٢) (حدثنا أبو كريب) محمد بن العلاء الهمداني
الكوفي .

(حدثنا) عبد الرحمن بن محمد بن زياد (المحاربي) أبو محمد الكوفي
لا بأس به ، وكان يدلس ، قاله أحمد ، من التاسعة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة
خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) .

(عن معمر بن راشد) الأزدي البصري ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة أربع
وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن الزهري أنبأنا سعيد بن المسيب) المخزومي المدني .

(عن أبي سعيد الخدري) سعد بن مالك المدني رضي الله عنه .

قَالَ : سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ التَّشْبِهِ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ : « لَا يُنْصَرَفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا ، أَوْ يَجِدَ رِيحًا » .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، إلا أنه معلل برواية الحفاظ من أصحاب الزهري عنه عن سعيد بن عبد الله بن زيد ، لا عن أبي سعيد الخدري .

(قال) أبو سعيد : (سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن التشبه) والشك (في) داخل (الصلاة) هل وضوءه باقٍ أم منتقض ، قال السندي : التشبه أن يُشبه أحد الأمرين الآخر حتى يلتبسا ، والمقصود هنا : اشتباه بقاء الطهارة بانتقاضها ؛ لعدم الجزم بأحدهما ، والشك في وقوع الناقض وهو خروج الريح ، (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم للسائل : (لا ينصرف) المصلي ولا يخرج من صلاته بالشك في وجود الناقض للطهارة ؛ لأن الأصل بقاء الطهارة ، فلا تبطل بالشك في ناقضها (حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً) أي : إلا أن يسمع صوت ما يخرج منه من الريح ، أو يجد رائحة ما يخرج منه من الريح ؛ لأن الأصل بقاء الطهارة ، فلا يرتفع يقينها بالشك في ضدها .

وهذا الحديث - يعني : حديث أبي سعيد الخدري - انفرد به ابن ماجه بروايته عن أبي سعيد .

بل هذا الحديث مروي في « الصحيحين » ، وفي « أبي داود » و« النسائي » من حديث عبد الله بن زيد بن عاصم ، فخالف معمر بروايته عن أبي سعيد الخدري الحفاظ من أصحاب الزهري ؛ لأنهم نسبوه إلى عبد الله بن زيد ، وحديث أبي سعيد رواه الإمام أحمد في « مسنده » عن المحاربي ، ومعلوم أن الرواية عن رجل لا تفيد توثيقه ، وذكر العقيلي في « الضعفاء الكبير » (٢٤٨/٢) برقم (٩٤٨) عن الإمام أحمد أنه كان ينكر حديث المحاربي عن معمر ، قال العلاني

(٦٠) - ٥١١ - (٣) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالُوا :
.....

في المراسيل : قال عبد الله بن أحمد ابن حنبل : لم نعلم أن عبد الرحمن بن محمد المحاربي سمع من معمر شيئاً ، وبلغنا أنه كان يدلّس ، وقال ابن معين : يروي المناكير عن المجهولين ، وقال أبو حاتم : صدوق ، يروي عن مجهولين أحاديث منكرة ، ففسد حديثه بذلك . انتهى « سندي » .
فَعَلِمَ لَنَا أَنَّ سَنَدَ هَذَا الْحَدِيثِ : ضَعِيفٌ ؛ لِعَدَمِ ثُبُوتِ سَمَاعِ الْمُحَارِبِيِّ عَنْ مَعْمَرٍ .

ودرجة الحديث : أنه صحيح ؛ لأن له شواهد في « الصحيحين » وغيرهما من حديث عبد الله بن زيد وغيره ، وغرضه : الاستشهاد به ، فالحديث معلل سنده ، صحيح متنه .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثانياً لحديث عبد الله بن زيد بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :
(٦٠) - ٥١١ - (٣) (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ) بن إسحاق الطنافسي الكوفي .

(حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) العبدي البصري .

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) الهذلي البصري ربيب شعبة غندر .

(وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ) بن مهدي بن حسان الأزدي البصري ، ثقة ، من التاسعة ،

مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قَالُوا) أي : قال كل من وكيع ، وعبد الرحمن بن مهدي ، ومحمد بن

جعفر :

حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا وُضُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ » .

(حدثنا شعبة) بن الحجاج العتكي البصري .

(عن سهيل بن أبي صالح) السمان ، صدوق ، من السادسة ، مات في خلافة المنصور . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) أبي صالح ذكوان السمان .

(عن أبي هريرة) رضي الله عنه .

وهذه الأسانيد كلها من سداسياته ، وحكمها : الصحة ؛ لأن رجالها كلهم ثقات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا وضوء) واجب على من شك في حدثه في الصلاة (إلا من) أجل سماع (صوت) حدث خارج منه ، (أو) إلا عند وجدان (ريح) حدث خارج منه . قال السنوسي : قوله : « لا وضوء إلا من صوت » أي : إلا من حدث متيقن لا مشكوك ، فلا إشكال في الحصر . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي ؛ أخرجه في الطهارة ، في باب (٥٦) ما جاء في الوضوء من الريح ، رقم (٧٤) ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

فدرجته : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به للحديث الأول .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثالثاً بحديث السائب بن يزيد رضي الله عنه ، فقال :

« ٦١ » - ٥١٢ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ قَالَ : رَأَيْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ

(٦١) - ٥١٢ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ (بن سليم العنسي - بالنون - أبو عتبة الحمصي ، صدوق في روايته عن أهل بلده ، مخلط في غيرهم ، من الثامنة ، مات سنة إحدى ، أو اثنتين وثمانين ومئة ، وله بضع وسبعون سنة .

روى عن : عبد العزيز بن عبيد الله ، وعبد الرحمن بن جبير بن نفيير ، والأوزاعي ، وآخرين ، ويروي عنه : (عم) ، وأبو بكر ابن أبي شيبَةَ ، والثوري ، والأعمش ، وهما من شيوخه ، والليث بن سعد ، وغيرهم . ثقة فيما رواه عن الشاميين ، ضعيف في حديث الحجازيين .

(عن عبد العزيز بن عبيد الله) بن حمزة بن صهيب بن سنان الحمصي ، ضعيف في الحديث ، ولم يرو عنه غير إسماعيل بن عيَّاش ، من السابعة . يروي عنه : (ق) .

(عن محمد بن عمرو بن عطاء) القرشي العامري المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات في حدود العشرين ومئة (١٢٠ هـ) ، ووهم من قال : إن القطان تكلم فيه . يروي عنه : (ع) .

(قال) محمد بن عمرو : (رأيت السائب بن يزيد) بن سعيد بن ثمامة الكندي ، وقيل غير ذلك في نسبه ، ويُعرف بابن أخت النمر ، صحابي صغير رضي الله عنه ، له أحاديث قليلة ، وحج به في حجة الوداع وهو ابن سبع سنين ، وولاه عمر سوق المدينة ، مات سنة إحدى وتسعين (٩١ هـ) . وقيل قبل ذلك ، وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة . يروي عنه : (ع) .

يَشْمُ ثَوْبَهُ فَقُلْتُ : مِمَّ ذَلِكَ ؟ قَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَا وُضُوءَ إِلَّا مِنْ رِيحٍ أَوْ سَمَاعٍ » .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن من رجاله عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة بن صهيب ، وهو واهٍ ضعيف ، ضعفه أبو حاتم وابن معين وابن المديني ، وما روى عنه سوى إسماعيل بن عياش .

(يشم ثوبه) أي : يتروح رائحة ثوبه ؛ أي : يطلب فيه رائحة الحدث ؛ ليستدل به على انتقاض وضوئه ، قال محمد بن عمرو : (فقلت) للسائب : (مم) أي : لأجل ما فعلت (ذلك) الشم لثوبك ؟ (قال) السائب : فعلت ذلك الشم ؛ طلباً لرائحة الحدث فيه ؛ لأستدل به على انتقاض وضوئي ، (إني) أي : لأنني (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا وضوء) واجب (إلا من) حدث متيقن بوجودان (ريح) حدث (أو) ب (سماع) صوت حدث .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه : ولكن روى بنحوه مسلم في كتاب الحيض ، باب (٢٦) ، رقم (٩٩) ، ورواه أبو داود أيضاً بنحوه في الطهارة ، باب إذا شك في الحدث (١٧٧) ، والترمذي في الطهارة بنحوه (٥٦) ، باب ما جاء في الوضوء من الريح ، رقم (٧٥) عن أبي هريرة . قال أبو عيسى : وفي الباب عن عبد الله بن زيد وعلي بن طلق وعائشة وابن عباس وابن مسعود وأبي سعيد ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وهو قول العلماء : إنه لا يجب عليه الوضوء إلا من حدث يسمع صوتاً أو يجد ريحاً ، وقال عبد الله بن المبارك : إذا شك في الحدث . . فإنه لا يجب عليه الوضوء حتى يستيقن استيقاناً بقدر أن يحلف عليه ، وقال : إذا خرج من قبل المرأة الريح . . وجب عليها الوضوء ، وهو قول الشافعي وإسحاق . انتهى « سندي » .

.....
ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح ، كما قاله الترمذي ، وغرضه بسوقه :
الاستشهاد به ، فالحديث : ضعيف السند ، صحيح المتن .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول : حديث عبد الله بن زيد ، ذكره للاستدلال به على الترجمة .
والثاني : حديث أبي سعيد الخدري ، ذكره للاستشهاد .
والثالث : حديث أبي هريرة ، ذكره للاستشهاد .
والرابع : حديث السائب بن يزيد ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٠) - (٩٩) - بَابُ مِقْدَارِ الْمَاءِ الَّذِي لَا يُنَجِّسُ

(٦٢) - (٥١٣) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ،
.....

(٢٠) - (٩٩) - (باب) بيان (مقدار الماء الذي لا ينجس)

أي : لا يقبل التنجس ؛ لكثرتة ، بل يدفعه عنه بكثرتة .



واستدل له المؤلف رحمه الله تعالى بحديث عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٦٢) - (٥١٣) - (١) (حدثنا أبو بكر) محمد (بن خلاد) بن كثير (الباهلي) البصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) .
يروي عنه : (م د س ق) .

(حدثنا يزيد بن هارون) بن زاذان السلمي مولاهم أبو خالد الواسطي . يروي عنه : (ع) ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) .

(أنبأنا محمد بن إسحاق) بن يسار المطلبي مولاهم ، أبو عبد الله المدني . يروي عنه : (م عم) ، صدوق ، من صغار الخامسة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) .

(عن محمد بن جعفر بن الزبير) بن العوام الأسدي المدني ، ثقة ، من السادسة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة بضع عشرة ومئة .

(عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر) بن الخطاب العدوي أبي بكر المدني ، شقيق سالم ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) .

عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنِ الْمَاءِ يَكُونُ بِالْفَلَاةِ مِنَ الْأَرْضِ ، وَمَا يَنْوِبُهُ مِنَ الدَّوَابِّ وَالسَّبَاعِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ . . لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ » .

(عن أبيه) عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(قال) عبد الله بن عمر : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم) يقول : « إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ . . . » إلى آخره كما سيأتي ، والحال أنه قد (سئل عن) حكم (الماء) الذي (يكون بالفلاة من الأرض) أي : بالصحراء من الأرض ، والفلاة - بفتح الفاء - : الأرض التي لا ماء فيها ، والجمع فلا ، مثل حصاة وحصى ؛ أي : سئل عن حكمه هل يتنجس بما يصيبه من أرواث السباع والدواب ؛ لأنها تشرب منه وتبول وتروث فيه ؟ وقوله : (وما ينوبه) - بالنون - معطوف على الماء ؛ أي : وسئل عن حال ما ينوبه ويرد عليه نوبة بعد نوبة ومرة بعد مرة (من الدواب) كالحمير والبغال (والسباع) كالأسود والنمور والذئاب ؛ أي : وسئل عن حال ما ينوبه هل ينجسه أم لا ؟

والمعنى : أي : سئل عن حال الماء الذي تنوبه الدواب والسباع وترد عليه ؛ أي : تشرب منه وتبول فيه وتلقي الروث فيها ؛ أي : هل تنجسه بما تُلقي فيه من الأبوال والأوراث ؟

(فقال) معطوف على سئل ؛ أي : سئل ، فقال : (رسول الله صلى الله عليه وسلم) في جواب السائل : (إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ) ووصل وكمل (قُلَّتَيْنِ) تقريباً . . (لم ينجسه شيء) من النجاسات إذا وقع فيه ؛ أي : لا يقبل التنجس بها ، بل يدفعها عن نفسه بقوته وكثرته ما لم يتغير بها ، كما في بعض الروايات .

والقُلَّتَانِ مثني قلة ؛ والقلة - بضم القاف وتشديد اللام - بمعنى : الجرة

(٦٢) - ٥١٣ - (م) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ رَافِعٍ ،

العظيمة ، روى الدارقطني في « سننه » بسند صحيح عن عاصم بن المنذر أنه قال : القلال هي الخوابي العظام ، وقال في « التلخيص » : قال إسحاق بن راهويه : الخابية تسع ثلاث قرب ، وعن إبراهيم قال : القلتان : الجرتان الكبيرتان ، وعن الأوزاعي قال : القلة : ما تقله اليد ؛ أي : ترفعه ، وأخرج البيهقي من طريق ابن إسحاق قال : القلة : الجرة التي يستقى فيها الماء ، والدورق .

قوله : « لم ينجسه شيء » أي : لم ينجس بوقوع النجاسة فيه ؛ والمعنى : لا يقبل النجاسة ، بل يدفعها عن نفسه ؛ أي : يغلب عليها بكثرتة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في الطهارة (٣٣) ، باب ما ينجس من الماء برقم (٦٣) ، والترمذي في الطهارة ، (٥٠) باب إن الماء لا ينجسه شيء برقم (٦٧) .

قال أبو عيسى : وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق ، قالوا : إذا كان الماء قلتين . . لم ينجسه شيء ما لم يتغير ريحه وطعمه ، وقال : يكون نحواً من خمس قرب ، والنسائي في الطهارة (٤٤) ، باب التوقيت في الماء برقم (٥٢) .
ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم ذكر المؤلف رحمه الله تعالى المتابعة في حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٦٢) - ٥١٣ - (م) (حدثنا عمرو بن رافع) بن الفرات القزويني أبو حجر - بضم المهملة وسكون الجيم - البجلي ، ثقة ثبت ، من العاشرة . يروي عنه : (ق) ، مات سنة سبع وثلاثين ومئتين (٢٣٧ هـ) .

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ ،
عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
نَحْوَهُ .

(٦٢) - ٥١٣ - (م) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ،

(حدثنا عبد الله بن المبارك) بن واضح الحنظلي مولا هم أبو عبد الرحمن
المروزي ، قال في « التقريب » : ثقة ثبت ، فقيه عالم جواد مجاهد ، جُمعت فيه
خصال الخير ، من الثامنة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة إحدى وثمانين ومئة
(١٨١ هـ) .

(عن محمد بن إسحاق) بن يسار المطلبي مولا هم المدني ، نزيل العراق ،
صدوق ، من الخامسة ، مات سنة خمسين ومئة ، ويقال بعدها . يروي عنه : (م عم) .
(عن محمد بن جعفر) بن الزبير بن العوام الأسدي المدني ، ثقة ، من
السادسة ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر) بن الخطاب .

(عن أبيه) عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سدايساته ، وحكمه : الصحة ، غرضه : بيان متابعة عبد الله بن
المبارك ليزيد بن هارون .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم ...) وساق ابن المبارك (نحوه) أي : نحو
حديث ابن هارون .



ثم ذكر المؤلف المتابعة ثانياً في حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ،
فقال :

(٦٢) - ٥١٣ - (م) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ الْمُنْذِرِ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا . . لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ » .

الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع ، حدثنا حماد بن سلمة) بن دينار الربعي البصري ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة سبع وستين ومئة (١٦٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن عاصم بن المنذر) بن الزبير بن العوام الأسدي المدني ، صدوق ، من الرابعة . يروي عنه : (د ق) .

(عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر) ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) . عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ، غرضه بسوقه : بيان متابعة عاصم بن المنذر لمحمد بن جعفر بن الزبير .

(قال) عبد الله بن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا كان الماء قلتين ، أو) كان (ثلاثاً) من القلال ؛ أي : أو كان أزيد من القلتين ، ذكره لإفادة أن التحديد بقلتين ليس لمنع الزيادة عليهما ، بل لمنع النقصان عنه ، ومثله كثير في كلامهم ، وليست (أو) للشك حتى يلزم الاضطراب في الحديث ، كما زعم من لا يعرف بالحديث . انتهى « سندي » .

(لم ينجسه شيء) من النجاسات ما لم يتغير ريحه أو طعمه .

وفي « الزوائد » : رجال إسناده ثقات ، وقد رواه أبو داود والترمذي ما خلا قوله : « أو ثلاثاً » فلذلك أورده ، والله أعلم . انتهى .

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ سَلَمَةَ : حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ وَأَبُو سَلَمَةَ
وَأَبْنُ عَائِشَةَ الْقُرَشِيُّ قَالُوا : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ ،
.....

(قال أبو الحسن) علي بن إبراهيم (بن سلمة) بن بحر القطان القزويني
تلميذ المؤلف وراويته في هذا الكتاب :

(حدثنا أبو حاتم) محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي ، ثقة ، من
الحادية عشرة ، مات سنة سبع وسبعين ومئتين (٢٧٧ هـ) . يروي عنه : (خ د
س) .

(حدثنا أبو الوليد) الطيالسي هشام بن عبد الملك الباهلي مولا هم البصري ،
ثقة ثبت ، من التاسعة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة سبع وعشرين ومئتين
(٢٢٧ هـ) ، وله أربع وتسعون سنة .

(وأبو سلمة) البصري الجوباري - بجيم مضمومة وواو ساكنة ثم موحدة -
يحيى بن خلف الباهلي ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين
(٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (م د ت ق) .

(وابن عائشة) عبيد الله بن محمد بن عائشة ، اسم جده : حفص بن عمر بن
موسى بن عبيد الله بن معمر (القرشي) التيمي ، وقيل له : ابن عائشة ، ويقال
له : العائشي والعيشي : نسبة إلى عائشة بنت طلحة ؛ لأنه من ذريتها ، ثقة ،
جواد ، زُمي بالقدر ولم يثبت ، من كبار العاشرة ، مات سنة ثمان وعشرين ومئتين
(٢٢٨ هـ) . يروي عنه : (د ت س) .

(قالوا) أي : قال كل من الثلاثة :

(حدثنا حماد بن سلمة) بن دينار الربيعي البصري ، ثقة ، من الثامنة ، مات
سنة سبع وستين ومئة (١٦٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

غرض أبي الحسن بسوق هذا السند : بيان متابعة أبي حاتم لعلي بن محمد

في رواية هذا الحديث عن حماد بن سلمة ، ولكنها متابعة ناقصة ؛ لأن شيخ أبي حاتم هؤلاء الثلاثة الذين ذكرهم ، وشيخ علي بن محمد وكيع بن الجراح ، (فذكر) أبو حاتم (نحوه) أي : نحو حديث علي بن محمد .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديث ابن عمر ، وذكر فيه متابعتين ، وغرضه بسوقه : الاستدلال به على الترجمة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢١) - (١٠٠) - بَابُ الْحِيَاضِ

(٦٣) - ٥١٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو مُصْعَبٍ الْمَدَنِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ
.....

(٢١) - (١٠٠) - (باب الحياض)

واستأنس المؤلف رحمه الله تعالى للترجمة بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، فقال :

(٦٣) - ٥١٤ - (١) (حدثنا) أحمد بن القاسم بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف (أبو مصعب) الزهري (المدني) الفقيه صدوق ، من العاشرة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) وقد نيف على التسعين سنة ، عابه أبو خيثمة للفتوى بالرأي . انتهى « تقريب » .

(حدثنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم) العدوي مولاهم مولى عمر بن الخطاب . يروي عنه : (ت ق) ، ضعيف ، أجمعوا على ضعفه ، من الثامنة ، مات سنة اثنتين وثمانين ومئة (١٨٢ هـ) .

(عن أبيه) زيد بن أسلم العدوي مولى عمر أبي عبد الله أو أبي أسامة المدني . يروي عنه (ع) ، ثقة عالم ، وكان يرسل ، من الثالثة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) .

(عن عطاء بن يسار) الهلالي مولاهم مولى ميمونة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها . يروي عنه : (ع) ، ثقة فاضل ، صاحب مواعظ وعبادة ، من صغار الثانية ، مات سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ) وقيل بعد ذلك .

(عن أبي سعيد الخدري) سعد بن مالك رضي الله عنه .

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنِ الْحِيَاضِ الَّتِي بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ تَرِدُهَا السِّبَاعُ وَالْكِلَابُ وَالْحُمْرُ ، وَعَنِ الطَّهَّارَةِ مِنْهَا فَقَالَ : « لَهَا مَا حَمَلَتْ فِي بُطُونِهَا ، وَلَنَا مَا غَبَرَ طَهُورٌ » .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عبد الرحمن بن زيد ، قال الحاكم فيه : قد أجمعوا على ضعفه ؛ لأنه يروي عن أبيه أحاديث موضوعة ، وكذا قال ابن الجوزي : أجمعوا على ضعفه .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن) حكم (الحياض التي بين مكة والمدينة) التي (تردها) وتشرب منها (السباع والكلاب والحمير) هل هي نجسة أم لا ؟ جمع حوض ؛ وهو مجتمع الماء جنب الآبار مثلاً لسقي المواشي ، (وعن) حكم (الطهارة) من الحدث والنجس (منها) أي : من مائها هل تصح أم لا ؟ (فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب السائل : (لها) أي : للسباع والكلاب والحمير ؛ أي : مستحق لها ومختص بها (ما حملت) السباع والكلاب من الماء (في بطونها) وشربته ، (ولنا) أي : مستحق ومباح لنا معاشر المسلمين (ما غبر) - بفتح الغين المعجمة والباء الموحدة - أي : بقي منها في الحياض (طهور) - بفتح الطاء المهملة - خبر لمحذوف ؛ أي : هو مطهر لنا من الأحداث والأنجاس ، يصح لنا استعماله في الطهارة ، أو بدل من (ما) الموصولة ؛ أي : ما بقي مطهر لنا من الأحداث والأنجاس .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه ابن أبي شيبة من قول الحسن ، وأخرجه عبد الرزاق في « مصنفه » (٢٥٣) .

قال السندي : قوله : (ولنا ما غبر) أي : ما بقي (طهور) لنا وهو بفتح الطاء ؛ وذلك إما لأن تلك الحياض غالباً لا تخلو عن قلتين ، أو لأن الماء طهور لا ينجسه شيء ، ولا السباع لأن سؤر السباع طاهر ، بل هذا الحديث وأمثاله من

(٦٤) - ٥١٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ،

أدلة نجاسة سؤر السباع ، سيما حديث القلتين ، وإلا . . لما قرره لهم على هذا السؤال ، بل يبين لهم أن الماء لا ينجس بورود السباع عليه قل أو كثر . انتهى .
فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف ؛ لضعف سنده ، وانفراد ابن ماجه به ، ولا شاهد له ، فغرضه بسوقه : الاستئناس به للترجمة ، فهو ضعيف السند والمتن جميعاً (٩) (٨١) .



واستدل المؤلف رحمه الله تعالى على الترجمة بحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، فقال :

(٦٤) - ٥١٥ - (٢) (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ - بنونين - ابن أسد بن حبان - بكسر المهملة ثم بموحدة - أبو جعفر القطان الواسطي . روى عن : يزيد بن هارون ، ويحيى القطان ، ووكيع ، وابن مهدي ، وغيرهم ، ويروي عنه : (خ م د ق) ، وابن خزيمة ، وأبو حاتم ، وابنه جعفر بن أحمد ، وغيرهم .
قال أبو حاتم : ثقة ، وقال في « التقريب » : ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة تسع وخمسين ومئتين (٢٥٩ هـ) ، وقيل قبلها .

(حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ) بن زاذان السلمى مولا هم أبو خالد الواسطي . روى عن : شريك بن عبد الله النخعي ، وسليمان التيمي ، وحميد الطويل ، وعاصم الأحول ، وجماعة ، ويروي عنه : (ع) ، وأحمد بن سنان ، وأحمد ابن حنبل ، وإسحاق ، وابن معين ، وخلق .

قال أحمد : كان حافظاً متقناً ، وقال العجلي : ثقة ثبت ، وقال أبو حاتم : إمام لا يسأل عن مثله ، وقال في « التقريب » : ثقة متقن عابد ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) .

حَدَّثَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ طَرِيفِ بْنِ شِهَابٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا نَضْرَةَ يُحَدِّثُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : أَنْتَهَيْنَا إِلَى غَدِيرٍ

(حدثنا شريك) بن عبد الله بن أبي شريك النخعي الكوفي القاضي .
روى عن : طريف بن شهاب ، وزياذ بن علاقة ، وسلمة بن كهيل ، وغيرهم ،
ويروي عنه : (م عم) ، ويزيد بن هارون ، وعباد بن العوام ، وابن المبارك ،
وغيرهم .

قال في «التقريب» : صدوق يخطئ كثيراً ، من الثامنة ، مات سنة سبع
وسبعين ومئة (١٧٧ هـ) أو ثمان وسبعين ومئة .

(عن طريف بن شهاب) أو ابن سعد ، وقيل : ابن سفيان ، أبي سفيان السعدي
الأشل ، ويقال : الأعسم . روى عن : أبي نضرة العبدى ، وعبد الله بن الحارث
البصري ، والحسن ، وغيرهم ، ويروي عنه : (ت ق) ، وشريك بن عبد الله ،
والثوري ، وابن مسهر ، وغيرهم .

قال أحمد : ليس بشيء ، وقال ابن معين : ضعيف الحديث ، وقال النسائي :
متروك الحديث ، وقال ابن عبد البر : أجمعوا على أنه ضعيف الحديث ، وقال
في «التقريب» : ضعيف ، من السادسة .

(قال) طريف : (سمعت أبا نضرة) المنذر بن مالك بن قطعة العبدى
البصري ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ثمان أو تسع ومئة . يروي عنه : (م عم) .
(يحدث عن جابر بن عبد الله) الأنصاري رضي الله عنه .

وهذا السند من : سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن في رجاله طريف بن
شهاب ، وهو مجمع على تضعيفه ، كما قاله ابن عبد البر .

(قال) جابر : (انتهينا) أي : وصلنا معاشر الصحابة في سفرنا من
المدينة إلى مكة (إلى غدير) أي : إلى ماء مجتمع في حفيرة قبل مجيء

فَإِذَا فِيهِ جِيفَةُ حِمَارٍ ، قَالَ : فَكَفَفْنَا عَنْهُ حَتَّى أُنْتَهَى إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « إِنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ » ، فَاسْتَقَيْنَا وَأَزْوَيْنَا وَحَمَلْنَا .

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، (فإذا) وصلنا إليه فـ (فيه) أي : ففي ذلك الغدير (جيفة حمار) أي : ميتة حمار وحشي أو أهلي .

(قال) جابر : (فكففنا) أنفسنا ومنعناها (عنه) أي : عن استعمال ذلك الماء مع ضرورتنا إليه (حتى انتهى) ووصل (إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم) وأدركنا وهو متأخر عنا أولاً كعادته في سفره ، فسألناه عن استعماله في الطهارة ، (فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم تطهروا به واستقوه في مزادتكم ؛ فـ (إن الماء) المطلق (لا ينجسه) أي : لا يزيل طهوريته (شيء) وقع فيه من النجاسات ما لم يغيّر ريحه أو طعمه .

قال السندي : قوله : (إن الماء لا ينجسه شيء) أي : ما دام لم يغيّره شيء في صفاته ، وأما إذا غيّر . . فكأنه أخرجه عن كونه ماء مطلقاً ، فما بقي على صفاته ، وإن وقعت فيه نجاسة . . فهو باقٍ على طهوريته ؛ لأنه صفة الماء والمغيّر في بعض صفاته بصفة النجاسة الواقعة فيه كريحتها أو طعمها أو لونها ، فكأنه ليس بماء مطلق ، ومن يقول بتنجيس القليل بمجرد وقوع النجاسة ؛ لأن سوق هذا الحديث لإفادة الفرق بين ما بلغ قلتين وما دونه ، وهذا ظاهر كما في كتب الفروع . انتهى .

قال جابر : (فاستقينا) الماء من ذلك الغدير لشرب أنفسنا ، (وأزوينا) منه ؛ أي : نزحناه لشرب دوابنا حتى أشبعناها ، (وحملنا) هـ في قربنا حتى ذهبنا به في سفرنا .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد أخرجه أبو داود في الطهارة (٣٤) ، باب ما جاء في بئر بضاعة ، رقم (٦٦) عن أبي سعيد الخدري ،

وفي « الترمذي » في كتاب الطهارة (٤٩) ، باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء ،
رقم (٦٦) ، و« النسائي » في كتاب المياه (١) ، باب ذكر بئر بضاعة .

وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن ، وقد جَوَّد أبو أسامة هذا الحديث ،
فلم يرو هذا الحديث من غير وجه عن أبي سعيد ، وفي الباب عن ابن عباس
وعائشة .

فهذا الحديث درجته : أنه صحيح لغيره ؛ لأن له شاهداً في « السنن » ، فهو
ضعيف السند ، صحيح المتن ، وغرضه بسوقه : الاستدلال به على الترجمة .

قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن الماء القليل والكثير إذا وقعت فيه
نجاسة فغيّرت طعماً أو لوناً أو ريحاً . . فهو نجس ، أما حديث الباب . . فقال
الحافظ في « تلخيص الحبير » : أخرجه الشافعي وأحمد وأصحاب « السنن »
والدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث أبي سعيد ، قال الترمذي : حديث
حسن ، وقد جَوَّد أبو أسامة ، وصححه أحمد ابن حنبل ويحيى بن معين وأبو
محمد بن حزم ، وزاد في « البدر المنير » : والحاكم ، وآخرون من الأئمة الحفاظ ،
قال الحافظ : ونقل ابن الجوزي أن الدارقطني قال : إنه ليس بثابت ، ولم نر ذلك
في « العلل » له ، ولا في « السنن » .

قلت : وقال : في « كشف المناهج » : وقول الدارقطني هذا غير ثابت غير
مسلم له ، وقول الإمام أحمد وغيره ممن صححه مقدم على الدارقطني . انتهى
من « العون » .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث جابر بحديث أبي أمامة الباهلي
رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٦٥) - ٥١٦ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ وَالْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ
الِدَمَشْقِيَّانِ قَالَا : حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا رِشْدِينُ ، أَنْبَأَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ
صَالِحٍ ،

(٦٥) - ٥١٦ - (٣) (حدثنا محمود بن خالد) السلمي أبو علي الدمشقي .
يروى عنه : (د س ق) ، ثقة ، من صغار العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين
(٢٤٧ هـ) .

(والعباس بن الوليد) بن صبح - بضم الصاد وسكون الموحدة - الخلال
- بالمعجمة وتشديد اللام - السلمي الدمشقي ، وقوله : (الدمشقيان) صفة
لمحمود والعباس . يروي عنه : (ق) ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة
ثمان وأربعين ومئتين (٢٤٨ هـ) .

(قالوا : حدثنا مروان بن محمد) بن حسان الأسدي الدمشقي الطاطري -
بمهملتين مفتوحتين - يروي عنه : (م عم) ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة عشر
ومئتين (٢١٠ هـ) ، وله ثلاث وستون سنة .

(حدثنا رشدين) - بكسر الراء وسكون المعجمة - ابن سعد بن مفلح - بضم
الميم على صيغة اسم الفاعل - المهري - بفتح الميم وسكون الهاء - أبو الحجاج
المصري . يروي عنه : (ت ق) .

وقال في « التقریب » : ضعيف ، من السابعة ، رجح أبو حاتم عليه ابن لهيعة ،
وقال ابن يونس : كان صالحاً في دينه ، فأدرسته غفلة الصالحين ، فخلط في
الحديث ، مات سنة ثمان وثمانين ومئة (١٨٨ هـ) . وبالجمل : اتفقوا على
ضعفه . روى عن : معاوية بن صالح ، ويروي عنه : (ت ق) ، ومروان بن محمد .
(أنبأنا معاوية بن صالح) بن حدير - بالمهملة مصغراً - الحضرمي أبو عمرو ،
أو أبو عبد الرحمن الحمصي قاضي الأندلس ، صدوق له أوهام ، من السابعة ،

عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ » .

مات سنة ثمان وخمسين ومئة (١٥٨ هـ) ، وقيل : بعد السبعين والمئة . يروي عنه : (م عم) .

(عن راشد بن سعد) المقرئي - بفتح الميم وسكون القاف وفتح الراء بعدها همزة ثم ياء النسب - ويقال : المقرائي - بضم الميم مع الألف بين الراء والهمزة - نسبة إلى مقرا ؛ قرية بدمشق ، الحبراني - بضم الحاء المهملة وسكون الموحدة وفتح الراء - نسبة إلى حبران ؛ بطن من حمير ، الحمصي . روى عن : أبي أمامة ، وأنس بن مالك ، وثوبان ، وأبي الدرداء ، وغيرهم ، ويروي عنه : (عم) ، ومعاوية بن صالح الحضرمي ، وحريز بن عثمان ، وغيرهم .

وثقه أبو حاتم والعجلي ويعقوب بن شيبه وابن معين ، وقال ابن سعد : كان ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : ثقة كثير الإرسال ، من الثالثة ، مات سنة ثمان ومئة (١٥٨ هـ) ، وقيل : سنة ثلاث عشرة ومئة (١١٣ هـ) .

(عن أبي أمامة) صدي بن عجلان (الباهلي) رضي الله عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ، وفي « الزوائد » : إسناده ضعيف ؛ لضعف رشدين بن سعد ؛ لأنهم اجمعوا على تضعيفه .

(قال) أبو أمامة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الماء لا ينجسه شيء) من النجاسات (إلا ما) أي : إلا نجساً (غلب على ريحه وطعمه ولونه) ، فغير الماء عن صفاته الأصلية إلى صفاته ؛ أي : إلى صفات النجس ، ولو كان التغير تقديرية لا حسية ، كما في كتب الفروع ؛ لقوة حكم النجاسة .

قال السندي : الحديث بدون الاستثناء رواه أبو داود والترمذي والنسائي من حديث أبي سعيد الخدري في بئر بضاعة ، وقال الترمذي : حسن ، وقال المحقق ابن الهمام : وقد صححه الإمام أحمد ، وقال المحقق أيضاً : الاستثناء ثابت بالإجماع ، أجمعوا على تنجسه بتغير وصفه بالنجاسة .

قلت : قد ذكرت فيما سبق ما يقرب إليك اعتبار الاستثناء في الحديث ، فهو ثابت فيه لا بد منه .

نعم ؛ هل هو مخصوص بالماء الكثير ، كما هو المراد ، أو هو عام لكل ماء قل أو كثر ؟ وهو محل الخلاف بين الأئمة ، وقد سبق أن التوفيق بين الأدلة يقتضي الخصوص بالكثير ، أما القليل . . فيتنجس بمجرد وقوع النجاسة فيه ، غيرته أم لا . انتهى بزيادة فيه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكنه صحيح ؛ لأن له شاهداً من حديث أبي سعيد الخدري الوارد في بئر بضاعة المذكور في « السنن الأربعة » ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به لحديث جابر المذكور قبله ، فهذا الحديث : ضعيف السند ، صحيح المتن .



فجملته ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :

الأول : حديث أبي سعيد الخدري ، ذكره للاستئناس .

والثاني : حديث جابر ، ذكره للاستدلال .

والثالث : حديث أبي أمامة ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٢) - (١٠١) - بَابُ مَا جَاءَ فِي بَوْلِ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يَطْعَمْ

(٦٦) - (٥١٧) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ، عَنْ سَمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ قَابُوسَ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ ،

(٢٢) - (١٠١) - (باب ما جاء في) تطهير (بول الصبي) أي : الطفل الذكر

(الذي لم يطعم) أي : لم يأكل الطعام على جهة التغذية



واستدل المؤلف رحمه الله تعالى على الترجمة بحديث لبابة بنت الحارث رضي الله تعالى عنها ، فقال :

(٦٦) - (٥١٧) - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا أبو الأحوص) سلام بن سليم الحنفي مولا هم الكوفي ، ثقة ، من السابعة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) .

(عن سماك بن حرب) بن أوس الذهلي الكوفي أحد أعلام التابعين . يروي عنه : (م عم) ، صدوق ، من الرابعة ، مات سنة ثلاث وعشرين ومئة (١٢٣ هـ) . (عن قابوس بن أبي المخارق) - بضم الميم بعدها معجمة خفيفة - ويقال : ابن المخارق بن سليم الشيباني الكوفي . روى عن : أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن أم الفضل لبابة بنت الحارث ، وقيل : عن أبيه عنها ، ويروي عنه : (د س ق) ، وسماك بن حرب .

قال النسائي : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، له عند (د ق) حديث النضج من بول الغلام ، وله عند (س) حديث المقاتلة دون المال .

قلت : ذكره ابن يونس فيمن قدم مصر مع محمد بن أبي بكر في خلافة علي ، فهو على هذا قديم لا يمتنع إدراكه لأم الفضل ، وحديثه عنها في « صحيح

عَنْ لُبَابَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ قَالَتْ : بَالَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ فِي حَجَرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ أَعْطِنِي ثَوْبَكَ وَالْبَسْنِ ثَوْباً غَيْرَهُ ، فَقَالَ : « إِنَّمَا يُنْضَحُ مِنْ بَوْلِ الذَّكَرِ ، وَيُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْأُنْثَى » .

ابن خزيمة » ، وقرأت بخط ما حدث عنه سوى سماك ، وقال في « التقريب » : لا بأس به ، من الثالثة .

(عن لبابة بنت الحارث) بن حزن - بفتح المهملة وسكون الزاي بعدها نون - الهلالية أم الفضل ، زوج العباس بن عبد المطلب ، وأخت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، قال ابن حبان : ماتت في خلافة عثمان بعد العباس رضي الله عنهم أجمعين . يروي عنها : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(قالت) لبابة : (بال) أي : أخرج البول (الحسين بن علي) بن أبي طالب (في حجر النبي صلى الله عليه وسلم) أي : في مقدم ثوبه ، قال السندي : الحجر - بتقديم الحاء المفتوحة أو المكسورة على الجيم الساكنة - : الثوب والحضن ، قالت لبابة : (فقلت) لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (يا رسول الله ؛ أعطني ثوبك) الذي بال عليه الولد ؛ لأغسله لك ، (والبس ثوباً غيره) أي : غير الثوب الذي بال عليه .

(فقال) لي رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حاجة إلى غسله : (إنما يُنْضَحُ) ويرش الثوب (من) إصابة (بول الذكر) الغلام (ويُغْسَلُ) الثوب مع سيلان الماء عليه (من) إصابة (بول الأنثى) الصغيرة .

وقوله : « إنما ينضح » من يرى وجوب الغسل من بول الغلام أيضاً . . يحمل النضح المذكور في الحديث على الغسل الخفيف ، والمعنى حينئذ : أي : إنما يغسل غسلاً خفيفاً من بول الغلام ، « وَيُغْسَلُ » أي : بالمبالغة « من بول الأنثى »

(٦٧) - ٥١٨ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ

الصغيرة ، وهو تأويل بعيد ومع بعده مخالف للمذاهب أيضاً ؛ إذ ما تعرضوا في كتب الفقه للخفة والمبالغة . انتهى « سندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في الطهارة ، في (١٣٦) ، باب بول الصبي يصيب الثوب ، برقم (٣٧١) ، وجاء بهامشه : معنى النضح في هذا الموضع : الغسل ، إلا أنه غسل بلا مرس ولا ذلك ، وأصل النضح : الصب ، ومنه قيل للبعير الذي يُستقى عليه : الناضح ، وأما غسل بول الجارية . . فهو غسل يستقصى فيه ، فيمرس باليد ويعصر بعده ، وقد يكون بمعنى الرش أيضاً ، وممن قال بظاهر هذا الحديث علي بن أبي طالب ، وإليه ذهب عطاء بن أبي رباح والحسن البصري ، وهو قول الشافعي وأحمد ابن حنبل وإسحاق بن راهويه ، قالوا : ينضح بول الغلام ما لم يطعم ، ويغسل بول الجارية ، وليس ذلك من أجل أن بول الغلام ليس بنجس ، ولكن من أجل التخفيف الذي وقع في إزالته ، وقالت طائفة : يُغسل بول الغلام والجارية معاً ، وإليه ذهب النخعي وأبو حنيفة وأصحابه ، وكذلك قال سفيان الثوري ، وأخرج هذا الحديث أيضاً ابن ماجه في كتاب تعبير الرؤيا ، باب تعبير الرؤيا ، بالحديث (٣٩٢٣) .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه بسوقه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد له المؤلف رحمه الله تعالى بحديث عائشة رضي الله تعالى عنها ، فقال :

(٦٧) - ٥١٨ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن

إسحاق الطنافسي الكوفي .

قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ :
أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَبِيٍّ فَبَالَ عَلَيْهِ ، فَأَتْبَعَهُ الْمَاءَ وَلَمْ
يَغْسِلْهُ .

(قالوا : حدثنا وكيع حدثنا هشام بن عروة عن أبيه) عروة بن الزبير .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة .

(قالت) عائشة : (أتى النبي صلى الله عليه وسلم بصبي) بالبناء للمفعول ،
ولم أر من ذكر اسم الآتي به واسم الغلام ؛ أي : بغلام صغير لم يطعم غير
اللبن ، (فبال) الصبي (عليه) صلى الله عليه وسلم ، (فأتبعه) أي : فأتبع
النبي صلى الله عليه وسلم مصاب بوله من ثوبه (الماء) أي : ألحق به الماء
ورشه عليه أو غسله غسلًا خفيفًا ، (ولم يغسله) أي : ولم يغسل مصاب
بوله غسلًا مبالغًا فيه بالمرس والدلك والعصر ، أو لم يبالغ في غسله . انتهى
« سندي » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه أبو بكر ابن أبي شيبة في
« مسنده » هكذا ، ورواه أبو يعلى الموصلي ، فقال : حدثنا عبد الأعلى ، حدثنا
وكيع . . . فذكره بإسناده ومثله .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث لبابة ،
والله أعلم .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى له ثانيًا بحديث أم قيس بنت محصن
رضي الله تعالى عنها ، فقال :

(٦٨) - ٥١٩ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مُحْصَنِ قَالَتْ : دَخَلْتُ بِأَبْنِ لِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ ، فَبَالَ عَلَيْهِ ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَرَشَّ عَلَيْهِ .

(٦٨) - ٥١٩ - (٣) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ومحمد بن الصباح) بن سفيان الجرجرائي أبو جعفر التاجر ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(قالوا : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري) محمد بن مسلم .
(عن عبيد الله بن عبد الله) بن عتبة بن مسعود الهذلي أبي عبد الله المدني .
روى عن : أم قيس بنت محصن ، وجماعة ، ويروي عنه : (ع) ، والزهري ، وغيرهم .
قال الواقدي : كان عالماً ، وكان ثقة فقيهاً ، كثير الحديث والعلم شاعراً ، وقد عمي ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، وقيل : سنة ثمان وتسعين ، وقيل غير ذلك .

(عن أم قيس) آمنة (بنت محصن) الأسدية أخت عكاشة ، أسلمت بمكة قديماً ، وهاجرت إلى المدينة من المهاجرات الأول ، لها أربعة وعشرون حديثاً (٢٤) ، رضي الله تعالى عنها . يروي عنها : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لكون رجاله ثقات .

(قالت) أم محصن : (دخلت بابن لي على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأكل الطعام) ، فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم مني ، (فبال) الصبي (عليه) صلى الله عليه وسلم ، (فدعا) أي : طلب رسول الله صلى الله عليه وسلم (بماء) ينضحه على مصاب بوله ، فأتى به ، فأخذه (فرشه) ؛ أي : فرش الماء وصبه صباً خفيفاً (عليه) أي : على مصاب بوله .

.....

والحاصل : أن النضح يجيء لمعان ؛ منها : الرش ، ومنها : الغسل ، ومنها : الإزالة ، ومنها : غير ذلك ، لكن استعماله بمعنى الرش أكثر وأغلب حتى لا يفهم غير هذا المعنى إلا بقريضة تدل على ذلك ، ولا يخفى عليك أن الرش غير الغسل ؛ فإن الرش أخف من الغسل ، وفي الغسل استيعاب المحل المغسول بالماء ؛ لإنقاء ذلك المحل وإزالة ما هناك ، والنضح يحصل إذا ضربت المحل بشيء من ماء فأصاب رشاش من الماء على ذلك المحل ، وليس المقصود من النضح : ما هو المقصود من الغسل ، بل الرش أدون وأنقص من الغسل ؛ لأن الغسل يُعتبر فيه سيلان الماء على المحل ، بخلافه في الرش . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الوضوء ، باب بول الصبيان ، رقم (٢٢٣) ، ومسلم في مواضع ؛ منها في الطهارة ، باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله (٢٨٧) ، وأبو داود في الطهارة (١٣٧) ، باب بول الصبي يصيب الثوب ، رقم (٣٧٤) ، والترمذي في الطهارة (٥٤) ، باب نضح بول الغلام قبل أن يطعم ، رقم (٧١) .

قال أبو عيسى : وفي الباب عن علي وعائشة وزينب ولبابة بنت الحارث ، وهي : أم الفضل بن عباس بن عبد المطلب ، وأبي السمح وعبد الله بن عمرو وأبي ليلى وابن عباس .

قال أبو عيسى : وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم ؛ مثل أحمد ، قالوا : ينضح بول الغلام ، ويُغسل بول الجارية ، وهذا ما لم يطعما ، فإذا طعما .. غُسل جميعاً .

والنسائي في الطهارة (١٨٩) ، باب بول الصبي الذي لم يأكل الطعام ،

(٦٩) - ٥٢٠ - (٤) حَدَّثَنَا حَوْثَرَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَا : حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ ،
.....

رقم (٣٠٣) ، ومالك في « الموطأ » في الطهارة ، باب ما جاء في بول الصبي ،
رقم (١١٠) ، وأحمد في « المسند » (٣٥٦/٦) . انتهى « تحفة الأشراف » .
وهذا الحديث : في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه مما اتفق عليه الجماعة ،
وغرضه بسوقه : الاستشهاد به .



ثم استشهد له رحمه الله تعالى ثالثاً بحديث علي بن أبي طالب رضي الله
عنه ، فقال :

(٦٩) - ٥٢٠ - (٤) (حدثنا حوثره) بفتح المهملة وسكون الواو بعدها
مثلثة مفتوحة (ابن محمد) بن قديد المنقري أبو الأزهر البصري الوراق .
روى عن : معاذ بن هشام ، وابن عيينة ، والقطن ، وابن مهدي ، وأبي أسامة ،
وغيرهم ، ويروي عنه : (ق) ، وابن خزيمة ، وزكرياء الساجي ، وابن جرير
الطبري ، وآخرون .

ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : صدوق ، من صغار
العاشرة ، مات سنة ست وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ) .

(ومحمد بن سعيد بن يزيد بن إبراهيم) التستري أبو بكر البصري . روى
عن : معاذ بن هشام ، وعبد الله بن حمران ، ويحيى بن كثير العنبري ، وغيرهم ،
ويروي عنه : (ق) ، وأبو بكر البزار ، وعبد الله بن أبي داود ، وغيرهم .

ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : مقبول ، من صغار
العاشرة .

(قالوا : حدثنا معاذ بن هشام) بن أبي عبد الله الدستوائي البصري ، نزيل

أَنْبَأَنَا أَبِي ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي حَزْبِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤْلِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ،
عَنْ عَلِيِّ أَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « فِي بَوْلِ الرَّضِيعِ يُنْضَحُ بَوْلُ
الْغُلَامِ ، وَيُغْسَلُ بَوْلُ الْجَارِيَةِ » .

اليمن ، صدوق ، من التاسعة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة مئتين (٢٠٠ هـ) .

(أنبأنا أبي) هشام بن أبي عبد الله سنبر الدستوائي أبو بكر البصري .

قال العجلي : ثقة ثبت . يروي عنه : (ع) ، وقال في « التقريب » : ثقة ثبت ،

رُمي بالقدر ، من كبار السابعة ، مات سنة أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) .

(عن قتادة) بن دعامة بن قتادة السدوسي أبي الخطاب البصري ، ثقة ثبت ،

من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي حرب) محجن ، وقيل : عطاء (بن أبي الأسود) ظالم بن عمرو بن

سفيان (الدؤلي) - بضم الدال بعدها همزة مفتوحة - ويقال : الديلي - بكسر

الدال وقلب الهمزة ياء ساكنة - البصري ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ثمان ومئة

(١٠٨ هـ) . روى عن : أبيه ، وأبي ذر ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وغيرهم ،

ويروي عنه : (م عم) ، و قتادة .

(عن أبيه) أبي الأسود الدؤلي واضع النحو البصري ، ثقة فاضل مخضرم ،

من الثانية ، مات سنة تسع وستين (٦٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن علي) بن أبي طالب رضي الله عنه .

وهذا السند من سبائياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن إسناده رجاله ثقات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في بول الرضيع) الذي لم يطعم غير

اللبن : (يُنْضَحُ) أي : يُرْسُ (بول الغلام) بلا سيلان ماء ، (وَيُغْسَلُ بول الجارية)

مع سيلان الماء .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في الطهارة (١٣٧) ، باب

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ سَلَمَةَ ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ مَعْقِلٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْمِصْرِيُّ قَالَ : سَأَلْتُ الشَّافِعِيَّ
.....

بول الصبي يصيب الثوب ، رقم (٣٧٧) ، والترمذي (٥٠٩/٢) ، باب (٧٧) ما ذكر في نضح بول الغلام الرضيع ، رقم (٦١٠) ، قال قتادة : وهذا ما لم يطعما ، فإذا طعما .. غسلا جميعاً .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به .

(قال أبو الحسن) علي بن إبراهيم (بن سلمة) بن بحر راوية المؤلف :

(حدثنا أحمد بن موسى بن معقل) المصري المقرئ ، صدوق ، لم يذكره المزي ، من الثانية عشرة ، وهو مذكور في الطهارة لابن ماجه . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع - بنون وفاء - القضاعي البهراني : نسبة إلى قبيلة من قضاة تسمى بهراء - بفتح الموحدة وسكون الهاء وبراء ونون - نسبة إلى بهراء بن عمرو بن إلحاف ، وزيدت النون للنسبة ، كما زيدت في الصنعاني في النسبة إلى صنعاء ، وقوله : (المصري) تحريف ، والصواب (الحمصي) نسبة إلى حمص ؛ بلدة بالشام ، كما في كتب الرجال ، مشهور بكنيته ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وعشرين ومئتين (٢٢٢ هـ) بحمص ، ويروي عنه : (ع) .

(قال) أبو اليمان : (سألت) الإمام (الشافعي) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب المطلب أبي عبد الله الشافعي المكي ، نزيل مصر ، رأس الطبقة التاسعة . يروي عنه : (عم) ، وهو المجدد أمر الدين على رأس المئتين ، مات سنة أربع ومئتين (٢٠٤ هـ) ، وله أربع وخمسون سنة .

عَنْ حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يُرْشُ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ ، وَيُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ » ، وَالْمَاءُ إِنْ جَمِيعاً وَاحِدٌ قَالَ : لِأَنَّ بَوْلَ الْغُلَامِ مِنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ ، وَبَوْلَ الْجَارِيَةِ مِنَ اللَّحْمِ وَالْدَّمِ ، ثُمَّ قَالَ لِي : فَهَيْتُ ؟ أَوْ قَالَ : لَقَنْتُ ؟ قَالَ : قُلْتُ : لَا ،

(عن) معنى (حديث) قول (النبي صلى الله عليه وسلم : يُرْشُ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ ، وَيُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ) أي : سألته عن بيان حكمة اختلاف التطهير من بولهما بالنضح والغسل (والماءان) أي : والحال أن الماءين من بولهما (جميعاً واحد) أي : والحال أن بول الذكر والأنثى جميعاً نوع واحد ، بل صنف واحد ، فبأي سبب اختلف حكمهما ؟

ف (قال) الشافعي في جواب سؤالي عن حكمة الاختلاف : إنما اختلف حكمهما ؛ (لأن بول الغلام من الماء والطين ، وبول الجارية من اللحم والدم) يريد أن الغلام إنما نشأ غلاماً ؛ لغلبة ماء الذكر ، والجارية بالعكس ؛ أي : إنما خلقت جارية ؛ لغلبة ماء الأنثى ، وآدم قد خلق من الماء والطين ، فالغالب على طبع الغلام هو الماء والطين ، فلكونه كان من الماء والطين ، والأصل فيهما الطهارة فلذلك يُخفف بول الغلام ، وأما الجارية .. فالغالب على طبعها أثر اللحم والدم ؛ لخلقها منهما ، والأصل في الدم النجاسة ، فبولها بالغلظ أنسب .

قال أبو اليمان (ثم) بعدما أجابني بهذا الجواب (قال لي) الشافعي : (فهمت) جوابي لك معنى ؟ (أو قال) لي الشافعي ، والشك من أبي اليمان أو من أحمد بن موسى : (لقنت) - بفتح اللام وكسر القاف من باب فهم - أي : أخذت جوابي لفظاً ؟ أصله من التلقين ؛ وهو حكاية القول لمن يقوله ويحفظه . (قال) أبو اليمان : (قلت) للشافعي : (لا) أي : ما فهمت معنى جوابك ،

قَالَ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا خَلَقَ آدَمَ . . خُلِقَتْ حَوَاءٌ مِنْ ضِلَعِهِ الْقَصِيرِ ، فَصَارَ بَوْلُ الْغُلَامِ مِنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ ، وَصَارَ بَوْلُ الْجَارِيَةِ مِنَ اللَّحْمِ وَالْدَّمِ ، قَالَ : قَالَ لِي : فَهَيْمَتْ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ لِي : نَفَعَكَ اللَّهُ بِهِ .

أو ما حفظت لفظ جوابك ، ثم (قال) الشافعي إيضاحاً لجوابه لي : (إن الله تعالى لما خلق آدم . . خلقت حواء من ضلعه) أي : من عظم جنبه الأيسر (القصير) الأسفل ، (فصار بول الغلام من الماء والطين) أي : مما أصله ذلك ، (و صار بول الجارية من اللحم والدم) أي : مما أصله ذلك .

(قال) أبو اليمان : (قال لي) الشافعي مرة ثانية : (فهمت) الآن جوابي ؟ قال أبو اليمان : (قلت) له : (نعم) فهمت الآن جوابك ، قال أبو اليمان : (قال لي) الشافعي : (نفعتك الله) تعالى (به) أي : بجوابي هذا وجميع المسلمين .

وقيل : في وجه الفرق : إن القلوب بالغلام أعلق ، فيؤدي الغسل من بوله إلى المشقة المدفوعة شرعاً ، وقيل غير ذلك ، والحق : أن المقصود من الاختلاف بينهما التعبد والاتباع ، والسؤال عن الحكم خارج عن ذلك . انتهى من « السندي » .

وفي « الزوائد » : هذا الكلام من قوله : (قال أبو الحسن . . .) إلى قوله : (حدثنا عمرو بن علي) . . موجود في بعض الروايات من « سنن ابن ماجه » ، ساقط في بعضها ؛ لأنه ليس من كلام المؤلف رحمه الله تعالى .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى رابعاً لحديث لبابة بحديث أبي السمع رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٧٠) - ٥٢١ - (٥) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ وَمُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى
وَالْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ قَالُوا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ،

(٧٠) - ٥٢١ - (٥) (حدثنا عمرو بن علي) بن بحر بن كنيز - بنون وزاي
مصغراً - الباهلي أبو حفص البصري الصيرفي الفلاس . روى عن : ابن مهدي
وغندر ، وعبد الله بن إدريس ، وأبي عاصم النبيل ، ويروي عنه : (ع) ،
وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، وغيرهم .

قال مسلمة بن القاسم : ثقة حافظ ، وقال في «التقريب» : ثقة حافظ ، من
العاشرة ، مات سنة تسع وأربعين ومئتين (٢٤٩ هـ) .

(ومجاهد بن موسى) بن فروخ الخوارزمي أبو علي الخُتلي - بضم المعجمة
وفتح المثناة الفوقية المشددة - نزيل بغداد . روى عن : ابن مهدي ، وابن عيينة ،
وابن إدريس ، وطائفة ، ويروي عنه : (م عم) ، وأبو يعلى ، والبخاري ، والذهلي ،
وجماعة .

وثقه النسائي ، وقال في «التقريب» : ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربع
وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) ، وله ست وثمانون سنة .

(والعباس بن عبد العظيم) بن إسماعيل بن توبة العنبري أبو الفضل
المروزي البصري الحافظ . روى عن : ابن مهدي ، ويحيى القطان ، ويزيد بن
هارون ، وجماعة ، ويروي عنه : (م عم) ، و(خ) تعليقاً ، وابن خزيمة .

وقال في «التقريب» : ثقة حافظ ، من كبار الحادية عشرة ، وقال البخاري :
مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) .

(قالوا) أي : قال كل من الثلاثة :

(حدثنا عبد الرحمن بن مهدي) بن حسان الأزدي البصري ، ثقة ، من
التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْوَلِيدِ ، حَدَّثَنَا مُجَلُّ بْنُ خَلِيفَةَ ، أَخْبَرَنَا أَبُو السَّمْحِ قَالَ :
 كُنْتُ خَادِمَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَجِئْتُ بِالْحَسَنِ أَوْ الْحُسَيْنِ فَبَالَ
 عَلَى صَدْرِهِ ، فَأَرَادُوا أَنْ يَغْسِلُوهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 « رُشُّهُ ؛ »

(حدثنا يحيى بن الوليد) الطائي أبو الزعراء - بفتح الزاي وسكون العين
 المهملة - الكوفي ، قال في « التقريب » : لا بأس به ، من السابعة . يروي عنه :
 (د س ق) .

(حدثنا مُجَلُّ) بضم أوله وكسر ثانيه وتشديد اللام (ابن خليفة) الطائي
 الكوفي ، ثقة ، من الرابعة . يروي عنه : (خ د س ق) .

(أخبرنا أبو السّمح) مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادمه ، يقال :
 اسمه إياد . روى عن : النبي صلى الله عليه وسلم ، ويروي عنه : (د س ق) ،
 ومجل بن خليفة الطائي .

قال أبو زرعة : لا أعرف اسمه ، ولا أعرف له غير هذا الحديث ؛ يعني :
 حديث بول الغلام .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أبو السّمح : (كنت خادم النبي صلى الله عليه وسلم) وملازمه ،
 (فجِئْتُ) أي : فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم (بالحسن أو) قال : أتيت
 بـ (الحسين) والشك من الراوي ، أو ممن دونه ، (فبال) الحسن أو الحسين
 (على صدره) صلى الله عليه وسلم ؛ يعني : على موضعه من الثياب ، (فأرادوا)
 أي : فأراد من عنده صلى الله عليه وسلم (أن يغسلوه) أي : أن يغسلوا مصاب
 بول الصبي من صدره غُسلًا مع ذلك والعصر .

(فقال) لهم (رسول الله صلى الله عليه وسلم) لمن أراد غسله : بل (رشه)

فَإِنَّهُ يُغَسَّلُ بَوْلُ الْجَارِيَةِ ، وَيُرَشُّ مِنْ بَوْلِ الْغَلَامِ » .

(٧١) - ٥٢٢ - (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ ،

أي : انضح مصاب البول من الثياب بالماء ، ورشه عليه ، فهو كافٍ ؛ (فإنه) أي : فإن الشأن والحال (يُغسل) غسلًا مبالغاً بالدلك والعصر (بول الجارية) والصبية التي لم تأكل غير اللبن ؛ كبول الكبيرة لشخانة بولها ، (ويرش) أي : ينضح ما أصيب (من بول الغلام) بلا ذلك ولا عصر ؛ أي : يصب عليه الماء في تطهيره ؛ فإن الرش كافٍ في بول الغلام الذي لم يأكل غير اللبن ؛ لركة بوله .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في الطهارة (١٣٧) ، باب بول الصبي يصيب الثوب ، رقم (٣٧٦) ، والنسائي في الطهارة (١٩) ، باب بول الجارية ، رقم (٣٠٤) ، قال الحافظ في « التلخيص » : حديث أبي السمع أخرج أبو داود والبزار والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة والحاكم ، قال البزار وأبو زرعة : ليس لأبي السمع غيره ، ولا أعرف اسمه ، وقال غيره : اسمه إياد ، وقال البخاري : حديث حسن .

قلت : فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به ، والله أعلم .

والحديث نص صريح في الفرق بين بوله وبولها . انتهى من « العون » .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى خامساً لحديث لبابة بحديث أم كرز رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٧١) - ٥٢٢ - (٦) (حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا أبو بكر الحنفي) الصغير عبد الكبير بن عبد المجيد بن عبيد الله البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة أربع ومئتين (٢٠٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

حَدَّثَنَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أُمِّ كُرْزٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « بَوْلُ الْغُلَامِ يُنْضَحُ ، وَبَوْلُ الْجَارِيَةِ يُغْسَلُ » .

(حدثنا أسامة بن زيد) الليثي مولاهم أبو زيد المدني .

وثقه ابن معين ، وقال في « التقريب » : صدوق يهيم ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وخمسين ومئة (١٥٣ هـ) ، وهو ابن بضع وسبعين سنة . يروي عنه : (م عم) .

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة ثمانين ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن أم كرز) الكعبية الخزاعية المكية لها صحبة ، ولم أر من ذكر اسمها . روت عن : النبي صلى الله عليه وسلم ، ويروي عنها : (عم) ، وعطاء ، وطاووس ، ومجاهد ، وسباع بن ثابت ، وعروة بن الزبير ، وغيرهم .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه انقطاعاً ؛ لأن عمرو بن شعيب لم يسمع من أم كرز .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : بول الغلام ينضح) أي : يرش ، (وبول الجارية يغسل) كبول الكبيرة .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، وسنده : ضعيف ؛ لأن فيه انقطاعاً ، كما بيناه آنفاً ، ولكن له شواهد من حديث علي بن أبي طالب وعائشة وأم قيس وأبي السمع ، قال أبو عيسى : وفي الباب عن أم قيس وعائشة وعبد الله بن عمرو وأبي ليلى وابن عباس .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح لغيره ، وغرضه : الاستشهاد به ، فالحديث ضعيف السند ، صحيح المتن .



.....
وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ستة أحاديث :

الأول : حديث لبابة ، ذكره للاستدلال .

والثاني : حديث عائشة ، ذكره للاستشهاد .

والثالث : حديث أم قيس ، ذكره للاستشهاد .

والرابع : حديث علي ، ذكره للاستشهاد .

والخامس : حديث أبي السمع ، ذكره للاستشهاد .

والسادس : حديث أم كرز ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٣) - (١٠٢) - بَابُ : الْأَرْضُ يُصَيِّبُهَا الْبَوْلُ كَيْفَ تُغْسَلُ

(٧٢) - (٥٢٣) - (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنبَأَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أَعْرَابِيًّا
.....

(٢٣) - (١٠٢) - (بَابُ : الْأَرْضُ يُصَيِّبُهَا الْبَوْلُ كَيْفَ تُغْسَلُ)

(٧٢) - (٥٢٣) - (١) (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بن موسى الضبي أبو عبد الله البصري . روى عن : حماد بن زيد ، وأبي عوانة ، ويروي عنه : (م عم) ، والبخاري ، وابن خزيمة .

وثقه أبو حاتم والنسائي ، وقال في « التقريب » : ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) .

(أنبأنا حماد بن زيد) بن درهم الأزدي البصري ، ثقة ، من الثامنة . يروي عنه : (ع) مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) ، وله إحدى وثمانون سنة . (حَدَّثَنَا ثَابِتٌ) بن أسلم البناني البصري .

(عن أنس) بن مالك رضي الله عنه .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(أن أعرابياً) أي : أن رجلاً من سكان البوادي ، قال النووي : والأعرابي هو الذي يسكن البادية . انتهى .

والبادية ضد الحاضرة ، والأعرابي ضد الحضري ، والعربي ضد العجمي ، والأعرابي منسوب إلى الأعراب ؛ وهم ساكنو البادية ؛ لأن الأعراب جمع جرى مجرى القبيلة ؛ كأنمار اسم قبيلة ، وقيل : إنما نُسب إليه ؛ لأنه لو نُسب إلى عربي المفرد . . لم يفد كونه بدوياً ؛ لأن العربي ضد العجمي سكن البادية أم لا . انتهى من « الكوكب » .

بَالَ فِي الْمَسْجِدِ ، فَوُثِبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْقَوْمِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تُزْرِمُوهُ » ،
.....

(بال) أي : أخرج حدث البول (في المسجد) النبوي ، (فوثب إليه) أي : قام بسرعة واستعجال إلى ذلك الأعرابي (بعض القوم) الجالسين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لمنعه من البول ، قال الأبي : بدارهم بالإنكار . . يدل على أن تغيير المنكر على الفور ، وأنه لا يفتقر إلى إذن الإمام .
فإن قلت : لو كان البول في المسجد منكراً . . لم ينههم النبي صلى الله عليه وسلم عن تغييره بقوله : « دعوه » .

قلت : أجاب المازري بأن ذلك لخشية أن يقوم على تلك الحال ، فينجس محلاً آخر ، أو لأنه إذا قام . . انقطع بوله ، فيتأذى بالحقنة ، وقال القاضي عياض : أو لأنهم أغلظوا في التغيير ، وحققهم الرفق ، لا سيما التغيير على الجاهل ، ويدل على هذا الوجه أنه زاد في « البخاري » في آخر الحديث : « إنما بعثتم ميسرين ، ولم تبعثوا معسرين » .

(فقال) لهم (رسول الله صلى الله عليه وسلم) : دعوه ، كما في « مسلم » أي : دعوا الأعرابي البائل على بوله ، واتركوه حتى يقضي بوله ، و (لا تزرموه) - بضم التاء وإسكان الزاي وبعدها راء - من الإزرام بمعنى : القطع ، وفي بعض نسخ « مسلم » : « دعوه ، لا تزرموه » بلا واو ، وهو يرجح كون النهي خوف أن يتضرر بالحقنة ؛ أي : اتركوه ولا تقطعوا عليه بوله ؛ لأنه لو قطع عليه بوله . . لتضرر ، ولأن التنجس قد كان حاصلاً في جزء من المسجد ، فلو أقاموه في أثناء بوله . . لتنجست ثيابه ومواضع كثيرة من المسجد ، وفي الحديث استحباب الرفق بالجاهل وتعليمه من غير تعنيف عليه . انتهى من « المبارك » .

ثُمَّ دَعَا بِدَلْوٍ مِنْ مَاءٍ فَصَبَّ عَلَيْهِ .

(٧٣) - ٥٢٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ

مُسْهِرٍ ،
.....

قال السندي : لا تزرموه ؛ أي : لا تقطعوا عليه البول ، يقال : زرم البول إذا انقطع ، وأزرمه غيره . انتهى .

(ثم) بعد فراغ الأعرابي من بوله (دعا) أي : طلب رسول الله صلى الله عليه وسلم (بدلو) أي : بإحضار دلو مملوءة (من ماء) طهور ، (فصب) رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ أي : أمر بصب ذلك الماء (عليه) أي : على مصاب بوله من المسجد ، وهذا موضع الترجمة من الحديث ، قال النووي : وأما الدلو . . ففيه لغتان ؛ التذكير والتأنيث . انتهى .

قال المازري : فيه أن النجاسة المائعة غير اللزجة . . يكفي في تطهيرها صب الماء ، وإتباعه دون ذلك ، بخلاف ما كان منها يابساً أو لزجاً . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري ؛ أخرجه في كتاب الأدب (٣٥) ، باب الرفق في الأمر ، وأخرجه مسلم في الطهارة ، باب وجوب غسل البول ونحوه من النجاسات إذا حصلت في المسجد ، والنسائي في الطهارة .
فالحديث : من المتفق عليه ، فهو في أعلى درجات الصحة ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث أنس بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٧٣) - ٥٢٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ

مُسْهِرٍ - بضم الميم وسكون المهملة وكسر الهاء - القرشي أبو الحسن الكوفي ،

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : دَخَلَ أَعْرَابِيٌّ
الْمَسْجِدَ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ

قاضي الموصل ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) .
يروى عنه : (ع) .

(عن محمد بن عمرو) بن علقمة بن وقاص الليثي أبي عبد الله المدني ،
أحد أئمة الحديث . روى عن : أبيه ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، ويروي عنه :
(ع) ، وعلي بن مسهر ، وشعبة ، والسفيانان ، وخلق .

وثقه النسائي ، وقال في « التقريب » : صدوق ، من السادسة ، مات سنة خمس
وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) .

(عن أبي سلمة) عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف ، ثقة ، من الثالثة ، مات
سنة أربع وتسعين أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي هريرة) رضي الله عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .
(قال) أبو هريرة : (دخل أعرابي) أي : رجل من سكان البوادي (المسجد)
النبوي (ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس) في المسجد ، قوله : أعرابي
- بفتح الهمزة - منسوب إلى الأعراب ؛ وهم سكان البوادي ، وقعت النسبة إلى
الجمع دون الواحد ، فقليل : أعرابي ؛ لأنه جرى مجرى القبيلة ، كأنها واحد ؛
لأنه لو نُسب إلى الواحد ، وهو عرب .. لقليل : عربي ، فيشتبه المعنى ؛ لأن
العربي كل من هو من ولد إسماعيل عليه السلام سواء كان ساكناً في البادية أو
في الحاضرة ، وهذا غير المعنى الأول ، وليس بمراد . قاله الشيخ تقي الدين ،
وقد جاء في تسمية هذا الأعرابي وتعيينه روايات مختلفة ، ولم أر في هذا رواية
صحيحة خالية عن الكلام .

فَقَالَ : اَللّٰهُمَّ ؛ اَغْفِرْ لِيْ وَلِمُحَمَّدٍ ، وَلَا تَغْفِرْ لِأَحَدٍ مَّعَنَا ، فَضَحِكَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ : « لَقَدْ اُحْتَظَرْتُ »

قال القاضي أبو بكر بن العربي في « العارضة » : رواه الدارقطني فقال : جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، شيخ كبير ، فقال : يا محمد ؛ متى الساعة ؟ فقال له : « ما أعددت لها ؟ » فقال : لا ، والذي بعثك بالحق ؛ ما أعددت لها من كثير صلاة ولا صيام إلا أني أحب الله ورسوله ، قال : « فأنت مع من أحببت » قال : فذهب الشيخ ، فأخذ يبول في المسجد ، فمر عليه الناس فأقاموه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « دعوه ؛ عسى أن يكون من أهل الجنة ، فصبوا على بوله الماء » . فبيّن أن السائل في المسجد هو السائل عن الساعة المشهود له بالجنة . انتهى كلام ابن العربي .

قلت : في إسناده المعلى المالكي ، قال الدارقطني بعد روايته : المعلى مجهول ، وقال الحافظ في « الفتح » : حكى أبو بكر التاريخي عن عبد الله بن نافع المزني أنه الأقرع بن حابس التميمي ، قال : وأخرج أبو موسى المديني في « الصحابة » من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن سليمان بن يسار قال : اطلع ذو الخويصرة اليماني ، وكان رجلاً جافياً . وهو مرسل ، وفي إسناده أيضاً مبهم بين محمد بن إسحاق وبين محمد بن عمرو بن عطاء ، لكن قال في أوله : اطلع ذو الخويصرة التميمي ، وكان حافياً ، والتميمي : هو حرقوس بن زهير الذي صار بعد ذلك من رؤوس الخوارج . قال ونُقل عن أبي الحسن بن فارس أنه عيّنه بن حصن ، والعلم عند الله تعالى . انتهى كلام الحافظ بحذف واختصار . انتهى « تحفة الأحوزي » .

(فقال) الأعرابي : (اللهم ؛ اغفر لي ولمحمد ، ولا تغفر لأحد معنا ، فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال) له : والله ؛ (لقد احتظرت) أي : منعت

وَاسِعاً» ، ثُمَّ وَلَّى ، حَتَّى إِذَا كَانَ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ . . فَشَجَّ يَبُولُ ، فَقَالَ
الْأَعْرَابِيُّ بَعْدَ أَنْ فَقِهَ : فَقَامَ إِلَيَّ بِأَبِي وَأُمِّي فَلَمْ يُؤْنَبْ وَلَمْ يَسُبَّ فَقَالَ :
« إِنَّ هَذَا الْمَسْجِدَ لَا يُبَالُ فِيهِ ، »

(واسعاً) أي : دعوت بمنع ما لا منع فيه من رحمة الله ومغفرته ، وقولهم في
تفسيره : ضيقت ، أو صنعت ، أو اعتقدت المنع . . لا يخلو من تسامح . انتهى
« سندي » ، وفي رواية الترمذي : « لقد تحجرت واسعاً » بصيغة الخطاب من باب
(تفعل) أي : ضيقت ما وسعه الله ، وخصصت به نفسك دون غيرك ، وأصل
الحجر : المنع ، ومنه الحجر على السفية . انتهى من « التحفة » .

(ثم ولي) الأعرابي ؛ أي : ذهب وأدبر من عند النبي صلى الله عليه وسلم
جاعلاً دبره وظهره مولياً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، (حتى إذا كان في
ناحية المسجد) وجانبه . . (فشج) بالتخفيف ، وقيل : بالتشديد ؛ أي : فرّج
وفرّق بين رجله قائماً حالة كونه (يبول) أي : يخرج البول ، قال السيوطي :
قوله : (فشج) بفاء وشين معجمة وجيم ، قال في « النهاية » : الفشج ، وكذا
التفشيج : تفريج ما بين الرجلين وتفريقه .

(فقال الأعرابي) أي : وقف البول وقطعه (بعد أن فقه) من باب (فهم)
أي : بعد أن فهم وعلم أن البول في المسجد ممنوع بزجر الناس له ونهيهم إياه ،
قال أبو هريرة : (فقام إليّ) النبي صلى الله عليه وسلم أفديه (بأبي وأمي) ،
والفاء في قوله : (فلم يؤنب ولم يسب) . . زائدة في الجملة الواقعة حالاً من
فاعل (قام) ، وجملة التفدية معترضة بين الحال وعاملها ؛ أي : قال أبو هريرة :
فقام إليّ النبي صلى الله عليه وسلم حالة كونه لم يؤنب الأعرابي ، ولم يوبخه
ولم يسبه ، (فقال) معطوف على قام ؛ أي : قام ، فقال : (إن هذا المسجد)
أي : إن جنس المساجد (لا يُبَالُ فيه) أي : لا ينبغي البول فيه ، ولا يجوز ؛

وَإِنَّمَا بُنِيَ لِذِكْرِ اللَّهِ وَلِلصَّلَاةِ ، ثُمَّ أَمَرَ بِسَجْلِ مِنْ مَاءٍ فَأُفْرِغَ عَلَى بَوْلِهِ .

لأنه لم يُبن للبول فيه ، (وإنما بُني لذكر الله) تعالى فيه ، والذكر كل ما سيق
لثناء الله ودعائه (وللصلاة) فيه .

قوله : (فلم يؤنب) الأعرابي من التأنيب ؛ وهو المبالغة في التوبيخ والتعنيف ،
(ولم يسب) الأعرابي ؛ أي : لم يشتمه ؛ أي : لم يوبخه ولم يشتمه .

(ثم أمر) النبي صلى الله عليه وسلم (بـ) إحضار (سجل) ودلو مملوء (من
ماء ، ذ) أتى به ، و (أفرغ) الدلو ؛ أي : صُب وأهريق ما فيه من الماء (على
بوله) أي : على مصاب بوله ؛ أي : على الموضع الذي أُصيب ببوله من المسجد .
قوله : (بسجل) - بفتح السين المهملة وسكون الجيم - : وهو الدلو
الكبير الممتلئ ماء ، وإلا . . فلا يقال له : بسجل ، وكذا الذنوب - بفتح الذال
المعجمة - : الدلو الكبير الذي فيه ماء .

قوله : (فأفرغ) بالبناء للمفعول ؛ من الإفراغ بمعنى الصب ، قال الإمام
الخطابي : وفي هذا الدليل على أن الماء إذا ورد على النجاسة على سبيل
المكاثرة والمغالبة . . طهرّها ، وأن غسالة النجاسة طاهرة ما لم يبين للنجاسة فيها
لون ولا ريح ، ولو لم يكن ذلك الماء طاهراً . . لكان المصبوب منه على البول
أكثر تنجيساً للمسجد من البول نفسه ، فدل ذلك على طهارته . انتهى كلامه .

وقال ابن دقيق العيد : وفي الحديث دليل على تطهير الأرض النجسة بالمكاثرة
بالماء ، واستدل بالحديث أيضاً على أنه يكتفى بإفاضة الماء ، ولا يشترط نقل
التراب من المكان بعد ذلك ، خلافاً لمن قال به ، ووجه الاستدلال بذلك : أن
النبي صلى الله عليه وسلم لم يرو عنه في هذا الحديث الأمر بنقل التراب ،
وظاهر ذلك الاكتفاء بصب الماء ؛ فإنه لو وجب . . لأمر به ، ولو أمر به . . لذكر ،
وقد ورد في حديث آخر الأمر بنقل التراب ، ولكنه تُكلم فيه ، وأيضاً لو كان نقل

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ : حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ ، وَهُوَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ .

التراب واجباً في التطهير . . لاكتفى به ؛ فإن الأمر بصب الماء حينئذ يكون زيادة تكليف وتعب من غير منفعة تعود إلى المقصود وهو تطهير الأرض . انتهى ، انتهى من « العون » .

قال المنذري : وهذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ، وأخرجه البخاري من حديث عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة ، وأخرجه البخاري ومسلم من حديث أنس بن مالك بنحوه . انتهى .

قال أبو عيسى : وفي الباب عن عبد الله بن مسعود وابن عباس وواثلة بن الأسقع ، وقال : هذا حديث حسن صحيح .

قلت : غرضه بسوقه : الاستشهاد به لحديث أنس بن مالك ، وفي بعض النسخ هنا زيادة :

(قال أبو الحسن) علي بن إبراهيم تلميذ المؤلف :

(حدثنا أبو حاتم) محمد بن إدریس بن المنذر الحنظلي الرازي ، ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة سبع وسبعين ومئتين (٢٧٧ هـ) . يروي عنه : (خ د س) .

(حدثنا محمد بن عبد الله) بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك (الأنصاري) البصري القاضي ، ثقة ، من التاسعة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة خمس عشرة ومئتين (٢١٥ هـ) .

(وهو) أي : هذا الحديث (من حديث أبي بكر) أي : من حديث رواه أبو بكر بن عبد الرحمن بن عبد الله (بن الأصبهاني) نُسب إلى أصبهان ؛

(٧٤) - ٥٢٥ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْهَذَلِيِّ ،
عَبْدُ اللَّهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْهَذَلِيِّ ،

لأنه كان يتجر فيها ، الكوفي الجهنى ، ثقة ، من الرابعة ، مات في إمارة خالد القسري على العراق . يروي عنه : (ع) . روى عن : أبي سلمة بن عبد الرحمن .

غرضه : بيان متابعة الأصبهاني لمحمد بن عمرو في الرواية عن أبي سلمة .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثانياً بحديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه ، فقال :

(٧٤) - ٥٢٥ - (٣) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد الذهلي النيسابوري ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا محمد بن عبد الله) بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري أبو عبد الله البصري القاضي . روى عن : عبيد الله الهذلي ، وسليمان التيمي ، وابن جريج ، وحميد الطويل ، ويروي عنه : (ع) ، ومحمد بن يحيى الذهلي ، وأحمد ابن حنبل ، وقتيبة بن سعيد ، وآخرون .

قال في «التقريب» : ثقة ، من التاسعة ، مات سنة خمس عشرة ومئتين (٢١٥ هـ) .

(عن عبيد الله) بن أبي حميد (الهذلي) أبي الخطاب البصري ، واسم أبي حميد : غالب ، متروك ، من السابعة . روى عن : أبي المليح الهذلي ، ويروي عنه : (ق) ، ومحمد بن عبد الله الأنصاري ، وعيسى بن يونس .

قال أحمد : ترك الناس حديثه ، قال ابن معين ودحيم : ضعيف الحديث ،

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى : وَهُوَ عِنْدَنَا ابْنُ أَبِي حُمَيْدٍ ، أَنْبَأَنَا أَبُو الْمَلِيحِ الْهَذَلِيُّ ،
عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ

وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال في موضع آخر : يروي عن أبي المليح عجائب ، وقال يعقوب بن سفيان : ضعيف ضعيف ، وبالجمله : أجمعوا على ضعفه وتركه .

(قال محمد بن يحيى) الذهلي (وهو) أي : عبيد الله الهذلي (عندنا) أي : معروف عندنا بـ (ابن أبي حميد) .

قال عبيد الله الهذلي : (أنبأنا أبو المليح) بن أسامة (الهذلي) قيل : اسمه عامر ، وقيل : زيد بن أسامة بن عمير ، وقيل : ابن عامر بن عمير بن حنيف بن ناجية بن عمرو بن الحارث بن كثير بن هند بن طابخة بن لحيان بن هذيل ، وقيل غير ذلك . روى عن : وائلة بن الأسقع ، وعوف بن مالك ، وعائشة ، وابن عمر ، وابن عمرو بن العاص ، وجماعة ، ويروي عنه : (ع) ، وعبيد الله بن أبي حميد الهذلي ، وأيوب ، وخالد الحذاء ، وأبو قلابة الجرمي ، وقتادة بن دعامة ، وخلق .

وقال في « التقريب » : ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ثمان وتسعين (٩٨ هـ) ، وقيل : ثمان ومئة (١٠٨ هـ) ، وقيل بعد ذلك .

(عن وائلة بن الأسقع) - بالقاف - ابن كعب الليثي ، الصحابي المشهور رضي الله عنه ، نزل الشام ، وعاش إلى سنة خمس وثمانين (٨٥ هـ) ، وله مئة وخمس سنين . يروي عنه : (ع) ، له ستة وخمسون حديثاً (٥٦) ، كان من أهل الصفة ، أسلم قبل تبوك وشهدها ، وليس عندهم من اسمه وائلة إلا هذا الصحابي الجليل رضي الله عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن في رجاله عبيد الله بن

قَالَ : جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : اَللَّهُمَّ ؛ اَرْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا ، وَلَا تُشْرِكْ فِي رَحْمَتِكَ إِيانَا أَحَدًا ، فَقَالَ : « لَقَدْ حَظَرْتُ وَاسِعًا ، وَيَحَكَ أَوْ وَيَلْكَ » ، قَالَ : فَشَجَّ يَبُولُ ، فَقَالَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَهْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « دَعُوهُ » ، ثُمَّ دَعَا بِسَجْلٍ مِنْ مَاءٍ فَصَبَّ عَلَيْهِ .

أبي حميد الهذلي ، وهم أجمعوا على تركه ، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً عن أبي المليح عن وائلة استشهاده .

(قال) وائلة : (جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : اللهم ؛ ارحمني ومحمداً ، ولا تشرك في رحمتك إيانا أحداً) من الناس ، (فقال) له رسول الله صلى الله عليه وسلم : والله ؛ (لقد حظرت) ومنعت رباً (واسعاً) رحمته لجميع الخلائق ، (ويحك) أي : ألزمتك الله الويح والرحمة ؛ وهي كلمة تقال لمن استحق الاسترحام له ؛ لوقوعه في هلكة ، (أو) قال له النبي صلى الله عليه وسلم : (ويلك) أي : ألزمتك الله الويل والهلاك ؛ وهي كلمة تقال لمن استحق الهلاك ؛ لإساءته الأدب ، والشك من الراوي أو ممن دونه .

(قال) وائلة بن الأسقع : ثم (فشج) الأعرابي ؛ أي : فرّج بين رجله ، وفرّق بينهما حالة كونه (يبول) أي : يُخرج البول في المسجد ، (فقال) له (أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : مه) أي : اكفف عن التبول في المسجد أيها الأعرابي وانزجر عنه ، (فقال) لهم (رسول الله صلى الله عليه وسلم : دعوه) أي : اتركوه على حاله ، فليكمل بوله خوفاً من انتشار بوله في المسجد ، (ثم) بعد فراغه من بوله (دعا) رسول الله صلى الله عليه وسلم وطلب (بسجل) أي : بدلو عظيم مملوء (من ماء) ، فأتي به (فصب) النبي صلى الله عليه وسلم ذلك السجل ؛ أي : أمر بصبه (عليه) أي : على ما أصابه بوله من المسجد .

.....

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، وسنده : ضعيف ؛ لضعف عبيد الله الهذلي ، ولكن المتن صحيح ؛ لأن له شواهد من حديث أنس وأبي هريرة ، وغرضه : الاستشهاد به .

فالحديث : ضعيف السند ، صحيح المتن .

قال الشوكاني في « النيل » : استدل به - يعني : بحديث الباب - على أن تطهير الأرض المتنجسة يكون بصب الماء عليها ، لا بالجفاف بالريح أو الشمس ؛ لأنه لو كفى ذلك .. لما حصل التكليف بطلب الماء ، وهو مذهب العترة والشافعي ومالك وزفر ، وهذا القول هو أصح الأقوال وأقواها من حيث الدليل ، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : هما مطهران ؛ لأنهما يحيلان الشيء ، ثم قول من قال : إنها تطهر بالجفاف بالشمس أو الهواء إن كان لفظ (تبول) في حديث ابن عمر المذكور محفوفاً ؛ يعني به : قول ابن عمر : (كنت أبييت في المسجد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكنت فتى شاباً عزياً ، وكانت الكلاب تبول وتقبل وتُدبر في المسجد ، فلم يكونوا يرشون في ذلك الماء ...) . أخرجه أبو داود ، وبوّب عليه بقوله : باب في طهور الأرض إذا يبست .

وأما قول من قال : إنها لا تطهر إلا بالحفر ونقل التراب .. فمستنده الروايات التي وقع فيها ذكر الحفر ، وقد عرفت ما في تلك الروايات من المقال ، ثم هي إن دلت على أن الأرض النجسة لا تطهر إلا بالحفر ونقل التراب .. فهي معارضة بحديث ابن عمر المذكور وحديث الباب ، هذا ما عندي ، والله أعلم . انتهى من « تحفة الأحوذى » .



.....

وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول : حديث أنس ، ذكره للاستدلال .
والثاني : حديث أبي هريرة ، ذكره للاستشهاد .
والثالث : حديث واثلة ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٤) - (١٠٣) - بَابُ : الْأَرْضُ يُطَهَّرُ بَعْضُهَا بَعْضًا

(٧٥) - (٥٢٦) - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَارَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أُمِّ وَلَدٍ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ

(٢٤) - (١٠٣) - (باب : الأرض يطهر بعضها بعضاً)

(٧٥) - (٥٢٦) - (١) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير - بنون مصغراً - السلمي الدمشقي الخطيب ، صدوق ، مقرر ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا مالك بن أنس) بن أبي عامر الأصبحي المدني ، ثقة حجة إمام ، من السابعة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا محمد بن عمارة بن عمرو بن حزم) الأنصاري المدني ، صدوق يخطئ ، من السابعة . يروي عنه : (عم) .

(عن محمد بن إبراهيم بن الحارث) بن خالد (التيمي) أبي عبد الله المدني ، ثقة ، له أفراد ، من الرابعة ، مات سنة عشرين ومئة (١٢٠ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف) قال الزرقاني : اسمها حميدة ، تابعة صغيرة ، مقبولة .

وقال الحافظ في « التقريب » : حميدة عن أم سلمة ، يقال : هي أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، مقبولة ، من الرابعة .

أَنَّهَا سَأَلَتْ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ : إِنِّي أَمْرَأَةٌ أُطِيلُ ذَيْلِي فَأَمْشِي فِي الْمَكَانِ الْقَدْرِ ، فَقَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يُطَهِّرُهُ مَا بَعْدَهُ » .

(أنها سألت أم سلمة) هند بنت أبي أمية المخزومية (زوج النبي صلى الله عليه وسلم) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

ف (قالت) حميدة في سؤالها لأم سلمة : (إني امرأة أطيل) من الإطالة (ذيلي) أي : طرف ثوبي ، والذيل - بفتح الذال - : هو طرف الثوب الذي يلي الأرض وإن لم يمسه ، (فأمشي في المكان القدر) - بكسر الذال - أي : في مكان ذي قدر ؛ أي : في المكان النجس جارة ذيلي عليه ، فما حكم ذيلي : هل لا بد من غسله ، أم هو معفو عنه ؟

(فقالت) أم سلمة في جواب سؤالها : (قال) لنا (رسول الله صلى الله عليه وسلم) حين سألناه عنه : (يطهره) أي : يطهر الذيل الذي أصابه القدر أولاً (ما بعده) في محل الرفع فاعل (يطهر) أي : يطهر القدر الذي أصابه في المكان الأول ما بعده ؛ أي : المكان الذي بعد المكان القدر بإزالة ما يتشبث ويتعلق بالذيل من القدر .

قال الخطابي : كان الشافعي يقول : إنما هو فيما جر على ما كان يابساً لا يعلق بالثوب منه شيء ، فأما إذا جر على رطب . . فلا يطهره إلا الغسل ، وقال أحمد : ليس معناه إذا أصابه بول ، ثم مر به على الأرض . . أنها تطهره ، ولكنه يمر بالمكان ، فيقذره ، ثم يمر بمكان أطيب منه ، فيكون هذا بذاك ، لا على أن يصيبه منه شيء ، وقال مالك فيما روي عنه : إن الأرض يطهر بعضها بعضاً ؛ إنما هو أن يطاء الأرض القذرة ، ثم يطاء الأرض اليابسة النظيفة ؛ فإن بعضها يطهر

.....

بعضاً ، فأما النجاسة ؛ مثل البول ونحوه يصيب الثوب أو بعض الجسد . . فإن ذلك لا يطهره إلا الغسل ، قال : وهذا إجماع الأمة . انتهى كلامه .

قال الزرقاني : وذهب بعض العلماء إلى حمل القذر في الحديث على النجاسة ولو رطوبة ، وقالوا : يطهره الأرض اليابسة ؛ لأن الذيل للمرأة كالخُف والنعل للرجل ، ويؤيده ما في « ابن ماجه » عن أبي هريرة ، قيل : يا رسول الله ؛ إنا نريد المسجد ، فنطأ الطريقة النجسة ، فقال صلى الله عليه وسلم : « الأرض يُطهر بعضها بعضاً » ، لكنه حديث ضعيف ، كما قاله البيهقي وغيره . انتهى .

وقال الشيخ المحدث الدهلوي في « المسوّى شرح الموطأ » تحت حديث أم سلمة المذكور هنا : إن أصاب الذيل نجاسة الطريق ، ثم مر بمكان آخر ، واختلط به طين الطريق وغبار الأرض وتراب ذلك المكان ، ويبست النجاسة المتعلقة . . فيُطهر الذيل النجس بالتناثر ، أو الفرق ، وذلك معفو عنه عند الشارع بسبب الحرج والضيق ؛ كما أن غسل العضو والثوب من دم الجراحة معفو عنه عند المالكية ، وكما أن النجاسة الرطوبة التي أصابت الخف تزول بالدلك ، ويظهر الخف عند الحنفية والمالكية بسبب الحرج ، وكما أن الماء المستنقع الواقع في الطريق ، وإن وقع فيه النجاسة . . معفو عنه عند المالكية بسبب الحرج ، وإني لا أجد الفرق بين الثوب الذي أصاب دم الجراحة والثوب الذي أصابه الماء المستنقع ، والذيل الذي تعلقت به نجاسة رطوبة ، ثم اختلط به غبار الأرض وترابها وطين الطريق فتناثرت به النجاسة ، أو زالت بالفرق ، فإن حكم هذه المذكورات واحد في كونها معفواً عنها .

وما قال البغوي : إن هذا الحديث محمول على النجاسة اليابسة التي أصابت

.....

الثوب ، ثم تناثرت منه بعد ذلك . . ففيه نظر ؛ لأن النجاسة التي تتعلق بالذيل في المشي في المكان القذر تكون رطبة في غالب الأحوال ، وهو معلوم بالقطع في عادة الناس ، فإخراج الشيء الذي تحقق وجوده قطعاً أو غالباً عن حالته الأصلية . . بعيد ، وأما طين الشارع يطهره ما بعده . . ففيه نوع من التوسع في الكلام ؛ لأن المقام يقتضي أن يقال : هو معفو عنه أو لا بأس به ، لكن عدل عنه بإسناد التطهير إلى شيء لا يصلح أن يكون مطهراً للنجاسة ، فعُلم أنه معفو عنه ، وهذا أبلغ من الأول . انتهى .

وقد قال الإمام محمد في « موطئه » بعد رواية حديث الباب ما لفظه : قال محمد : لا بأس بذلك ما لم يعلق بالذيل قذر فيكون أكثر من قدر الدرهم الكبير المثقال ، فإذا كان كذلك . . فلا يصلين فيه حتى يغسلنه ، وهو قول أبي حنيفة . قلت : وأقرب هذه الأقوال عندي قول الشيخ الدهلوي ، والله أعلم . انتهى « تحفة الأحوذى » .

قال السندي : قوله : (فأمشي في المكان القذر) - بفتح فكسر - حملة النووي وغيره على النجاسة اليابسة .

قوله : (يطهره) أي : ذلك الذيل (ما بعده) أي : المكان الذي بعده يزيل عن الذيل ما تعلق به من النجس اليابس ؛ للإجماع على أن الثوب النجس لا يطهر إلا بالغسل . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود ؛ أخرجه في الطهارة ، باب (١٤٠) في الأذى يصيب الثوب ، برقم (٣٨٣) ، ولكن ضعف الحديث بجهالة أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وقد عرفت ما قال فيها الحافظ ابن حجر في « التقريب » من أنها تابعة صغيرة ، مقبولة ، من الرابعة ،

(٧٦) - ٥٢٧ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ
الْيَشْكُرِيُّ ، عَنْ ابْنِ أَبِي حَبِيبَةَ ،
.....

كما ذكرناه عند ترجمتها ، فلا اعتبار بتضعيفه ، ورواه الترمذي أيضاً في
الطهارة ، (١٠٩) باب ما جاء في الوضوء من الموطئ برقم (١٤٣) ، وصححه
أبو عيسى .

قلت : وهذا الحديث درجته : أنه صحيح ، وغرضه : الاستدلال به على
الترجمة .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث أم سلمة بحديث أبي هريرة
رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٧٦) - ٥٢٧ - (٢) (حدثنا أبو كريب) محمد بن العلاء الهمداني
الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(حدثنا إبراهيم بن إسماعيل الشكري) - بفتح أوله وسكون المعجمة وضم
الكاف وراء - نسبة إلى يشكر بن وائل ، ويقال له : البكري - بفتح الموحدة
وسكون الكاف - روى عن : إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، ويروي عنه : (د
ق) ، وأبو كريب ، ومعمربن سهل الأهوازي ، وروى أبو بكر بن عبد الملك بن
شعبة عن إبراهيم بن إسماعيل بن نصر التبان حديثاً عن إبراهيم بن أبي حبيبة ،
فيحتمل أن يكون هو هذا الحديث . انتهى « تهذيب » .

وقال في « التقريب » : مجهول الحال ، من الثامنة .

(عن) إبراهيم بن إسماعيل (بن أبي حبيبة) الأنصاري الأشلهي مولاهم
أبي إسماعيل المدني . روى عن : داود بن الحصين ، وموسى بن عقبة ، وابن

عَنْ دَاوُودَ بْنِ الْحَصِينِ ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قِيلَ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنَّا نُرِيدُ الْمَسْجِدَ فَنَطَأُ
.....

جريح ، وابن عجلان ، وغيرهم ، ويروي عنه : (ت ق) ، وإبراهيم بن إسماعيل
اليشكري ، وابن أبي فديك .

قال أحمد : ثقة ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، وقال أبو حاتم : شيخ ليس
بالقوي يكتب حديثه ، ولا يُحتج به منكر الحديث ، وقال البخاري : منكر
الحديث ، وبالجمله : اتفقوا على ضعفه ، وقال في « التقريب » : ضعيف ، من
السابعة ، مات سنة خمس وستين ومئة (١٦٥ هـ) وهو ابن اثنتين وثمانين سنة .
(عن داوود بن الحصين) - مصغراً - مولى عمرو بن عثمان الأموي أبي سليمان
المدني ، وثقه ابن معين والنسائي ، وقال في « التقريب » : ثقة إلا في عكرمة ،
رمي برأي الخوارج ، من السادسة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئة (١٣٥) .
يروى عنه : (ع) .

(عن أبي سفيان) الأسدي مولاهم مولى عبد الله بن أحمد ، اسمه وهب ،
وقيل : قزمان ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي هريرة) رضي الله عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن من رجاله إبراهيم بن
إسماعيل بن أبي حبيبة وهو متفق على ضعفه ، وإبراهيم اليشكري الراوي عنه
مجهول الحال .

(قال) أبو هريرة : (قيل) لم أر من ذكر اسم هذا القائل ، وفي الحديث
الآتي بعد هذا : عن امرأة من بني عبد الأشهل قالت : سألت النبي صلى الله
عليه وسلم ، فقلت : إن بيني وبين المسجد طريقاً قذرة . . . الحديث ، ولعلها
القائلة : (يا رسول الله ؛ إنا نريد) المشي إلى (المسجد فنطأ) بأقدامنا

الطَّرِيقَ النَّجَسَةَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْأَرْضُ يُطَهَّرُ
بَعْضُهَا بَعْضًا » .

(الطريق النجسة) أي : المتنجسة بأنواع النجاسة ، (فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : الأرض) المطروقة للناس (يُطَهَّرُ بعضها) أي : يزيل بعضها الطاهر
وهو الموضع الطاهر الذي مشى عليه أخيراً (بعضاً) أي : ما أصاب المار من
النجاسة في بعضها الأول المتنجس الذي مشى فيه أولاً .

قال السندي : قوله : (فنتطأ الطريق النجسة) أي : التي فيها النجاسة اليابسة
فيتعلق من تلك النجاسة بالتراب أو بالرجل شيء منها ، قوله : « يطهر بعضها
بعضاً » أي : يزيل بعضها أثر بعض . انتهى .

وفي « الزوائد » : إسناده ضعيف ؛ فإن الإشكري مجهول ، قال الذهبي :
وشيخه ممن اتفقوا على ضعفه . انتهى .

ولكن الحديث صحيح بما قبله وبما بعده ، وله شواهد أخرى .

فالحديث : ضعيف السند ، صحيح المتن ، غرضه : الاستشهاد به .

فقد رواه ابن خزيمة في « صحيحه » ، رقم (٢٩٢) ، وأبو داود في
« سننه » من هذا الوجه ، برقم (٣٨٥) ، إذا وطئ أحدكم بنعله الأذى . .
فإن التراب له طهور ، وفي رواية أخرى لأبي داود في « سننه » (٣٨٦) أيضاً
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعناه قال : « إذا وطئ الأذى
بخفيه . . فطهورهما التراب » ، ورواه ابن عدي من غير طريق ابن ماجه ،
ورواه البيهقي من طريق ابن عدي (٤٣٠/٢) ، ورواه مالك في « الموطأ »
(٢٦٦/١) في الطهارة ، باب ما لا يجب منه الوضوء ، رقم (١٦) ، وأحمد
(٣١٦/٢٩٠/٦) .

وعلق الخطابي على حديث ابن ماجه هذا في « المعالم » (١٩١/١) ما

(٧٧) - ٥٢٨ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ ،

لفظه : كان الأوزاعي رحمه الله تعالى يستعمل هذا الحديث على ظاهره ، وقال : يجرئه أن يمسح القذر على نعله أو خفه بالتراب ويصلي فيه ، وكان النخعي يمسح الخف والنعل إذا مسحهما بالأرض حتى لا يجد له ريحاً ولا أثراً ، رجوت أن يجرئه ويصلي بالقوم ، وقال البغوي في « شرح السنة » (٢٣/٢) : ذهب أكثر أهل العلم إلى ظاهر هذا الحديث ، وقالوا : إذا أصاب أكثر الخف أو النعل نجاسة ، فذلكه بالأرض حتى ذهب أكثرها . . فهو طاهر ، وجازت الصلاة فيها ، وبه قال الشافعي في القديم ، وقال في الجديد : لا بد من الغسل بالماء . انتهى .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثانياً لحديث أم سلمة بحديث امرأة صحابية من بني عبد الأشهل رضي الله عنهم ، فقال :

(٧٧) - ٥٢٨ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ (بن عبد الله بن أبي شريك النخعي القاضي أبو عبد الله الكوفي ، صدوق ، من الثامنة ، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومئتين . يروي عنه : (م عم) .

(عن عبد الله بن عيسى) بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري أبي محمد الكوفي ، ثقة فيه تشييع ، من السادسة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة ثلاثين ومئة (١٣٠ هـ) .

(عن موسى بن عبد الله بن يزيد) الخطمي - بفتح المعجمة وسكون المهملة - الكوفي ، ثقة ، من الرابعة . يروي عنه : (م د ق) .

عَنْ أُمْرَأَةٍ مِنْ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ قَالَتْ : سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ : إِنْ بَيْنِي وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ طَرِيقًا قَدْرَةً ، قَالَ : « فَبَعْدَهَا طَرِيقٌ أَنْظَفُ مِنْهَا » قُلْتُ : نَعَمْ ،
.....

(عن امرأة) صحابية (من بني عبد الأشهل) بطن من الأنصار رضي الله تعالى عنها ، ولم أر من ذكر اسمها ، وجهالة الاسم لا يضر في كونها صحابية ، كما سيأتي قريباً .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات ، قال علي القاري في « المرقاة » : إن هذه المرأة مجهولة لا يُعرف حالها في الثقة والعدالة ، فلا يصح الاستدلال بحديثها ، وقال أيضاً : لو ثبت أنها صحابية .. لما قيل : إنها مجهولة .

قلت : قول القاري هذا عجيب جداً ؛ فإن كون امرأة من بني عبد الأشهل صحابية .. ظاهر من نفس الحديث ، ألا ترى أنها شافهت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسألته بلا واسطة ، وقالت : قلت : يا رسول الله ؛ إن لنا ... إلى آخره ؟! ولكن لما لم يطلعوا على اسمها ونسبها .. قالوا : إنها مجهولة ، فهذا لا يقدر في كونها صحابية ، ولا يلزم من كونها صحابية أن يُعلم اسمها ورسمها . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

(قالت : سألت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلت) له : (إن بيني) أي : بين بيتي (وبين المسجد طريقاً قدرة) - بفتح القاف وكسر الذال - أي : متنجسة ذات وسخ ، ف (قال) لي النبي صلى الله عليه وسلم : (ف) هل (بعدها) أي : بعد الطريقة القدرة يستقبلك (طريق أنظف) أي : أكثر نظافة (منها) أي : من تلك القدرة ؟ قالت الأشهلية : (قلت) له صلى الله عليه وسلم : (نعم) بعد الطريقة القدرة طريق أنظف منها يزيل ما علق بي من الأول من الوسخ ،

قَالَ : « فَهَذِهِ بِهَذِهِ » .

ف (قال) النبي صلى الله عليه وسلم : (فهذه) أي : فما علق بك وحصل من النجس من تلك الطريق القذرة . . مدفوع مزال (ب) تراب (هذه) الطريقة الطيبة ، فلا بأس ولا حرج عليك .

وعبارة البغوي : قوله : « فهذه بهذه » أي : ما حصل من التنجس بتلك يطهره انسحابه على تراب هذه الطيبة . انتهى .

فهذا الحديث : صحيح متناً وسنداً ، وغرضه : بسوقه الاستشهاد به .



فجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :

الأول : حديث أم سلمة ، ذكره للاستدلال به .

والثاني : حديث أبي هريرة ، ذكره للاستشهاد .

والثالث : حديث الأشهلية ، ذكره أيضاً للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٥) - (١٠٤) - بَابُ مُصَافَحَةِ الْجُنُبِ

(٧٨) - (٥٢٩) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ
ابْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ حُمَيْدٍ ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
أَنَّهُ لَقِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(٢٥) - (١٠٤) - (بَابُ مُصَافَحَةِ الْجُنُبِ)

أي : جواز مصافحته لغيره .



(٧٨) - (٥٢٩) - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن
إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم أبو بشر البصري المعروف بـ (ابن علي) اسم
أمه ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وتسعين ومئة (١٩٣ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن حميد) الطويل ابن أبي حميد ، اسمه تير ، أبي عبيدة البصري ،
ثقة ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين ، ويقال : ثلاث وأربعين ومئة . يروي
عنه : (ع) .

(عن بكر بن عبد الله) بن عمرو بن هلال المزني البصري ، ثقة ، من الثالثة ،
مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي رافع) الصائغ نفيح بن رافع المدني العدوي مولاهم ؛ مولى
ابنة عمر بن الخطاب نزيل البصرة ، ثقة ، من الثانية . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي هريرة) رضي الله عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(أنه) أي : أن أبا هريرة (لقيه النبي صلى الله عليه وسلم) ، واستقبله

فِي طَرِيقٍ مِنْ طُرُقِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ جُنُبٌ فَأَنْسَلَ ، فَقَدَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا جَاءَ . . قَالَ : « أَأَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟ » ، قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ لَقِيتَنِي وَأَنَا جُنُبٌ ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ حَتَّى أَغْتَسِلَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجُسُ » .

(في طريق من طرق المدينة) أي : في زقاق من زقاق المدينة (وهو) أي :
والحال أن أبا هريرة (جنب ، فانسل) أبو هريرة - بتشديد اللام - من باب
(انفعل) ، وبنائه للزوم ؛ أي : ذهب عنه خفية وغاب ، (ففقدته النبي صلى الله عليه وسلم) ؛ أي : فطن لغيبته ، فطلبه فلم يجده ، ثم رجع إليه بعدما اغتسل .
(فلما جاء) أبو هريرة . . (قال) له النبي صلى الله عليه وسلم : (أين كنت ؟) أي : أين ذهبت وكنت فيه إلى الآن ؟ فأين اسم استفهام ، يُستفهم به
عن المكان في محل النصب على الظرفية المكانية . . خبر كان مقدم عليها وجوباً
للزومه الصدارة ؛ أي : أين شردت وكنت فيه إلى الآن ؟ (يا أبا هريرة ، قال)
أبو هريرة : (يا رسول الله ؛ لقيتني) أنت ؛ أي : استقبلتني (وأنا) أي : والحال
أنني (جنب) أي : محدث حدثاً أكبر ، (فكرهت أن أجالسك) أي : أن أجلس
معك (حتى أغتسل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : المؤمن لا ينجس)
- بفتح الجيم وضمها - أي : لا يصير نجساً بما يصيبه من الحدث أو الجنابة .

والحاصل : أن الحدث ليس بنجاسة فيمنع من المصافحة والمصافحة للغير ،
وإنما هو أمر تعبدي ، يمنع عما جعل مانعاً منه ، ولا يُقاس عليه غيره . انتهى
« سندي » .

وقوله : « لا ينجس » يقال : بضم الجيم وفتحها لغتان ، وفي ماضيه لغتان ؛
نجس من باب (فرح) ، وضمها من باب (كرم) فمن كسرهما في الماضي . .
فتحها في المضارع ، ومن ضمها في الماضي . . ضمها في المضارع أيضاً . قاله

النووي ، ومعنى قوله : « لا ينجس » أي : بالحدث سواء كان أصغر أو أكبر ، ويدل عليه المقام ؛ إذ المقام مقام الحدث ، فلا يرد أنه يتنجس بالنجاسة ، وقد يقال : إن المراد نفسه لا يصير نجساً ؛ لأنه إن صحبه شيء من النجاسة . . فنجاسته بسبب صحبته بذلك ، لا أن ذاته صار نجساً ، فإذا زال ما كان معه من النجاسة . . فالمؤمن على حاله من الطهارة ، فصدق أن المؤمن لا ينجس أصلاً .

والحاصل : أن مقتضى ما فعله أبو هريرة أن المؤمن يصير نجساً بحيث يحترز عن صحبته ومصافحته حالة الجنابة ، فردّه صلى الله عليه وسلم بأن المؤمن لا يصير كذلك أصلاً ، وذلك لا ينافي أن المؤمن قد يحترز عنه بالنظر إلى ما يصحبه من بعض الأنجاس ؛ لأنه أمر معلوم من خارج . قاله الفاضل السندي في « حواشي الترمذي » .

قال الحافظ : والحديث فيه جواز تأخير الاغتسال عن أول وقت وجوبه ، وبوّب عليه ابن حبان : الرد على من زعم أن الجنب إذا وقع في البئر ، فنوى الاغتسال . . أن ماء البئر ينجس ، واستدل به البخاري على طهارة عرق الجنب ؛ لأن بدنه لا ينجس بالجنابة ، فكذلك ما تحلب منه . انتهى ، انتهى من « العون » . وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ، وفي لفظ البخاري والترمذي : (فانسلت) ، وفي لفظ للبخاري : (فانخنست) ، وفي لفظ مسلم والنسائي وابن ماجه : (فانسل) . انتهى من « المنذري » .

فدرجة هذا الحديث : أنه في أعلى الدرجات ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة ، والله أعلم .



(٧٩) - ٥٣٠ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَنْبَأَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ جَمِيعاً ، عَنْ مِسْعَرٍ ، عَنْ وَاصِلٍ الْأَحْدَبِ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ : خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَقِينِي

ثم استشهد له بحديث حذيفة بن اليمان رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٧٩) - ٥٣٠ - (٢) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي .

(حدثنا وكيع ح وحدثنا إسحاق بن منصور) بن بهرام الكوسج التميمي النيسابوري .

(أنبأنا يحيى بن سعيد) بن فروخ التميمي أبو سعيد القطان البصري .

(جميعاً) أي : كل من وكيع ، ويحيى رويًا :

(عن مسعر) بن كدام بن ظهير الهلالي أبي سلمة الكوفي ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة ثلاث أو خمس وخمسين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن واصل) بن حيان (الأحذب) الأسدي الكوفي ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة عشرين ومئة (١٢٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي وائل) الأسدي شقيق بن سلمة الكوفي ، ثقة مخضرم ، من الثانية ، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز . يروي عنه : (ع) .

(عن حذيفة) بن اليمان العبسي الكوفي حليف الأنصار رضي الله عنه .

وهذان السندان من سداسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما كلهم ثقات .

(قال) حذيفة : (خرج النبي صلى الله عليه وسلم) من منزله ، (فلقيني)

وَأَنَا جُنُبٌ ، فَحَدَّثَ عَنْهُ ، فَأَغْتَسَلْتُ ثُمَّ جِئْتُ فَقَالَ : « مَا لَكَ » ، قُلْتُ : كُنْتُ جُنُبًا ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ » .

أي : رأني (وأنا جنب) أي : استقبلني والحال أنني جنب ، (فحدث عنه) أي : ملت عن قبالة ، من حاد يحيد إذا مال عن جادة الطريق ووسطه ، (فاغتسلت) من جنابتي ، (ثم جئت) هـ ، (فقال) لي : (ما لك) يا حذيفة ، أين تغيبت ؟ (قلت) له : (كنت جنباً) فتغيبت للاغتسال ، (قال) لي (رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن المسلم) وكذا المسلمة (لا ينجس) ، ففي الحديث دليل على أن عرق الجنب طاهر ؛ لأن المسلم لا ينجس ، وإذا كان لا ينجس . . فعرقه لا ينجس .

وهذا الحديث أصل عظيم في طهارة المسلم حياً وميتاً ، فأما الحي . . فطاهر بإجماع المسلمين حتى الجنين ، وكذلك الصبيان أبدانهم وثيابهم محمولة على الطهارة حتى تتيقن النجاسة ، فيجوز الصلاة في ثيابهم ، والأكل معهم من المائع إذا غمسوا أيديهم فيه ، ودلائل هذا كله من السنة والإجماع مشهورة ، وأما الميت . . ففيه خلاف للعلماء ، وذكر البخاري في « صحيحه » عن ابن عباس تعليقاً : « المسلم لا ينجس حياً ولا ميتاً » . انتهى .

وتمسك بمفهوم الحديث بعض أهل الظاهر ، فقال : إن الكافر نجس العين ، وقواه بقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ ^(١) وأجاب الجمهور عن الحديث بأن المراد : أن المؤمن طاهر الأعضاء ؛ لاعتياده مجانبة النجاسة ، بخلاف المشرك ؛ لعدم تحفظه عن النجاسة ، وعن الآية بأن المراد : أنهم نجس في الاعتقاد والاستقذار ، وحجتهم أن الله تعالى أباح نكاح نساء أهل الكتاب ، ومعلوم أن عرقهن لا يأمن منه من يضاجعهن ومع ذلك ، فلم يجب عليه من غسل الكتانية

(١) سورة التوبة : (٢٨) .

.....

إلا مثل ما يجب من غسل المسلمة ، فدل على أن آدمي الحي ليس بنجس العين ؛ إذ لا فرق بين النساء والرجال . كذا في « فتح الباري » .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم وأبو داود والنسائي .
فدرجته : أنه صحيح ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : حديثان :
الأول : حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، ذكره للاستدلال .
والثاني : حديث حذيفة ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٦) - (١٠٥) - بَابُ الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثَّوْبَ

(٨٠) - (٥٣١) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ : سَأَلْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ عَنِ الثَّوْبِ يُصِيبُهُ الْمَنِيُّ أَنْغْسِلُهُ أَوْ نَغْسِلُ الثَّوْبَ كُلَّهُ ؟ قَالَ سُلَيْمَانُ : قَالَتْ عَائِشَةُ :

(٢٦) - (١٠٥) - (بَابُ) حَكْمُ (الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثَّوْبَ)

مثلاً هل يُغسل أم يُمسح ؟



(٨٠) - (٥٣١) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ (الكلابي الكوفي ، اسمه عبد الرحمن ، ثقة ثبت . يروي عنه : (ع) ، من صغار الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) ، وقيل بعدها .

(عن عمرو بن ميمون) بن مهران الجزري الرقي أبي عبد الله ، سبط سعيد بن جبير ، ثقة فاضل ، من السادسة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة سبع وأربعين ومئة (١٤٧ هـ) ، وقيل غير ذلك .

(قال) عمرو : (سألت سليمان بن يسار) الهلالي مولاهم مولى ميمونة أم المؤمنين المدني ، أحد الفقهاء السبعة ، ثقة فاضل ، من كبار الثالثة . يروي عنه : (ع) ، مات بعد المئة ، وقيل قبلها .

(عن) حَكْمُ (الثَّوْبِ) الَّذِي (يُصِيبُهُ الْمَنِيُّ أَنْغْسِلُهُ) أَي : هل نغسل المنى فقط ؛ يعني : موضعه ، (أو نغسل الثوب) الَّذِي أَصَابَهُ الْمَنِيُّ (كله) أَي : كل الثوب وجميعه ؛ يعني : الموضع الَّذِي أَصَابَهُ وَبَاقِيهِ جَمِيعاً ؟ (قال) لي (سليمان) بن يسار في جواب سؤالي : (قالت عائشة) أم المؤمنين رضي الله عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصِيبُ ثَوْبَهُ فَيَغْسِلُهُ مِنْ ثَوْبِهِ ، ثُمَّ يَخْرُجُ فِي ثَوْبِهِ إِلَى الصَّلَاةِ وَأَنَا أَرَى أَثَرَ الْغُسْلِ فِيهِ .

(كان النبي صلى الله عليه وسلم يصيب (المني) ثوبه) ولا يتوقف على الاحتلام ؛ فإنه يصيب عند الجماع أيضاً ، وقد يخرج من غير رؤية ولا جماع . انتهى « سندي » ، (فيغسله) أي : فيغسل النبي صلى الله عليه وسلم المني فقط (من ثوبه) أي : يأمرها بغسله ؛ لأنه الظاهر من حاله ؛ فإن الوارد في الصحيح أن عائشة كانت تغسله . انتهى « سندي » ، دون باقي الثوب (ثم) بعد غسل المني منه (يخرج) مشتملاً (في ثوبه) الذي غسل منه المني (إلى) المسجد ل (الصلاة) بالناس ، (وأنا) أي : والحال أنني (أرى) وأبصر (أثر الغسل) وعلامته (فيه) أي : في ثوبه ؛ لأنه خرج مبادراً للوقت ، ولم يكن له ثياب يتداولها . انتهى « سندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري ؛ أخرجه في كتاب الوضوء (٦٢) ، باب غسل المني وفركه ، رقم (٢٢٩) ، ومسلم في كتاب الإيمان (٣٢) ، باب حكم المني ، رقم (١٠٨) ، وأبو داود في الطهارة (١٣٦) ، باب المني يصيب الثوب (٣٧٣) ، والنسائي في الطهارة (١٨٨) ، باب فرك المني من الثوب ، رقم (٢٩٧) بنحوه ، والترمذي في الطهارة (٨٦) ، باب غسل المني من الثوب ، رقم (١١٧) ، وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

فغرض المؤلف : الاستدلال به على الترجمة ؛ لأنه حديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه .

تتمة

قال النووي في « شرح مسلم » : اختلف العلماء في طهارة مني آدمي : فذهب مالك وأبو حنيفة إلى نجاسته ؛ لاستقذاره ، إلا أن أبا حنيفة قال : يكفي في

.....

تطهيره فركه إذا كان يابساً ، وهو رواية عن أحمد ، وقال مالك : لا بد من غسله
رطباً ويابساً ، وقال الليث : هو نجس ، ولا تعاد الصلاة منه ، وقال الحسن : لا
تعاد الصلاة من المني في الثوب وإن كان كثيراً ، وتعاد منه في الجسد وإن قل .
وذهب كثيرون إلى أن المني طاهر ؛ روي ذلك عن علي بن أبي طالب ،
وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وعائشة وداود وأحمد في أصح الروايتين ،
وهو مذهب الشافعي وأصحاب الحديث ، وقد غلط من أوهم أن الشافعي منفرد
بطهارته ، ودليل القائلين بالنجاسة رواية الغسل ، ودليل القائلين بالطهارة رواية
الفرك ، فلو كان نجساً لم يكف فركه كالدم وغيره من سائر النجاسة ، قالوا : ورواية
الغسل محمولة على الاستحباب والتنزه واختيار النظافة . انتهى كلام النووي .

وقال الطحاوي بعد ذكر الآثار التي تدل على طهارة المني : فذهب الذاهبون
إلى أن المني طاهر قال العيني : أراد بهؤلاء الذاهبين الشافعي وأحمد وإسحاق
وداود انتهى . وقال الشوكاني في النيل : قالوا الأصل الطهارة فلا تُنتقل عنها
إلا بدليل ، وأجيب بأن التعبد بالإزالة غسلًا أو فركاً أو حتاً أو سلتاً أو حكاً . .
ثابت ، ولا معنى لكون المني نجساً إلا أنه مأمور بإزالته بما أحال عليه الشارع ،
فالصواب أن المني يجوز تطهيره بأحد الأمور الواردة انتهى . قلت : كلام
الشوكاني هذا حسن جيد انتهى من « تحفة الأحوزي » .



ولم يذكر المؤلف في هذه الترجمة إلا حديثاً واحداً .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٧) - (١٠٦) - بَابُ : فِي فَرْكِ الْمَنِيِّ مِنَ الثُّوبِ

(٨١) - (٥٣٢) - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ح
وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، جَمِيعاً عَنِ الْأَعْمَشِ ،
عَنْ إِبْرَاهِيمَ ،
.....

(٢٧) - (١٠٦) - (بَابُ : فِي فَرْكِ الْمَنِيِّ مِنَ الثُّوبِ)

وفركه : دلکه یابساً بأصابعه حتى يذهب الأثر من الثوب . انتهى « تحفة » .



(٨١) - (٥٣٢) - (١) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي
الكوفي .

(حدثنا أبو معاوية) محمد بن خازم الضرير التميمي الكوفي ، ثقة ، من
التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(ح وحدثنا محمد بن طريف) بن خليفة البجلي أبو جعفر الكوفي ، من
صغار العاشرة ، صدوق . يروي عنه : (م د ت ق) ، مات سنة اثنتين وأربعين
ومئتين (٢٤٢ هـ) ، وقيل قبل ذلك .

(حدثنا عبدة بن سليمان) الكلابي الكوفي ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة
سبع وثمانين ومئة ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(جميعاً) أي : كل من أبي معاوية ، وعبدة بن سليمان رويًا :

(عن) سليمان بن مهران (الأعمش) الكاهلي الكوفي ، ثقة ، من الخامسة ،
مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن إبراهيم) بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي ، ثقة ، من الخامسة ، مات
دون المئة سنة ست وتسعين (٩٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : رُبَّمَا فَرَكَتُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِي .

(عن همام بن الحارث) بن قيس بن عمرو النخعي الكوفي ، ثقة عابد ، من الثانية ، مات سنة خمس وستين (٦٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذان السندان من سداسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما كلهم ثقات أثبات .

(قالت) عائشة : (ربما فركته) قال السندي : fark : ذلك الشيء حتى ينقطع ، وهو من باب نصر وضرب ، وهذا محمول على المني اليابس ؛ إذ الرطب لا يزول بالفرك . انتهى « سندي » . أي : قليلاً من الأحيان فركته ودلكته بأصابعي إذا كان يابساً ، قال الطيبي : fark : الدلك حتى يذهب الأثر من الثوب ، وفي « المصباح » : فركته مثل حتته ؛ وهو أن تحكه بيدك بلا ماء حتى يتفتت ويتقشر . انتهى من « العون » ؛ أي : أحياناً فركته (من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي) أي : بأصابعي بلا ماء إذا كان يابساً .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي ، وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وهو قول غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء ؛ مثل : سفيان الثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وغيرهم .

وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث عائشة بحديث آخر لها رضي الله عنها ، فقال :

(٨٢) - ٥٣٣ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ هَمَامِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ : نَزَلَ بِعَائِشَةَ ضَيْفٌ ، فَأَمَرَتْ لَهُ بِمِلْحَفَةٍ لَهَا صَفْرَاءُ ، فَأَخْتَلَمَ فِيهَا ، فَأَسْتَحْيَا أَنْ يُرْسَلَ بِهَا وَفِيهَا أَثَرُ الْإِحْتِلَامِ ، فَغَمَسَهَا فِي الْمَاءِ ثُمَّ أَرْسَلَ بِهَا ،

(٨٢) - ٥٣٣ - (٢) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وعلي بن محمد)
الطنافسي الكوفي .

(حدثنا أبو معاوية) محمد بن خازم الكوفي .

(عن الأعمش عن إبراهيم) بن يزيد النخعي الكوفي .

(عن همام بن الحارث) النخعي الكوفي .

(قال) همام : (نزل بعائشة) أم المؤمنين رضي الله عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة .

أي : نزل وضاف عندها (ضيف) لم أر من ذكر اسم هذا الضيف ؛ أي : بات عندها ضيف ، (فأمرت) عائشة (له) لأجل ذلك الضيف من عندها من الخدم أن يعطوا له (بملحفة) أي : بلحاف (لها صفراء) اللون ليلبسه عند النوم ، قال في « القاموس » : اللحاف ككتاب وزناً : ما يلتحف به ، واللباس يلبس فوق سائر اللباس من دثار البرد ونحوه كالملحفة ، (فاحتلم) الضيف ليلاً (فيها) أي : في الملحفة ، (فاستحيا) الضيف (أن يرسل) ويرد (بها) أي : بالملحفة إلى عائشة (وفيها) أي : والحال أن في الملحفة (أثر الاحتلام) ومنه ، (فغمسها) أي : فغمس الضيف الملحفة (في الماء) ليزيل أثر الاحتلام عنها ، (ثم) بعدما غمسها في الماء (أرسل) الضيف (بها) أي : بالملحفة إلى عائشة .

فَقَالَتْ عَائِشَةُ : لِمَ أَفْسَدَ عَلَيْنَا ثَوْبَنَا ؟ إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَفْرُكَهُ بِإِصْبَعِهِ ،
رُبَّمَا فَرَكَتُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِصْبَعِي .

(٨٣) - ٥٣٤ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ،

(فقالت عائشة) لمن عندها حين رأت الملحفة مغموسة في الماء قد
تغيرت بذهاب صبغها عنها : (لم أفسد) هذا الضيف (علينا ثوبنا ؟) أي :
ملحفتنا بغمسها في الماء ؛ لأنه زال عنها بعض صبغها بغمسها في الماء ؛
أي : لأي غرض غمسها في الماء ؛ لأنه لا حاجة إلى غمسها في الماء في إزالة
أثر الاحتلام عنها ؟ بل (إنما كان يكفيه) ويغنيه عن الغمس في الماء في
إزالة أثر الاحتلام عنها (أن يفركه) من بابي نصر وضرب ، كما مر ؛ أي : أن
يدلكه ويمرّخه (بإصبعه) عن الملحفة بلا ماء ، (ربما فركته) أي : كثيراً
فركت المني وحككته (من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم بإصبعي)
بلا ماء .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي ؛ أخرجه في الطهارة ، باب
(٨٥) ما جاء في المني يصيب الثوب ، برقم (١١٦) ، قال أبو عيسى : هذا
حديث حسن صحيح .

ودرجة الحديث : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به للأول .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثانياً لحديثها الأول بحديث آخر لها ،
فقال :

(٨٣) - ٥٣٤ - (٣) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ)
- مصغراً - ابن بشير - مكبراً - السلمي الواسطي ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة
ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ مُغِيرَةَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : لَقَدْ رَأَيْتُنِي أَجِدُهُ
فِي ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخُتُّهُ عَنْهُ .

(عن مغيرة) بن مقسم الضبي الكوفي ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة ست
وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(عن إبراهيم) بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي .

(عن الأسود) بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي ، ثقة مخضرم ، من الثانية ،
مات سنة أربع أو خمس وسبعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة .

(قالت) عائشة : والله ؛ (لقد رأيتني أجده) أي : لقد رأيت نفسي واجدة
المني (في ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأحتته) أي : فأحت المنى ،
وأحكه بإصبعي وهو يابس (عنه) أي : عن ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم والنسائي .

فدرجته : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :

الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد ، وكلهم لعائشة رضي الله عنها .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٨) - (١٠٧) - بَابُ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الَّذِي يُجَامَعُ فِيهِ

(٨٤) - ٥٣٥ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَنبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ
يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُدَيْجٍ ،

(٢٨) - (١٠٧) - (باب الصلاة في الثوب الذي يجامع فيه)

(٨٤) - ٥٣٥ - (١) (حدثنا محمد بن رُمح) بن المهاجر التجيبي المصري .
(أنبأنا الليث بن سعد) بن عبد الرحمن الفهمي المصري ، ثقة إمام حجة ،
قرين مالك ، من السابعة ، مات سنة خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن يزيد بن أبي حبيب) اسمه : سويد مولى شريك بن الطفيل الأزدي
أبي رجاء المصري ، عالمها ، ثقة فقيه كثير الحديث ، من الخامسة . يروي عنه :
(ع) ، مات سنة ثمان وعشرين ومئة (١٢٨ هـ) .

(عن سويد بن قيس) التجيبي - بضم المثناة وكسر الجيم ثم تحتانية ثم
موحدة - المصري ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (د س ق) .

(عن معاوية بن حديج) - بمهملة ثم جيم مصغراً - ابن جفنة بن قتيرة بن
حارثة بن عبد شمس الكندي التجيبي أبي عبد الرحمن المصري ، مختلف
في صحبته . روى عن : النبي صلى الله عليه وسلم ، ومعاوية بن أبي سفيان ،
وعمر ، وأبي ذر ، وعبد الله بن عمرو ، ويروي عنه : (د س ق) ، وسويد بن
قيس ، وعبد الرحمن بن شماس .

ذكره ابن سعد في تسمية من نزل مصر من الصحابة ، وأثبت صحبته
البخاري وأبو حاتم وابن البرقي ، وقال ابن يونس : وفد على رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، وشهد فتح مصر ، وقد ذكره ابن حبان في الصحابة ، وقال في

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ أَنَّهُ سَأَلَ أُخْتَهُ أُمَّ حَبِيبَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي فِي الثُّوبِ الَّذِي يُجَامِعُ فِيهِ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ أَذَى .

« التقریب » : صحابي صغير ، وقد ذكره سفيان بن يعقوب في التابعين .

(عن معاوية بن أبي سفيان) صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس رضي الله عنهما أمير المؤمنين الأموي الشامي .

(أنه) أي : أن معاوية (سأل أخته أم حبيبة) رملة بنت أبي سفيان (زوج النبي صلى الله عليه وسلم) .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات ، فقال معاوية في سؤال أخته : (هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في الثوب الذي يجامع فيه) أهله ؟ (قالت) أم حبيبة : (نعم) كان يصلي فيه (إذا لم يكن فيه) أي : في ذلك الثوب (أذى) أي : أثر المني .

وقد استدل بهذا الحديث على عدم طهارة المني ، لكن يشكل بطهارة فضلاته إلا أن يقال : إنه يراعي في الأحكام حال الأمة ؛ ليستدلوا به ولا يجهلوا الأحكام . انتهى « سندي » .

وفي « العون » : قوله : (إذا لم يكن فيه أذى) أي : مستقذر أو نجاسة ؛ أي : إذا لم يكن في الثوب أثر المني أو المذي أو رطوبة فرج المرأة ، ويستدل بهذا الحديث على نجاسة المني ، قال الحافظ ابن حجر تحت حديث ميمونة في غسل النبي صلى الله عليه وسلم من الجنابة ، وفيه : وغسل فرجه من الأذى ، وقوله : وما أصابه من أذى . . ليس بظاهر في النجاسة ، وأبعد من استدل به على نجاسة المني ، أو على نجاسة رطوبة الفرج ؛ لأن الغسل ليس مقصوراً على إزالة النجاسة . انتهى .

(٨٥) - ٥٣٦ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْرَقُ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ
يَحْيَى الْخُشَنِيِّ ،
.....

قلت : قولها : (من أذى) هو ظاهر في النجاسة لا غير ، قال الحافظ : وفيه
بعد ، كما لا يخفى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في الطهارة (١٣٣) ، باب
الصلاة في الثوب الذي يصيب فيه أهله ، رقم (٣٦٦) ، والنسائي في الطهارة
(١٨٦) ، باب المني يصيب الثوب ، رقم (٢٩٤) .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لكون سنده صحيحاً ، وغرضه : الاستدلال به على
الترجمة .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث أم حبيبة بحديث أبي الدرداء
رضي الله عنهما ، فقال :

(٨٥) - ٥٣٦ - (٢) (حدثنا هشام بن خالد) بن زيد بن مروان (الأزرق)
أبو مروان الدمشقي الأموي مولا هم . روى عن : الوليد بن مسلم ، والحسن بن
يحيى الخشني ، ومروان بن معاوية ، ويروي عنه : (د ق) ، وأبو زرعة الرازي ،
وأبو حاتم ، وآخرون .

وقال أبو حاتم : صدوق ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في
« التقريب » : صدوق ، من العاشرة ، مات سنة تسع وأربعين ومئتين (٢٤٩ هـ) .

(حدثنا الحسن بن يحيى الخشني) - بمعجمتين أولاهما مضمومة وثانيتها
مفتوحة ثم نون - الدمشقي البلاطي - بالفتح والكسر - نسبة إلى بيت البلاط
من قرية دمشق ، أصله من خراسان ، صدوق كثير الغلط ، من الثامنة ، مات بعد
التسعين ومئة . روى عنه : زيد بن واقد ، والأوزاعي ، وهشام بن عروة ، وابن

حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ وَاقِدٍ ، عَنْ بُسْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ ،
عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ
.....

جريح ، ويروي عنه : (ق) ، وهشام بن خالد ، وهشام بن عمار ، والوليد بن مسلم وهو من أقرانه ، وغيرهم .

قال أبو حاتم : صدوق سيئ الحفظ ، وقال الدارقطني : متروك ، وقال ابن حبان : منكر الحديث جداً .

(حدثنا زيد بن واقد) القرشي أبو عمر الدمشقي . روى عن : بسر بن عبيد الله ، وحزام بن حكيم ، ومكحول ، ونافع مولى ابن عمر ، وآخرين ، ويروي عنه : (خ د س ق) ، والحسن الخشني ، ويحيى بن حمزة ، والوليد بن مسلم ، وصدقة بن خالد ، وغيرهم .

قال أحمد وابن معين ودحيم والعجلي والدارقطني : ثقة ، وقال في « التقريب » : ثقة ، من السادسة .

(عن بسر بن عبيد الله) الحضرمي الشامي ، ثقة حافظ ، من الرابعة . روى عن : أبي إدريس الخولاني ، ويروي عنه : (ع) ، وزيد بن واقد .

(عن أبي إدريس) عائذ الله بن عبد الله بن عمرو (الخولاني) العوزي - بفتح المهملة آخره معجمة - الشامي أحد الأئمة الأعلام ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين ، وسمع من كبار الصحابة ، ومات سنة ثمانين (٨٠ هـ) ثقة ، من الثانية . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي الدرداء) عويمر بن زيد الأنصاري الشامي رضي الله عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن في رجاله الحسن بن يحيى الخشني ، اتفق الجمهور على ضعفه ، وقال دحيم وغيره : لا بأس به ، وللمتن شاهد من حديث أم حبيبة .

قَالَ : خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ مَاءً ، فَصَلَّى بِنَا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُتَوَشِّحاً بِهِ قَدْ خَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ ، فَلَمَّا أَنْصَرَفَ . . قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ تُصَلِّي بِنَا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، أُصَلِّي فِيهِ وَفِيهِ » أَيُّ : قَدْ جَامَعْتُ فِيهِ .

(٨٦) - ٥٣٧ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ،

(قال) أبو الدرداء : (خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم) يوماً من منزله (ورأسه يقطر) أي : والحال أن رأسه يقطر ويسيل (ماء) الغسل من الجنابة ، (فصلى بنا) الصلاة المفروضة (في ثوب واحد) حالة كونه (متوشحاً) أي : ملتحفاً ومتغطياً (به) أي : بذلك الثوب الواحد ، حالة كونه (قد خالف) وعاكس (بين طرفيه) في توشحه إياه ، فجعل أحد طرفيه على المنكب الأيمن ، والآخر على الأيسر ، (فلما انصرف) ، وفرغ من صلاته . . (قال) له (عمر بن الخطاب : يا رسول الله) أ (تصلي بنا في ثوب واحد ؟) ف (قال) له النبي صلى الله عليه وسلم : (نعم ، أصلي) بكم (فيه) أي : في ثوب واحد ، (و) قد جامعته (فيه) أي : في هذا الثوب الواحد ، ولهذا موضع الترجمة ، وقوله : (أي : قد جامعته فيه) تفسير من بعض الرواة وبيان منه لمتعلق الجار والمجرور الثاني .

وهذا الحديث مما انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً .

وله شاهد من حديث أم حبيبة رواه أبو داود والترمذي والنسائي ، ورواه الترمذي والنسائي من حديث أنس .



ثم استشهد له ثانياً بحديث جابر بن سمرة رضي الله عنهما ، فقال :

(٨٦) - ٥٣٧ - (٣) (حدثنا محمد بن يحيى) الذهلي النيسابوري .

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يُوسُفَ الزَّمِّي ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ بْنِ حَكِيمٍ ،
حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الرَّقِّي قَالَا : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو ، عَنْ
عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ
.....

(حدثنا يحيى بن يوسف الزمي) - بكسر الزاي والميم المشددة - الخراساني ،
نزيل بغداد ، ويقال له : ابن أبي كريمة ، ثقة . يروي عنه : (خ ق) ، من كبار
العاشرة ، مات سنة بضع وعشرين ومئتين .

(ح وحدثنا أحمد بن عثمان بن حكيم) الأودي أبو عبد الله الكوفي ، ثقة ،
من الحادية عشرة . يروي عنه : (خ م س ق) ، مات سنة إحدى وستين ومئتين
(٢٦١ هـ) ، وقيل قبلها .

(حدثنا سليمان بن عبيد الله) الأنصاري أبو أيوب (الرقي) الحطاب ،
صدوق ، ليس بالقوي ، من العاشرة . يروي عنه : (ت ق) .

(قالوا) أي : قال الزمي ، والرقي :

(حدثنا عبيد الله بن عمرو) بن أبي الوليد الرقي أبو وهب الأسدي ، ثقة
فقيه ربما وهم ، من الثامنة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة ثمانين ومئة (١٨٠ هـ)
عن ثمانين إلا سنة .

(عن عبد الملك بن عمير) بن سويد اللخمي ، حليف بني عدي الكوفي ،
ثقة ، فصيح عالم ، تغير حفظه ، وربما دلس ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) ،
مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) ، وله مئة وثلاث سنين .

(عن جابر بن سمرة) بن جنادة - بضم الجيم بعدها نون - السوائي - بضم
المهملة والمد - الصحابي بن الصحابي رضي الله تعالى عنهما ، نزل الكوفة ،
ومات بها بعد سنة سبعين . يروي عنه : (ع) .

وهذان السندان من خماسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات .

قَالَ : سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي فِي الثَّوْبِ الَّذِي يَأْتِي فِيهِ أَهْلُهُ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، إِلَّا أَنْ يَرَى فِيهِ شَيْئًا فَيَغْسِلَهُ » .

(قال) جابر : (سأل رجل) لم أر من ذكر اسمه ؛ أي : سأل رجل من المسلمين (النبي صلى الله عليه وسلم) هل (يصلي) الرجل منا (في الثوب الذي يأتي) ويجمع (فيه أهله) أي : زوجته ؟ أي : هل يجوز له ذلك أم لا ؟ ف (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب سؤاله : (نعم) له أن يصلي في ذلك الثوب (إلا أن يرى فيه) أي : في ذلك الثوب (شيئاً) من المنى (فيغسله) أي : فيغسل ذلك المنى الذي رأى فيه ، فيصلي فيه .

وهذا الحديث ظاهر في نجاسة المنى إلا أن يقال : يمكن القول بكرهية الصلاة في الثوب الذي فيه المنى ، وإن قلنا بطهارته . . فالغسل للاحتراز عن الكراهة ، فليتأمل ، والله أعلم ، انتهى « سندي » .

وهذا الحديث مما انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لكون سنده صحيحاً ، ورواه أبو يعلى الموصلي في « مسنده » ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :

الأول : حديث أم حبيبة ، ذكره للاستدلال .

والثاني : حديث أبي الدرداء ، ذكره للاستشهاد .

والثالث : حديث جابر بن سمرة ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٩) - (١٠٨) - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ

(٨٧) - (٥٣٨) - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ : بَالَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ ، فَقِيلَ لَهُ : أَتَفْعَلُ هَذَا ؟! قَالَ : وَمَا يَمْنَعُنِي وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ ،

(٢٩) - (١٠٨) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ)

(٨٧) - (٥٣٨) - (١) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي .

(حدثنا وكيع عن الأعمش عن إبراهيم) بن يزيد النخعي الكوفي .

(عن همام بن الحارث) بن قيس بن عمرو النخعي الكوفي ، ثقة عابد ، من

الثانية ، مات سنة (٦٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قال) همام : (بال جرير بن عبد الله) بن جابر البجلي اليماني رضي الله

عنه ، مات سنة إحدى وخمسين (٥١ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة .

أي : أخرج جرير حدث البول ، (ثم توضأ) جرير في الأعضاء الثلاثة ؛

الوجه واليدين والرأس ، (ومسح على خفيه) بدلاً عن غسل الرجلين ، (فقل

له) أي : لجرير ؛ أي : سئل عن مسح الخفين بدلاً عن غسل الرجلين ، فقل

له : (أتفعل هذا) المسح مع أنه لم يذكر في آية الوضوء ، وأن المذكور فيها

غسل الرجلين ؟ (قال) جرير في جواب الاعتراض عليه : (وما يمنعني) أي :

وأي مانع يمنعني عن فعله (و) الحال أني (قد رأيت رسول الله صلى الله عليه

وسلم يفعله ؟) أي : يفعل المسح بدلاً عن غسل الرجلين في الوضوء ، فلي

أسوة برسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأنا متبع لا مبتدع .

قَالَ إِبْرَاهِيمُ : كَانَ يُعْجِبُهُمْ حَدِيثُ جَرِيرٍ ؛ لِأَنَّ إِسْلَامَهُ كَانَ بَعْدَ نَزُولِ
(الْمَائِدَةِ) .

قال الأعمش : (قال) لنا (إبراهيم) النخعي بالسند المذكور : (كان
يعجبهم) أي : يعجب أصحاب ابن مسعود ويعجبهم ويبشرهم (حديث
جرير) بن عبد الله ، في رواية البخاري : قال إبراهيم : فكان يعجبهم ، وفي
رواية لمسلم : فكان أصحاب عبد الله بن مسعود يعجبهم حديث جرير ؛ (لأن
إسلامه) أي : إسلام جرير (كان) في السنة العاشرة (بعد نزول المائدة)
أي : وقد رآه بعد الإسلام يمسح على الخفين ، ولو لم يتحقق أنه رآه بعد
إسلامه يمسح على الخفين . . لما تم الاستدلال به ؛ لاحتمال أنه رآه في حالة
كفره .

ومعنى هذا الكلام : أن الله تعالى قال في سورة المائدة : ﴿ فَاعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ
وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ ^(١) ، فلو كان إسلام جرير متقدماً
على نزول المائدة . . لاحتمل كون حديثه في مسح الخفين منسوخاً بآية المائدة ،
فلما كان إسلامه متأخراً عن نزول المائدة . . علمنا أن حديثه يعمل به ، وهو
مبين أن المراد بآية المائدة غير صاحب الخف ، فتكون السنة مخصصة للآية .
قاله النووي .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري ؛ أخرجه في كتاب الصلاة ،
باب الصلاة في الخفاف ، ومسلم في الطهارة ، باب المسح على الخفين ، وأبو
داود في الطهارة ، باب المسح على الخفين ، والترمذي في الطهارة ، باب المسح
على الخفين ، قال أبو عيسى : وحديث جرير حديث حسن صحيح ، والنسائي
في الطهارة ، باب المسح على الخفين ، وأحمد ابن حنبل .

(١) سورة المائدة : (٦) .

.....

فالحديث : في أعلى درجات الصحة ، وغرض المؤلف بسوقه : الاستدلال به على الترجمة .

والمراد بقوله : (بعد نزول المائدة) أي : بعد نزول الآية التي فيها ذكر الوضوء ، وليس المراد جميع (المائدة) فإن منها ما تأخر نزوله عن إسلامه كآية : ﴿ اَلْيَوْمَ اَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ... ﴾ الآية (١) ؛ فإنها نزلت في حجة الوداع ، وإسلام جرير كان في شهر رمضان سنة عشر من الهجرة ، وآية الوضوء نزلت في غزوة بني المصطلق سنة خمس ، أو أربع ، ولهذا من باب الاستدلال بالتاريخ ، ومن الاستدلال بالتاريخ قوله تعالى : ﴿ لِمَ تَحْجُونَ ... ﴾ إلى قوله : ﴿ وَمَا اُنْزِلَتْ التَّوْرَةُ ... ﴾ الآية (٢) .

لا يقال : غالب أحاديث الباب ليس فيها ذكر التاريخ ، فيحتمل التقدم على نزول (المائدة) ، فلا يتم بها الاستدلال على بقاء المسح على الخفين بعد نزول (المائدة) وأنى يتم بحديث جرير ، وحديث جرير من أخبار الآحاد فلا يعارض الكتاب ؛ لأننا نقول : الكتاب يحتمل على قراءة الجر ، فيحمل على مسح الخفين توفيقاً وتطبيقاً بين الأدلة ، أو يقال : تواتر مسح الصحابة بعده صلى الله عليه وسلم ؛ فإن كثيراً منهم صلوا به ، ومثله يكفي في إفادة التواتر ، ونسخ الغسل في حق لابس الخفين . انتهى « سندي » .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث جرير بحديث حذيفة بن اليمان رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١) سورة المائدة : (٣) .

(٢) سورة آل عمران : (٦٥) .

(٨٨) - ٥٣٩ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو هَمَّامٌ الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ بْنُ الْوَلِيدِ ، حَدَّثَنَا أَبِي وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَابْنُ أَبِي زَائِدَةَ ، جَمِيعاً عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ،

(٨٨) - ٥٣٩ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ (الهمداني الكوفي .

(وعلي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي .

(قالوا : حدثنا وكيع ح وحدثنا أبو همام الوليد بن شجاع بن الوليد) بن قيس السكوني أبو همام بن أبي بدر الكوفي ، نزيل بغداد ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (م د ت ق) .

(حدثنا أبي) شجاع بن الوليد بن قيس السكوني ، أبو بدر الكوفي ، صدوق ورع له أوهام . يروي عنه : (ع) ، من التاسعة ، مات سنة أربع ومئتين (٢٠٤ هـ) . (و) سفيان (بن عيينة و) يحيى بن زكريا (بن أبي زائدة) خالد بن ميمون بن فيروز الهمداني الوادعي ، مولا هم أبو سعيد الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع وثمانين ومئة . روى عن : الأعمش ، وأبيه زكرياء ، وابن عون ، وغيرهم ، ويروي عنه : (ع) ، والوليد بن شجاع ، وأحمد ابن حنبل ، ويحيى بن معين .

(جميعاً) أي : كل من الأربعة ؛ يعني : وكيعاً ، وشجاع بن الوليد ، وابن عيينة ، ويحيى بن زكريا ، رواوا :

(عن الأعمش عن أبي وائل) شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي ، ثقة مخضرم ، من الثانية ، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز ، وله مئة سنة . يروي عنه : (ع) .

عَنْ حُذَيْفَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ .
(٨٩) - ٥٤٠ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَنبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ،

(عن حذيفة) بن اليمان العبسي الكوفي رضي الله تعالى عنهما ، وأبوه
صحابي استشهد يوم أحد ، ومات حذيفة في أول خلافة علي سنة ست وثلاثين
(٣٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذه الأسانيد كلها من خماسياته ، وحكمها : الصحة ؛ لأن رجالها كلهم
ثقات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضعاً ومسح على خفيه) بدلاً عن غسل
الرجلين .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري ؛ أخرجه في كتاب الوضوء ،
باب البول عند صاحبه والتستر ، ومسلم ؛ أخرجه في الطهارة (٢٢) ، باب ما
جاء في المسح على الخفين ، رقم (٧٢) ، وأبو داود في الطهارة ، باب البول
قائماً ، والنسائي في الطهارة ، باب ترك الإبعاد باب الرخصة في البول ، وأحمد
ابن حنبل (٤٠٢/٥) .

والحديث : في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثانياً لحديث جرير بحديث المغيرة
رضي الله عنهما ، فقال :

(٨٩) - ٥٤٠ - (٣) (حدثنا محمد بن رُمح) بن المهاجر التجيبي
المصري .

(أنبأنا الليث بن سعد) بن عبد الرحمن الفهمي المصري .

عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ
الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ، عَنْ أَبِيهِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ خَرَجَ لِحَاجَتِهِ ، فَاتَّبَعَهُ الْمُغِيرَةُ بِإِدَاوَةٍ فِيهَا مَاءٌ حَتَّى فَرَغَ مِنْ
حَاجَتِهِ ، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ .

(عن يحيى بن سعيد) بن قيس الأنصاري النجاري أبي سعيد المدني ، ثقة ،
من الخامسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن سعد بن إبراهيم) بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني قاضيها
ثقة ، من الخامسة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل بعدها . يروي عنه :
(ع) .

(عن نافع بن جبير) بن مطعم النوفلي أبي محمد المدني ، ثقة ، من الثالثة ،
مات سنة تسع وتسعين (٩٩ هـ) ، ويروي عنه : (ع) .

(عن عروة بن المغيرة بن شعبة) الثقفي ، أبي يعفور الكوفي ، أميرها ،
ثقة ، من الثالثة ، مات بعد التسعين . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه المغيرة بن شعبة) بن أبي عامر بن مسعود الثقفي ، أبي محمد
الكوفي ، الصحابي المشهور رضي الله عنه ، له (١٣٠) حديثاً .
(عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(أنه) صلى الله عليه وسلم (خرج) من منزله (لحاجته) حاجة الإنسان ،
(فاتبعه) أي : تبعه ولحقه (المغيرة) بن شعبة الثقفي (بإداوة) أي : بمطهرة
(فيها) أي : في تلك المطهرة (ماء) ، فانتظره (حتى فرغ من) قضاء (حاجته) ،
ثم سلمه الإداوة ، فاستنجى بها (فتوضأ) في الأعضاء الثلاثة (ومسح على
الخفين) بدلاً عن غسل الرجلين .

(٩٠) - ٥٤١ - (٤) حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُوسَى اللَّيْثِيُّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَوَاءٍ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ،
.....

وهذا الحديث : في أعلى درجات الصحة ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به
ثانياً لحديث جرير ؛ لأنه من المتفق عليه .

أخرجه البخاري في مواضع كثيرة ؛ منها : كتاب الصلاة ، وكتاب الجهاد ،
وكتاب اللباس ، باب الرجل يوضئ صاحبه ، باب المسح على الخفين ، باب
(٧) الصلاة في الجبة الشامية ، رقم (٣١٣) ، باب الصلاة في الخفاف وغيرها ،
وأخرجه مسلم في الطهارة ، وفي كتاب الصلاة (٢٢) ، باب في المسح على
الخفين ، باب في تقديم الجماعة من يصلي بهم ، وأبو داود في كتاب الطهارة ،
باب المسح على الخفين ، والترمذي في الطهارة ، وقال : حديث حسن صحيح ،
والنسائي في كتاب الطهارة وفي كتاب القبلة وغيرهم .

قال السندي : (والإداوة) - بكسر الهمزة - : إناء صغير من جلد .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثالثاً لحديث جرير بحديث عمر بن
الخطاب رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٩٠) - ٥٤١ - (٤) حَدَّثَنَا عمران بن موسى (القزاز) الليثي (أبو عمرو
البصري ، صدوق ، من العاشرة . يروي عنه : (ت س ق) ، مات بعد الأربعين
ومئتين .

(حدثنا محمد بن سواء) - بتخفيف الواو وبالمدة - السدوسي العنبري بنون
وموحدة ، أبو الخطاب البصري المكفوف ، صدوق ، رمي بالقدر . يروي عنه :
(خ م ت س ق) ، من التاسعة ، مات سنة بضع وثمانين ومئة .

(حدثنا سعيد بن أبي عروبة) مهراڤ اليشكري مولا هم أبو النظر البصري ،

عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ رَأَى سَعْدَ بْنَ مَالِكٍ وَهُوَ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ ، فَقَالَ : إِنَّكُمْ لَتَفْعَلُونَ ذَلِكَ ؟ فَاجْتَمَعْنَا عِنْدَ عُمَرَ ، فَقَالَ سَعْدُ لِعُمَرَ : أَفَتِ ابْنُ أَخِي فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ ، فَقَالَ عُمَرُ : كُنَّا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَمْسَحُ عَلَى خِفَافِنَا لَمْ نَرِ بِذَلِكَ بَأْسًا ،

ثقة حافظ ، أثبت الناس في قتادة ، من السادسة . يروي عنه : (ع) ، ولكنه كثير التدليس ، مات سنة ست وخمسين ومئة (١٥٦ هـ) ، وقيل : سبع وخمسين ومئة .

(عن أيوب) بن أبي تميم - كيسان - السخثياني العنزي البصري ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن نافع) مولى ابن عمر .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما (أنه) أي : أن ابن عمر (رأى سعد بن) أبي وقاص (مالك) بن أهيب بن عبد مناف الزهري المدني ، الصحابي المشهور رضي الله عنه ؛ أي : رآه ابن عمر (وهو) أي : والحال أن سعداً (يمسح على الخفين ، فقال) ابن عمر : (إنكم) يا سعد يا أكابر الصحابة (لتفعلون ذلك) أي : المسح على الخفين ؟ قال ابن عمر :

(فاجتمعنا) أي : اجتمعت أنا وسعد بن أبي وقاص (عند) والدي (عمر) بن الخطاب ، (فقال سعد لعمر) بن الخطاب : (أفْت) من الإفتاء ؛ أي : أخبر (ابن أخي) عبد الله بن عمر - يعني : أخوة الدين - الحكم الوارد (في المسح على الخفين ، فقال عمر) لأهل المحضر بقصد الإفتاء لي : (كنا) معاشر قدماء الصحابة (ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نمسح على خفافنا) بدلاً عن غسل أرجلنا ، (لم نر) ولا نعلم ولا نعتقد (بذلك بأساً) أي : منعاً في ذلك ؛ أي : في مسح الخفين .

فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : وَإِنْ جَاءَ مِنَ الْغَائِطِ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

(٩١) - ٥٤٢ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو مُصْعَبٍ الْمَدَنِيُّ ،

(فقال ابن عمر) لعمر بن الخطاب : أيفعل لابس الخفين المسح عليهما (وإن جاء) وخرج (من الغائط) أي : من الخلاء ولم يكن له وضوء ؟ (قال) عمر : (نعم) يفعل المسح على الخفين بدلاً عن غسل الرجلين وإن كان محدثاً ليس له وضوء ، قال السندي : قوله : (وإن جاء من الغائط) أي : ذلك المتوضى ، وهو كناية عن حدثه ؛ يعني : ليس وضوءه مجدداً .

وهذا الحديث سنده من سبأياته ؛ لأن سعداً ليس داخلاً في عداد السند ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات ، وسعيد بن أبي عروبة وإن اختلط بأخرة . . فقد روى عنه محمد بن سوار قبل الاختلاط .

ومتنه صحيح ، وإن انفرد به ابن ماجه ؛ لكون سنده صحيحاً ، وهو في « صحيح البخاري » بغير هذا السياق في كتاب الوضوء ، باب المسح على الخفين ، وفي « النسائي » في الطهارة ، باب المسح على الخفين ، وذكره أحمد في « مسنده » .

وغرضه : بسوقه الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى رابعاً لحديث جرير بن عبد الله بحديث سهل بن سعد رضي الله عنهم ، فقال :

(٩١) - ٥٤٢ - (٥) (حَدَّثَنَا أَبُو مُصْعَبٍ الْمَدَنِيُّ) اسمه : أحمد بن

أبي بكر القاسم بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف ، أبو مصعب الزهري ، المدني الفقيه ، صدوق ، عابه أبو خيثمة للفتوى بالرأي ،

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمُهِيمَنِ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ بْنُ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ
جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ ، وَأَمَرَنَا بِالْمَسْحِ
عَلَى الْخُفَّيْنِ .

من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . روى عن : مالك
« الموطأ » والدروردي ، وابن أبي حازم ، والمغيرة بن عبد الرحمن ، وغيرهم ؛
كعبد المهيم بن العباس ، ويروي عنه : (ع) ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، وقالوا :
صدوق ، والذهلي .

(حدثنا عبد المهيم بن العباس بن سهل بن سعد الساعدي) الأنصاري
المدني ، ضعيف ، من الثامنة ، مات بعد السبعين ومئة . يروي عنه : (ت
ق) .

(عن أبيه) العباس بن سهل بن سعد الساعدي ، ثقة ، من الرابعة ، مات في
حدود العشرين ومئة ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (خ م د ت ق) .

روى العباس (عن جده) سهل بن سعد بن مالك بن خالد بن ثعلبة بن
حارثة بن عمرو بن الخزرج بن ساعدة بن كعب بن الخزرج الأنصاري الخزرجي
الساعدي ، له ولأبيه سعد صحبة رضي الله تعالى عنهما ، مات سنة ثمان وثمانين
(٨٨) ، وقيل بعدها ، وقد جاوز المئة ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
وعن أبي بن كعب وعاصم بن عدي ، ويروي عنه (ع) وابنه عباس والزهري وأبو
حازم بن دينار وغيرهم .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الضعف ؛ لضعف عبد المهيم ، قال
البخاري : فيه منكر الحديث .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين ، وأمرنا بالمسح
على الخفين) أمر ترخيص ، لا أمر عزيمة .

(٩٢) - ٥٤٣ - (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا
عُمَرُ بْنُ عُبَيْدٍ الطَّنَافِيسِيُّ ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى ، عَنْ عَطَاءِ الْخُرَاسَانِيِّ ، عَنْ
أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ
.....

وهذا الحديث مما انفرد به ابن ماجه ، ودرجة الحديث : أنه صحيح بما
قبله ؛ لأن أصله في « الصحيحين » من حديث جرير بن عبد الله وحديث حذيفة
وغيرهما ، وفي « مسلم » من حديث المغيرة بن شعبة ، وغرضه : الاستشهاد به ،
فالحديث : ضعيف السند ، صحيح المتن .



ثم استأنس المؤلف رحمه الله تعالى للترجمة بحديث أنس بن مالك
رضي الله عنه ، فقال :

(٩٢) - ٥٤٣ - (٦) (حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير) الهمداني
الكوفي .

(حدثنا عمر بن عبيد) بن أبي أمية (الطنافسي) - بفتح الطاء والنون وبعد
الألف فاء مكسورة ثم سين مهملة - الكوفي ، صدوق ، من الثامنة ، مات سنة
خمس وثمانين ومئة (١٨٥ هـ) وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا عمر بن المثنى) الأشجعي الرقي - بفتح الراء بعدها قاف مشددة -
مستور ، من الثامنة . روى عنه : (ق) .

(عن عطاء) بن عبد الله أبي مسلم ، أو ميسرة مولى المهلب بن أبي صفرة
أبي أيوب ، أو أبي عثمان (الخراساني) نزيل الشام وأحد الأعلام ، صدوق ، من
الخامسة يهيم كثيراً ، ويرسل ويدلس . يروي عنه : (م عم) ، مات سنة خمس
وثلاثين ومئة (١٣٥ هـ) .

(عن أنس بن مالك) رضي الله عنه .

قَالَ : كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَقَالَ : « هَلْ مِنْ مَاءٍ ؟ » ،
فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ ، ثُمَّ لَحِقَ بِالْجَيْشِ فَأَمَّهُمْ .

(٩٣) - ٥٤٤ - (٧) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا
دَلْهَمُ بْنُ صَالِحٍ الْكِنْدِيُّ ،
.....

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن عطاء الخراساني لم
يسمع من أنس ، قال السندي : وفي « الزوائد » : هذا إسناد ضعيف منقطع ، قال
أبو زرعة : عطاء الخراساني لم يسمع من أنس ، وقال العقيلي : عمر بن المثنى
حديثه غير محفوظ عندهم .

(قال) أنس : (كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر) من سفراته ،
(فقال) لي النبي صلى الله عليه وسلم : (هل) يوجد عندك شيء (من ماء)
أتوضأ به ؟ فقلت له : نعم ، عندي ماء ، فأخذه مني (فتوضأ) به في الأعضاء
الثلاثة الأولى ، (ومسح على خفيه) بدلاً عن غسل الرجلين ، (ثم) بعدما توضأ
(لحق بالجيش ، فأمهم) أي : صلى بهم إماماً لهم .

فهذا الحديث مما انفرد به ابن ماجه ؛ فدرجته : أنه ضعيف ؛ لضعف سنده ،
كما مر آنفاً ؛ فهو ضعيف متناً وسنداً (١٠) (٨٢) ، وغرضه : الاستئناس به .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى خامساً لحديث جرير بحديث بريدة بن
الحصيب رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٩٣) - ٥٤٤ - (٧) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي
الكوفي .

(حدثنا وكيع حدثنا دلهم) بفتحيتين بينهما لام ساكنة (ابن صالح الكندي)
الكوفي ، ضعيف ، من السادسة . روى عن : حجير بن عبد الله الكندي ، وعطاء ،

عَنْ حُجَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْكِنْدِيِّ ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّجَاشِيَّ

وعكرمة ، والشعبي ، وجماعة ، ويروي عنه : (د ت ق) ، ووكيعة ، وأبو نعيم ، وعبيد الله بن موسى .

ضعفه ابن معين ، وقال أبو داود : ليس به بأس ، وقال ابن حبان : منكر الحديث جداً ، ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات ، « تهذيب » .

(عن حجير بن عبد الله الكندي) روى عن : عبد الله بن بريدة ، ويروي عنه : (د ت ق) ، ودلهم بن صالح ، أخرجوا له حديثاً واحداً في مسح الخف ، وحسنه الترمذي .

وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : حجير - مصغراً - ابن عبد الله بن الكندي ، مقبول ، من الثامنة .

(عن) عبد الله (بن بريدة) بن الحصيب الأسلمي المروزي ، قاضيهما ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة خمس ومئة (١٠٥ هـ) ، وقيل : بل خمس عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) بريدة بن الحصيب - بالتصغير فيهما - قيل : اسمه عامر ، وبريدة لقبه ، أبو سهل الأسلمي الصحابي المشهور رضي الله عنه ، أسلم قبل بدر ، مات سنة ثلاث وستين (٦٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن في رجاله دلهم بن صالح ، وهو مختلف فيه .

(أن النجاشي) - بفتح النون على المشهور ، وقيل : تكسر وتخفيف الجيم ، وأخطأ من شددھا ، وبتشديد الياء ، وحكى المطرزي التخفيف ورجحه الصنعاني - هو أصحمة بن بحر النجاشي ملك الحبشة ، واسمه بالعربية : عطية ، والنجاشي لقب له ، أسلم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم

أَهْدَى لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُفَيْنِ أَسْوَدَيْنِ سَاذَجَيْنِ فَلَبِسَهُمَا ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَيْهِمَا .

ولم يهاجر إليه ، وكان رداءً للمسلمين نافعاً ، وقصته مشهورة في المغازي في إحسانه إلى المسلمين الذين هاجروا إليه في صدر الإسلام . انتهى من « العون » .

(أهدى) من الإهداء ؛ وهو تمليك مال بلا مقابل إكراماً للمهدى إليه (للنبي صلى الله عليه وسلم خفين أسودين ساذجين) - بفتح الذال المعجمة وكسرهما - أي : منقوشين ولا شعر عليهما أو على لون واحد لم يخالط سوادهما لون آخر ، (فلبسهما) النبي صلى الله عليه وسلم بقاء التفريع أو التعقيب ، (ثم توضأ ، ومسح عليهما) بدلاً عن غسل الرجلين .

ففيه : أن المهدى إليه ينبغي له التصرف في الهدية عقيب وصولها إليه بما أهديت لأجله ؛ إظهاراً لقبولها ووقوعها الموقع ، وفيه : قبوله الهدية حتى من أهل الكتاب ؛ فإنه أهدى له قبل إسلامه ، كما قاله ابن العربي وأقره زين الدين العراقي . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطهارة ، باب المسح على الخفين ، رقم (١٥٥) ، وأخرجه الترمذي في كتاب الأدب ، باب ما جاء في الخف الأسود ، الحديث (٢٨٢٠) ، وحسنه الترمذي .

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ، وله شواهد في « أبي داود » و« الترمذي » بأسانيد أخر ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : سبعة أحاديث :

الأول : حديث جرير ، ذكره للاستدلال به على الترجمة .

-
-
- والثاني : حديث حذيفة ، ذكره للاستشهاد .
- والثالث : حديث المغيرة بن شعبة ، ذكره للاستشهاد .
- والرابع : حديث عمر بن الخطاب ، ذكره للاستشهاد .
- والخامس : حديث سهل بن سعد ، ذكره للاستشهاد .
- والسادس : حديث أنس بن مالك ، ذكره للاستشهاد .
- والسابع : حديث بريدة ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٠) - (١٠٩) - بَابُ : فِي مَسْحِ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلِهِ

(٩٤) - (٥٤٥) - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ،
حَدَّثَنَا ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ ، عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيَّوَةَ ، عَنْ وَرَّادِ كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ،
عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ

(٣٠) - (١٠٩) - (بَابُ : فِي مَسْحِ أَعْلَى الْخُفِّ) وَظَاهِرُهُ

(وَأَسْفَلُهُ) وَبَاطِنُهُ مِنْ جِهَةِ بَاطِنِ الْقَدَمِ



(٩٤) - (٥٤٥) - (١) (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ) بن نصير - مصغراً - السلمي
الدمشقي الخطيب ، صدوق ، مقرر ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين
ومئتين (٢٤٥ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (خ عم) .
(حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ) القرشي مولا هم الدمشقي ، ثقة ، من الثامنة ، مات
آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(حَدَّثَنَا ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ) بزيادة تحتانية في أول اسم أبيه أبو خالد الحمصي ،
ثقة ثبت . يروي عنه : (خ عم) ، إلا أنه يرى القدر ، من السابعة ، مات سنة
خمسین ومئة (١٥٠ هـ) ، وقيل : ثلاث أو خمس وخمسين ومئة .
(عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيَّوَةَ) - بفتح المهملة وسكون التحتانية وفتح الواو -
الكندي أبي المقدام الفلسطيني ، ثقة ، فقيه ، من الثالثة . يروي عنه : (م
عم) ، مات سنة اثنتي عشرة ومئة (١١٢ هـ) .
(عَنْ وَرَّادِ) - بتشديد الراء - الثقفى أبى سعيد الكوفى (كاتب المغيرة بن
شعبة) ومولاه ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .
(عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ) بن مسعود بن معتب الثقفى الصحابى المشهور

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلَهُ .

رضي الله عنه . يروي عنه : (ع) ، أسلم قبل الحديبية ، وولي إمرة البصرة ، ثم الكوفة ، مات سنة خمسين على الصحيح (٥٠ هـ) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأنه معلول ، كما قاله الترمذي ، وإن أجيب عنه .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح أعلى الخف) وهو ظاهر القدم إلى الكعبين ، (و) مسح (أسفله) وهو باطن القدم من الأصابع إلى مؤخر العقب . وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في الطهارة (٦٣) ، باب كيف المسح ، رقم (١٦٥) ، والترمذي في الطهارة ، باب (٧٢) ما جاء في المسح على الخفين أعلاه وأسفله ، رقم (٩٧) قال أبو عيسى : هذا حديث معلول ، وقال أبو عيسى : سألت أبا زرعة ومحمد بن إسماعيل عن هذا الحديث ، فقالا : ليس بصحيح ، قيل : الوليد بن مسلم مدلس ، وثور ما سمع من رجاء بن حيوة ، وكاتب المغيرة أرسله ، وهو مجهول .

أجيب عنه : بأن الوليد قال : حدثنا ثور ، فلا تدليس ، وسماع ثور أثبتة البيهقي ، وصرح بأن ثوراً قال : حدثنا رجاء ، وكاتب المغيرة ذكر المغيرة فلا إرسال ، وكاتب المغيرة : اسمه وراد - بالراء المشددة بعد الواو - كما صرح به ابن ماجه ، وكنيته : أبو سعيد ، روى عنه الشعبي وغيره .

ولذلك قال الشافعي رحمه الله تعالى وغيره : إن مسح أسفل الخفين مستحب ، وقال العيني في « شرح الهداية » نقلاً عن صاحب « البدائع » : المستحب عندنا الجمع بين ظاهره وباطنه ، وهو مقتضى القياس ؛ لأنه بدل عن الغسل ، والشرع قد ورد بالظاهر والباطن جميعاً . انتهى .

قلت : واستدلال بعض العلماء على عدم مسح الأسفل بقول علي رضي الله

.....

عنه : (لو كان الدين بالرأي ...) إلى آخره .. غير ظاهر ؛ لأنه لنفي الافتراض على معنى (لكان أسفل الخف أولى بفريضة المسح) إذ المقصود : أنه لو كان بالرأي .. لأعطي وظيفة ظاهر الخف للباطن ، ووظيفة الظاهر فريضة المسح ، قوله : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح ...) إلى آخره .. لبيان أن الذي يداوم عليه ولا يُترك هو الظاهر ، فإذا قد ثبت مسح الأسفل أحياناً ، فيبقى القول به استحباباً ، كما قال الفاضل العيني نقلاً عن « البدائع » ، والله أعلم . انتهى « سندي » .

قول الترمذي : (وهذا حديث معلول) والمعلول ، ويقال له : المعلل - بفتح اللام - إسناد فيه علل وأسباب غامضة خفية قاذحة في الصحة يتنبه لها الحذاق المهرة من أهل هذا الشأن ؛ كإرسال في الموصول ، ووقف في المرفوع ، ونحوه .

قلت : وقد وقع في « سنن الدارقطني » ما يوهم رفع العلة ؛ وهي : حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ، حدثنا داوود بن رشيد عن الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد ، حدثنا رجاء بن حيوة ... فذكره ، فهذا ظاهره أن ثوراً سمعه من رجاء ، فتزول العلة . انتهى « تحفة الأحوذى » .

فتحصل لنا مما ذكره السندي وشارح « الترمذي » : أن الحديث صحيح غير معلول متناً وسنداً ، فغرضه بسوقه : الاستدلال به على الترجمة ، ولكن الصواب ما سيأتي قريباً عن ابن القيم .

قلت : وبعد : فهذا حديث قد ضعفه الأئمة الكبار ؛ البخاري وأبو زرعة والترمذي وأبو داود والشافعي ، ومن المتأخرين : أبو محمد بن حزم ، وهو الصواب ؛ لأن الأحاديث الصحيحة كلها تخالفه ، وهذه العلل وإن كان بعضها

(٩٥) - ٥٤٦ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى الْحِمَصِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا
بَقِيَّةٌ ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ يَزِيدَ

غير مؤثر . . فمنها ما هو مؤثر مانع من صحة الحديث ، وقد تفرد الوليد بن مسلم بإسناده ووصله ، وخالفه من هو أحفظ منه وأجل ؛ وهو الإمام الثبت عبد الله بن المبارك ، فرواه عن ثور عن رجاء ، قال : حدثت عن كاتب المغيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإذا اختلف عبد الله بن المبارك والوليد بن مسلم . . فالقول ما قال عبد الله : انتهى ابن القيم .
فالحديث : ضعيف متناً وسنداً (١١) (٨٣) ، غرضه : الاستئناس به .



ثم استأنس المؤلف رحمه الله تعالى للترجمة ثانياً بحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، فقال :

(٩٥) - ٥٤٦ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى (بن بهلول (الحمصي) القرشي ، صدوق له أوهام ، من العاشرة . يروي عنه : (د س ق) ، وكان يدلّس ، مات سنة ست وأربعين ومئتين (٢٤٦ هـ) .
(قال) ابن المصنف :

(حدثنا بقية) بن الوليد بن صائد الكلاعي - بفتح الكاف - نسبة إلى كلاع ؛ قبيلة من حمير ، الحمصي ، صدوق ، من الثامنة ، كثير التدليس عن الضعفاء . يروي عنه : (م عم) ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) .
(عن جرير بن يزيد) بن جرير بن عبد الله البجلي . روى عن : منذر الثوري ، ويروي عنه : (س ق) ، وبقية بن الوليد ، ضعيف ، من السابعة ، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً في المسح على الخفين ، قال أبو زرعة : شامي منكر الحديث ، وقرأت بخط الذهبي : لا يُعتمد عليه ؛ لجهالة حاله .

قَالَ : حَدَّثَنِي مُنْذِرٌ ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجُلٍ يَتَوَضَّأُ وَيَغْسِلُ خُفَيْهِ ، فَقَالَ بِيَدِهِ كَأَنَّهُ دَفَعَهُ : « إِنَّمَا أُمِرْتُ بِالْمَسْحِ » ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ ، هَكَذَا

(قال) جرير : (حدثني منذر) غير منسوب ، روى عن محمد بن المنكدر ، عن جابر : (مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يتوضأ ويغسل خفيه . . .) الحديث ، روى بقية عن جرير بن يزيد عنه ، قال الحاكم أبو حامد في « الكنى » : أبو يحيى منذر عن محمد بن المنكدر لا يتابع في حديثه ، وقال في « التقريب » : المنذر أبو يحيى غير منسوب ، مجهول ، من السابعة . يروي عنه : (ق) .

(حدثني محمد بن المنكدر) بن عبد الله بن الهدير - مصغراً - التيمي المدني ، ثقة فاضل ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة ثلاثين ومئة (١٣٠ هـ) ، أو بعدها .

(عن جابر) بن عبد الله الأنصاري المدني رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لأن فيه بقية ، روى عن غير ثقة ، وفيه جرير بن يزيد ، وهو مجهول ، وفيه منذر ، وهو غير منسوب .

(قال) جرير بن عبد الله : (مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل) من المسلمين ، ولم أر من ذكر اسمه (يتوضأ ، ويغسل خفيه) كما يغسل الرجل ، (فقال بيده) رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ أي : أشار إلى الرجل (كأنه) صلى الله عليه وسلم (دفعه) أي : دفع الرجل عن غسل الخفين ومنعه منه ، وهو صلى الله عليه وسلم يقول : (إنما أمرت) - بفتح التاء للخطاب - أي : إنما أمرت أيها الرجل (بالمسح) أي : بمسح الخفين لا بغسلهما .

(وقال) أي : أشار (رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده) الشريفة معلماً له كيفية المسح ، (هَكَذَا) يمسح الخف واضعاً يده على ظهر القدم ماداً

مِنْ أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ إِلَى أَصْلِ السَّاقِ ، وَخَطَّطَ بِالْأَصَابِعِ .

لها (من أطراف الأصابع) أي : أصابع الرجلين (إلى أصل الساق) ومفصله وأسفله ، (و) الحال أنه قد (خطط) وفرّق (بالأصابع) أي : بين أصابع اليدين عند المسح على ظهر القدم .

قال السندي : قوله : « إنما أمرت » بصيغة الخطاب ، أو التكلم على البناء للمفعول ، وعلى الثاني يحتمل بناء الفاعل ، فظاهره أن المسح من أطراف أصابع الرجل إلى أصل الساق فرض ، لا أن المراد : إنما أمرت أن تمسح بهذه بهذا القدر ، ثم الحديث لم يذكره صاحب « الزوائد » وهو فيما أراه من الزوائد ، وفي سنده بقية ، وهو متكلم فيه . انتهى .

وفي هامش المتن : هذا الحديث والذي قبله غير موجود في نسخة حلب . انتهى .

وهذا الحديث مما انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف جداً سنداً ومتناً (١٢) (٨٤) ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة كالذي قبله .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : حديثان :

الأول : حديث المغيرة ، ذكره للاستئناس .

والثاني : حديث جابر ، ذكره للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣١) - (١١٠) - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّوْقِيتِ فِي الْمَسْحِ لِلْمُقِيمِ وَالْمَسَافِرِ

(٩٦) - ٥٤٧ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ الْحَكَمِ قَالَ : سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُخَيْمِرَةَ ، عَنْ شَرِيحِ بْنِ هَانِئٍ قَالَ : سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ

(٣١) - (١١٠) - (باب ماجاء في التوقيت في المسح للمقيم والمسافر)

مراده بعقد الباب : أن المسح على الخفين مؤقت إذا خرج وقته المحدود لا يجوز المسح عليهما إلا بعد غسل الرجلين . انتهى « بذل » .



(٩٦) - ٥٤٧ - (١) (حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا محمد بن جعفر)

الهذلي .

(حدثنا شعبة عن الحكم) بن عتيبة - بالمشاة ثم الموحدة مصغراً - أبي محمد الكندي الكوفي ، ثقة ثبت ، فقيه . يروي عنه : (ع) ، إلا أنه ربما دلس ، من الخامسة ، مات سنة ثلاث عشرة ومئة (١١٣ هـ) ، أو بعدها .

(قال) الحكم : (سمعت القاسم بن مخيمرة) - بالمعجمة مصغراً - أبا عروة الهمداني - بالسكون - الكوفي ، نزيل الشام ، ثقة فاضل ، من الثالثة ، مات سنة مئة (١٠٠ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن شريح بن هانئ) بن يزيد الحارثي المذحجي أبي المقدم الكوفي ، ثقة مخضرم ، من الثانية ، قُتل مع ابن أبي بكره بسجستان . يروي عنه : (م عم) .

(قال) شريح : (سألت عائشة) رضي الله تعالى عنها (عن) مدة (المسح

على الخفين) .

فَقَالَتْ : أَتَيْتِ عَلِيًّا فَسَلُّهُ ؛ فَإِنَّهُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنِّي ، فَأَتَيْتُ عَلِيًّا فَسَأَلْتُهُ عَنْ الْمَسْحِ فَقَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُنَا أَنْ نَمْسَحَ لِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً ، وَلِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات أثبات .

(فقالت) لي عائشة : (أتت علي) بن أبي طالب ؛ أي : امش إلى علي بن أبي طالب ، (فسله) أي : فاسأل علياً عن قدر مدة المسح على الخفين ؛ (فإنه) أي : فإن علياً (أعلم بذلك) أي : بقدر مدة المسح على الخفين ؛ أي : أكثر علماً بذلك (مني) .

وفي الحديث دلالة على أنه ينبغي لأهل العلم إرشاد السائل إلى من كان أعلم بجوابه منه ؛ لأن المعتاد لبس الخف في السفر دون الحضر ، وعلي أعلم بحال السفر من عائشة رضي الله عنهما .

قال شريح : (أتيت علياً ، فسألته عن المسح) أي : عن قدر مدة المسح سفرًا وحضرًا ، (فقال) علي في جواب سؤالي عن قدر مدة المسح : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا) أمر بإباحة ورخصة ، لا أمر بإيجاب وعزيمة (أن نمسح) أخفاننا سفرًا وحضرًا ، وجعل مدة المسح (للمقيم يومًا وليلة) أي : قدر يوم وليلة وهو أربعة وعشرون ساعة ، (و) جعل مدة المسح (للمسافر ثلاثة أيام) مع لياليها .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الإمام مسلم ؛ أخرجه في الطهارة (٢٤) ، باب التوقيت في المسح على الخفين ، رقم (٨٥) ، والترمذي في الطهارة ، باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم ، والنسائي في الطهارة ، باب التوقيت في المسح على الخفين للمقيم ، وأبو داود في الطهارة ، باب التوقيت في المسح ، وكذا أحمد والدارمي في كتابيهما .

.....

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

قال أبو عيسى : وهو قول أكثر العلماء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء ؛ مثل : سفیان الثوري ، وابن المبارك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، قالوا : يمسح المقيم يوماً وليلة ، والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ، وهو الحق والصواب ، واستدلوا على هذا التوقيت بأحاديث الباب ، قال الحافظ في « الدراية » : وفي الباب عن أكثر من عشرة من الصحابة .

فائدة

قال النووي : مذهب الشافعي وكثيرين أن ابتداء المدة من حين الحدث بعد لبس الخف ، لا من حين اللبس ، ولا من حين المسح . انتهى .

قلت : وهو قول أبي حنيفة ، ونُقل عن الأوزاعي وأبي ثور وأحمد أنهم قالوا : إن ابتداءها من وقت اللبس .

قال أبو عيسى : وقد رُوي عن بعض أهل العلم أنهم لم يوقتوا في المسح على الخفين ، وهو قول مالك بن أنس ، قال الشوكاني في « النيل » : قال مالك والليث بن سعد : لا وقت للمسح على الخفين ، ومن لبس خفيه وهو طاهر . . مسح ما بدا له ، والمقيم والمسافر في ذلك سواء ، ورُوي مثل ذلك عن عمر بن الخطاب وعقبة بن عامر وابن عمر والحسن البصري . انتهى .

ويُروى عن الشعبي وربيعه والليث وأكثر أصحاب مالك ، ذكره العيني .

والحجة لهم في هذا حديث أبي بن عمارة أنه قال : يا رسول الله أمسح على الخفين ؟ قال : « نعم » ، قال : يوماً ؟ قال : « نعم » ، قال : ويومين ؟ قال : « نعم » ، قال : وثلاثة ؟ قال : « نعم » ، وما شئت « أخرجه أبو داود ، وقال : ليس

(٩٧) - ٥٤٨ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِيهِ ،
.....

بقوي ، قال الحافظ في « التلخيص » بعد ذكر هذا الحديث : أخرجه أبو داود وابن ماجه والدارقطني والحاكم في « المستدرک » ، قال أبو داود : ليس بالقوي ، وضعفه البخاري ، فقال : لا يصح ، وقال أبو داود : اختلف في إسناده ، وليس بالقوي ، وقال أبو زرعة الدمشقي عن أحمد : رجاله لا يُعرفون ، وقال أبو الفتح الأزدي : هو حديث ليس بالقائم ، ونقل النووي في « شرح المذهب » اتفاق الأئمة على ضعفه .

قلت : وبالعجز الجوزقاني ، فذكره في « الموضوعات » . انتهى .

ولهم في عدم التوقيت أحاديث أخرى ، لكن ليس فيها ما يشفي العليل ويروي الغليل ؛ فإن منها ما هو صحيح ، فليس بصريح في المقصود ، وما هو صريح ، فليس بصحيح ، قال أبو عيسى : والتوقيت أصح ؛ يعني : التوقيت هو الصحيح ، فإن أحاديثه كثيرة صحيحة ، وليس في عدم التوقيت حديث صحيح . انتهى من « تحفة الأحوذى » .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث علي بحديث خزيمة بن ثابت رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٩٧) - ٥٤٨ - (٢) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي .

(حدثنا وكيع حدثنا سفيان) بن سعيد الثوري .

(عن أبيه) سعيد بن مسروق الثوري الكوفي ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) ، وقيل بعدها ، ويروي عنه : (ع) .

عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ ، عَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ : جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثًا ، وَلَوْ مَضَى السَّائِلُ عَلَى مَسْأَلَتِهِ . . لَجَعَلَهَا خَمْسًا .

(عن إبراهيم) بن يزيد بن شريك (التيمي) ثقة إلا أنه يرسل ويدلس ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وتسعين (٩٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرو بن ميمون) الأودي أبي عبد الله ، ثقة عابد مشهور مخضرم ، من الثانية ، نزل الكوفة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة أربع وسبعين (٧٤ هـ) ، وقيل بعدها .

(عن خزيمة بن ثابت) بن الفاكه بن ثعلبة الأنصاري الخطمي - بفتح المعجمة - أبي عمارة المدني ، ذي الشهادتين ، من كبار الصحابة ، شهد بدرًا ، وقُتل مع علي بصفين سنة سبع وثلثين (٣٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .
وهذا السند من سبأعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(قال) خزيمة : (جعل) أي : قدر ووقت (رسول الله صلى الله عليه وسلم للمسافر ثلاثًا) من الليالي مع أيامها ، قال خزيمة : (ولو مضى) واستمر (السائل على مسأله) أي : على سؤاله واستزاده . . (لجعلها) أي : لجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم مدة المسافر (خمسًا) من الليالي مع أيامها .

قال السندي : قوله : (ولو مضى السائل . . .) إلى آخره ؛ أي : طلب الزيادة فيها واستمر على الطلب . . (لجعلها خمسًا) أي : زاد في مدة مسح المسافر ، ولهذا مبني على أن الحرج مدفوع بالثلاثة ، فلو ذكر السائل أن فيه حرجاً على الناس . . لدفع عنهم ذلك بالازدياد في المدة ، وذكر خمساً ؛ لأنه أول وتر بعد الثلاث ، فالظاهر أنه يزيد إليه بعد الثلاث . انتهى منه .

(٩٨) - ٥٤٩ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ قَالَ : سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ ،

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في الطهارة ، باب التوقيت في المسح ، رقم (١٥٧) ، والترمذي في الطهارة (٩٠) .
ودرجته : أنه صحيح ؛ لكون سنده صحيحاً ؛ ولأن له شواهد ، وغرضه : الاستشهاد به ، والله أعلم .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثانياً لحديث علي بن حديث آخر
لخزيمة بن ثابت رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٩٨) - ٥٤٩ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ (٩٨) - ٥٤٩ - (٣)
الهذلي .

(حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ (الحَضْرَمِيُّ الْكُوفِيُّ ، ثَقَّةٌ ، يَتَشَبَّعُ ، مِنْ الرَّابِعَةِ . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَعَشْرِينَ وَمِئَةً (١٢١ هـ) ، وَلَهُ أَرْبَعٌ وَسَبْعُونَ سَنَةً .

(قَالَ) سَلَمَةُ بْنُ كَهِيلٍ : (سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ) بْنَ يَزِيدَ بْنَ شَرِيكَ (التَّيْمِيَّ) ثَقَّةٌ ، مِنْ الْخَامِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَتِسْعِينَ (٩٢ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .
(يُحَدِّثُ عَنْ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ) التَّيْمِيُّ أَبِي عَائِشَةَ الْكُوفِيُّ ، ثَقَّةٌ ثَبَتَ ، مِنْ الثَّانِيَةِ ، مَاتَ بَعْدَ سَنَةِ سَبْعِينَ . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ) الْأَوْدِيُّ الْكُوفِيُّ ، ثَقَّةٌ مَخْضَرَمٌ ، مِنْ الثَّانِيَةِ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ ، وَقِيلَ بَعْدَهَا . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

عَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ - أَحْسَبُهُ قَالَ - : وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ » .

(٩٩) - ٥٥٠ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا : حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ

(عن خزيمه بن ثابت) رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وسلم) .

وهذا السند من ثمانياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(قال) النبي صلى الله عليه وسلم : (ثلاثة أيام) قال عمرو بن ميمون : (أحسبه) أي : أظن خزيمه بن ثابت (قال) لفظة : (ولياليهن) بالجر عطفاً على أيام ، والشك في لفظة : (ولياليهن) ، وثلاثة مبتدأ ، خبره الجار والمجرور في قوله : (للمسافر) أي : ثلاثة أيام مع لياليهن مدة مقدرة للمسافر (في المسح على الخفين) ، فإذا أكملت الثلاثة .. نزعهما وغسل الرجلين .

والحديث نفس الحديث الذي قبله متناً وسنداً ، وكأنه ذكره للمتابعة .

قال أبو عيسى : هذا الحديث : حديث حسن صحيح .

غرضه بسوقه : الاستشهاد به لحديث علي .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثالثاً لحديث علي بحديث أبي هريرة رضي الله عنهم ، فقال :

(٩٩) - ٥٥٠ - (٤) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وأبو كريب) محمد بن العلاء .

(قالوا : حدثنا زيد بن الحباب) - بضم المهملة وتخفيف الموحدة الأولى - أبو الحسين العكلي - بضم المهملة وسكون الكاف - الخراساني ، ثم الكوفي . يروي عنه : (م عم) .

قَالَ : حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي خَثْعَمٍ الثُّمَالِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
.....

قال في « التقریب » : صدوق ، من التاسعة ، يخطئ في حديث الثوري ، مات سنة ثلاث ومئتين (٢٠٣ هـ) .

(قال) زيد : (حدثنا عمر بن عبد الله بن أبي خثعم) - بفتح الخاء المعجمة وسكون المثلثة - وقد يُنسب إلى جده ، فيقال : عمر بن أبي خثعم (الثمالي) - بضم المثلثة وتخفيف الميم - كذا في نسخ « ابن ماجه » ، وفي « الخلاصة » : (اليمامي) . روى عن : يحيى بن أبي كثير ، ويروي عنه : (ت ق) ، وزيد بن الحباب ، وأبو عمران موسى بن إسماعيل الختلي الواسطي .

قال الترمذي عن البخاري : ضعيف الحديث ذاهبه ، وضعفه جداً ، وقال البرذعي عن أبي زرعة : واهي الحديث ، حدث عن يحيى بن أبي كثير ثلاثة أحاديث ، لو كانت في خمس مئة حديث .. لأفسدتها ، وقال ابن عدي : منكر الحديث ، وبعض حديثه لا يتابع عليه ، وزعم ابن حبان أنه عمر بن راشد ، وقد رد ذلك الدارقطني ، وقال في « التقریب » : ضعيف ، من السابعة .

(قال) عمر بن عبد الله : (حدثنا يحيى بن أبي كثير) صالح بن المتوكل الطائي اليمامي ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي سلمة) عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عمر بن عبد الله بن أبي خثعم .

قَالَ : قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ مَا الطُّهُورُ عَلَى الْخَفَيْنِ ؟ قَالَ : « لِلْمَسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ » .

(١٠٠) - ٥٥١ - (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَبِشْرُ بْنُ هَلَالٍ الصَّوَّافُ قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ

(قال) أبو هريرة : (قالوا) أي : قال الأصحاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (يا رسول الله ؛ ما) مدة (الطهور) المحسوبة (على) لابس (الخفين) التي لا ينزع فيها الخف لغسل الرجلين ، بل يمسح فوقهما في تلك المدة ؟ (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب سؤالهم : مدة دوام طهوره (للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن) أي : مع لياليهن ، (و) مدة طهوره (للمقيم يوم وليلة) ، وبعد انتهاء المدة المقدرة لهما ينزع كل منهما الخفين ، ويغسل الرجلين في وضوئه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه صحيح المتن ؛ لأن له شواهد ، ضعيف السند ، كما مر ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى رابعاً لحديث علي بحديث أبي بكر رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٠٠) - ٥٥١ - (٥) (حدثنا محمد بن بشار وبشر بن هلال) النميري - بضم النون - أبو محمد (الصَّوَّاف) البصري ، ثقة ، من العاشرة . يروي عنه : (م عم) ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) .

(قالوا : حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد) الثقفى البصري ، ثقة ، من الثامنة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة أربع وتسعين ومئة (١٩٤ هـ) .

قَالَ : حَدَّثَنَا الْمُهَاجِرُ أَبُو مَخْلَدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ رَخَّصَ لِلْمُسَافِرِ إِذَا تَوَضَّأَ وَلَبَسَ خُفَّيْهِ ثُمَّ أَحْدَثَ وَضُوءاً أَنْ يَمْسَحَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً .

(قال) عبد الوهاب : (حدثنا المهاجر) بن مخلد (أبو مخلد) ويقال : أبو خالد مولى البكرات - بفتح الموحدة والكاف - البصري . روى عن : عبد الرحمن بن أبي بكرة وأبي العالية ، ويروي عنه : (ت س ق) ، وعبد الوهاب الثقفي ، وخالد الحذاء ، وحماد بن زيد .

قال ابن معين : صالح الحديث ، قال ابن المثنى : كان وهيب يعيبه ، ويقول : لا يحفظ ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : مقبول ، من السادسة .

(عن عبد الرحمن بن أبي بكرة) الثقفي البصري . يروي عنه : (ع) ثقة ، من الثانية ، مات سنة ست وتسعين (٩٦ هـ) .

(عن أبيه) أبي بكرة نفيح - مصغراً - ابن الحارث الثقفي البصري رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وسلم) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن في رجاله مختلفاً فيه ؛ وهو المهاجر بن مخلد .

(أنه رَخَّصَ) وجَوَّزَ (للمسافر إذا تَوَضَّأَ وَلَبَسَ خُفَّيْهِ) على طهارة ، ثم أَحْدَثَ (وأوجد) وضوءاً (أن يمسح) على الخفين مفعول لرخص (ثلاثة أيام ولياليهن) محسوبة من الوضوء بعد اللبس ، (و) رخص (للمقيم) أن يمسح (يوماً وليلة) محسوبين من الوضوء الواقع بعد اللبس .

قال السندي : قوله : (إذا تَوَضَّأَ وَلَبَسَ خُفَّيْهِ) ظاهره : أنه يلبس خفيه بعد

.....
الوضوء ، (ثم أحدث وضوءاً) أي : جدّد وضوءاً ؛ ظاهره : أن المدة من وقت
الوضوء المحدث ، والله أعلم . انتهى منه .

وهذا الحديث مما انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده
حسناً ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : خمسة أحاديث :

الأول : حديث علي ، ذكره للاستدلال .

والثاني : حديث خزيمة بن ثابت ، ذكره للاستشهاد .

والثالث : حديث خزيمة أيضاً ، ذكره للاستشهاد .

والرابع : حديث أبي هريرة ، ذكره للاستشهاد .

والخامس : حديث أبي بكرة ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٢) - (١١١) - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ بِغَيْرِ تَوْقِيتٍ

(١٠١) - ٥٥٢ - (١) حَدَّثَنَا حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَعَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْمِصْرِيَّانِ قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَنَّبَانَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَزِينَ ،
.....

(٣٢) - (١١١) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ بِغَيْرِ تَوْقِيتٍ)

أي : من غير تقييد بمدة في المسافر والمقيم .



(١٠١) - ٥٥٢ - (١) حَدَّثَنَا حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى (التجيبي ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث أو أربع وأربعين ومئتين . يروي عنه : (م س ق) .

(وعمرو بن سواد) - بتشديد الواو - ابن الأسود بن عمرو العامري السرحي ، ثقة ، من الحادية عشرة . يروي عنه : (م د س ق) ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) .

(المصريين قالوا : حدثنا عبد الله بن وهب) بن مسلم القرشي مولاهم المصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة سبع وتسعين مئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا يحيى بن أيوب) الغافقي - بمعجمة ثم فاء بعد الألف ثم قاف - أبو العباس المصري .

وثقه ابن معين ويعقوب بن سفيان ، وقال في « التقريب » : صدوق ، ربما أخطأ ، من السابعة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة ثمان وستين ومئة (١٦٨ هـ) .
(عن عبد الرحمن بن رزين) - مكبراً بفتح الراء وكسر الزاي آخره نون -

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ قَطَنِ ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ ، عَنْ
أَبِيِّ بْنِ عِمَارَةَ
.....

ويقال : ابن يزيد ، والأول هو الصواب ، الغافقي - بمعجمة وفاء مكسورة وقاف -
المصري ، صدوق ، من الرابعة . يروي عنه : (د ق) .

(عن محمد بن يزيد بن أبي زياد) الثقي مولى المغيرة بن شعبة الكوفي ،
نزيل مصر ، مجهول الحال ، من السادسة . يروي عنه : (د ت ق) ، اتفقوا على
ضعفه .

(عن أيوب بن قطن) - بفتح القاف والطاء - الكندي الفلسطيني ، فيه لين ،
من الخامسة . يروي عنه : (د ق) .

(عن عبادة) بضم المهملة وتخفيف الموحدة (بن نسي) - بضم النون وفتح
المهملة الخفيفة - الكندي أبي عمر الشامي ، قاضي طبرية ، ثقة فاضل ، من
الثالثة ، مات سنة ثمان مائة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن أبي) بضم الهمزة وتشديد الياء (بن عمار) - بكسر العين على
الأصح ، وقيل : بضمها ، والأول أشهر - ويقال : ابن عبادة - بموحدة - الأنصاري
المدني ، سكن مصر ، الصحابي المشهور رضي الله عنه ، له حديث واحد
في المسح على الخفين ، وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في بيته .
روى عن : النبي صلى الله عليه وسلم حديث المسح ، ويروي عنه : (د ق) ،
وأيوب بن قطن ، وقيل : وهب بن قطن ، وعبادة بن نسي . وفي إسناد حديثه
اضطراب ، وقال أبو داود : اختُلف في إسناده ، وليس بالقوي ، وقال أبو زرعة
عن أحمد : رجاله لا يُعرفون ، وقال ابن عبد البر : لم يذكره البخاري ؛ لأن أهل
الحديث يقولون : إنه خطأ .

وهذا السند من ثمانياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن في رجاله محمد بن

- وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ الْقِبْلَتَيْنِ كِلْتاهِمَا -
أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمْسَحْ عَلَى الْخُفَّيْنِ ؟ قَالَ :
« نَعَمْ » ، قَالَ : يَوْمًا ؟ قَالَ : وَيَوْمَيْنِ ؟ قَالَ : وَثَلَاثًا ؟ ... حَتَّى بَلَغَ سَبْعًا قَالَ
لَهُ : « وَمَا بَدَأَ لَكَ » .

يزيد ، وهو مجهول الحال ، وأيوب بن قطن ، وهو لين الحديث ، وفيه اضطراب
أيضاً .

(و) قال يحيى بن أيوب ، كما في « أبي داود » : (كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قد صلى في بيته) مستقبلاً (القبليتين) الكعبة المشرفة وبيت
المقدس (كليهما) ، وقوله : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد صلى
في بيته) والغرض من ذكر هذا : إظهار أن أبي بن عمارة من قدماء الصحابة ،
أسلم في ابتداء زمان الهجرة . انتهى من « البذل » .

(أنه) أي : أن أبي بن عمارة (قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم)
أ (أمسح على الخفين) بدلاً عن غسل الرجلين ؟ بتقدير همزة الاستفهام ،
(قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم له : (نعم) امسح عليهما ، (قال) أبي :
أأمسح (يوماً ؟) قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نعم ، امسح يوماً » ،
(قال) أبي : (و) أمسح (يومين ؟) قال له : « نعم ، امسح يومين » ، (قال)
أبي : (و) أمسح (ثلاثاً ؟) قال له : « نعم ، امسح ثلاثاً » ، قال له : أمسح أربعاً ،
وأمسح خمساً ، وأمسح ستاً (حتى بلغ سبعا ، قال له) رسول الله صلى الله عليه
وسلم : امسح ما ذكرته لي ، بل (و) امسح (ما بدا) وظهر (لك) مما هو فوق
ذلك ؛ كتسع وعشر وأحد عشر .

ودرجة هذا الحديث : أنه ضعيف ؛ لضعف سنده ، وغرضه : الاستئناس به
للترجمة ؛ فالحديث : ضعيف السند ، وضعيف المتن (١٣) (٨٥) .

قال النووي : هذا الحديث ضعيف باتفاق أهل الحديث ، وقيل : تأويله أن له المسح دائماً مع مراعاة شرط التوقيت . انتهى .

وقولنا : (وفي إسناده اضطراب) : قال أبو داود في « سننه » : وقد اختلف في إسناده عن يحيى بن أيوب الغافقي مع كون يحيى غير قوي ؛ فإنه روى عنه ابن أبي مريم المصري ، وروى عنه يحيى بن إسحاق السيلحيني - بمهملة ممالة ولام مفتوحة ومهملة مكسورة ثم ياء ساكنة ثم نون - نسبة إلى سيلحين ؛ قرية بقرب بغداد . انتهى « بذل » .

قال في « العون » : وقد اختلف فيه على يحيى بن أيوب اختلافاً كثيراً ، وعبد الرحمن بن رزين ، ومحمد بن يزيد ، وأيوب بن قطن . . مجهولون ، قال ابن القطان : والاختلاف الذي أشار إليه أبو داود والدارقطني هو أن يحيى بن أيوب رواه عن عبد الرحمن بن رزين عن محمد بن يزيد عن عبادة بن نسي عن أبي بن عمارة ، ورواه إسحاق بن الفرات عن يحيى بن أيوب عن وهب بن قطن عن أبي بن عمارة ، فهذا قول ثانٍ ، ويروى عنه عن عبد الرحمن بن رزين عن محمد بن يزيد عن أيوب بن قطن عن عبادة بن نسي عن أبي بن عمارة ، فهذا قول ثالث ، ويروى عنه كذلك مرسلاً لا يُذكر فيه أبي بن عمارة ، فهذا قول رابع ، قال الشيخ تقي الدين قال أبو زرعة : سمعت أحمد ابن حنبل يقول : حديث أبي بن عمارة ليس بمعروف الإسناد . انتهى .

وكذا ضعفه البخاري فيما نقل عنه البيهقي في « المعرفة » ، وقال أبو الفتح الأزدي : هو حديث ليس بالقائم ، وقال ابن عبد البر : حديث أبي بن عمارة لا يثبت ، وليس له إسناد قائم . انتهى من « العون » بتصرف .

(١٠٢) - ٥٥٣ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ السُّلَمِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، حَدَّثَنَا حَيَوَةُ بْنُ شَرِيحٍ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ،
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود ؛ أخرجه في الطهارة ،
باب التوقيت في المسح ، برقم (١٥٨) ، ويين ضعف سنده .



واستدل المؤلف رحمه الله تعالى على الترجمة بحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فقال :

(١٠٢) - ٥٥٣ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ (بن خالد المهلبى الأزدي أبو الحسن (السلمي) النيسابوري ، المعروف بحمدان . روى عن : أبي عاصم ، وعبد الرزاق ، وأبي النضر ، ويروي عنه : (م د س ق) ، ويحيى بن يحيى وهو من شيوخه ، وأبو عوانة ، وابن خزيمة ، وغيرهم .

ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة أربع وستين ومئتين (٢٦٤ هـ) ، وله ثمانون سنة .

(حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ (النبيل الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني البصري ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئتين (٢١٢ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا حَيَوَةُ بْنُ شَرِيحٍ (ابن صفوان بن مالك التجيبي ، أبو زرعة المصري ، الفقيه الزاهد . روى عن : يزيد بن أبي حبيب ، وأبي هانئ حميد بن هانئ ، وآخرين ، ويروي عنه : (ع) ، وأبو عاصم ، والليث بن سعد ، وآخرون .

وقال أحمد : ثقة ثقة ، وقال ابن معين : ثقة ، وقال في « التقريب » : ثقة ثبت فقيه زاهد ، من السابعة ، مات سنة ثمان ، وقيل : تسع وخمسين ومئة .

(عن يزيد بن أبي حبيب) سويد مولى شريك بن الطفيل الأزدي أبي رجاء

عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَلَوِيِّ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاحٍ اللَّخْمِيِّ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ قَدِمَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مِنْ مِصْرَ ، فَقَالَ : مُنْذُ كَمْ لَمْ تَنْزِعْ خُفَّيْكَ ؟ قَالَ : مِنْ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ قَالَ : أَصَبْتَ السَّنَةَ .

المصري ، عالمها ثقة فقيه ، وكان يرسل . يروي عنه : (ع) ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وعشرين ومئة (١٢٨ هـ) .

(عن الحكم بن عبد الله البلوي) المصري ، وقيل : عبد الله بن الحكم ، وهو الصواب ، وفي « لب اللباب » : البلوي - بفتحيتين - نسبة إلى بلى بن عمرو بن إلحاف بن قضاة . روى عن : علي بن رباح ، ويروي عنه : (ق) ، ويزيد بن أبي حبيب . وقال في « التقريب » : صدوق ، من الخامسة .

(عن علي بن رباح) بن قصير ضد الطويل (اللخمي) أبي عبد الله المصري ، ثقة . يروي عنه : (م عم) ، والمشهور فيه : علي - بالتصغير - وكان يغضب منها ، من كبار الثالثة ، مات سنة بضع عشرة ومئة .

(عن عقبة بن عامر الجهني) المدني الصحابي المشهور رضي الله عنه ، كان فقيهاً فاضلاً ، مات في قرب الستين (٦٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنه) أي : أن عقبة (قدم على عمر بن الخطاب من مصر ، فقال) له عمر : (منذ كم) أي : في كم مدة (لم تنزع) ، ولم تخلع (خفيك) بعدما لبستهما ؟ (قال) عقبة : لم أنزعهما ولم أخلعهما (من الجمعة إلى الجمعة) أي : لم أخلعهما سبعة أيام ، (قال) له عمر : (أصبت) أي : وافقت (السنة) أي : الطريقة الشرعية فيما فعلت من لبسهما سبعة أيام .

وهذا السند من ثمانياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

قال السندي : قوله : (أصبت السنة) المشهور أن الصحابي إذا قال كذلك . . فهو بمنزلة رفع الحديث ، فهذا يدل على عدم التوقيت في المسح ، فدل على

.....

الترجمة ، إلا أن يقال : لهذا لا بقوة صريح الرفع ، فيُقدم عليه صريح الرفع الوارد في التوقيت ، أو يحتمل أن يكون السؤال والجواب عن لبس الخف مع مراعاة التوقيت ، والله أعلم . انتهى .

وهذا الحديث مما انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لكون سنده صحيحاً ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : حديثان :

الأول : حديث أبي بن عمارة ، ذكره للاستئناس .

والثاني : حديث عمر بن الخطاب ، ذكره للاستدلال به على الترجمة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٣) - (١١٢) - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ

(١٠٣) - ٥٥٤ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ الْأَوْدِيِّ ، عَنْ الْهَزْلِيِّ بْنِ شُرْحَبِيلٍ ،
.....

(٣٣) - (١١٢) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ)

أي : هل يجوز المسح على الجوربين أم لا ؟ والجورب : ما يلبس في الرجل
لدفع البرد ونحوه مما لا يسمى خفاً ولا جرموقاً . انتهى « بذل » .
وقال السندي : الجورب : لفافة رجل ، وقيل : غطاء للقدم يُتخذ للبرد ،
والنعل معروف .



(١٠٣) - ٥٥٤ - (١) (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ) بن إسحاق الطنافسي
الكوفي .

(حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثوري .

(عَنْ أَبِي قَيْسٍ الْأَوْدِيِّ) عبد الرحمن بن ثروان - بمثلثة مفتوحة وراء ساكنة -
الكوفي ، صدوق ربما خالف ، من السادسة ، مات سنة عشرين ومئة (١٢٠ هـ) .
يروى عنه : (خ عم) .

(عَنْ الْهَزْلِيِّ) بزاي معجمة مصغراً (بن شُرْحَبِيلٍ) - بضم الشين وفتح الراء
وسكون المهملة وكسر الموحدة بعدها ياء ساكنة - الأودي الأعمى الكوفي أخو
الأرقم بن شُرْحَبِيلٍ . روى عن : المغيرة بن شعبة ، وعلي ، وعثمان ، وابن مسعود ،
وغيرهم ، ويروي عنه : (خ عم) ، وأبو قيس الأودي ، وطلحة بن مصرف .

قال ابن سعد : كان ثقة من الطبقة الأولى في الكوفيين ، وقال العجلي : كان
ثقة ، وقال الدارقطني : كان ثقة ، وقال في « التقريب » : ثقة مخضرم ، من الثانية .

عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى
الْجَوْرَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ .

(عن المغيرة بن شعبة) رضي الله عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضعاً) في الأعضاء الثلاثة ، (ومسح
على الجوريين) تثنية الجورب ، قال في « القاموس » : الجورب : لفافة الرجل ،
جمعه جواربة وجوارب ، ويقال : تجورب إذا لبس الجورب ، وجوربته ألبسته ،
وقال القاضي أبو بكر بن العربي في « شرح الترمذي » : الجورب غشاء للقدم من
صوف يُتخذ للدفء ؛ وهو التسخان ، وفي تفسير الجورب أقوال أخرى ، وستقف
عليها . انتهى من « التحفة » .

(والنعلين) تثنية النعل ، قال في « القاموس » : والنعل : ما وقيت به القدم من
الأرض ؛ كالنعله مؤنثة ، جمع نعال بالكسر . انتهى .

وقال الجزري في « النهاية » : النعل مؤنثة ؛ وهي تلبس في المشي ، تسمى
الآن تاموسة . انتهى .

قال الطيبي : معنى قوله : (ومسح على النعلين) هو أن يكون قد لبس النعلين
فوق الجوربين ، وكذا قال الخطابي في « المعالم » .

قلت : هذا المعنى هو الظاهر ، قال الطحاوي في « شرح معاني الآثار » في
باب المسح على النعلين : مسح على نعلين تحتها جوربان ، وكان قاصداً
بمسحه ذلك إلى جوربيه لا نعليه ، وجورباه لو كانا عليه بلا نعلين جاز له
أن يمسح عليهما ، فكان مسحه ذلك مسحاً أراد به الجوربين ، فأتى ذلك على
الجوربين والنعلين ، فكان مسحه على الجوربين هو الذي تطهر به ومسحه على
النعلين فضل . انتهى كلام الطحاوي .

.....
والظاهر أنه مسح على الجوربين الملبوسين عليهما نعلان منفصلان ، هذا هو المفهوم منه ؛ فإنه فصل بينهما ، وجعلهما شيئين ، ولو كانا جوربين منعلين ..
لقال مسح على الجوربين المنعلين ، وأيضاً فإن الجلد في أسفل الجورب لا يُسمى نعلًا في لغة العرب ، ولا أطلق عليه أحد هذا الاسم ، وأيضاً المنقول عن عمر بن الخطاب في ذلك أنه مسح على سيور النعل التي على ظهر القدم مع الجورب ، فأما أسفله وعقبه .. فلا . انتهى كلام ابن القيم .

قال السندي : قوله : (ومسح النعلين) أولوه بأنه لبس النعلين فوق الجوربين ، وقيل : مسح النعلين والجوربين جميعاً ، لا أنه مسح كلاً منهما على انفراده . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في الطهارة ، باب كيف المسح ، رقم (٣٦٥) ، والترمذي (١٦٧/١) ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وأحمد ابن حنبل في « المسند » (٢٥٢/٤) ، والنسائي في رواية ابن الأحمر ، والبيهقي في « السنن الكبرى » ، قال أبو داود : كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث ؛ لأن المعروف عن المغيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين ، ورؤي هذا أيضاً عن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح على الجوربين ، وليس بالمتصل ولا بالقوي .

وذكر البيهقي حديث المغيرة هذا ، وقال : إنه حديث منكر ، ضعفه سفيان الثوري وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد ابن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني ومسلم بن الحجاج ، والمعروف عن المغيرة حديث المسح على الخفين ، ويروى عن جماعة أنهم فعلوه ؛ أي : فعلوا تضعيف هذا الحديث ، قال النووي : كل هؤلاء الذين ضعفوا هذا الحديث لو انفرد .. قدم على الترمذي مع

.....
أن الجرح مقدم على التعديل ، واتفق الحفاظ على تضعيفه ؛ أي : على تضعيف حديث الباب ، ولا يقبل قول الترمذي : إنه حسن صحيح . انتهى .

فإن الترمذي قد يُحسن الحديث مع تصريحه بالانقطاع ، وكذا مع تصريحه بضعف بعض رواته ، ثم تساهل الترمذي مشهور ، فلا يُقبل تحسينه وتصحيحه لهذا الحديث ؛ لمخالفته لما عليه الجمهور من تضعيف حديث الباب .

والحاصل : أنه ليس في باب المسح على الجوربين حديث مرفوع صحيح خالٍ عن الكلام ، لهذا ما عندي . انتهى « تحفة الأحوذى » ، فحديث الباب وهو (أنه صلى الله عليه وسلم مسح على الجوربين والنعلين) .. حديث منكر ، أنكره الجمهور ؛ لأن المحفوظ عن المغيرة أنه صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين . فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح السند ، منكر المتن (١٤) (٨٦) ، وغرضه بسوقه : الاستثناس به .

قلت : الأصل هو غسل الرجلين كما هو ظاهر القرآن ، والعدول عنه لا يجوز إلا بأحاديث صحيحة اتفق على صحتها أئمة الحديث كأحاديث المسح على الخفين ، فجاز العدول عن غسل القدمين إلى المسح على الخفين بلا خلاف ، وأما أحاديث المسح على الجوربين والنعلين . . ففي صحتها كلام عند أئمة الفن كما عرفت ، فكيف يجوز العدول عن غسل القدمين إلى المسح على الجوربين مطلقاً ، وإلى هذا أشار الإمام مسلم رحمه الله تعالى بقوله : لا يُترك ظاهر القرآن ونصه بمثل قول أبي قيس وهزيل . انتهى من « التحفة » .



ثم استأنس المؤلف رحمه الله تعالى ثانياً للترجمة بحديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، فقال :

(١٠٤) - ٥٥٥ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ وَبِشْرُ بْنُ آدَمَ قَالَ : حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، عَنْ عِيسَى بْنِ سِنَانٍ ، عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَرْزَبٍ ،
.....

(١٠٤) - ٥٥٥ - (٢) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله الذهلي النيسابوري ، ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) على الصحيح . روى عنه : (خ عم) .
(حدثنا معلى بن منصور) الحنفي الرازي أبو يعلى ، الحافظ البغدادي . يروي عنه : (ع) .

وقال في « التقريب » : ثقة سني ، طُلب للقضاء فأبى وامتنع ، من العاشرة ، مات سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) .

(وبشر بن آدم) بن يزيد البصري أبو عبد الرحمن ابن بنت الأزهر السمان ، صدوق ، فيه لين ، من العاشرة . يروي عنه : (د ت ق) ، مات سنة أربع وخمسين ومئتين (٢٥٤ هـ) .

(قال : حدثنا عيسى بن يونس) بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي ، ثقة مأمون ، من الثامنة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة سبع وثمانين ومئة ، وقيل : سنة إحدى وتسعين ومئة (١٩١ هـ) .

(عن عيسى بن سنان) الحنفي أبي سنان القسمللي - بفتح القاف وسكون السين وفتح الميم وتخفيف اللام - الفلسطيني ، نزيل البصرة ، لين الحديث ، من السادسة . يروي عنه : (ت ق) .

(عن الضحاك بن عبد الرحمن بن عرزب) - بفتح المهملة وسكون الراء وفتح الزاي ثم موحدة - وقد تُبدل ميماً ، الطبراني ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ت ق) ، مات سنة خمس ومئة (١٠٥ هـ) .

عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى
الْجَوْرَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ ، قَالَ الْمُعَلَّى فِي حَدِيثِهِ : لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ : وَالنَّعْلَيْنِ .

(عن أبي موسى الأشعري) عبد الله بن قيس رضي الله عنه ، مات سنة
خمسین ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ، قال أبو داود : ليس هذا
السند بالمتصل ولا بالقوي ؛ لأن الراوي عن الضحاك بن عبد الرحمن هو
عيسى بن سنان ، وقد ضعفه أحمد وابن معين وأبو زرعة والنسائي وغيرهم ، فلم
يكن قوياً ، فهو ضعيف ، والضحاك بن عبد الرحمن لم يسمع من أبي موسى
الأشعري ، فهو منقطع ليس بمتصل .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضع ، ومسح على الجوربين والنعلين) قال
محمد بن يحيى الذهلي : (قال) لنا (المعلق) بن منصور (في حديثه : لا أعلمه)
أي : لا أعلم عيسى بن يونس (إلا) أنه (قال) لفظة : (والنعلين) بعد الجوربين .
وهذا الحديث مما انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف ؛ لضعف سنده ،
كما مر آنفاً ، وغرضه بسوقه : الاستئناس به للترجمة ، فالحديث : ضعيف السند
والمتن (١٥) (٨٧) .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : حديثان :

الأول : حديث المغيرة .

والثاني : حديث أبي موسى ، فكلاهما ضعيفان ، غرضه بسوقهما : الاستئناس
بهما للترجمة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٤) - (١١٣) - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ

(١٠٥) - ٥٥٦ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ،
عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ كَعْبِ بْنِ
عُجْرَةَ ،

(٣٤) - (١١٣) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ)

والعمامة - بكسر العين ، ويُجمع على عمام - : ما يَكُوَّر على الرأس ويُلفَّ
عليها ، سواء كانت له عذبة أم لا ، وسواء خُنَّك أم لا . انتهى « كوكب » .
والخمار في الأصل : ما تستر به المرأة رأسها ، وأريد بها في الحديث العمامة
بدليل الترجمة .



(١٠٥) - ٥٥٦ - (١) (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ) بن نصير - مصغراً -
السلمي الدمشقي ، صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين
(٢٤٥ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (خ عم) .
(حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ) بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي ، ثقة ، من الثامنة ،
مات سنة سبع وثمانين ، وقيل سنة إحدى وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن الأعمش عن الحكم) بن عتيبة الكندي الكوفي ، ثقة ، من الخامسة ،
مات سنة ثلاث عشرة ومئة ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .
(عن عبد الرحمن بن أبي ليلى) الأنصاري المدني ثم الكوفي ، ثقة ، من
الثانية ، مات بوقعة الجمام سنة ثلاث وثمانين (٨٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن كعب بن عجرة) الأنصاري أبي محمد المدني الصحابي المشهور
رضي الله عنه .

عَنْ بِلَالٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْخِمَارِ .

(عن بلال) بن رباح مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله عنه .
وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات ، ومن
لطائفه : أن فيه رواية صحابي عن صحابي ، وتابعي عن تابعي .
(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين والخمار) أي : وعلى
العمامة ، سُميت بالخمار ؛ لأنها تخمر الرأس ؛ أي : تغطيها كالخمار .

قال السندي : الخمار - بكسر الخاء المعجمة - : هي في الأصل ما تستر به
المرأة رأسها ، وأريد به ها هنا العمامة ، وقد اعتذر عنه من لا يقول بالمسح على
العمامة بأنه من أخبار الآحاد ، فلا يُعارض الكتاب ؛ لأن الكتاب يوجب مسح
الرأس ، على أنه حكاية حال ، فيجوز أن تكون العمامة صغيرة رقيقة ، بحيث
ينفذ منها البلل إلى الرأس ، ويؤيده التعبير بالخمار ؛ فإن خمار المرأة عادة
يكون بحيث يمكن نفوذ البلل منها إلى الرأس إذا كانت البلة كثيرة ، فكأنه عبّر
بالخمار في الحديث عن العمامة ؛ لكونها صغيرة كالخمار ، على أن الحديث
يحتمل أن يكون قبل نزول (المائدة) .

ولم يختلف من أجاز المسح على العمامة في منع مسح المرأة على خمارها
إلا بشيء رُوي عن أم سلمة وعن أنس في مسحه على القلنسوة ، وفرق ما بين
العمامة والخمار عندهم : أن العمامة يشق نزعها لا سيما إذا كانت محنكة -
أي : مدارة من تحت الحنك - ولورود الرخصة فيها عندهم ، ولم يرد في الخمار
للمرأة ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الإمام مسلم ؛ أخرج في الطهارة
(٢٣) ، باب المسح على الناصية والعمامة ، رقم (٨٤) ، والترمذي في الطهارة
(٧٥) ، باب ما جاء في المسح على العمامة ، رقم (١٠٠) عن المغيرة بن شعبة

(١٠٦) - ٥٥٧ - (٢) حَدَّثَنَا دُحَيْمٌ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُصْعَبٍ ،

دون ذكر كلمة الخمار ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وأحمد في « المسند » (٢٥٢/٤) .

ودرجته : أنه صحيح ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث بلال بحديث عمرو بن أمية رضي الله عنهم ، فقال :

(١٠٦) - ٥٥٧ - (٢) (حدثنا دحيم) عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو العثماني مولاهم الدمشقي أبو سعيد ، لقبه دحيم - مصغراً - ثقة حافظ متقن ، من العاشرة . يروي عنه : (خ د س ق) ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) .

(حدثنا الوليد بن مسلم) القرشي مولاهم أبو العباس الدمشقي ، ثقة ولكنه كثير التدليس والتسوية ، من الثامنة . يروي عنه : (ع) ، مات آخر سنة أربع ، أو أول سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) .

(حدثنا الأوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الدمشقي أبو عمرو ، الفقيه ، ثقة فاضل ، من السابعة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) .

(ح وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا محمد بن مصعب) بن صدقة القرقيساني - بضم القافين بينهما راء ساكنة - أبو عبد الله البغدادي . روى عن : الأوزاعي ، ومالك ، وأبي الأشهب العطاردي ، وغيرهم ، ويروي عنه : (ت ق) ، وأبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة ، وأحمد ابن حنبل ، وآخرون .

حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِيهِ
.....

قال النسائي : ضعيف ، وقال صالح بن محمد : ضعيف في الأوزاعي ، ولكن ذكره المؤلف هنا على سبيل المقارنة ، فلا يضر في السند ، وقال في « التقريب » : صدوق كثير الغلط ، من صغار التاسعة ، مات سنة ثمان ومئتين (٢٠٨ هـ) .

(حدثنا الأوزاعي ، حدثنا يحيى بن أبي كثير) صالح بن المتوكل الطائي اليمامي ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا أبو سلمة) عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن جعفر بن عمرو) بن أمية الضمري المدني ، وهو أخو عبد الملك بن مروان من الرضاة . روى عن : أبيه عمرو ، وأنس ، ووحشي بن حرب ، ويروي عنه : (خ م ت س ق) ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، وأبو قلابة ، وسليمان بن يسار ، وغيرهم .

قال العجلي : مدني تابعي ، ثقة ، من كبار التابعين ، وقال في « التقريب » : ثقة ، من الثالثة ، مات دون المئة سنة خمس ، أو ست وتسعين (٩٦ هـ) .

(عن أبيه) عمرو بن أمية بن خويلد بن عبد الله أبي أمية الضمري ، الصحابي المشهور رضي الله عنه ، أول مشاهده بئر معونة - بالنون - مات بالمدينة في خلافة معاوية . روى عن : النبي صلى الله عليه وسلم ، ويروي عنه : (ع) ، وأولاده جعفر وعبد الله والفضل ، والشعبي ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، وأبو قلابة ، وغيرهم .

وهذا السند من سبأعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات إلا

قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ .
 (١٠٧) - ٥٥٨ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ
 مُحَمَّدٍ ، عَنْ دَاوُودَ بْنِ أَبِي الْفُرَاتِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ ،

محمد بن مصعب ؛ فإنه ليس مقصوداً في السند ؛ لأنه إنما ذكره على سبيل
 المقارنة ، كما مر آنفاً في ترجمته .

(قال) عمرو بن أمية : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على
 الخفين والعمامة) .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري أخرجه في كتاب الوضوء ،
 باب المسح على الخفين ، وأخرجه النسائي في الطهارة ، باب المسح على
 الخفين ، الحديث رقم (١١٩) .

ودرجته : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث بلال .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثانياً لحديث بلال بحديث سلمان
 الفارسي رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٠٧) - ٥٥٨ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ
 مُحَمَّدٍ (بن مسلم البغدادي ، أبو محمد المؤدب ، ثقة ثبت ، من صغار التاسعة .
 يروي عنه : (ع) ، مات سنة سبع ومئتين (٢٠٧ هـ) .

(عن داوود بن أبي الفُرات) عمرو بن الفرات الكندي المروزي ، ثقة ، من
 الثامنة . يروي عنه : (خ ت س ق) .

(عن محمد بن زيد) بن علي الكندي البصري ، قاضي مرو . روى عن :
 أبي شريح ، وأبي الأعين ، وسعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير ، وإبراهيم النخعي ،
 ويروي عنه : (ق) ، وداوود بن أبي الفرات ، والأعمش ، ومعمر ، وغيرهم .

عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ ، عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ مَوْلَى زَيْدِ بْنِ صُوحَانَ قَالَ : كُنْتُ مَعَ سَلْمَانَ
فَرَأَيْتُ رَجُلًا يَنْزِعُ خُفَّيْهِ لِلْوُضُوءِ ، فَقَالَ لَهُ سَلْمَانُ : اْمْسَحْ عَلَى خُفَّيْكَ وَعَلَى
خِمَارِكَ وَبِئَاصْبِتِكَ ؛ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ
عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْخِمَارِ .

ذكره ابن حبان في « الثقات » ، له عند ابن ماجه حديث سلمان في المسح على
الخفين ، وقال في « التقريب » : مقبول ، من السادسة ، يقال : هو ابن أبي القموص .
(عن أبي شريح) روى عن : أبي مسلم العبدى ، ويروى عنه : محمد بن زيد
العبدى ، وقتادة ، و (ق) .

ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : مقبول ، من السادسة .
(عن أبي مسلم) العبدى الكوفى (مولى زيد بن صوحان) روى عن : سلمان
الفارسى ، ويروى عنه : (ق) ، وأبو شريح .

ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : مقبول ، من الثالثة .
(قال) أبو مسلم : (كنت) أنا (مع سلمان) الفارسى أبي عبد الله ، ويقال
له : سلمان الخير سابق الفرس ، أول مشاهدته الخندق رضى الله عنه ، مات سنة
أربع وثلاثين (٣٤ هـ) . وبلغ ثلاث مئة سنة (٣٠٠) . يروى عنه : (ع) .
وهذا السند من سبأعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأنه ليس في رجاله من قيل :
إنه ضعيف .

(فرأى) سلمان (رجلاً) من المسلمين ، لم أر من ذكر اسمه (ينزع) أي :
يريد أن ينزع ويخلع (خفيه للوضوء) أي : لغسل الرجلين (فقال له) أي :
للرجل (سلمان : امسح على خفيك) ولا تنزعهما ، (و) امسح (على خمارك)
أي : على عمامتك ، (و) امسح (بئاصبيتك) أي : عليها وهي مقدم الرأس ؛
(فإنني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين والخمار) .

(١٠٨) - ٥٥٩ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو طَاهِرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ ،
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ،
.....

قال السندي : قوله : (فقال له سلمان : امسح على خفيك) ظاهره يدل على
أن المسح لا يقيد بمدة ، ومن يقول بالمدة . . يحمله على أن سلمان علم ببقاء
المدة ، بل لعله علم أن نازعه لا يرى جواز المسح على الخفين ، وبه يشعر
السياق ، فلا يشكل به مذهب من يرى أن النزع وغسل الرجلين مع اعتقاد جواز
المسح . . أولى . انتهى .

وهذا الحديث مما انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه أحمد ابن حنبل في
« مسنده » (١٣٥ / ٤) ، (٢٨١ / ٥ - ٤٣٩) ، (١٢ / ٦ - ١٥) ، ورواه أبو داود
الطيالسي في « مسنده » عن داود بن أبي الفرات ، ورواه محمد بن يحيى بن
أبي عمر ، فالحديث له شواهد من حديث عمرو بن أمية ، وحديث كعب بن
عجرة ، وغيرهما .

فدرجته : أنه صحيح ، لصحة سنده أيضاً ، وغرضه : الاستشهاد به ، والله
أعلم .



ثم استطرد المؤلف رحمه الله تعالى في الترجمة بحديث أنس رضي الله
عنه ، فقال :

(١٠٨) - ٥٥٩ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو طَاهِرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ (الأموي
المصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) . يروي عنه :
(م د س ق) .

(حدثنا عبد الله بن وهب) بن مسلم القرشي مولا هم المصري ، ثقة ، من
التاسعة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ أَبِي مَعْقِلٍ ، عَنْ
أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ
.....

(حدثنا معاوية بن صالح) بن حدير - بالمهملة مصغراً - الحضرمي
أبو عمرو الحمصي ، قاضي الأندلس ، صدوق له أوهام ، من السابعة ، مات
سنة ثمان وخمسين ومئة (١٥٨ هـ) ، وقيل : بعد السبعين ومئة . انتهى من
« التقريب » . روى عن : عبد العزيز بن مسلم ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ،
ومكحول الشامي ، وغيرهم ، ويروي عنه : (م عم) ، وابن وهب ، والليث بن
سعد ، والثوري ، وآخرون .

قال العجلي والنسائي : ثقة ، وقال أبو زرعة : ثقة محدث ، وقال ابن سعد :
كان ثقة كثير الحديث ، وذكره ابن حبان في « الثقات » .

(عن عبد العزيز بن مسلم) الأنصاري مولاهم مولى آل رفاعة المدني . روى
عن : أبي معقل ، وإبراهيم بن عبيد بن رفاعة ، ويروي عنه : (د ق) ، ومعاوية بن
صالح الحضرمي ، ومحمد بن إسحاق .

ذكره ابن حبان في « الثقات » ، روى له أبو داود وابن ماجه حديثاً واحداً في
المسح على العمامة ، وقال في « التقريب » : مقبول ، من السابعة .

(عن أبي معقل) . روى عن : أنس بن مالك في المسح على العمامة ، ويروي
عنه : (د ق) ، وعبد العزيز بن مسلم الأنصاري ، وليس بالقسملي .

قلت : قال أبو علي بن السكن : لا يثبت إسناداه ، وقال ابن القطان : أبو معقل
مجهول ، وكذا نقل ابن بطل عن غيره . انتهى « تهذيب » ، وقال في « التقريب » :
أبو معقل عن أنس في المسح على العمامة ، قيل : اسمه عبد الله بن معقل ،
مجهول ، من الخامسة . يروي عنه : (د ق) .

(عن أنس بن مالك) رضي الله عنه .

قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ قِطْرِيَّةٌ ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الْعِمَامَةِ ، فَمَسَحَ مُقَدِّمَ رَأْسِهِ وَلَمْ يَنْقُضِ الْعِمَامَةَ .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه راوياً مجهولاً ؛ وهو أبو معقل .

(قال) أنس : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضع عليه عمامة قطرية) - بكسر القاف وسكون الطاء وتشديد الياء - نسبة إلى قطر - بفتحيتين - قرية بالبحرين ، (فأدخل يده) الشريفة ؛ أي : كفه اليمنى (من تحت العمامة) المكورة عليه ، (فمسح مقدم رأسه) وهي الناصية ، (ولم ينقض العمامة) - بكسر العين - أي : لم يفكها وما رفعها عن رأسه ، بل أبقاها عليه ، ولا مناسبة بين الحديث والترجمة .

وقوله : (قطرية) أيضاً قال في « النهاية » (٨٠/٢) : هو ضرب من البرود فيه حمرة ، ولها أعلام فيها بعض الخشونة ، وقيل : من حلل جياذ تحمل من قبل البحرين ، وقال الأزهري : في أعراض البحرين قرية ، يقال لها : قطر ، وأحسب الثياب القطرية نُسبت إليها ، فكسروا القاف للنسبة وخففوا ، (ولم ينقض العمامة) أي : ما رفعها من الرأس ، ولا أزالها عنه ، بل أبقاها عليه ، ولا مناسبة بين ظاهر هذا الحديث وأحاديث الباب إلا أن يقال : قد علم من عادته صلى الله عليه وسلم أنه إذا اكتفى ببعض الرأس . . . تم مسح الباقي على العمامة ، ويدل على هذا حديث المغيرة وحديث سلمان المتقدم . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود أخرجه في الطهارة (٥٧) ، باب المسح على العمامة ، رقم (١٤٧) عن أنس بن مالك .

قوله : (فمسح الرأس ، ولم ينقض العمامة) قال في « العون » : في الحديث دلالة صريحة على مسح الرأس مع إبقاء العمامة عليه ، لولا في الحديث ضعف ،

.....

وفيه : إبقاء العمامة على الرأس حالة الوضوء ، وهو يرد على كثير من الموسوسين
ينزعون عمامتهم من الرأس عند الوضوء ، وهو التعمق المنهي عنه ، وكل الخير
في الاتباع ، وكل الشر في الابتداء .

قوله : (ولم ينقض العمامة) أي : لم يحلها وهو تأكيد لقوله : (فأدخل
يده من تحت العمامة) ، ومقصود أنس بهذا الكلام : أن النبي صلى الله عليه
وسلم لم ينقض عمامته حتى يستوعب مسح الرأس كله ، ولم ينف التكميل
على العمامة ، وقد أثبتته المغيرة بن شعبة وغيره ، فسكوت أنس عنه في هذا
الحديث لا يدل على نفيه ، وبهذا التقرير يوافق هذا الحديث الترجمة ، والله
أعلم . انتهى من « العون » .

قلت : فهذا الحديث ضعيف (١٦) (٨٨) ؛ لضعف سنده ، كما مر ،
وغرضه بسوقه : الاستطراد ؛ لعدم موافقته للترجمة .

تتمة

قلت : أحاديث المسح على العمامة أخرجها البخاري ومسلم والترمذي
وأحمد والنسائي وابن ماجه وغير واحد من الأئمة من طرق قوية متصلة الأسانيد ،
وذهب إليه جماعة من السلف ، كما عرفت ، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه مسح على الرأس فقط ، وعلى العمامة فقط ، وعلى الرأس والعمامة
معاً ، والكل صحيح ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم موجود في كتب
الأئمة الصحاح ، والنبي صلى الله عليه وسلم مبين عن الله تبارك وتعالى ، فقصر
الإجزاء على بعض ما ورد لغير موجب .. ليس من دأب المنصفين ، بل الحق
جواز المسح على العمامة فقط . انتهى من « عون المعبود » .



.....
وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :

الأول : حديث بلال ، ذكره للاستدلال .

والثاني : حديث عمرو بن أمية ، ذكره للاستشهاد .

والثالث : حديث سلمان ، ذكره للاستشهاد .

والرابع : حديث أنس ، ذكره للاستطراد مع ضعفه .

والله سبحانه وتعالى أعلم

أَبْوَابُ التَّحْقِيقِ

أَبْوَابُ التَّيْمُمِ

(٣٥) - (١١٤) - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّيْمُمِ

هذه الأبواب الآتية (أبواب التيمم)

أي : تراجم معقودة لبيان أحاديث التيمم .



(٣٥) - (١١٤) - (باب ما جاء) وورد من الأحاديث (في) مشروعية (التيمم)

وفي بعض النسخ : (في السبب) أي : سبب التيمم ، وإنما أُخِّرَ التيمم عن مسح الخفين مع أنه طهارة كاملة ، ومسح الخفين بعض طهارة ؛ لأنه أنسب بالوضوء ؛ لأنه يكون بالماء دون التيمم ؛ فإنه بالتراب .

والتيمم لغة : القصد ، ومنه قولهم : تيممت فلاناً لحاجة ؛ أي : قصدته ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾ ^(١) ، ومنه قول الشاعر هجواً للمخاطبين :

تيممتمكم لما فقدت أولي النهي ومن لم يجد ماءً تيمم بالتراب
وشرعاً : إيصال تراب طهور إلى الوجه واليدين بدلاً عن وضوء أو غسل
أو غسل عضو واجب فلا يتيمم عن غسل عضو مندوب ؛ كغسل الكفين قبل المضمضة ، وأجمعوا على أنه مختص بالوجه واليدين وإن كان الحدث أكبر ، وهو من خصائص هذه الأمة ، كما دل عليه خبر مسلم « جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً ، وَتَرَبَّتْهَا طَهوراً » .



(١) سورة البقرة : (٢٦٧) .

(١٠٩) - ٥٦٠ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَمَارِ بْنِ يَاسِرٍ أَنَّهُ قَالَ : سَقَطَ عَقْدُ عَائِشَةَ

واستدل المؤلف رحمه الله تعالى على مشروعيته بحديث عمار بن ياسر رضي الله عنه ، فقال :

(١٠٩) - ٥٦٠ - (١) (حدثنا محمد بن رُمح) بن المهاجر التجيبي مولا هم المصري ، ثقة ثبت ، من العاشرة . يروي عنه : (م ق) ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) .

(حدثنا الليث بن سعد) بن عبد الرحمن الفهمي المصري ، ثقة حجة إمام ، قرين مالك ، من السابعة ، مات سنة خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد بن مسلم (ابن شهاب) الزهري المدني ، ثقة حجة فاضل جليل ، من الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن عبيد الله بن عبد الله) بن عتبة بن مسعود الهذلي أبي عبد الله المدني ، ثقة ثبت فقيه ، من الثالثة ، مات دون المئة سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ) ، وقيل : سنة ثمان وتسعين ، وقيل غير ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن عمار بن ياسر) بن عامر بن مالك العنسي - بنون ساكنة بين مهملتين - أبي اليقظان المخزومي ، مولا هم الصحابي المشهور ، من السابقين الأولين البدرين ، قُتِلَ مع علي بصفين سنة سبع وثلاثين (٣٧ هـ) رضي الله عنه . يروي عنه : (ع) . وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات أثبات . (أنه) أي : أن ياسراً (قال سقط) أي : انقطع وضاع (عقد عائشة) رضي الله

فَتَخَلَّفَتْ لِالْتِمَاسِهِ ، فَأَنْطَلَقَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى عَائِشَةَ فَتَغَيَّظَ عَلَيْهَا فِي حَبْسِهَا
النَّاسَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الرُّخْصَةَ فِي التَّيْمَمِ قَالَ : فَمَسَحْنَا يَوْمَئِذٍ إِلَى
الْمَنَاقِبِ

تعالى عنها ؛ أي : فلادتها ؛ وهي ما يُلبس في العنق ، قال السندي : والعقد
- بكسر العين المهملة وسكون القاف - : القلادة ، والقلادة : حُلِي المرأة يُلبس
في العنق ، (فتخلّفت) أي : تأخرت عائشة عن الاستعداد للسير والارتحال حين
انقطع عقدها (لالتماسه) أي : لطلبه وتأخر النبي صلى الله عليه وسلم والناس
كذلك عن الارتحال والسير .

(فانطلق أبو بكر إلى عائشة ، فتغيظ عليها) والدها أبو بكر الصديق ؛ أي :
غضب عليها وشدد عليها الكلام (في حبسها) أي : لأجل حبسها (الناس)
ومنعها إياهم من الارتحال ؛ أي : لأجل أنها حبست الناس ، بل صارت سبباً
لاحتباسهم وتأخرهم عن المسير بعد التعريس في آخر الليل ، وليسوا على ماء
ولا ماء معهم ، (فأنزل الله عز وجل) في كتابه على رسوله صلى الله عليه وسلم
(الرخصة) والإباحة (في التيمم) عند فقد الماء ، وفي « صحيح البخاري » في
تفسير (سورة المائدة) من طريق عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم
عن أبيه عن عائشة فنزلت : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ... ﴾
الآية (١) .

(قال) عمار : (فمسحنا يومئذ) أي : يوم إذ سقط عقد عائشة ؛ أي : مسحنا
أيدينا بالتراب من الأكف (إلى المناكب) لأجل التيمم ؛ إما لأنه شرع كذلك
أولاً ، ثم نُسخ ، أو لاجتهادهم وعدم سؤالهم للنبي صلى الله عليه وسلم كيفيته ،
فوقعوا في الخطأ ، وفيه ما يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم ،

(١) سورة المائدة : (٦) .

قَالَ : فَأَنْطَلَقَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى عَائِشَةَ فَقَالَ : مَا عَلِمْتُ إِنَّكَ لِمُبَارَكَةٍ .

(١١٠) - ٥٦١ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيُّ ،

وهذا يدل على الوجه الأول إلا أن يقال : المراد أنه أمرهم بالتيمم لا بالكيفية ، وفيه أن مطلق اليد إلى المنكب وأن المسح المتقدم يدل على التبعض ، وإلا . . لما وقعوا بالخطأ مع أنهم من فصحاء العرب .

(قال) عمار : (ف) بعد أن أنزل الله سبحانه رخصة التيمم (انطلق) وذهب (أبو بكر) الصديق (إلى عائشة) رضي الله تعالى عنهما ، (فقال) لها اعتذاراً إليها من تغيبه عليها : والله ؛ (ما علمت) أنا حين تغيبت عليك (إنك لمباركة) أي : لذات بركة وخير عظيم حين أنزل الله سبحانه بسبب حبسك الناس رخصة التيمم ، وقوله : (إنك) بكسر الهمزة والكاف ؛ لدخول اللام في خبرها ، ولكونه خطاب مؤنث ؛ أي : فظهر لي بعد ذلك إنك لمباركة ؛ حيث أنزل الله تعالى بسببك خيراً مستمراً إلى يوم القيامة للأمة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود ؛ أخرجه في الطهارة ، باب التيمم الحديث ، رقم (٣١٧) ، والحديث رقم (٣١٨) ، والحديث رقم (٣١٩) ، والنسائي في الطهارة ، باب التيمم في السفر ، رقم (٣١١٥) ، وأحمد ، والبيهقي في الطهارة ، باب كيفية التيمم .

فدرجة الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث عمار هذا بحديث آخر له رضي الله عنه ، فقال :

(١١٠) - ٥٦١ - (٢) (حدثنا محمد) بن يحيى (بن أبي عمر العدني)

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَمَارِ بْنِ يَاسِرٍ قَالَ : تَيَمَّمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَنَاقِبِ .

المكي ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) .
يروى عنه : (م ت س ق) .

(حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو) بن دينار الجمحي المكي ، ثقة ، من
الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله) بن عتبة بن مسعود الهذلي المدني .
(عن أبيه) عبد الله بن عتبة بن مسعود .
(عن عمار بن ياسر) رضي الله عنه .

وهذا السند من سبأعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لكون رجاله ثقات .

(قال) عمار : (تيممنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) في سفر سافرناها
معه أول ما أنزل التيمم ، فمسحنا أيدينا بالتراب من الأكف (إلى المناكب)
جمع منكب ؛ والمنكب : ما بين أصل العضد والعنق .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي في الطهارة باب الاختلاف
في كيفية التيمم الحديث (٣١٤) .

فدرجة هذا الحديث أيضاً : صحيح ؛ لصحة سنده .

ورواه (خ) (٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٦ - ٣٤٧) ، (م)
(٣٦٨) ، قال أبو عيسى : قال إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي : حديث
عمار في التيمم للوجه والكفين هو حديث حسن صحيح ، وحديث عمار :
(تيممنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المناكب والآباط) . . ليس هو
بمخالف لحديث الوجه والكفين ؛ لأن عماراً لم يذكر أن النبي صلى الله عليه

(١١١) - ٥٦٢ - (٣) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنِ كَاسِبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ
.....

وسلم أمرهم بذلك ، وإنما قال : فعلنا كذا وكذا ، فلما سأل عمار النبي صلى الله عليه وسلم . . أمره بالوجه والكفين ، فانتهى إلى ما علمه النبي صلى الله عليه وسلم من الوجه والكفين ، والدليل على ذلك ما أفتى به عمار بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم في التيمم أنه قال : إلى الوجه والكفين ، ففي هذا دلالة على أنه انتهى إلى ما علمه النبي صلى الله عليه وسلم من الوجه والكفين . انتهى .

وحاصل الجواب عن التعارض بين حديث المناكب وحديث الوجه والكفين : أن تيممهم إلى المناكب والآباط لم يكن بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما التيمم للوجه والكفين . . فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم وعلمه ، فلا تعارض بين الحديثين .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثانياً لحديث عمار بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١١١) - ٥٦٢ - (٣) (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنِ كَاسِبٍ) المدني نزيل مكة ، صدوق ربما وهم . يروي عنه : (ق) ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ، أو إحدى وأربعين ومئتين .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ) سلمة بن دينار المخزومي مولاهم المدني ، الفقيه ، صدوق فقيه ، من الثامنة . يروي عنه : (ع) ، وقال ابن معين : ثقة ، مات وهو ساجد في الحرم النبوي سنة أربع وثمانين ومئة (١٨٤ هـ) ، وقيل قبل ذلك .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْهَرَوِيُّ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ، جَمِيعاً عَنْ
الْعَلَاءِ ، عَنْ أَبِيهِ ،
.....

(ح وحدثنا أبو إسحاق الهروي) - بفتححتين - نسبة إلى هراة ؛ مدينة
بخراسان ، إبراهيم بن عبد الله بن حاتم ، نزيل بغداد ، صدوق حافظ تُكلم فيه
بسبب القرآن ، من العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) . روى
عن : إسماعيل بن جعفر ، وهشيم ، وعيسى بن يونس ، وغيرهم . يروي عنه :
(ت ق) ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم .

قال الدارقطني : ثقة ثبت ، وقال النسائي : ليس بالقوي ، وقال أبو داود :
ضعيف ، وقال إبراهيم الحربي : كان حافظاً متقناً تقياً ، ما كان ها هنا أحد مثله ،
 وذكره ابن حبان في « الثقات » .

(حدثنا إسماعيل بن جعفر) بن أبي كثير الأنصاري الزرقني مولا هم
أبو إسحاق المدني . روى عن : العلاء بن عبد الرحمن الجهني ، وعبد الله بن
دينار ، وإسرائيل بن يونس ، وغيرهم ، ويروي عنه : (ع) ، وأبو إسحاق الهروي ،
ويحيى بن يحيى النيسابوري .

وثقه أحمد والنسائي وأبو زرعة وابن معين ، وقال : وهو أثبت من
ابن أبي حازم ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : ثقة ثبت ،
من الثامنة ، مات سنة ثمانين ومئة (١٨٠ هـ) .

(جميعاً) أي : كل من عبد العزيز ، وإسماعيل بن جعفر روى :

(عن العلاء) بن عبد الرحمن بن يعقوب الجهني المدني ، صدوق ، من
الخامسة . يروي عنه : (م عم) مات سنة بضع وثلاثين ومئة .

(عن أبيه) عبد الرحمن بن يعقوب الجهني الحُرقي ، ثقة ، من الثالثة .
يروي عنه : (م عم) .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ
مَسْجِدًا وَطَهُورًا » .

(عن أبي هريرة) رضي الله عنه .

وهذان السندان من خماسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : جُعِلَتْ لِي) ولأمتي (الأرض
مسجداً) أي : موضع صلاة (وطهوراً) - بفتح الطاء - والمراد : أن الأرض ما
دامت على حالها الأصلية . . فهي كذلك ، وإلا . . فقد تخرج بالنجاسة عن ذلك ،
والحديث لا ينبغي إلا على القول بأن التيمم يجوز على وجه الأرض كلها ، ولا
يختص بالتراب ، ويؤيده أن هذا العموم غير مخصوص بما جاء في الحديث بعد
هذا ؛ وهو قوله : « فأينما أدرك الرجل الصلاة . . فليصل » ، وهذا ظاهر سيما في
بلاد الحجاز ؛ فإن غالبها الجبال والحجارة ، فكيف يصح أو يناسب هذا العموم
إذا قلنا : لا يجوز التيمم إلا من التراب ؟! فليتأمل . انتهى « سندي » ، ورواية
أبي إسحاق الهروي من هذا الحديث .

وشارك المؤلف فيها : الإمام مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب
جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا ، رقم الحديث (١١٦٣) ، وشاركه الترمذي
أيضاً في كتاب السير ، باب ما جاء في الغنيمة ، رقم الحديث (١٥٥٣) ، وأما
رواية يعقوب بن حميد . . فقد انفرد بها ابن ماجه . انتهى « تحفة الأشراف »
(١٣٩٧٧) .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثالثاً لحديث عمار بحديث عائشة
رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١١٢) - ٥٦٣ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا اسْتَعَارَتْ مِنْ أَسْمَاءَ قِلَادَةً فَهَلَكَتْ ، فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَسًا فِي طَلِبِهَا ، فَأَذْرَكَهُمْ الصَّلَاةُ فَصَلُّوا بِغَيْرِ وُضوءٍ ،

(١١٢) - ٥٦٣ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ (حماد بن أسامة الهاشمي الكوفي .

(عن هشام بن عروة) بن الزبير .

(عن أبيه) عروة بن الزبير الأسدي المدني .

(عن عائشة) أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(أنها) أي : أن عائشة (استعارت) أي : أخذت (من) أختها (أسماء) بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهم (قلادة) من جهة العارية ؛ وهي : أخذ مال من الغير ؛ لينتفع به ، ثم يرده ، والقلادة : حُلِي معروف تلبسه المرأة في عنقها ، (فهلكت) أي : سقطت تلك القلادة عن عائشة ، فضاعت في سفرهم ، (فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم أناساً) أي : رهطاً من أصحابه (في طلبها) أي : في طلب تلك القلادة ، (فأذركتهم الصلاة) أي : دخل عليهم وقتها وهم في طلبها ، (فصلوا بغير وضوء) ولا تيمم ؛ لأن التيمم لم يُرخص فيه وقتئذ محافظة على أدب الوقت ، وفي رواية للبخاري : (وليس معهم ماء ، فصلوا بلا وضوء) .

واستدل بهذا الحديث على أن فاقد الماء والتراب يُصلي ، ولا إعادة عليه ؛ لأن حالنا عند فقدهما كحالهم يومئذ عند الماء ، ولم يرو أن النبي صلى الله عليه وسلم أنكر عليهم ذلك ، ولا أمرهم بالإعادة . انتهى « سندي » .

فَلَمَّا أَتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . . شَكَوُوا ذَلِكَ إِلَيْهِ ، فَنَزَلَتْ آيَةُ التَّيْمُمِ ، فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ : جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا ، فَوَاللَّهِ ؛ مَا نَزَلَ بِكَ أَمْرٌ قَطُّ . . إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ لَكَ مِنْهُ مَخْرَجًا ، وَجَعَلَ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ بَرَكََةً .

(فلما أتوا) أي : فلما جاء أولئك الرهط (النبي صلى الله عليه وسلم . . شكوا ذلك) أي : أخبروا ذلك الفعل الذي فعلوه ؛ وهو الصلاة بلا وضوء (إليه) أي : إلى النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل الشكوى والعتاب لأنفسهم على ذلك ، (فنزلت آية) الترخيص في (التيمم) عند فقد الماء ؛ يعني : قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الْزَيِّتُ ءَامِنُونَ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ إلى قوله تعالى ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ . . الآية (١) .

(فقال أسيد بن حضير) - بالتصغير فيهما - ابن سماك بن عتيك الأنصاري الأشهلي ، وهو ممن أرسل في طلب القلادة ، الصحابي المشهور ، شهد العقبة وبدراً رضي الله عنه ، أي : قال مخاطباً لعائشة : (جزاك) - بكسر الكاف خطاباً لمؤنث - أي : جعل (الله) عز وجل (خيراً) عظيماً جزاءً لك على بركتك ، (فوالله) أي : فأقسمت بالله الذي لا إله غيره (ما نزل بك أمر) أي : ما أصابك أمر مهم من المصائب (قط) أي : في زمن من الأزمنة الماضية في عمرك . . (إلا جعل الله لك منه) أي : من ذلك الأمر المهم (مخرجاً) أي : محل خروج ، وكشف عنك ، (وجعل) الله تعالى (للمسلمين فيه) أي : في ذلك الأمر المهم الذي أصابك (بركة) أي : زيادة خير .

قوله : (فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم أناساً في طلبها) كذا في رواية عروة عن عائشة ، وفي رواية : (فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً ، فوجدها) أي : القلادة ، ولأبي داود : (فبعث أسيد بن حضير وناساً معه) ،

(١) سورة المائدة : (٦) .

.....
وطريق الجمع بين هذه الروايات : أن أُسِيداً كان رأس من بعث لذلك ، فلذلك سُمي في بعض الروايات دون غيره ، وكذا أُسند الفعل إلى واحد مبهم ، وهو المراد به ، فكأنهم لم يجدوا العقد أولاً ، فلما رجعوا ، ونزلت آية التيمم ، وأرادوا الرحيل وأثاروا البعير .. وجده أُسيد بن حضير ؛ أي : بعد جميع ما تقدم من التفتيش وغيره . انتهى « فتح الباري » .

قوله : (أنها استعارت قلادة من أسماء) ، وفي رواية عنها : (سقطت قلادة لي) ، وفي أخرى : (انقطع عقد لي) ، وفي هذه الروايات معارضة ، والجمع بينها : بأن يقال : إن إضافة القلادة إليها ؛ لكونها في يدها وتصرفها ، وإلى أسماء ؛ لكونها ملكها ؛ لتصريح عائشة في رواية عروة بأنها استعارتها منها ، وهذا كله بناء على اتحاد القصة ، وقد جنح البخاري في التفسير إلى تعددها حيث أورد حديث الباب في تفسير المائدة ، وحديث عروة في تفسير (النساء) ، فكان نزول آية (المائدة) بسبب عقد عائشة ، وآية (النساء) بسبب قلادة أسماء ، وما تقدم من اتحاد القصة أظهر وأرجح . انتهى من « الفتح » .

قوله : (فوالله ما نزل بك أمر ..) إلى آخره .. فيه إشعار بأن هذه القصة كانت بعد قصة الإفك ، فيُقَوَّى قول من ذهب إلى تعدد العقد ، وممن جزم بذلك محمد بن حبيب الإخباري ، فقال : سقط عقد عائشة في غزوة ذات الرقاع ، وفي غزوة بني المصطلق ، وقد اختلف أهل المغازي في أي هاتين الغزاتين كانت أولاً ، وقال الداوودي : كانت قصة التيمم في غزاة الفتح ، ثم تردد في ذلك . انتهى من « الفتح » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري ومسلم وأبو داود .

.....

فهو من المتفق عليه ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :

الأول : حديث عمار الأول ، وذكره للاستدلال .

والثاني : حديث عمار الثاني ، ذكره للاستشهاد .

والثالث : حديث أبي هريرة ، ذكره للاستشهاد .

والرابع : حديث عائشة ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٦) - (١١٥) - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّيْمَمِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً

(١١٣) - (٥٦٤) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ ذَرٍّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى ،
.....

(٣٦) - (١١٥) - (باب ما جاء في) كون (التيمم ضربة واحدة)



(١١٣) - (٥٦٤) - (١) (حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا محمد بن جعفر)

الهدلي البصري .

(حدثنا شعبة) بن الحجاج (عن الحكم) بن عتيبة - مصغراً - الكندي الكوفي ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة ثلاث عشرة ومئة ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن زر) - بفتح المعجمة وتشديد الراء - ابن عبد الله بن زرارة بضم الزاي وتخفيف الرائين ، المرهبي - بضم الميم وسكون الراء - الهمداني أبي عمر الكوفي . روى عن : سعيد بن عبد الرحمن بن أبيزى ، وسعيد بن جبير ، وعبد الله بن شداد بن الهاد ، وغيرهم ، ويروي عنه : (ع) ، والحكم بن عتيبة ، والأعمش ، ومنصور ، وسلمة بن كهيل ، وآخرون .

وثقه ابن معين والنسائي وابن خراش ، وقال ابن حبان في « الثقات » : كان من عباد أهل الكوفة ، وقال البخاري : صدوق ، وقال في « التقريب » : ثقة عابد ، رُمي بالإرجاء ، من السادسة ، مات قبل المئة .

(عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبيزى) الخزاعي مولاهم الكوفي ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .

عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا أَتَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَقَالَ : إِنِّي أَجْنَبْتُ فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ ،
فَقَالَ عُمَرُ : لَا تُصَلِّ ، فَقَالَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ : أَمَا تَذْكُرُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ
أَنَا وَأَنْتَ فِي سَرِيَّةٍ فَأَجْنَبْنَا فَلَمْ نَجِدِ الْمَاءَ ، فَأَمَّا أَنْتَ . . فَلَمْ تُصَلِّ ، وَأَمَّا
أَنَا . . فَتَمَعَّكَتُ فِي التُّرَابِ
.....

(عن أبيه) عبد الرحمن بن أبزى - بفتح الهمزة وسكون الموحدة بعدها زاي
مقصوراً - الخزاعي مولاهم ، صحابي صغير ، وكان في عهد عمر رجلاً ، وكان
على خراسان لعلي . يروي عنه : (ع) .

(أن رجلاً) من المسلمين (أتى) أي : جاء (عمر بن الخطاب) رضي الله
عنه في عهد خلافته ، قال الحافظ ابن حجر : لم أقف على تسمية الرجل ،
وفي رواية الطبراني أنه من أهل البادية ، وفي رواية سليمان بن حرب أن
عبد الرحمن بن أبزى شهد ذلك . انتهى من « الفتح » ، (فقال) الرجل لعمر :
(إني أجنب) أي : أحدث حدثاً أكبر ، (فلم أجد الماء) الذي أغتسل به هل
أصلي مع الجنابة أم أترك الصلاة حتى أجد الماء ؟ (فقال) له (عمر : لا تصل)
زاد السراج : حتى تجد الماء ، وللنسائي نحوه .

(فقال عمار بن ياسر) لعمر : (أما تذكر يا أمير المؤمنين إذ) كنت (أنا
وأنت في سرية) أي : في قطعة من الجيش (فأجنبنا) أي : أجنبنا أنا وأنت
(فلم نجد الماء) الذي نغتسل به ، (فأما أنت) يا عمر . . (فلم تصل)
على اعتقاد أن التيمم غير مشروع للجنب ، (وأما أنا . . فتمعكت) وفي رواية
للبخاري : (فتمرغت) - بالغين المعجمة - كلاهما بمعنى واحد ؛ أي : تقلبت
(في التراب) وتعفرت به ، وكأن عماراً بهذا التقلب استعمل القياس في هذه
المسألة ؛ أي : كأنه ظن أن إيصال التراب إلى جميع الأعضاء واجب في تيمم
الجنابة كإيصال الماء إلى جميعها في غسلها للجنابة ، وعبرة « الفتح » هنا : لأن

فَصَلَّيْتُ ، فَلَمَّا أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ . . فَقَالَ :
« إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ » ، وَضَرَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدَيْهِ إِلَى الْأَرْضِ ،
ثُمَّ نَفَخَ فِيهِمَا وَمَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ .

عماراً لما رأى أن التيمم إذا وقع بدل الوضوء وقع على هيئة الوضوء . . رأى أن
التيمم عن الغسل يقع على هيئة الغسل .

ويُستفاد من هذا الحديث : وقوع اجتهد الصحابة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن المجتهد لا لوم عليه إذا بذل وسعه ، وإن لم يصب الحق ، وأنه إذا عمل
بالاجتهاد لا تجب عليه الإعادة ، وفي تركه أمر عمر بقضائها أيضاً متمسك لمن
قال : إن فاقد الطهورين لا يصلي ولا قضاء عليه ، وفيه نظر . انتهى من « الفتح » .

(فصليت ، فلما أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك) التمعك
في التراب (له) صلى الله عليه وسلم ، والفاء في قوله : (فذكرت) زائدة في
جواب لما الشرطية ، وفي قوله : (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم عاطفة
على (ذكرت) : (إنما كان) الشأن (يكفيك) ويجزئك في التيمم عن الجنابة
هكذا ، فكان إما زائدة أو شأنية ، وقوله : (وضرب) أي : وضع (النبي صلى الله
عليه وسلم بيديه) أي : بكفيه وألصقهما (إلى الأرض) . . بيان لما يجزئ
في التيمم ، (ثم) بعدما رفع اليدين من الأرض (نفخ فيهما) بفمه ؛ تخفيفاً
وتقليلاً للتراب المنقول ؛ لئلا يشوه خلقه ودفعاً لما ظن من أنه لابد من الآثار في
استعمال التراب ، (ومسح بهما) أي : بالتراب المنقول باليدين (وجهه وكفيه) .
وفي قوله : « إنما كان يكفيك » دليل على أن الواجب في التيمم هي الصفة
المشروحة في هذا الحديث ، والزيادة على ذلك لو ثبتت بالأمر . . دلت على
النسخ ، ولزم قبولها ، لكن إنما وردت بالفعل ، فتُحمل على الأكمل ، وهذا هو
الأظهر من حيث الدليل . انتهى من « الفتح » .

(١١٤) - ٥٦٥ - (٢) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ،
.....

واستدل بالنفخ على استحباب تخفيف التراب ، وعلى سقوط استحباب التكرار في التيمم ؛ لأن التكرار يستلزم عدم التخفيف ، واستدل أيضاً بهذا الحديث على أن من غسل رأسه بدل المسح في الوضوء .. أجزاءه ؛ أخذاً من كون عمار تمرغ في التراب للتيمم وأجزأه ذلك ، ومن هنا يؤخذ جواز الزيادة على الضربتين في التيمم ، وسقوط إيجاب الترتيب في التيمم عن الجنب . قاله الحافظ في « الفتح » .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي ، قال أبو عيسى : حديث عمار حديث حسن صحيح .

فهو في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة ، وموضعها منه قوله : (وضرب بيديه إلى الأرض) لأنه لم يذكر فيه إلا ضربة واحدة .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث عمار بحديث ابن أبي أوفى رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١١٤) - ٥٦٥ - (٢) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (العبسي الكوفي أخو أبي بكر ، أسن منه بسنتين ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة تسع وثلاثين ومئتي (٢٣٩ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي أبو عوف الكوفي . روى عن : ابن أبي ليلى ، والأعمش ، وغيرهم ، ويروي عنه : (ع) ، وعثمان ابن أبي شيبة .

قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وقال العجلي : ثقة ثبت ، عاقل

عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنِ الْحَكَمِ وَسَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ أَنَّهُمَا سَأَلَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى عَنِ التَّيَمُّمِ فَقَالَ : أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمَّارًا أَنْ يَفْعَلَ هَكَذَا ،

ناسك ، وقال في « التقريب » : ثقة ، من الثامنة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة ، وقيل : تسعين ، وقيل بعدها .

(عن) محمد بن عبد الرحمن (بن أبي ليلى) يسار الأنصاري الكوفي ، القاضي ، صدوق ، سيئ الحفظ جداً ، من السابعة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . روى عن : الحكم بن عتيبة ، ويروي عنه : (عم) ، وحמיד بن عبد الرحمن .

قال النسائي : ليس بالقوي ، وقال الدارقطني : كان رديء الحفظ ، كثير الوهم (عن الحكم) بن عتيبة الكندي الكوفي ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة ثلاث عشرة ومئة ، أوبعدها . يروي عنه : (ع) .

(وسلمة بن كهيل) الحضرمي أبي يحيى الكوفي ، ثقة ، من الرابعة . يروي عنه : (ع) .

(أنهما سألا عبد الله بن أبي أوفى) علقمة بن خالد بن الحارث الأسلمي الكوفي ، الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنهما ، شهد الحديبية ، وعُمِّرَ بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، مات سنة سبع وثمانين (٨٧ هـ) وهو آخر من مات بالكوفة من الصحابة . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن من رجاله ابن أبي ليلى ، وهو سيئ الحفظ ، ضعيف في الحديث .

أي : سألاه (عن) كيفية (التيمم ، فقال) ابن أبي أوفى : (أمر النبي صلى الله عليه وسلم عمار) بن ياسر بـ (أن يفعل) عمار (هكذا) أشار إلى الضرب والنفذ

وَضَرَبَ بِيَدَيْهِ إِلَى الْأَرْضِ ، ثُمَّ نَفَضَهُمَا وَمَسَحَ عَلَى وَجْهِهِ ، قَالَ الْحَكَمُ :
وَيَدَيْهِ ، وَقَالَ سَلَمَةُ : وَمِرْفَقَيْهِ .

والمسح ، وبين ابن أبي أوفى المشار إليه بقوله : (وضرب) ابن أبي أوفى ؛ أي :
أفضى وألصق ابن أبي أوفى (بيديه) أي : بكفيه (إلى الأرض ، ثم) بعد أخذ
التراب بهما رفعهما ، و (نفضهما) أي : حركهما قليلاً للتراب عنهما ، (ومسح)
ابن أبي أوفى ؛ أي : أمر بيديه (على وجهه) إيصالاً للتراب إليه (قال الحكم)
أي : زاد في روايته لفظة (و) مسح ابن أبي أوفى على (يديه) بعدما قال على
وجهه ، (وقال سلمة) في روايته : (و) مسح ابن أبي أوفى على (مرفقيه) أي :
مسح من رؤوس الأصابع إلى المرفقين ، وهذه الرواية ؛ أي : رواية سلمة وزيادته
لفظة : مرفقيه . . شاذة في حديث عمار مخالفة لرواية الأكثر .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن لم ينفرد به ابن أبي ليلى ؛ فقد
رواه ابن أبي شيبة في « مصنفه » عن وكيع عن الأعمش عن سلمة بن كهيل عن
ابن أبي أوفى عن أبيه فذكره بمتنه ، وأصل كيفية التيمم المذكور في « الصحيحين »
من حديث عمار .

فالحديث : صحيح المتن بما قبله ، ضعيف السند ، وغرضه : الاستشهاد به
لحديث عمار .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول : حديث عمار ، ذكره للاستدلال .

والثاني : حديث ابن أبي أوفى ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٧) - (١١٦) - بَابُ : فِي التَّيْمِمْ ضَرْبَتَيْنِ

(١١٥) - (٥٦٦) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ الْمِصْرِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَنْبَأَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ حِينَ تَيَمَّمُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَمَرَ الْمُسْلِمِينَ فَضَرَبُوا بِأَكْفِهِمُ التُّرَابَ وَلَمْ يَقْبِضُوا مِنَ التُّرَابِ شَيْئًا ،
.....

(٣٧) - (١١٦) - (باب) : ما جاء (في) كون (التيمم ضربتين) أي : مرتين



(١١٥) - (٥٦٦) - (١) (حدثنا أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح)
الأموي (المصري ، حدثنا عبد الله بن وهب) بن مسلم القرشي المصري .
قال عبد الله : (أنبأنا يونس بن يزيد) الأيلي الأموي ، ثقة ، من السابعة ،
مات سنة تسع وخمسين ومئة (١٥٩ هـ) على الصحيح ، وقيل : سنة ستين ومئة .
يروي عنه : (ع) .

(عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله) بن عتبة بن مسعود الهذلي
المدني .

(عن عمار بن ياسر) قصتهم (حين تيمموا مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لكون رجاله ثقات أثباتاً .

(فأمر) النبي صلى الله عليه وسلم (المسلمين) بنقل التراب ، (فضرَبوا
بأكفهم) - بفتح الهمزة وضم الكاف وتشديد الفاء - جمع كف ؛ أي : نقلوا
بأكفهم (التراب ، ولم يقبضوا) أي : لم يأخذوا (من التراب شيئاً) كثيراً ،

فَمَسَحُوا بِوُجُوهِهِمْ مَسْحَةً وَاحِدَةً ، ثُمَّ عَادُوا فَضَرَبُوا بِأَكْفِهِمُ الصَّعِيدَ مَرَّةً أُخْرَى فَمَسَحُوا بِأَيْدِيهِمْ .

(فمسحوا بوجوههم مسحة واحدة ، ثم عادوا) ورجعوا إلى نقل التراب ، (فضربوا) التراب ، ونقلوه (بأكفهم الصعيد) أي : التراب (مرة) ثانية (أخرى ، فمسحوا) بها (بأيديهم) .

ففي الحديث الضرب مرتين ، قال السندي : وظاهر صنيع المصنف أنه يجوز الضربتان ، والاكتفاء بالواحدة وهو أقرب بعد ورود الوجهين ، ولا تعارض في الأفعال حتى يدفع البعض بالبعض . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود ؛ أخرجه في الطهارة ، باب التيمم ، رقم (٣١٨) ، والنسائي في الطهارة ، رقم (٣١٥) ، وأحمد (٢٢١/٤) . فدرجة الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر في هذا الباب إلا هذا الحديث الصحيح .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُخْبِرُ أَنَّ رَجُلًا أَصَابَهُ جُرْحٌ فِي رَأْسِهِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ أَصَابَهُ اُخْتِلَامٌ فَأَمَرَ بِالْاِغْتِسَالِ فَأَغْتَسَلَ ، فَكَزَّ فَمَاتَ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « قَتَلُوهُ ، »

يروى عنه : (ع) ، مات سنة أربع عشرة ومئة (١١٤ هـ) على المشهور ، وقيل : إنه تغير بأخرة ، ولم يكثر ذلك منه .

(قال) عطاء : (سمعت ابن عباس) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه انقطاعاً ؛ لأن الأوزاعي لم يسمع عطاءً .

أي : سمعته (يخبر أن رجلاً) من المسلمين لم أر من ذكر اسمه (أصابه جرح في رأسه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : في زمن حياته ، (ثم أصابه اختلام) أي : إنزال المنى في النوم ، (فأمر بالاغتسال) من الجنابة بالبناء للمجهول ؛ أي : أمره أصحابه ورفقته بالاغتسال حين سألهم هل تجدون لي رخصة في التيمم بدل الغسل عن الجنابة ؛ لأنني خفت ضرراً من الاغتسال ؛ لشدة البرد ؟ فقالوا له : ما نجد لك رخصة في التيمم ، وأنت قادر على الماء ؛ أي : على استعماله ، والتيمم لمن لا يقدر عليه ، (فاغتسل) من الجنابة بسبب أمرهم إياه بالاغتسال ، (فكز) الرجل - بضم الكاف والزاي المشددة - على صيغة المجهول ؛ أي : أخذه الكز والشلل والغثيان بسبب الاغتسال في البرد ، قال في « النهاية » : الكزاة : داء يتولد من شدة البرد ، وقيل : هو نفس البرد ، وفي « الصحاح » الكزاز - بالضم - : داء يأخذ من شدة البرد ، وكز الرجل فهو مكزوز إذا انقبض من البرد ؛ أي : فأخذه الغثيان من الاغتسال في البرد ، (فمات) الرجل ، (فبلغ ذلك) الذي فعلوه به وفعل الرجل بنفسه (النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال) النبي صلى الله عليه وسلم : (قتلوه) أي : قتل الرجل أصحابه ؛

قَتَلَهُمُ اللَّهُ ، أَوْلَمْ يَكُنْ شِفَاءَ الْعِيِّ السُّؤَالُ ؟ » ، قَالَ عَطَاءُ : وَبَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَوْ غَسَلَ جَسَدُهُ وَتَرَكَ رَأْسَهُ حَيْثُ أَصَابَهُ الْجِرَاحُ » .

أي : تسببوا في قتله حيث أمروه بالاغتسال في البرد ، (قتلهم الله) تعالى ؛ أي : جازاهم الله على قتلهم إياه ، وهذا دعاء عليهم على أمرهم إياه بالاغتسال ، وفيه أن صاحب الخطأ الواضح غير معذور ، (أ) فعلوا ذلك (ولم يكن شفاء العي) بالنصب على أنه خبر (يكن) مقدم على اسمه (السؤال ؟) بالرفع اسم (يكن) مؤخر ؛ أي : أقتلوه ، ولم يكن سؤاله إياهم شفاء عيه وجهله ؟ بل كان سؤالهم سبباً لهلاكه ، كما قال بعضهم :

وصحبة الجُھال داء وعمى تزيد للقلب السقيم السقما
وفي « النهاية » : العي - بكسر العين وتشديد الياء - : الجهل ، وربما يستدل به على جواز التقليد للجاهل .

قال الأوزاعي : (قال عطاء) بن أبي رباح (وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لو غسل) ذلك الرجل (جسده) أي : سائر جسده (وترك رأسه) أي : ترك من رأسه (حيث أصابه الجراح) أي : موضع جراحته ، وتيمم عن موضعها . . لكفاه ذلك الغسل والتيمم في ارتفاع جناخته .

قوله : (وترك رأسه) قال السندي : أي : ومسح على خرقه فوقه وتيمم ، وجواب (لو) الشرطية محذوف ، كما قدرناه ، ويحتمل كون (لو) للتمني فلا تحتاج إلى جواب .

قوله : (قتلوه) أسند القتل إليهم ؛ لأنهم تسببوا له بتكليفهم له باستعمال الماء مع وجود الجرح في رأسه ؛ ليكون أدل على الإنكار عليهم (قتلهم الله) إنما قاله زجراً وتهديداً .

قوله : « أولم يكن شفاء العي السؤال ؟ » وفي رواية أبي داود : « ألا سألو إذ لم يعلموا ؛ فإنما شفاء العي السؤال » والعي - بكسر العين وتشديد الياء - : هو التحير في الكلام وعدم الضبط كذا في « الصحاح » ، وفي « النهاية » و« لسان العرب » : العي - بكسر العين - : الجهل ، والمعنى : أن الجهل داء ، وشفاءه السؤال والتعلم .

قال الخطابي : في هذا الحديث من العلم : أنه عابهم بالفتوى بغير علم ، وألحق بهم الوعيد بأن دعا عليهم وجعلهم في الإثم قتلة له ، وفيه من الفقه : أنه أمر بالجمع بين التيمم وغسل سائر جسده بالماء ، ولم ير أحد الأمرين كافياً دون الآخر ، قال أصحاب الرأي : إن كان أقل أعضائه مجروحاً . . جمع بين الماء والتيمم ، وإن كان الأكثر . . كفاه التيمم وحده ، وعلى قول الشافعي لا يجزئه في الصحيح من بدنه قل أو كثر إلا الغسل . انتهى كلامه .

وقوله أيضاً : « ألم يكن شفاء العي السؤال ؟ » أي : لم لم يسألوا حين لم يعلموا ؟ لأن شفاء الجهل السؤال لأهل العلم ؛ كما قال تعالى : ﴿ فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ^(١) انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود ؛ أخرجه في الطهارة (١٢٧) ، باب في المجروح يتيمم ، رقم (٣٣٧) ، رواه عن نضر بن عاصم الأنطاكي ، حدثنا محمد بن شعيب ، أخبرني الأوزاعي أنه بلغه عن عطاء بن أبي رباح ، ثم قال الأوزاعي : عن عطاء مرسل ، فذكره بإسناده ومثله إلا أنه لم يقل : (في رأسه) ، ولم يقل : (فكز) ، ولم يذكر ما زاده عطاء ، والباقي نحوه ، ورواه ابن خزيمة في « صحيحه » ، وابن الجارود والحاكم .

(١) سورة النحل : (٤٣) .

.....

فدرجته : أنه حسن إلا ما زاده عطاء بلفظ البلاغ ؛ لأن في سنده انقطاعاً ، وله شواهد ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر في هذا الباب إلا هذا الحديث الحسن .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٩) - (١١٨) - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ

(١١٧) - (٥٦٨) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ ، عَنْ خَالَتِهِ مَيْمُونَةَ قَالَتْ : وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُسْلًا
.....

(٣٩) - (١١٨) - (بَابُ مَا جَاءَ) مِنَ الْأَحَادِيثِ

(فِي) بَيَانِ كَيْفِيَةِ (الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ)



(١١٧) - (٥٦٨) - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ) الْعَبْسِيُّ الْكُوفِيُّ .

(وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ) بْنُ إِسْحَاقَ الطَّنَافِسِيِّ الْكُوفِيِّ .

(قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ) رَافِعَ الْأَشْجَعِيِّ مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) ، مِنْ الثَّالِثَةِ ، وَكَانَ يَرْسِلُ كَثِيرًا ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ أَوْ ثَمَانٍ وَتَسْعِينَ (٩٨ هـ) ، وَقِيلَ : مِئَةٌ ، أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ .

(عَنْ كُرَيْبِ) بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ الْهَاشِمِيِّ مَوْلَاهُمُ ، (مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ) ثِقَةٌ ، مِنْ الثَّالِثَةِ . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَتَسْعِينَ (٩٨ هـ) بِالْمَدِينَةِ .

(حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ خَالَتِهِ مَيْمُونَةَ) بِنْتُ الْحَارِثِ الْهَلَالِيَّةِ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(قَالَتْ) مَيْمُونَةُ : (وَضَعْتُ) أَي : هَيَّأْتُ (لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَقَدَّمْتُ لَهُ (غُسْلًا) - بَضْمٌ فَسْكَونٌ - أَي : مَاءٌ يَغْتَسَلُ بِهِ ، قَالَ السَّنْدِيُّ : الْغُسْلُ

فَاغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ ، فَأَكْفَأَ الْإِنَاءَ بِشِمَالِهِ عَلَى يَمِينِهِ فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا ،
ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى فَرْجِهِ ، ثُمَّ دَلَكَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ ، ثُمَّ مَضَمَضَ وَأَسْتَنْشَقَ وَغَسَلَ
وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَذَرَاعِيَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ أَفَاضَ الْمَاءَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ ، ثُمَّ تَنَحَّى

- بضم الغين - : اسم للماء الذي يُغتسل به ، ويصح إرادة المعنى المتعارف فيه ،
ولكن بتقدير مضاف ؛ أي : ماء الغسل ، وفي « الكوكب » : الغسل - بالضم -
يُطلق على الماء الذي يُغتسل به ، وهو المراد هنا ، وأما الغسل - بالكسر -
فاسم لما يضاف إلى الماء من سدر وأشنان وصابون ونحوه ، وبالفتح . . فاسم
لاستعمال الماء في جميع البدن ، وهو مصدر قياسي لغسل الثلاثي ، كما يقتضيه
قول « الخلاصة » :

فعل قياس مصدر المعدى من ذي ثلاثة كَرَدَ رَدًا
انتهى منه .

وقوله : (فاغتسل من الجنابة ، فأكفأ الإناء . . .) إلى آخره ، بهمزة في
آخره . . تفسير لاغتسل ؛ أي : أمال الإناء (بشماله على يمينه ، فغسل كفيه
ثلاثاً) من المرات ، (ثم) أدخل يده اليمنى في الإناء ؛ ليأخذ الماء ، فأخذه
كما في رواية مسلم ، ف (أفاض) أي : أفرغ الماء وصبه (على فرجه) ومذاكيره
وغسله بشماله ، (ثم دلك يده) اليسرى (بالأرض) دلكاً شديداً ، كما هو رواية
مسلم ؛ لما لعله تعلق بها من رائحة ولزوجة ، قال النووي : وفي هذا دلالة على
أنه يستحب للمستنجي بالماء إذا فرغ من الاستنجاء . . أن يغسل يده بتراب أو
أشنان أو يدلكها بالتراب أو بالحائط ؛ ليذهب الاستقذار منها .

(ثم) توضأ وضوءه للصلاة ، كما في رواية مسلم ، ف (مضمض) فمه ،
(واستنشق) أنفه ، (وغسل وجهه ثلاثاً وذراعيه) أي : ساعديه (ثلاثاً ، ثم
أفاض الماء) وصبه (على سائر جسده ثم تنحى) أي : تحول عن مقامه الذي

اغتسل فيه إلى ناحية أخرى ، (فغسل رجله) قال الحافظ ابن حجر : وفيه التصريح بتأخير غسل الرجلين في وضوء الغسل إلى آخره ، وهو مخالف لظاهر رواية عائشة : (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا اغتسل من الجنابة .. بدأ بغسل يديه ، ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ، ثم يدخل أصابعه في الماء ...) الحديث .

ويمكن الجمع بينهما إما بحمل رواية عائشة على المجاز ؛ بأن المراد يتوضأ أكثر الوضوء كما يتوضأ للصلاة ، وهو ما سوى الرجلين ، ويحمله على حالة أخرى ، وبحسب اختلاف هاتين الحالتين اختلف نظر العلماء : فذهب الجمهور إلى استحباب تأخير غسل الرجلين في الغسل ، كما في حديث ميمونة ، وعن مالك : إن كان المكان غير نظيف .. فالمستحب تأخيرهما ، وإلا .. فالتقديم ، وعند الشافعية : ففي الأفضل قولان . انتهى من « الكوكب » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في باب الوضوء قبل الغسل ، رقم (٢٤٩) ، ومسلم في الحيض ، باب صفة غسل الجنابة ، رقم (٣١٧/٣٧) ، وأبو داود في الطهارة (٩٨) ، باب ما جاء في الغسل من الجنابة ، رقم (٣٤٥) ، والترمذي في الطهارة (٧٦) ، باب ما جاء في الغسل من الجنابة ، رقم (١٠٣) ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وفي الباب عن أم سلمة وجابر وأبي سعيد وجبير بن مطعم وأبي هريرة . والنسائي في الطهارة (١٦١) ، باب غسل الرجلين في غير المكان الذي يغتسل فيه ، رقم (٢٥٣) .

فهذا الحديث : في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه بسوقه : الاستدلال به على الترجمة .



(١١٨) - ٥٦٩ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ ،
حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ ، حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ سَعِيدِ الْحَنْفِيِّ ، حَدَّثَنَا
جُمَيْعُ بْنُ عَمِيرِ التَّيْمِيِّ
.....

ثم استأنس المؤلف رحمه الله تعالى للترجمة بحديث عائشة رضي الله
تعالى عنها ، فقال :

(١١٨) - ٥٦٩ - (٢) (حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب)
محمد بن عبد الرحمن بن أبي عثمان بن عبد الله بن خالد بن أسد بن
أبي العيص بن أمية القرشي الأموي أبو عبد الله الأبلبي - بضم الهمزة - البصري .
روى عن : عبد الواحد بن زياد ، وأبي عوانة ، ويزيد بن زريع ، وغيرهم ، ويروي
عنه : (م ت س ق) ، وزكرياء بن يحيى الساجي ، وابن أبي الدنيا ، وآخرون .
قال النسائي في « مشيخته » : ثقة ، وقال مسلمة : بصري ثقة ، وقال في
« التقريب » : صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين ومئتين
(٢٤٤ هـ) .

(حدثنا عبد الواحد بن زياد) العبدى مولاهم البصري ، ثقة ، في حديثه عن
الأعمش وحده مقال ، من الثامنة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة ست وسبعين
ومئة (١٧٦ هـ) ، وقيل بعدها .

(حدثنا صدقة بن سعيد الحنفي) الكوفي ، مقبول ، من السادسة . روى عن :
جُمَيْعِ بْنِ عَمِيرٍ ، وبلال بن المنذر ، ومصعب بن شيبة العبدي ، ويروي عنه : (د
س ق) ، وعبد الواحد بن زياد ، والثوري ، وقدامة ، وغيرهم .
قال أبو حاتم : شيخ ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال (خ) : عنده
عجائب ، وضعفه ابن وضاح .

(حدثنا جُمَيْعِ بْنِ عَمِيرٍ) - بالتصغير فيهما - ابن عفاق (التيمي) أبو الأسود

قَالَ : أَنْطَلَقْتُ مَعَ عَمَّتِي وَخَالَتِي فَدَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ فَسَأَلْنَاهَا : كَيْفَ كَانَ يَصْنَعُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ غُسْلِهِ مِنَ الْجَنَابَةِ ؟ قَالَتْ : كَانَ يُفِيضُ عَلَى كَفِّهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ يَدْخِلُهُمَا فِي الْإِنَاءِ

الكوفي من بني تميم الله بن ثعلبة ، ومعنى تميم الله : عبد الله . روى عن : عائشة ، وابن عمر ، وأبي بردة بن نيار ، ويروي عنه : (عم) ، وله عندهم ثلاثة أحاديث ، حسن الترمذي بعضها ، وصدقة بن سعيد والأعمش وأبو إسحاق الشيباني وغيرهم . وقال البخاري : فيه نظر ، وقال أبو حاتم : كوفي تابعي ، من عُتِقَ الشيعة ، محله الصدق صالح الحديث ، وقال ابن عدي : هو كما قاله البخاري ؛ في أحاديثه نظر ، وعامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد ، وقال ابن نمير : كان من أكذب الناس ، كان يقول : إن الكراكي تفرخ في السماء ولا يقع فراخها ، رواه ابن حبان في كتاب « الضعفاء » بإسناده ، وقال العجلي : تابعي ثقة ، وقال الساجي : له أحاديث مناكير ، وفيه نظر ، وهو صدوق ، وقال في « التقريب » : صدوق ، يخطئ ويتشيع ، من الثالثة .

(قال) جُمِيع : (انطلقت) أي : ذهبت (مع عمتي) ، وفي رواية أبي داود : مع أُمِّي (وخالتي) - لم أر من ذكر اسمها - إلى عائشة ، (فدخلنا على عائشة ، فسألناها) ، وفي رواية أبي داود : فسألتهما إحداهما ، وهي أمه (كيف كان يصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم عند غسله من الجنابة ؟) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن في رجاله جُمِيع بن عمير ، وقد ضعفوه ، بل قيل : إنه أكذب الناس .

(قالت) عائشة : (كان) رسول الله صلى الله عليه وسلم (يفيض) من الإفاضة ؛ أي : يصب (على كفيه) الماء (ثلاث مرات) لينظفهما ، (ثم يدخلهما) أي : يدخل كفيه في (الإناء) فيأخذ بهما الماء ، فيصبه على رأسه ،

ثُمَّ يَغْسِلُ رَأْسَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ يُفِيضُ عَلَى جَسَدِهِ ، ثُمَّ يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ ،
وَأَمَّا نَحْنُ . . فَإِنَّا نَغْسِلُ رُؤُوسَنَا خَمْسَ مَرَارٍ مِنْ أَجْلِ الضُّفْرِ .

(ثم يغسل رأسه ثلاث مرات) قيل : فيه أن التثليث في الرأس سنة ، وألحق به غيره ؛ فإن الغسل أولى بالتثليث من الوضوء المبني على التخفيف ، وكذا النظر في أحاديث الباب المذكورة في غير هذا الكتاب يفيد أنه يقصد بالثلاث مرات استيعاب الإمرارات لا التكرار ثلاث مرات ، ويدل عليه قول عائشة : (وأما نحن) أي : معاشر النساء . . . إلى آخره . انتهى « سندي » .

(ثم يفيض) الماء ويصب (على) سائر (جسده ، ثم يقوم) من مغتسله ويذهب (إلى الصلاة) بالناس في المسجد ، (وأما نحن) معاشر الأزواج . . (فإننا نغسل رؤوسنا) أي : شعورنا ونذلكها (خمس مرار) ، وفي هذا نظر ؛ إذ الزيادة على الثلاث غير مشروعة ، وكون الغسل أولى بالتثليث من الوضوء لا يخلو عن نظر ، كيف وقد غلظ في الغسل في حديث إيصال الماء إلى أصول الشعر ، فلا يُغْلَظ فيه أيضاً من حيث التثليث ، وأيضاً في تثليثه من الحرج ما ليس في تثليث الوضوء . انتهى « سندي » ، وفي رواية أبي داود : (ونحن نُفِيضُ عَلَى رُؤُوسِنَا خَمْساً) من المرات (من أجل الضُّفْرِ) - بضميتين - جمع ضفيرة ؛ وهي الخصلة من الشعر والذؤابة ، يقال : ضفرت الشعر ضفراً من باب (ضرب) جعلته ضفائر كل ضفيرة على حدة بثلاث طاقات فما فوقها ، والصفير - بغير هاء - : حبل من شعر ، كذا في « المصباح » . انتهى من « العون » .

وفي السندي : قوله : (من أجل الضُّفْرِ) - بفتح فسكون - مصدر ضفر شعره ضفراً من باب (ضرب) ، وضفر الشعر أو غيره : نسجه عريضاً ، والغالب إدخال بعضها في بعض ، وأما الضفر - بفتحيتين - بمعنى الشيء المضمفور ، كالشعر وغيره ، كذا ذكره ابن العربي . انتهى « سندي » .

تقول عائشة : إنا نغسل رؤوسنا خمساً ؛ ليصل الماء إلى أصول الشعر ويتشرب على وجه الكمال ، وقول عائشة هذا رضي الله تعالى عنها . . ظاهره : أنه في حكم الرفع ، ففيه أن المرأة تغسل رأسها خمس مرار ، لكن الحديث ضعيف ، ومع ضعفه معارض لحديث أم سلمة الآتي في باب المرأة تنقض شعرها عند الغسل بلفظ : (يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات من ماء ، ثم تفيض على سائر جسدك) . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود ؛ أخرجه في الطهارة (٩٨) ، باب في الغسل من الجنابة ، رقم (٢٣٨) ، والنسائي في كتاب الغُسل والتيمم (١٩) ، باب استبراء البشرة في الغُسل من الجنابة ، رقم (٤٢٤) .
فدرجته : أنه ضعيف جداً ؛ لمخالفته لسائر الأحاديث الواردة في الغسل من الجنابة ، ولضعف سنده ، فهو ضعيف متناً وسنداً (١٧) (٨٩) .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول : حديث ميمونة ، ذكره للاستدلال .

والثاني : حديث عائشة ، ذكره للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٠) - (١١٩) - بَابُ : فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ

(١١٩) - ٥٧٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ

(٤٠) - (١١٩) - (بَابُ : فِي) بَيَانُ كَيْفِيَةِ اغْتِسَالِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

فِي (الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ)

أَوَّلْنَا التَّرْجُمَةَ هَكَذَا ؛ لِثَلَا يَرِدُ عَلَى الْمُؤَلِّفِ الْإِشْكَالُ بِتَكَرُّرِهَا مَعَ التَّرْجُمَةِ
السَّابِقَةِ .



ثُمَّ اسْتَدَلَّ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهَا بِحَدِيثِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ ، فَقَالَ :

(١١٩) - ٥٧٠ - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ)
سَلَامُ بْنُ سَلِيمٍ الْحَنْفِيُّ الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنَ السَّابِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِئَةً
(١٧٩ هـ) . يَرُوي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) السَّبْعِيُّ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنَ الثَّلَاثَةِ ،
مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَعَشْرِينَ وَمِئَةً ، وَقِيلَ قَبْلَ ذَلِكَ . يَرُوي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ صُرَدٍ) - بَضَمَ الصَّادَ الْمَهْمَلَةَ وَفَتَحَ الرَّاءَ - بَوَزَنَ زُفَرَ ،
ابْنُ الْجَوْنِ أَبِي مَطْرَفٍ الْخَزَاعِيُّ الْكُوفِيُّ ، الصَّحَابِيُّ الْمَشْهُورُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ) بَنُ عَدِيٍّ بَنُ نُوْفَلٍ بَنُ عَبْدِ مَنَافٍ الْقُرَشِيُّ النُّوْفَلِيُّ
أَبِي مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ ، أَسْلَمَ قَبْلَ حَنِينٍ أَوْ يَوْمَ الْفَتْحِ ، الصَّحَابِيُّ الْمَشْهُورُ الْعَارِفُ
بِالْأَنْسَابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ثَمَانَ ، أَوْ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ . يَرُوي
عَنْهُ : (ع) .

قَالَ : تَمَارَوْا فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَمَّا أَنَا .. فَأُفِضُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ
أَكْفٍ » .

وهذا السند من خماسياته ، ومن لطائفه : أن فيه رواية صحابي عن صحابي .
(قال) جبير بن مطعم : (تماروا) أي : تمارت الأصحاب وتكلموا (في)
كيفية (الغسل من الجنابة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : تمارت
الأصحاب في كم مرة يُفاض الماء على الرأس في الغسل من الجنابة ، حالة
كونهم جالسين عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال بعض القوم : أما
أنا إن سألتموني عن كيفية غسلي .. فإني أغسل رأسي غسلاً صفته كذا وكذا ،
وقال آخرون : تغسله كذا وكذا ، كما في رواية مسلم .

(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما أنا) إن سألتموني عن كيفية
غسل رأسي .. (ف) إني (أفيض) وأصب الماء (على رأسي ثلاث أكف) جمع
كف بمعنى حفنة ؛ أي : ثلاث حفنات ، والحفنة : ملء الكفين المجموعتين من
الماء أو غيره ؛ كالدقيق والحب . انتهى « كوكب » .

قوله : « أما أنا » قال السندي : بفتح الهمزة وتشديد ميم (أما) فهي حرف
تفصيل ، فلا بد لها من مقابل ، ومقابلها ما يُفهم من المقام ، كما قدرناه ؛ أي :
أما أنتم .. فكما قلت ، وأما أنا .. فإني أفيض - بضم الهمزة - من الإفاضة ؛
وهو صب الماء بكثرة ، والمقصود من الكل استيعاب المرة لا التكرار ، كما سبق
التنبه عليه ، ويدل على أن المراد الصب على الرأس آخر الكلام . انتهى منه .

وفي هذا الحديث : استحباب إفاضة الماء على الرأس ثلاثاً ، وهو متفق
عليه ، وألحق به أصحابنا سائر البدن قياساً على الرأس وعلى أعضاء الوضوء ،
وهو أولى بالثلاث من الوضوء ؛ فإن الوضوء مبني على التخفيف ويتكرر ، فإذا

(١٢٠) - ٥٧١ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ ،
.....

استحب فيه الثلاث . . ففي الغُسل أولى ، ولا نعلم في هذا خلافاً إلا ما انفرد به الماوردي صاحب « الحاوي » من أصحابنا ؛ فإنه قال : لا يستحب التكرار في الغسل ، وهو شاذ متروك ، وفي هذا الحديث جواز المناظرة والمباحثة في العلم ، وفيه جواز مناظرة المفضولين بحضرة الفاضل ، ومناظرة الأصحاب بحضرة إمامهم وكبيرهم . انتهى « نوي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الغسل (٤) ، باب من أفاض على رأسه ثلاثاً (٣٢٧) ، ومسلم في كتاب الحيض (١١) ، باب استحباب إفاضة الماء على الرأس وغيره ثلاثاً ، رقم (٥٤) ، وأبو داود في الطهارة (٩٨) ، باب في الغسل من الجنابة ، رقم (٢٣٩) ، والنسائي في الطهارة ، باب ذكر ما يكفي من إفاضة الماء على رأسه ، رقم (٢٥٠) ، والله أعلم .

فالحديث : في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث جبير بن مطعم بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٢٠) - ٥٧١ - (٢) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِي بْنُ مُحَمَّدٍ) الطنافسي الكوفي .

(قالوا : حدثنا وكيع ح وحدثنا أبو كريب) محمد بن العلاء الهمداني ، (حدثنا) محمد (بن فضيل) بن غزوان - بمعجمتين أولاهما مفتوحة وثانيهما

جَمِيعاً عَنْ فَضِيلِ بْنِ مَرْزُوقٍ ، عَنْ عَطِيَّةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ
عَنِ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ فَقَالَ :
ساكنة - الضبي مولا هم الكوفي ، صدوق ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين
ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(جميعاً) أي : كل من وكيع ، ومحمد بن فضيل روي :

(عن فضيل بن مرزوق) الأغر - بالمعجمة والراء - الرقاشي أبي عبد الرحمن
الكوفي ، صدوق ، من السابعة . يروي عنه : (م عم) ، مات في حدود ستين ومئة
(١٦٠ هـ) .

(عن عطية) بن سعد بن جنادة العوفي الجدلي القيسي أبي الحسن الكوفي .
روى عن : أبي سعيد ، ويروي عنه : (د ت ق) ، وفضيل بن مرزوق ، صدوق ،
يخطيء كثيراً ، من الثالثة ، وكان شيعياً مدلساً ، مات سنة إحدى عشرة ومئة
(١١١ هـ) . انتهى من « التقرير » ، وقال مسلم بن الحجاج : قال أحمد وذكر
عطية العوفي ، فقال : هو ضعيف الحديث ، وقال الدوري : عن ابن معين : صالح ،
وقال أبو زرعة : لين ، وقال أبو حاتم : ضعيف يكتب ، وقال النسائي : ضعيف ،
قال ابن سعد : وكان ثقة ، إن شاء الله تعالى ، وله أحاديث صالحة ، ومن الناس
من لا يحتج به ، وقال أبو داود : ما هو الذي يُعتمد عليه ، وبالجمل : اتفقوا
على ضعفه .

(عن أبي سعيد) الخدري رضي الله عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عطية العوفي ، وهو
من عرفت .

(أن رجلاً) من المسلمين لم أر من ذكر اسمه (سأل) أي : سأل أبا سعيد
الخدري (عن) كيفية (الغسل من الجنابة ؟ فقال) أبو سعيد للرجل : إذا

ثَلَاثًا ، فَقَالَ الرَّجُلُ : إِنَّ شَعْرِي كَثِيرٌ ، فَقَالَ : رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . . كَانَ أَكْثَرَ شَعْرًا مِنْكَ وَأَطْيَبَ .

(١٢١) - ٥٧٢ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ : حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ،

اغتسلت فصب الماء على رأسك (ثلاثاً) من المرات ، وكذا على سائر جسدك ، (فقال الرجل) لأبي سعيد : (إن شعر) رأس (ي كثير) كثيف وفير فلا يصل الماء إلى أصوله بثلاث مرات ، (فقال) أبو سعيد للرجل : (رسول الله صلى الله عليه وسلم) مبتدأ خبره جملة (كان أكثر) وأوفر (شعراً منك وأطيب) أي : أحسن وأكثر طيباً من شعرك ، فهو يفيض على رأسه ثلاث مرات ، فيكفي له ، فكيف لا يكفي لك الثلاث مرات ؟! إن أردت السنة . . فعليك بها .

وهذا الحديث : أخرجه مسلم في كتاب الحيض (١١) ، باب استحباب إفاضة الماء ، رقم (٥٧ - ٣٢٩) عن جابر ، وعزاه الهيثمي للبخاري وأحمد ، ورجاله رجال الصحيح . انتهى « مجمع الزوائد » .

قلت : الحديث صحيح بما بعده ؛ أعني : حديث جابر المذكور بعده ، وغرضه : بسوقه الاستشهاد به لحديث جبير بن مطعم ، فالحديث : ضعيف السند ، صحيح المتن .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثانياً لحديث جبير بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٢١) - ٥٧٢ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ (بن طلق بن معاوية النخعي الكوفي القاضي ، ثقة فقيه ، تغير

عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ أَنَا فِي أَرْضٍ بَارِدَةٍ فَكَيْفَ الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَمَّا أَنَا .. فَأَحْثُو عَلَى رَأْسِي ثَلَاثًا » .

حفظه قليلاً في الآخر ، من الثامنة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ومئة ، وقد قارب الثمانين .

(عن جعفر بن محمد) بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، المعروف بالصادق الهاشمي ، أبي عبد الله المدني .

قال في « التقريب » : صدوق فقيه إمام ، من السادسة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبيه) محمد الباقر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبي جعفر الباقر الهاشمي المدني ، ثقة فاضل . يروي عنه : (ع) من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة (١١٤ هـ) .

(عن جابر) بن عبد الله الأنصاري رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(قال) جابر : (قلت) لرسول الله صلى الله عليه وسلم (يا رسول الله ؛ أنا في أرض باردة) أي : ذات برد شديد ، فمأوها بارد (فكيف الغسل من الجنابة ؟) أي : فكيف عملي في الغسل من الجنابة ، فهل لي فيه ترخيص لعذر البرودة ؟ (فقال) لي رسول الله (صلى الله عليه وسلم : أما أنا) إذا اغتسلت من الجنابة .. (فأحثو) من باب (دعا) أي : فأفرغ وأصب الماء (على رأسي ثلاثاً) من المرات وإن كان البرد موجوداً ،

والمعنى : أما أنا .. فكيفية اغتسالي من الجنابة : أن أصب الماء أولاً على رأسي ثلاثاً من الحفنات ، فعليك الاقتداء بعملتي واتباع سنتي ، فلا ترخيص لك فيه .

(١٢٢) - ٥٧٣ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ سَأَلَهُ رَجُلٌ كَمْ أَفِيضُ عَلَى رَأْسِي وَأَنَا جُنُبٌ ؟

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الإمام مسلم في الطهارة ، ولكن بغير هذا السياق ، فراجعه .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به ثانياً لحديث جبير بن مطعم .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثالثاً لحديث جبير بن مطعم بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٢٢) - ٥٧٣ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ (سليمان بن حيان - بتحتانية - الأزدي الكوفي ، صدوق ، من الثامنة ، مات سنة تسعين ومئة (١٩٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد (بن عجلان) المدني القرشي مولاهم ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن سعيد بن أبي سعيد) كيسان المقبري المدني ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) ، مات في حدود العشرين ومئة ، وقيل قبلها ، وقيل بعدها .
(عن أبي هريرة) رضي الله عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

أنه (سأله) أي : سأله أبا هريرة (رجل) من المسلمين ، لم أر من ذكر اسمه ، فقال الرجل : (كم) مرة (أفيض) وأصب (على رأسي) ماء (وأنا جنب) عند

قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحْثُو عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَثِيَّاتٍ ،
قَالَ الرَّجُلُ : إِنَّ شَعْرِي طَوِيلٌ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَكْثَرَ شَعْرًا مِنْكَ وَأَطْيَبَ .

اغتسالي من الجنابة ؟ (قال) أبو هريرة للرجل : (كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يحثو) أي : يفيض ويصب (على رأسه) الماء عند اغتساله من الجنابة
(ثلاث حثيات) أي : ثلاث حفنات ، (قال الرجل) السائل لأبي هريرة : (إن
شعري طويل) كثيف لا يصل الماء إلى أصوله بثلاث مرات ، (قال) أبو هريرة
للرجل : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر شعراً منك وأطيب) فتكفي
له ثلاث حثيات ، فكيف لا تكفي لك أيها الرجل ثلاث حثيات ؟!
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن درجته : أنه صحيح ؛ لصحة
سنده ؛ لأن رجاله رجال الصحيح ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :

الأول : حديث جبير بن مطعم ، ذكره للاستدلال .

والثاني : حديث أبي سعيد الخدري ، ذكره للاستشهاد ، وإن كان سندُه
ضعيفاً .

والثالث : حديث جابر ، ذكره للاستشهاد .

والرابع : حديث أبي هريرة ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤١) - (١٢٠) - بَابُ : فِي الْوُضُوءِ بَعْدَ الْغُسْلِ

(١٢٣) - ٥٧٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ
عَامِرِ بْنِ زُرَّارَةَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى السُّدِّيُّ قَالُوا : حَدَّثَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ
أَبِي إِسْحَاقَ ،
.....

(٤١) - (١٢٠) - (بَابُ : فِي) حَكْمِ (الْوُضُوءِ بَعْدَ الْغُسْلِ)

من الجنابة هل يُشرع أم لا ؟



(١٢٣) - ٥٧٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرِ بْنِ
زُرَّارَةَ (الْحَضْرَمِيُّ مَوْلَاهُمْ أَبُو مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ ، صَدُوقٌ ، مِنْ الْعَاشِرَةِ . يَرْوِي عَنْهُ :
(م د ق) ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ وَمِئَتِينَ (٢٣٧ هـ) .

(وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى) الْفَزَارِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ نَسِيبُ (السُّدِّيِّ) أَوْ
ابْنُ بَنْتِهِ ، أَوْ ابْنُ أَخْتِهِ ، صَدُوقٌ يَخْطِئُ ، رُئِيَ بِالرَّفْضِ ، مِنْ الْعَاشِرَةِ . يَرْوِي عَنْهُ :
(د ت ق) ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَتِينَ (٢٤٥ هـ) ، وَ (أَمَّا السُّدِّيُّ) الْأَصْلُ
- بَضْمُ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدُ الدَّالِ - نَسَبُهُ إِلَى سَدَةِ مَسْجِدِ الْكُوفَةِ الْكُوفِيِّ . . فَاسْمُهُ
إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ ، صَدُوقٌ يَهْمُ ، وَرُئِيَ بِالتَّشْيِيعِ ، مِنْ
الرَّابِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِئَةً (١٢٧ هـ) .

(قَالُوا) أَيُ : قَالَ كُلُّ مِنَ الثَّلَاثَةِ :

(حَدَّثَنَا شَرِيكٌ) بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخْعِيُّ الْكُوفِيُّ الْقَاضِي ، صَدُوقٌ ، مِنْ الثَّامِنَةِ ،
يَخْطِئُ كَثِيرًا ، تَغْيِيرُ حِفْظِهِ مِنْذُ وَلِيَ الْقَضَاءَ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ أَوْ ثَمَانٍ وَسَبْعِينَ
وَمِئَةً . يَرْوِي عَنْهُ : (م عَم) .

(عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) السَّبْيَعِيُّ الْكُوفِيُّ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَمْدَانِيُّ ، ثِقَةٌ ،

عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَتَوَضَّأُ بَعْدَ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ .

من الثالثة ، مات سنة تسع وعشرين ومئة ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .
(عن الأسود) بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي ، ثقة مخضرم فقيه مكثر ،
من الثالثة ، مات سنة أربع أو خمس وسبعين (٧٥ هـ) .
(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .
(قالت) عائشة : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم) دائماً (لا يتوضأ)
للصلاة (بعد الغسل من الجنابة) ما لم يحدث أو لم ير الحدث ، فيكتفي
لصلاته بوضوئه الحاصل في ضمن غُسل الجنابة ، أو بالوضوء المتقدم على
الغسل عادة . انتهى « سندي » ، أو لاندراج ارتفاع الحدث الأصغر تحت ارتفاع
الحدث الأكبر بإيصال الماء إلى جميع أعضائه وهو رخصة . قاله القاري .
قلت : المعتمد الأول ، والله أعلم .

قال في « المنتقى » بعد ذكر هذا الحديث : أخرجه الخمسة .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في الطهارة (٧٩) ، باب
في الوضوء بعد الغسل ، رقم (١٠٧) ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن
صحيح ، قال أبو عيسى : وهذا قول غير واحد من أصحاب العلم ؛ أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين : ألا يتوضأ بعد الغسل ، وأخرجه النسائي
في الطهارة (١٦٠) ، باب ترك الوضوء بعد الغسل ، رقم (٢٥٢) ، وأحمد
ابن حنبل .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به
على الترجمة .

.....

فإن قلت : كيف يكون حديث الباب صحيحاً ، وفي إسناده شريك بن عبد الله النخعي ، وهو وإن كان صدوقاً ، لكنه يخطئ كثيراً ، وتغيّر حفظه منذ ولي قضاء الكوفة ؟

قلت : قال أحمد : وهو في أبي إسحاق أثبت من زهير ، وقد روى حديث الباب عن أبي إسحاق ، ثم لم ينفرده في روايته عنه ، بل تابعه زهير في رواية أبي داود ، وأخرجه البيهقي بأسانيد صحيحة ، قال أبو بكر بن العربي : إنه لم يختلف العلماء أن الوضوء داخل تحت الغُسل ، وأن نية طهارة الجنابة تأتي على طهارة الحدث الأصغر ، وتقضي عليها ؛ لأن موانع الجنابة أكثر من موانع الحدث ، فدخل الأقل في نية الأكثر وأجزأت نية الأكبر عنه . انتهى ، انتهى « تحفة الأحوذى » .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث ، فذكره للاستدلال عليه .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٢) - (١٢١) - بَابُ : فِي الْجَنْبِ يَسْتَدْفِي بِأَمْرَاتِهِ قَبْلَ أَنْ تَغْتَسِلَ

(١٢٤) - (٥٧٥) - (١) : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ

حُرَيْثٍ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ،
.....

(٤٢) - (١٢١) - (بَابُ : فِي الْجَنْبِ يَسْتَدْفِي بِأَمْرَاتِهِ قَبْلَ أَنْ تَغْتَسِلَ)

هل يجوز له ذلك أم لا ؟



(١٢٤) - (٥٧٥) - (١) : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ (بن

عبد الله النخعي الكوفي قاضيهما .

(عن حريث) - بالتصغير - ابن أبي مطر عمرو الفزاري أبي عمرو بن عمرو

الحناط - بالنون - الكوفي . روى عن : الشعبي ، والحكم بن عتيبة ، وواصل

الأحدب ، وغيرهم ، ويروي عنه : (ت ق) ، وشريك بن عبد الله ، وابن نمير ،

وآخرون .

قال إسحاق عن ابن معين : لا شيء ، وقال عمرو بن علي : ضعيف الحديث ،

وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، وقال البخاري : فيه نظر ، وقال النسائي :

متروك ، وقال الساجي : ضعيف الحديث ، عنده مناكير ، وقال ابن حبان : ممن

يخطئ ، ولم يغلب خطأه على صوابه فيخرجه عن حد العدالة ، لكنه إذا انفرد . .

لا يُحتج به ، وبالجمل : اتفقوا على ضعفه ، وقال في « التقريب » : ضعيف ، من

السادسة .

(عن الشعبي) عامر بن شراحيل الحميري الشعبي أبي عمرو الكوفي ، ثقة ،

من الثالثة ، مات بعد المئة . يروي عنه : (ع) .

(عن مسروق) بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي ، أبي عائشة الكوفي ،

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ ،
ثُمَّ يَسْتَدْفِي بِي قَبْلَ أَنْ أَغْتَسِلَ .

ثقة ، مخضرم ، من الثانية ، مات سنة اثنتين ، ويقال : ثلاث وستين . يروي عنه :
(ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن في رجاله حريث بن
عمرو ، وهو ممن اتفقوا على ضعفه .

(قالت) عائشة : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل من الجنابة ،
ثم) بعد اغتساله (يستدفي) أي : يطلب دفاع برودة الاغتسال (بي) أي :
بحرارة بدني بإلصاق جسمه بجسمي بالمعانقة والمضاجعة معي بلا جماع (قبل
أن أغتسل) أنا من الجنابة .

قال السندي : قوله : (يستدفي) بهمزة في آخره ؛ أي : يطلب مني حرارة
بدني ؛ ليدفع بها البرودة الحاصلة بالاغتسال ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَكُمْ فِيهَا
دِفْءٌ ﴾^(١) أي : تتخذون من أصوافها وأوبارها ما تستدفئون به البرودة ، وفي
الحديث دلالة ظاهرة على أن بشرة الجنب طاهرة قبل الاغتسال ؛ لأن الاستدفاء
إنما يحصل من البشرة . انتهى .

وفي « التحفة » : قوله : (باب في الرجل يستدفي بامرأته) أي : يطلب الدفء
بها - بفتحتين وبالمد - وهي الحرارة ؛ بأن يضع أعضائه على أعضائها الحارة
قبل اغتسالها .

قوله : (ثم يستدفي بي) أي : يطلب الحرارة مني ؛ بأن وضع أعضائه الشريفة

(١) سورة النحل : (٥) .

.....

على أعضائي من غير حائل ، وجعلني مكان الثوب الذي يستدفأ به ؛ ليجد السخونة من بدني ، كذا في « اللمعات » ، وفي « المرقاة » : قال السيد جمال الدين : أي : يطلب مني الحرارة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ ﴾ ^(١) أي ما تستدفئون به .

وفيه : أن بشرة الجنب طاهرة ؛ لأن الاستدفاء إنما يحصل من مس البشرة ، كذا في « الطبيي » ، وفيه بحث . انتهى .

قال القاري : ولعله أراد أن الاستدفاء يمكن مع حائل الثوب أيضاً ، قال القاري في « المرقاة » : هذا الحديث إسناده حسن . انتهى « تحفة الأحوذى » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في الطهارة ، باب (٩٧) ما جاء في الرجل يستدفئ بامرأته بعد الغسل ، رقم (٥٨) ، قال أبو عيسى : هذا حديث ليس بإسناده بأس ، وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين أن الرجل إذا اغتسل . . فلا بأس بأن يستدفئ بامرأته ، وينام معها قبل أن تغتسل المرأة ، وبه يقول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق . انتهى .

قلت : هذا الحديث سنده ضعيف ؛ لأن في رجاله حريث بن عمرو ، وهو ممن اتفقوا على ضعفه ، ومثنه صحيح ؛ لأن له شاهداً من القرآن ، وهو قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ﴾ ^(٢) ، فمطلق كونهن لباساً لهن يدل على جواز الاستدفاء بهن مطلقاً ، ومن إجماع أهل العلم على جواز ذلك .

(١) سورة النحل : (٥) .

(٢) سورة البقرة : (١٨٧) .

.....
فالحديث : ضعيف السند ، صحيح المتن ؛ لأن له شاهداً ، وغرضه الاستدلال

به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديث عائشة رضي الله تعالى عنها .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٣) - (١٢٢) - بَابُ : فِي الْجُنُبِ يَنَامُ كَهَيْئَتِهِ لَا يَمَسُّ مَاءً

(١٢٥) - ٥٧٦ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُجْنِبُ

(٤٣) - (١٢٢) - (بَابُ : فِي الْجُنُبِ يَنَامُ كَهَيْئَتِهِ لَا يَمَسُّ مَاءً)

(١٢٥) - ٥٧٦ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ (بن سفيان الجرجرائي - بجيمين مفتوحين بينهما راء ساكنة ثم راء خفيفة - أبو جعفر التاجر ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ) - بتحتانية مشددة وشين معجمة - ابن سالم الأسدي الكوفي ، المقرئ الحنَّاط ، مولى واصل الأحذب ، قيل : اسمه محمد ، وقيل : عبد الله ، وقيل : سالم ، وقيل غير ذلك إلى عشرة أقوال ، والصحيح : أن اسمه كنيته . روى عن : الأعمش ، وأبي إسحاق السبيعي ، وعبد الملك بن عمير ، ويروي عنه : (ع) ، ومحمد بن الصباح ، وغيرهم ، ورواية مسلم عنه في المقدمة . وقال في « التقريب » : ثقة عابد إلا أنه لما كبر . . ساء حفظه ، وكتابه صحيح ، من السابعة ، مات سنة أربع وتسعين ومئة (١٩٤ هـ) ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين .

(عن الأعمش عن أبي إسحاق) السبيعي (عن الأسود) بن يزيد بن قيس النخعي .

(عن عائشة) أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة .

(قالت) عائشة : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجنب) أي : يصير

ثُمَّ يَنَامُ وَلَا يَمَسُّ مَاءً حَتَّى يَقُومَ بَعْدَ ذَلِكَ فَيَغْتَسِلَ .

(١٢٥) - ٥٧٦ - (م) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ،
.....

جنباً من جماع أهله ، (ثم ينام) بلا وضوء ولا غُسل ، (و) الحال أنه (لا يمس ماء) أي : لم يمس ماء للوضوء ولا للغسل (حتى يقوم بعد ذلك) أي : بعدما نام ، (فيغتسل) من الجنابة آخر الليل .

قال السندي : قوله : (ثم ينام ولم يمس ماء) قد حكم الحفاظ أن قوله : (ولم يمس ماء) غلط من أبي إسحاق ، والحديث بهذه الزيادة صحيح من جهة الرواية ؛ لأن أبا إسحاق بيّن سماعه من الأسود ، والمدلس إذا بيّن سماعه ممن روى عنه ، وكان ثقة . . فلا وجه لرده ، قال النووي : فالحديث صحيح ، ويُحمل على أنه ما مس ماء للغسل ولا للوضوء ، وتركه الوضوء في هذا الحديث ؛ لبيان الجواز ؛ لئلا يعارض ما في الباب الآتي ؛ لأنه لو واظب على الوضوء . . لاعتقدوا وجوبه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في الطهارة (٨٧) ، باب ما جاء في الجنب ينام قبل أن يغتسل (١١٨) ، وأحمد في « مسنده » (١١١/٦ - ١٤٦ - ١٧١) .

فهذا الحديث : صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم ذكر المؤلف رحمه الله تعالى المتابعة في هذا الحديث ، فقال :

(١٢٥) - ٥٧٦ - (م) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ)

سلام بن سليم الحنفي الكوفي .

(عن أبي إسحاق) السبيعي .

عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ كَانَتْ لَهُ إِلَى أَهْلِهِ حَاجَةٌ فَضَاهَا ، ثُمَّ يَنَامُ كَهَيْئَتِهِ لَا يَمَسُّ مَاءً .

(١٢٥) - ٥٧٦ - (م) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُجْنِبُ ثُمَّ يَنَامُ كَهَيْئَتِهِ لَا يَمَسُّ مَاءً ، قَالَ سُفْيَانُ : فَذَكَرْتُ

(عن الأسود عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة .

(قالت) عائشة : (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كانت له إلى أهله حاجة) من الجماع . . (قضاها) أي : قضى تلك الحاجة واستوفاه ، (ثم ينام كهيئته) جنباً (لا يمس ماء) للوضوء ولا للغسل ، وتركه الوضوء ؛ لبيان الجواز ، كما مر ؛ لثلا يعارض ما في الباب الآتي من الوضوء .

والحديث صحيح ، وغرضه بسوق هذا السند : بيان متابعة أبي الأحوص للأعمش في رواية هذا الحديث عن أبي إسحاق .



ثم ذكر المتابعة ثانياً في هذا الحديث ، فقال :

(١٢٥) - ٥٧٦ - (م) (حدثنا علي بن محمد) الطنافسي الكوفي .

(حدثنا وكيع حدثنا سفيان) الثوري .

(عن أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجنب) أي : يصير جنباً من جماع أهله ، (ثم ينام كهيئته) جنباً (لا يمس ماء) ، قال سفيان : فذكرت

أَلْحَدِيثَ يَوْمًا ، فَقَالَ لِي إِسْمَاعِيلُ : يَا فَتَى يُشَدُّ هَذَا أَلْحَدِيثُ بِشَيْءٍ .

الحديث يوماً ، فقال لي إسماعيل : يا فتى يشدّ هذا الحديث بشيء (للوضوء ولا للغسل ، وهذا لبيان الجواز ، فلا يعارض ما في الباب الآتي .
وغرضه بسوق هذا السند : بيان متابعة سفيان الثوري للأعمش أيضاً في رواية هذا الحديث عن أبي إسحاق .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للمتابعة ، كلها لعائشة رضي الله عنها .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٤) - (١٢٣) - بَابُ مَنْ قَالَ : لَا يَنَامُ الْجُنُبُ حَتَّى يَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ

(١٢٦) - (٥٧٧) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ الْمِصْرِيُّ ، أَنبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ . . تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ .

(٤٤) - (١٢٣) - (بَابُ مَنْ قَالَ : لَا يَنَامُ الْجُنُبُ حَتَّى يَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ)

(١٢٦) - (٥٧٧) - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ (المصري ، أنبأنا الليث بن سعد) الفهمي (عن الزهري عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن بن عوف (عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قالت) عائشة : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن ينام وهو جُنُبٌ . . تَوَضَّأَ) غالباً (وضوءه للصلاة) أي : وضوءاً كاملاً كوضوءه للصلاة ؛ أي : تَوَضَّأَ وضوءاً شرعياً كاملاً مثل وضوءه للصلاة بتمام أركانه وسننه وغسل جميع أعضائه ؛ تخفيفاً للحدث ؛ لأنه يرفع الحدث عن أعضاء الوضوء ، وهذا يدل على بطلان قول من قال : إنه الوضوء اللغوي . انتهى « قرطبي » .

قال السنوسي : وهذا الوضوء أوجه ابن حبيب وداود ، وظاهر المذهب : النذب ، وهل شرع ليبيت على إحدى الطهارتين أو لينشط للغسل ؟ قولان : وفي « التحفة » : وقد اختلف العلماء هل هو واجب أو غير واجب ؟ فالجمهور قالوا : بالثاني ، وذهب داود وجماعة إلى الأول ؛ لورود الأمر بالوضوء ، ففي رواية البخاري ومسلم : (ليتوضأ ، ثم لينم) ، وفي رواية أخرى لهما : « تَوَضَّأَ ، واغسل ذكرك ، ثم نم » قال الشوكاني : يجب الجمع بين الأدلة بحمل الأمر على الاستحباب . انتهى .

(١٢٧) - ٥٧٨ - (٢) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ،

قال السندي : قوله : (تَوْضُأً وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ) أي : كوضوء الصلاة أتى به لدفع أن يتوهم أن المراد : الوضوء لغة ، ويُحمل هذا على أنه الغالب ؛ للتوفيق بينه وبين ما تقدم في الباب قبله ، وفائدة هذا الوضوء تخفيف الجنبابة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الإمام مسلم في كتاب الحيض ، باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له وغسل الفرج ، رقم (٢١ - ٣٠٥) ، وأبو داود في الطهارة (٨٨) ، باب الجنب يأكل (٢٢٢) ، والنسائي في الطهارة (١٦٤) ، باب اقتصار الجنب على غسل يديه إذا أراد أن يأكل ، رقم (٣٥٦) ، وأبو عوانة (٢٧٧/١) ، باب إيجاب الوضوء للجنب ، والبيهقي (٢٠٠/١) .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ؛ ولأن له شواهد .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث عائشة بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٢٧) - ٥٧٨ - (٢) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ (بن نصر بن علي بن صهبان البصري (الجهضمي) نسبة إلى الجهاضمة ؛ محلة بالبصرة ، أو بطن من الأزدي ، الأزدي ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، طُلب للقضاء فامتنع ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى) بن عبد الأعلى السامي البصري ، ثقة ، من الثامنة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) .

(حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بن عمر) بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري ،

عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيْرُقَدُّ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ ؟ قَالَ : « نَعَمْ إِذَا تَوَضَّأَ » .

أبو عثمان المدني ، ثقة ثبت ، من الخامسة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة بضع وأربعين ومئة .

(عن نافع عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن عمر بن الخطاب قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : أيرقد) أي هل ينام (أحدنا وهو جُنُب ؟ قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (نعم) ينام الجُنُب (إذا تَوَضَّأَ) قليلاً للجنابة ، فهذا الوضوء عند الجمهور مندوب لا واجب ، والأمر عندهم محمول على الندب ، ويؤيد ذلك أنه أخرج ابن خزيمة وابن حبان في « صحيحهما » من حديث ابن عمر أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أينام أحدنا وهو جُنُب ؟ قال : « نعم ، ويتوضأ إن شاء » . انتهى من « الشوكاني » .

وهذا الحديث : أخرجه البخاري في كتاب الغسل (٢٦) ، باب نوم الجنب ، رقم (٢٨٧) ، ومسلم في كتاب الحيض (٦) ، باب جواز نوم الجنب ، رقم (٢٣) (٣٠٦) ، وأبو داود في الطهارة ، باب في الجنب ينام ، رقم (٢٢١) ، والنسائي في الطهارة ، باب وضوء الجنب إذا أراد أن ينام ، والترمذي في الطهارة ، باب (٨٨) الوضوء للجنب إذا أراد أن ينام ، رقم (١٢٠) ، قال : وفي الباب عن عمار وعائشة وجابر وأبي سعيد وأم سلمة ، قال أبو عيسى : حديث ابن عمر هذا أحسن شيء في هذا الباب وأصح ، وهو قول غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ، وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق ، قالوا : إذا أراد الجنب أن ينام . . توضأ قبل أن ينام . انتهى « تحفة الأشراف » .

(١٢٨) - ٥٧٩ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ الْعُثْمَانِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ ،
 حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
 خَبَّابٍ ،

فهذا الحديث درجته : أنه في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ،
 وغرضه : الاستشهاد به لحديث عائشة .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثانياً لحديث عائشة بحديث أبي سعيد
 الخدري رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٢٨) - ٥٧٩ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ الْعُثْمَانِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ (بن
 خالد بن عمر بن عبد الله بن الوليد بن عثمان بن عفان الأموي المدني ، سكن
 مكة . روى عن : عبد العزيز بن محمد الدراوردي ، ومحمد بن ميمون المدني ،
 ويروي عنه : (س ق) ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، وموسى بن هارون ، وغيرهم .
 قال أبو حاتم : ثقة ، وقال صالح بن محمد الأسدي : ثقة صدوق ، وذكره
 ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : صدوق يخطئ ، من العاشرة ،
 مات سنة إحدى وأربعين ومئتين (٢٤١ هـ) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن عبيد الدراوردي أبو محمد الجهني
 مولا هم المدني ، صدوق ، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ ، قال النسائي :
 حديثه عن عبيد الله العمري منكر ، من الثامنة ، مات سنة ست أو سبع وثمانين
 ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن يزيد بن عبد الله) بن أسامة (بن الهاد) الليثي أبي عبد الله المدني ، ثقة
 مكث ، من الخامسة ، مات سنة تسع وثلاثين ومئة (١٣٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .
 (عن عبد الله بن خباب) - بفتحيتين مع تشديد الباء الأولى - الأنصاري

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ كَانَ تُصِيبُهُ الْجَنَابَةُ بِاللَّيْلِ فَيُرِيدُ أَنْ يَنَامَ ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَتَوَضَّأَ ثُمَّ يَنَامَ .

النجاري مولا هم المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات بعد المئة . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي سعيد الخدري) سعد بن مالك الأنصاري المدني رضي الله عنه .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .
(أنه) أي : أن أبا سعيد (كان تصيبه الجنابة بالليل) بالاحتلام ، (فيريد أن ينام) مع الجنابة قبل الاغتسال ، (فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتوضأ) قبل النوم ، (ثم ينام) تخفيفاً للحدث .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول : حديث عائشة ، ذكره للاستدلال .
والثاني : حديث ابن عمر ، ذكره للاستشهاد .
والثالث : حديث أبي سعيد ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٥) - (١٢٤) - بَابُ : فِي الْجُنْبِ إِذَا أَرَادَ الْعَوْدَ تَوْضُأً

(١٢٩) - (٥٨٠) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ ،
حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ ، حَدَّثَنَا عَاصِمُ الْأَحْوَلُ ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ ، عَنْ
أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ

(٤٥) - (١٢٤) - (بَابُ : فِي الْجُنْبِ إِذَا أَرَادَ الْعَوْدَ تَوْضُأً)

(١٢٩) - (٥٨٠) - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ)
الأموي البصري ، واسم أبي الشوارب : محمد بن عبد الرحمن بن أبي عثمان ،
صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) . يروي
عنه : (م ت س ق) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ) العبدى مولاهم البصري ، ثقة ، في حديثه
عن الأعمش مقال ، من الثامنة ، مات سنة ست وسبعين ومئة (١٧٦ هـ) ، وقيل
بعدها . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا عَاصِمُ) بن سليمان (الْأَحْوَلُ) أبو عبد الرحمن البصري ، ثقة ، من
الرابعة ، لم يتكلم فيه أحد إلا القطان بسبب دخوله في الولاية ، مات بعد سنة
أربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ) علي بن داود الناجي - بنون وجيم - البصري مشهور
بكنيته ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ثمان ومئة (١٠٨ هـ) ، وقيل قبل ذلك .
يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) الخدري سعد بن مالك رضي الله عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قَالَ) (أَبُو سَعِيدٍ :) قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ

أَهْلَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ . . فَلَيْتَوْضَأُ » .

أهله (أي : حليلته وجامعها ، (ثم أراد أن يعود) إلى جماعها ثانياً . . (فليتوضأ) وضوءه للصلاة ؛ لأنه أنشط للعود ، وقيل : فليغسل فرجه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الحيض ، باب جواز نوم الجُنْب واستحباب الوضوء له وغسل الفرج إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يجامع ، وأبو داود في الطهارة ، باب الوضوء لمن أراد أن يعود ، رقم (٢٢٠) ، والترمذي في الطهارة (١٠٧) ، باب ما جاء إذا أراد أن يعود توضأ ، رقم (١٤١) ، قال أبو عيسى : حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح ، وهو قول عمر بن الخطاب ، وقال به غير واحد من أهل العلم ، قالوا : إذا جامع الرجل امرأته ، ثم أراد أن يعود . . فليتوضأ قبل أن يعود ، وأبو المتوكل اسمه : علي بن داود ، وأبو سعيد الخدري اسمه : سعد بن مالك بن سنان ، والنسائي في الطهارة ، باب في الجُنْب إذا أراد أن يعود ، رقم (٢٦٢) ، والحديث أخرجه أحمد أيضاً في « مسنده » (٢٨/٣) .

قال السندي : قوله : « ثم أراد أن يعود . . فليتوضأ » أي : ثم أراد أن يجامع مرة ثانية . . فليتوضأ بين الجماع الأول والعود ، زاد البيهقي في روايته : « فإنه أنشط للعود » وقد حمله قوم على الوضوء الشرعي ؛ لأنه الظاهر ، وقد جاء في رواية ابن خزيمة : « فليتوضأ وضوءه للصلاة » ، وأوله قوم بغسل الفرج ، وقال : إنما شرع الوضوء للعبادة لا لقضاء الشهوات ، ولو شرع لقضاء الشهوة . . لكان الجماع الأول مثل العود ينبغي أن يشرع له ، والإنصاف : أنه لا مانع من العود ، والجماع ينبغي أن يكون مسبوقاً بذكر الله ؛ مثل (بسم الله ، اللهم جيتنا الشيطان ، وجنب الشيطان ما رزقتنا) ، فلا مانع من ندب الوضوء ثانياً تحفيقاً للجنب ، بخلاف الأول .

.....
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ؛ ولأن له شواهد ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة ..



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديث أبي سعيد الخدري رضي الله
عنه .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٦) - (١٢٥) - بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَغْتَسِلُ مِنْ جَمِيعِ نِسَائِهِ غُسْلًا وَاحِدًا

(١٣٠) - (٥٨١) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ

مَهْدِيٍّ وَأَبُو أَحْمَدَ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ

(٤٦) - (١٢٥) - (بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَغْتَسِلُ مِنْ) جَمَاعَ

(جَمِيعِ نِسَائِهِ غُسْلًا وَاحِدًا)



(١٣٠) - (٥٨١) - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) بن عبيد العنزي

البصري .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ) بن حسان الأزدي البصري ، ثقة ،

من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه :

(ع) .

(وَأَبُو أَحْمَدَ) الزبيري محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الأسدي

الكوفي ، ثقة ثبت ، إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري ، من التاسعة . يروي

عنه : (ع) ، مات سنة ثلاث ومئتين (٢٠٣ هـ) .

(عَنْ سُفْيَانَ) بن سعيد الثوري .

(عَنْ مَعْمَرٍ) بن راشد الأزدي البصري .

(عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة البصري السدوسي .

(عَنْ أَنَسٍ) بن مالك رضي الله عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات إلا أبا أحمد

فيما رواه عن الثوري ؛ ففيه مقال ، ولكن لا يضر ذكره في السند ؛ لأنه إنما ذكره

على سبيل المقارنة ، ليس مقصوداً في السند .

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسلٍ وَاحِدٍ .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه) أي : يدور على أزواجه بالجماع واحدة بعد واحدة ، والطواف كناية عن الجماع (في غُسل واحد) ، وفي رواية : (بغسل واحد) ، والمعنى واحد ؛ أي : يجامعن متلبساً ومصحوباً بنية غسل واحد وتقريره ، وإلا . . فالغسل إنما يكون بعد الفراغ من جماعهن ، وهذا يحتمل أنه كان يتوضأ عقب الفراغ من كل واحدة منهن ، ويحتمل ترك الوضوء ؛ لبيان الجواز ، ومحملة على عدم وجوب القسم عليه أو على أنه كان يرضيهن ، وقال القرطبي : يحتمل أن يكون ذلك عند قدومه من سفر ، أو عند تمام الدور عليهن وابتداء دور آخر ، أو يكون ذلك عن إذن صاحبة النوبة ، أو يكون ذلك مخصوصاً به ، وإلا . . فوطء المرأة في نوبة ضررتها ممنوع منه . انتهى « سندی » .

وفي رواية البخاري زيادة : وهن إحدى عشرة ، قال : قلت : لأنس بن مالك أو كان يطيقه ؟ قال : كنا نتحدث أنه أعطي قوة ثلاثين ، ولم يذكر فيه الغسل . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الغسل ، باب الجُنُب يخرج ويمشي في السوق ، باب كثرة النساء ، باب من طاف على نسائه بغسل واحد ، ومسلم في كتاب الحيض ، باب جواز نوم الجُنُب ، رقم (٢٨) - (٣٠٩) ، وأبو داود في الطهارة (٨٥) ، باب في الجُنُب يعود ، رقم (٢١٨) ، والترمذي في الطهارة (١٠٦) ، باب ما جاء في الرجل يطوف على نسائه بغسل واحد ، رقم (١٤٠) ، وقال أبو عيسى : حديث أنس حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب النكاح ، باب إتيان النساء قبل إحداث الغسل ، وباب ذكر أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في النكاح

(١٣٠) - ٥٨١ - (م) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ
صَالِحِ بْنِ أَبِي الْأَخْضَرِ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَنَسٍ
.....

من أزواجه ، والدارمي (١٩٢/١) في الطهارة ، باب الذي يطوف على نسائه
بغسل واحد .

فدرجة هذا الحديث : أنه في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ،
وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم ذكر المؤلف رحمه الله تعالى المتابعة في حديث أنس رضي الله عنه ،
فقال :

(١٣٠) - ٥٨١ - (م) (حدثنا علي بن محمد) الطنافسي الكوفي .

(حدثنا وكيع عن صالح بن أبي الأخضر) اليمامي مولى هشام بن
عبد الملك ، نزل البصرة . روى عن : الزهري ، ونافع ، وابن المنكدر ، وغيرهم ،
ويروي عنه : (عم) ، ووکیع ، وعكرمة بن عمار ، وابن المبارك . قال : وكان
خادماً للزهري .

قال ابن معين : ليس بالقوي ، وقال مرة : ضعيف ، قال العجلي : يكتب
حديثه ، وليس بالقوي ، وقال البخاري وأبو حاتم : لين ، وقال البخاري :
مرة ، والنسائي : ضعيف ، وقال الترمذي : ضعيف يضعف في الحديث ،
ضعفه يحيى القطان وغيره ، وقال ابن عدي : وفي بعض حديثه ما ينكر ،
وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم ، وبالجمل : اتفقوا على ضعفه ،
وقال في « التقريب » : ضعيف يعتبر به ، من السابعة ، مات بعد الأربعين
ومئة .

(عن الزهري عن أنس) رضي الله عنه .

قَالَ : وَضَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُسْلًا ، فَأَغْتَسَلَ مِنْ جَمِيعِ نِسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن من رجاله صالح بن الأخضر ، فهو متفق على ضعفه ، ولكن لا يضر ضعفه في الحديث ؛ لأنه ذكره في المتابعة ، وغرضه بسوق هذا السند : بيان متابعة الزهري لقتادة في الرواية عن أنس .

(قال) أنس : (وضعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : هيأت له (غُسْلًا) - بضم الغين - أي : ماء يغتسل به من الجنابة ، (فَاغْتَسَلَ) بذلك الماء (من) جماع (جميع نسائه في ليلة) واحدة .

وكرر متن الحديث ؛ لما في هذه الرواية من المخالفة للرواية الأولى في الألفاظ ، وفائدتها بيان كثرة طرقه مع بيان اختلاف الروايات ، وهذه الرواية انفرد بها ابن ماجه .

قال أبو داود في « سننه » : (وهكذا) أي : بزيادة لفظ (في غسل واحد) ، (رواه هشام بن زيد عن أنس ، ورواه معمر عن قتادة عن أنس ، ورواه صالح بن أبي الأخضر عن الزهري ، كلهم عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم) .

قال صاحب « العون » : ومقصود أبي داود من إيراد هذه التعاليق . . أن زيادة (في غسل واحد) محفوظة عندهم ، وإن لم يذكرها بعض الرواة في حديث أنس ، والحديث فيه دليل على أن الغسل لا يجب بين الجماعين سواء كان لتلك المرأة المجامعة أولاً أو لغيرها . انتهى من « العون » .

والحديث يدل على ما أعطي النبي صلى الله عليه وسلم من القوة على الجماع ، والحكمة في كثرة أزواجه أن الأحكام التي ليست ظاهرة يطلعن عليها

.....

فينقلنها ، وقد جاء عن عائشة رضي الله تعالى عنها من ذلك الكثير الطيب ، ومن ثم فضل بعضهم بعضهن على الباقيات . انتهى منه .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين لأنس رضي الله عنه :
الأول : للاستدلال به على الترجمة .
والثاني : لبيان المتابعة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٧) - (١٢٦) - بَابُ : فِيمَنْ يَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ غُسْلًا

(١٣١) - (٥٨٢) - (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَنْبَأَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ ،
حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي رَافِعٍ ،
.....

(٤٧) - (١٢٦) - (باب : فيمن يغتسل عند) جماع (كل واحدة)

منهن (غُسْلًا) مختصاً بها



(١٣١) - (٥٨٢) - (١) (حدثنا إسحاق بن منصور) بن بهرام الكوسج
أبو يعقوب التميمي المروزي ، ثقة ثبت ، من الحادية عشرة . يروي عنه : (خ م
ت س ق) ، مات سنة إحدى وخمسين ومئتين (٢٥١ هـ) .

(أنبأنا عبد الصمد) بن عبد الوارث بن سعيد العنبري مولا هم أبو سهل
البصري ، قال في « التقريب » : صدوق ، ثبت في شعبة ، من التاسعة ، مات سنة
سبع ومئتين (٢٠٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا حماد) بن سلمة بن دينار الربيعي البصري ، ثقة عابد ، أثبت الناس
في ثابت ، وتغير حفظه بأخرة ، من كبار الثامنة ، مات سنة سبع وستين ومئة
(١٦٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حدثنا عبد الرحمن) بن علي (بن أبي رافع) نُسِبَ إلى جده أبي رافع .
روى عن : عمته سلمى بنت أبي رافع عن أبي رافع ، وعن عمه رافع بن أبي رافع
عن أبي رافع ، وعبد الله بن جعفر ، ويروي عنه : (م عم) ، وحماد بن سلمة .
قال إسحاق بن منصور : عن ابن معين : صالح .

له عند (ت) حديث في التختم في اليمين ، وحديث آخر في دعاء الكرب ،
وعند الباقرين حديث في تعدد الغُسل للطواف على النساء ، وقال في « التقريب » :
مقبول ، من الرابعة .

عَنْ عَمَّتِهِ سَلْمَى ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ ، وَكَانَ يَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ ، فَقِيلَ لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛

(عن عمته سلمى) بنت أبي رافع ، قال في « التقريب » : مقبولة ، من الثالثة .
يروى عنها : (د س ق) .

روت (عن) أبيها (أبي رافع) القبطي ، مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويروي عنها : ابن أخيها عبد الرحمن بن علي بن أبي رافع ، وزيد بن أسلم ، والقعقاع بن حكيم .

وذكرها ابن حبان في « الثقات » ، وقال ابن القطان : لا تُعرف ، واسم أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله عنه : إبراهيم ، وقيل : أسلم ، وقيل : ثابت ، وقيل : هرمز ، يقال : إنه كان للعباس ، فوهبه للنبي صلى الله عليه وسلم ، وأعتقه النبي صلى الله عليه وسلم لما بشره بإسلام العباس ، وكان إسلامه قبل بدر ، ولم يشهدا ، وشهد أحداً وما بعدها . روى عن : النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن ابن مسعود ، ويروي عنه : (ع) ، وأولاده الحسن ورافع وعبيد الله والمعتمر ، وبنته سلمى ، وأحفاده الحسن وصالح وعبيد الله أولاد علي بن أبي رافع ، وغيرهم ، مات بالمدينة بعد قتل عثمان بن عفان ، وقيل : مات في خلافة علي رضي الله عنهم .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن من رجاله مقبولين ؛ وهما : عبد الرحمن ، وسلمى .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف) ودار (على نساءه في ليلة) واحدة ؛ أي : جامع كلهن في ليلة واحدة واحدة بعد واحدة على التعاقب ، (وكان يغتسل) من جنبته (عند كل واحدة منهن) قبل الخروج من عندها ، (فقيل له) صلى الله عليه وسلم ، ولم أر من ذكر اسم هذا القائل : (يا رسول الله ؛

أَلَا تَجْعَلُهُ غُسْلًا وَاحِدًا ؟ فَقَالَ : « هُوَ أَزْكَى وَأَطْيَبُ وَأَطْهَرُ » .

ألا - بالتخفيف : حرف عرض ، وهو الطلب برفق ولين - أي : ألا (تجعله)
أي : ألا تجعل غسلك من جنابتك بجماعهن (غُسْلًا واحدًا) قال السندي :
(غُسْلًا) - بضم الغين - أي : ماء الغسل ، إما لأنه اسم للماء ، أو بتقدير
المضاف ، فكان يغتسل عند كل واحدة ، ولا منافاة بين ما هنا وبين ما تقدم
في الباب السابق ؛ لأنه يحتمل أن يفعل ذلك أحياناً ، وأن يفعل هذا أحياناً .
(فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب القائل : (هو) أي :
غسلي عند كل واحدة (أزكى) أي : أزيد أجراً عند الله تعالى لكثرة العمل ،
(وأطيب) أي : أزيد طيباً ورائحة عطرة للجسم ، (وأطهر) أي : أكثر نظافة
وإزالة للوسخ عن الجسم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في الطهارة ، باب (٨٦)
الوضوء لمن أراد أن يعود ، رقم (٢١٩) ، قال أبو داود : وحديث أنس - السابق
في الباب المتقدم - أصح - سنداً - من هذا . أي : من حديث أبي رافع المذكور في
هذا الباب ؛ لأن في سنده راويين مقبولين ؛ وهما : عبد الرحمن بن أبي رافع ،
وعمته سلمى ، كما مر عن « التقريب » .

ودرجة هذا الحديث : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ، وغرضه : الاستدلال
به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديث أبي رافع ، ذكره للاستدلال .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٨) - (١٢٧) - بَابُ : فِي الْجُنْبِ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ

(١٣٢) - (٥٨٣) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَلِيَّةَ
وَعَنْدَرُ وَوَكَيْعٌ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ

(٤٨) - (١٢٧) - (بَابُ : فِي الْجُنْبِ)

أَي : فِيمَا يَنْبَغِي لَهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ (يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ)



(١٣٢) - (٥٨٣) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا (إِسْمَاعِيلُ بْنُ
إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَقْسَمٍ (ابْنِ عَلِيَّةَ) اسْمُ أُمِّهِ ، الْأَسَدِيُّ الْبَصْرِيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنْ الثَّامِنَةِ ،
مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَتَسْعِينَ وَمِئَةً (١٩٣ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(وَعَنْدَرُ) مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الْهَذَلِيِّ مَوْلَاهُمُ الْبَصْرِيُّ ، رَبِيبُ شُعْبَةَ ، ثِقَةٌ ، مِنْ
التَّاسِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ وَتَسْعِينَ وَمِئَةً . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(وَوَكَيْعٌ) كُلُّهُمْ رَوَوْا :

(عَنْ شُعْبَةَ) بَنُ الْحَجَّاجِ الْعَتَكِيُّ الْبَصْرِيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنْ السَّابِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ
سِتِينَ وَمِئَةً (١٦٠ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ الْحَكَمِ) بَنُ عَتِيبَةَ الْكَنْدِيُّ الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنْ الْخَامِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ
ثَلَاثٍ عَشْرَةَ وَمِئَةً ، أَوْ بَعْدَهَا . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ إِبْرَاهِيمَ) بَنُ يَزِيدَ بَنُ قَيْسِ النَّخْعِيِّ الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنْ الْخَامِسَةِ ، مَاتَ
سَنَةَ سِتٍّ وَتَسْعِينَ (٩٦ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ الْأَسْوَدِ) بَنُ يَزِيدَ بَنُ قَيْسِ النَّخْعِيِّ الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ مَخْضَرُمٌ ، مِنْ الثَّانِيَةِ .
يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا .

قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ وَهُوَ جُنُبٌ .. تَوَضَّأَ .

(١٣٣) - ٥٨٤ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ هَيْبٍ ،

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات أثبات .
(قالت) عائشة : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يأكل)
أو يشرب (وهو) أي : والحال أنه (جُنُبٌ .. تَوَضَّأَ) وضوءاً لغوياً بغسل اليدين ،
أو وضوءاً شرعياً بغسل الأعضاء الأربعة ؛ ليكون على إحدى الطهارتين ، وهو
مندوب ، كما يدل عليه الاكتفاء بغسل اليدين في بعض الأحيان ، وبه تندفع
المنافاة بين الأحاديث . انتهى « سندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الحيض ، باب جواز
نوم الجُنُب ، رقم (٣٠٥) ، وأبو داود في الطهارة (٨٩) ، باب من قال يتوضأ
الجُنُب ، رقم (٢٢٤) ، والنسائي في الطهارة (١٦٣) ، باب وضوء الجُنُب إذا
أراد أن يأكل ، رقم (٢٥٥) .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث عائشة بحديث جابر رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(١٣٣) - ٥٨٤ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ هَيْبٍ (الهمداني

الصائدي ، ويقال : الأسدي أبو عبيد الله الكوفي . روى عن : إسماعيل بن صبيح
اليشكري ، وطلق بن غنام ، وعبيد الله بن موسى ، وغيرهم ، ويروي عنه : (ت
س ق) ، وابن خزيمة ، وابن أبي داود ، وغيرهم .

قال النسائي : لا بأس به ، وقال محمد بن عبد الله الحضرمي : كان ثقة ،

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ صُبَيْحٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُوَيْسٍ ، عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ سَعْدٍ ،

وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة خمس وخمسين ومئتين (٢٥٥ هـ) .

(حدثنا إسماعيل بن صبيح) - بفتح الصاد - اليشكري - بفتح التحتانية وسكون المعجمة وضم الكاف وراء - نسبة إلى يشكر بن وائل بن قاسط الكوفي .
روى عن : أبي أويس ، وحماد بن سلمة ، وزياد البكائي ، ويروي عنه : (ق) ،
ومحمد بن عمر بن هياج ، وأبو كريب .

ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : صدوق ، من التاسعة ،
مات سنة سبع عشرة ومئتين (٢١٧ هـ) .

(حدثنا أبو أويس) عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر
الأصبحي المدني ، ابن عم مالك وصهره عليّ أخته . روى عن : شرحبيل بن
سعد ، والزهرى ، وابن المنكدر ، وعبد الله بن دينار ، وغيرهم ، ويروي عنه : (م
عم) ، وإسماعيل بن صبيح ، ويعقوب بن إبراهيم بن سعد ، ومعلّى بن منصور ،
وآخرون .

قال النسائي : مدني ليس بالقوي ، وقال أبو زرعة : صالح صدوق كأنه لين ،
وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يُحتج به ، وقال ابن عدي : في أحاديثه ما
يصح ، ويوافقه الثقات عليه ، وقال في « التقريب » : صدوق يهمل ، من السابعة ،
مات سنة سبع وستين ومئة (١٦٧ هـ) .

(عن شرحبيل بن سعد) أبو سعد الخطمي المدني ، مولى الأنصار . روى
عن : جابر بن عبد الله ، وزيد بن ثابت ، وأبي رافع ، وأبي سعيد ، وغيرهم ،
ويروي عنه : (د ق) ، وأبو أويس ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وأبو الزناد ،
ومالك ، وآخرون .

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْجُنُبِ هَلْ يَنَامُ أَوْ يَأْكُلُ أَوْ يَشْرَبُ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، إِذَا تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ » .

قال ابن معين : ليس بشيء ، ضعيف ، وقال أبو زرعة : لين ، وقال النسائي : ضعيف ، وقال الدارقطني : ضعيف ، وقال ابن عدي : له أحاديث ، وليست بالكثيرة ، وفي عامة ما يرويه نكارة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : صدوق اختلط بأخرة ، من الثالثة ، مات سنة ثلاث وعشرين ومئة (١٢٣ هـ) وقد قارب المئة .

(عن جابر بن عبد الله) الأنصاري رضي الله عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه راوياً مختلفاً فيه ؛ وهو شرحبيل بن سعد .

(قال) جابر : (سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجُنُب هل ينام أو يأكل أو يشرب) قبل الاغتسال ؟ أي : هل يحسن ويجوز له أن يفعل هذه الأمور قبل الاغتسال ؟ (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب السائل : (نعم) يجوز له فعل هذه الأمور مع الجنابة (إذا توضأ) وضوءاً ك (وضوءه للصلاة) بغسل الأعضاء الأربعة بشروطه وآدابه ، قال في « تحفة الأحوذى » : المراد به الوضوء الشرعي لا اللغوي ؛ لما رواه البخاري عن عائشة قالت : (كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن ينام وهو جُنُب . . غسل فرجه وتوضأ للصلاة) ، قال الحافظ في « الفتح » : أو توضأ وضوءاً كما للصلاة ، وليس المعنى أنه توضأ لأداء الصلاة ، وإنما المراد : توضأ وضوءاً شرعياً لا لغوياً . انتهى .

وقد اختلف العلماء هل هو واجب أو غير واجب ؟ فالجمهور قالوا بالثاني ، واستدلوا بحديث عائشة : (كان النبي صلى الله عليه وسلم ينام وهو جُنُب ولا يمس ماء) ، وفيه نظر ، وذهب داود وجماعة إلى الأول ؛ لورود الأمر بالوضوء ،

.....

وفي رواية البخاري ومسلم : « ليتوضأ ، ثم لينم » وفي رواية لهما : « توضأ ، واغسل ذكرك ، ثم نم » قال الشوكاني : يجب الجمع بين الأدلة بحمل الأمر على الاستحباب ، ويؤيد ذلك أنه أخرج ابن خزيمة وابن حبان في « صحيحهما » من حديث ابن عمر أنه سئل النبي صلى الله عليه وسلم : أينام أحدنا وهو جنب ؟ قال : « نعم ، ويتوضأ إن شاء » . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الحيض (٦) ، باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له وغسل الفرج ... إلى آخره ، رقم (٢١) - (٣٠٥) ، والترمذي في الطهارة (٨٨) ، باب ما جاء في الوضوء للجنب إذا أراد أن ينام ، رقم (١٢٠) ، والبيهقي وأبو عوانة .

فالحديث : صحيح ، وإن كان سنده حسناً أو ضعيفاً ؛ لأن له شواهد في « مسلم » ، وفي « الترمذي » ، فهو صحيح بما قبله ، وغرض المؤلف : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : حديثان :

الأول : حديث عائشة ، ذكره للاستدلال .

والثاني : حديث جابر ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٩) - (١٢٨) - بَابُ مَنْ قَالَ يُجْزئُهُ غَسْلُ يَدَيْهِ

(١٣٤) - (٥٨٥) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ وَهُوَ جُنُبٌ . . غَسَلَ يَدَيْهِ .

(٤٩) - (١٢٨) - (بَابُ مَنْ قَالَ : يَجْزئُهُ غَسْلُ يَدَيْهِ)

أي : يَجْزئُ الْجُنُبُ غَسْلَ الْيَدَيْنِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ .



(١٣٤) - (٥٨٥) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ (بن واضح الحنظلي مولا هم المروزي ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة إحدى وثمانين ومئة (١٨١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يونس) بن يزيد الأيلي الأموي ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة تسع وخمسين ومئة (١٥٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن الزهري عن أبي سلمة) عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يأكل وهو جُنُبٌ . . غسل يديه) أي : في بعض الأحيان ؛ لبيان الجواز ، وفي بعضها يتوضأ وضوءه للصلاة ، فلا يعارض ما تقدم من وضوئه كوضوء الصلاة ؛ لأنه فعل الأمرين ؛ لبيان الجواز ، وهذا الوضوء سنة على كلا الكيفيتين عند الجمهور .

.....
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الإمام مسلم ، وأبو داود ، والنسائي ،
كما تقدم في باب رقم (١٢٣) .

فالحديث : صحيح ، غرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٠) - (١٢٩) - بَابُ مَا جَاءَ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ

(١٣٥) - (٥٨٦) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ،
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى
عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ

(٥٠) - (١٢٩) - (باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة)

أي : على غير وضوء .



(١٣٥) - (٥٨٦) - (١) (حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا محمد بن جعفر)

الهذلي ، ربيب شعبة .

(حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة) بن عبد الله بن طارق الجملي - بفتح الجيم
والميم - المرادي ، أبي عبد الله الكوفي الأعمى ، ثقة عابد ، كان لا يدلس ،
ورُمي بالإرجاء ، من الخامسة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة ثمانٍ عشرة ومئة
(١١٨ هـ) ، وقيل : قبلها .

(عن عبد الله بن سلمة) - بكسر اللام - المرادي الكوفي ، صدوق ، تغير
حفظه ، من الثانية . روى عن : علي ، وعمر ، ومعاذ ، وابن مسعود ، وغيرهم ،
ويروي عنه : (عم) ، وعمرو بن مرة .

وقال العجلي : كوفي تابعي ثقة ، وقال يعقوب بن شيبه : ثقة ، يُعد في الطبقة
الأولى من فقهاء الكوفة بعد الصحابة .

(قال) عبد الله بن سلمة : (دخلت على علي بن أبي طالب) رضي الله

عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

فَقَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْتِي الْخَلَاءَ فَيَقْضِي الْحَاجَةَ ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَيَأْكُلُ مَعَنَا الْخُبْزَ وَاللَّحْمَ ، وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَلَا يَحْجُبُهُ ، وَرُبَّمَا قَالَ : وَلَا يَحْجُزُهُ عَنِ الْقُرْآنِ شَيْءٌ إِلَّا الْجَنَابَةُ .

(فقال) علي بن أبي طالب : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي الخلاء) أي : موضع قضاء الحاجة ، (فيقضي الحاجة) فيخرج الخارج منه ، (ثم يخرج) من الخلاء ، (فيأكل معنا الخبز واللحم) أي : قبل أن يتوضأ ، تدل عليه الفاء في قوله : (فيأكل) لأنها للتعقيب ، (و) كذا (يقرأ القرآن) قبل الوضوء ، قال علي : (ولا يحجبه) أي : لا يمنعه ، (وربما قال) الراوي أو من دونه : (ولا يحجزه) صلى الله عليه وسلم ؛ أي : لا يمنعه (عن) قراءة (القرآن شيء) من أنواع الحدث الأصغر (إلا الجنابة) ، ولم يرد بمنعه مباشرة وملابسة شيء من الأحداث ضرورة أن مباشرة الجماع وملابسته ومباشرة البول والغائط وملابستهما مما يمنع من القرآن ، والله أعلم . انتهى « سندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في الطهارة (٩١) ، باب الجُنْب يقرأ القرآن ، رقم (٢٢٩) ، والترمذي في الطهارة ، باب ما جاء في الرجل يقرأ على كل حال ما لم يكن جُنْباً ، قال أبو عيسى : حديث علي هذا حديث حسن صحيح ، وبه قال غير واحد من أهل العلم ؛ أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ، قالوا : يقرأ الرجل القرآن على غير وضوء ، ولا يقرأ في المصحف إلا وهو طاهر ، وبه يقول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق ، والنسائي في كتاب الطهارة (١٧١) ، باب حجب الجُنْب عن قراءة القرآن ، رقمي (٢٦٦ - ٢٦٧) ، وابن أبي شيبة ، والبيهقي وأحمد ابن حنبل .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

.....

وهذا الحديث يدل على جواز القراءة للمحدث بالحدث الأصغر ، وهو مجمع عليه لم نر فيه خلافاً ، وعلى عدم جواز القراءة للجُنُب ، وقد وردت أحاديث في تحريم قراءة القرآن للجُنُب ، وفي كلها مقال ، لكن تحصل القوة بانضمام بعضها إلى بعض ؛ لأن بعض الطرق ليس فيه شديد الضعف ، وهو يصلح أن يُتمسك به .

قال الخطابي : في الحديث من الفقه أن الجُنُب لا يقرأ القرآن ، وكذلك الحائض لا تقرأ القرآن ؛ لأن حدثها أغلظ من حدث الجنابة ، وقال مالك في الجُنُب : إنه لا يقرأ الآية ونحوها ، وقد حُكي أنه قال : تقرأ الحائض ، ولا يقرأ الجُنُب ؛ لأن الحائض إن لم تقرأ . . نسيت القرآن ؛ لأن أيام الحيض تتناول ، ومدة الجنابة لا تطول ، وزُوي عن ابن المسيب وعكرمة أنهما كانا لا يريان بأساً بقراءة الجُنُب القرآن ، وأكثر العلماء على تحريمه عليه . انتهى .

وأما قراءة المحدث في المصحف ومسه . . فلا يجوز إلا بطهارة ؛ لحديث رواه الأثرم والدارقطني عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده : (أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن كتاباً ، وكان فيه : لا يمس القرآن إلا طاهر) ، وأخرجه مالك في « الموطأ » مرسلًا عن عبد الله بن محمد بن عمرو بن حزم : (أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم . . ألا يمس القرآن إلا طاهر) ، وأخرج الدارقطني والحاكم والبيهقي في « الخلافيات » والطبراني من حديث حكيم بن حزام قال : لما بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن . . قال : « لا تمس القرآن إلا وأنت طاهر » ، وفي إسناده سويد أبو حاتم ، وهو ضعيف ، وذكر الطبراني في « الأوسط » أنه تفرد به ، وحسن الحازمي إسناده ، وقد ضعف

.....

النووي وابن كثير في « إرشاده » وابن حزم حديث حكيم بن حزام وحديث عمرو بن حزم جميعاً .

وفي الباب عن ابن عمر عند الدارقطني والطبراني ، قال الحافظ : إسناده لا بأس به لكن فيه سليمان الأشدق ، وهو مختلف فيه ، رواه عن سالم عن أبيه ابن عمر ، قال صاحب « المنتقى » وابن حجر : ذكر الأثرم أن أحمد ابن حنبل احتج بحديث ابن عمر ، وأخرج نحوه الطبراني عن عثمان بن أبي العاص ، وفيه من لا يُعرف ، وأخرج ابن أبي داود في « المصاحف » ، وفيه انقطاع .

وفي الباب عن ثوبان أوردته علي بن عبد العزيز في « منتخب مسنده » ، وفي مسنده حُصيب بن جحدر وهو متروك ، وروى الدارقطني في قصة إسلام عمر أن أخته قالت قبل أن يسلم : إنه رجس ولا يمسه إلا المطهرون ، وفي إسناده مقال ، وفيه عن سلمان موقوفاً ، أخرجه الدارقطني والحاكم ، وكتاب عمرو بن حزم تلقاه الناس بالقبول ، قال ابن عبد البر : إنه أشبه المتواتر لتلقي الناس له بالقبول ، وقال يعقوب بن سفيان : لا أعلم كتاباً أصح من هذا الكتاب ، فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم ، وقال الحاكم : قد شهد عمر بن عبد العزيز والزهري لهذا الكتاب بالصحة كذا في « التلخيص » و« النيل » .

وهذه كلها تدل على أنه لا يجوز مس المصحف إلا لمن كان طاهراً ، والمُحدث بحدث أصغر أيضاً غير طاهر من وجه ، كما يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم : « فإني أدخلتهما طاهرتين » فعلى المُحدث بالحدث الأصغر ألا يمس القرآن إلا بالوضوء ، قال الشوكاني : وأما المُحدث حدثاً أصغر فذهب ابن عباس والشعبي والضحاك وزيد بن علي وداود الظاهري إلى أنه يجوز له

(١٣٦) - ٥٨٧ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ
عِيَّاشٍ ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ

مس المصحف ، وقال أكثر الفقهاء : لا يجوز . انتهى ، والله سبحانه وتعالى
أعلم . انتهى من « عون المعبود » .

ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شواهد ، كما
قررناه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث علي بن حديث ابن عمر رضي الله
عنهم ، فقال :

(١٣٦) - ٥٨٧ - (٢) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير - بنون مصغراً -
السلمي الدمشقي الخطيب ، صدوق ، مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس
وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا إسماعيل بن عياش) بن سليم - مصغراً - العنسي - بالنون -
أبو عتبة الحمصي ، صدوق في روايته عن أهل الشام ، مغلط في روايته عن
أهل الحجاز ، من الثامنة ، مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين ومئة . يروي
عنه : (عم ٢) .

(حدثنا موسى بن عقبة) بن أبي عياش - بتحتانية ومعجمة - الأسدي ،
مولي آل الزبير ، ثقة فقيه إمام في المغازي ، من الخامسة . يروي عنه : (ع) ،
لم يصح أن ابن معين ليّنه ، مات سنة إحدى وأربعين ومئة (١٤١ هـ) ، وقيل
بعد ذلك .

(عن نافع عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه إسماعيل بن عياش ،

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ الْجُنُبُ وَلَا الْحَائِضُ » .

وهو ضعيف فيما رواه عن الحجازيين ، وهنا روى عن موسى بن عقبة ، وموسى بن عقبة من أهل الحجاز .

(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يقرأ القرآن الجُنُب ولا الحائض ») وكذا النفساء .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي ؛ أخرجه في الطهارة باب ما جاء في الجُنُب والحائض أنهما لا يقرأن القرآن ، رقم (١٢١٠) ، قال أبو عيسى : حديث ابن عمر حديث لا نعرفه إلا من حديث إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يقرأ الجنب ولا الحائض القرآن » ، وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم ؛ مثل : سفيان الثوري ، وابن المبارك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، قالوا : لا تقرأ الحائض ولا الجنب من القرآن إلا طرف الآية ؛ أي : بعضها ، فلا بأس لهما في قراءة بعض الآية أو حرف أو حرفين ، وزوي عن ابن المسيب وعكرمة أنهما كانا لا يريان بأساً بقراءة الجُنُب القرآن ، وأكثر العلماء على تحريمه . انتهى .

قلت : وقول الأكثر هو الراجح يدل عليه حديث الباب ، والله تعالى أعلم . انتهى « تحفة الأحوذى » .

فهذا الحديث : ضعيف السند ، صحيح المتن بما قبله من حديث علي ، غرضه : الاستشهاد به .

وقال في « التلخيص » بعد ذكر حديث ابن عمر ما لفظه : وله شاهد من

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ : وَحَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ

حديث جابر ، رواه الدارقطني مرفوعاً ، وفيه محمد بن الفضل وهو متروك ، وموقوفاً ، وفيه يحيى بن أبي أنيسة وهو كذاب ، وقال البيهقي : وهذا الأثر ليس بالقوي ، وصح عن عمر أنه كان يكره أن يقرأ القرآن وهو جنب ، وساقه عنه في « الخلافات » بإسناد صحيح . انتهى .

وقال العيني في « عمدة القاري » : وربما يعضدان ؛ أي : حديث ابن عمر وحديث جابر بحديث علي ، فيكونان صحيحين بغيرهما ، ولم يصح عند البخاري في هذا الباب حديث ، فلذلك ذهب إلى جواز قراءة الجنب والحائض أيضاً ، وقد سبق لك آنفاً أن الأرجح قول الجمهور ؛ وهو حرمة قراءته عليهما ؛ لحديث ابن عمر ؛ لأنه صحيح بغيره ، وكذا حديث جابر . انتهى من « التحفة » ، والله أعلم .

(قال أبو الحسن) علي بن إبراهيم بن سلمة بن بحر القطان القزويني ، تلميذ المؤلف :

(وحدَّثنا أبو حاتم) محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي ، ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة سبع وسبعين ومئتين (٢٧٧ هـ) . يروي عنه : (د س) .

(حدَّثنا هشام بن عمار) السلمي الدمشقي .

(حدَّثنا إسماعيل بن عياش ، حدَّثنا موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما ، غرض أبي الحسن بسوق هذا السند : بيان أنه سمع هذا الحديث عن غير المؤلف وهو أبو حاتم ، والواو في قوله : (وحدَّثنا أبو حاتم) عاطفة على محذوف ، تقديره : وحدَّثنا ابن ماجه هذا الحديث عن

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَقْرَأُ الْجُنُبُ وَالْحَائِضُ شَيْئًا مِنْ الْقُرْآنِ » .

هشام بن عمار ، وحدثناه أيضاً أبو حاتم عن هشام بن عمار ، فغرضه : بيان متابعة أبي حاتم لابن ماجه في روايته عن هشام بن عمار .

(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يقرأ الجنب والحائض شيئاً من القرآن ») قليلاً ولا كثيراً ولو حرفاً بقصد القرآن ، فهذه الرواية مفسرة لرواية المؤلف المحتملة لاستثناء آية أو بعضها أو حرف .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول : حديث علي ، ذكره للاستدلال .

والثاني : حديث ابن عمر ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥١) - (١٣٠) - بَابُ : تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ

(١٣٧) - (٥٨٨) - (١) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ، حَدَّثَنَا
الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهِ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ ،
.....

(٥١) - (١٣٠) - (بَابُ : تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ)

(١٣٧) - (٥٨٨) - (١) (حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْبَصْرِيُّ (الْجَهْضَمِيُّ) نَسَبُهُ
إِلَى مَحَلَةٍ فِي الْبَصْرَةِ .

(حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهِ) بوزن عظيم ، وقيل : ابن وجبة - بفتح الواو
وسكون الجيم بعدها موحدة - الراسبي أبو محمد البصري ، ضعيف ، من الثامنة .
روى عن : مالك بن دينار ، ويروي عنه : (د ت ق) ، ونصر بن علي الجهضمي ،
وأبو كامل الجحدري ، وزيد بن الحباب .

قال ابن معين : ليس حديثه بشيء ، وقال البخاري : في حديثه بعض المناكير ،
وكذا قال أبو حاتم ، وزاد : ضعيف الحديث ، وقال النسائي : ضعيف ، وقال
ابن عدي : لا أعلم له رواية إلا عن مالك بن دينار . أخرجوا له حديثاً واحداً
في الطهارة ، وقال العقيلي : ضعفه نصر بن علي ، وقال الترمذي بعد تخريج
حديثه : هذا حديث غريب ، والحارث بن وجيه شيخ ليس بذاك .

(حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ) السامي - بمهملة - الناجي - بنون - مولا هم
أبو يحيى البصري الزاهد ، كان أبوه من سبي سجستان . روى عن : محمد بن
سيرين ، وعطاء بن أبي رباح ، والحسن البصري ، وأنس بن مالك ، ويروي عنه :
(عم) ، والحارث بن وجيه ، وسعيد بن أبي عروبة ، وآخرون .

قال النسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » :
صدوق عابد ، من الخامسة ، مات سنة ثلاثين ومئة (١٣٠ هـ) ، أو نحوها .

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنْ تَحَتَّ كُلُّ شَعْرَةٍ جَنَابَةً ، فَأَغْسِلُوا الشَّعْرَ وَأَنْقُوا الْبَشْرَةَ » .

(عن محمد بن سيرين) الأنصاري مولا هم أبي بكر بن أبي عمرة البصري ، ثقة ثبت عابد كبير القدر ، كان لا يرى الرواية بالمعنى ، من الثالثة ، مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن من رجاله الحارث بن وجيه ، وهو متفق على ضعفه .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِنْ تَحَتَّ كُلُّ شَعْرَةٍ جَنَابَةً) قال السندي : هذا كناية عن شمول الجنابة جميع ظاهر البدن الذي هو محل الشعر عادة ، ولذلك رتب عليه ، قوله : (فاغسلوا الشعر) أي : عموما ظاهره وباطنه بالماء وخللوه ؛ ليصل الماء إلى باطنه ، (وأنقوا البشرة) - بقطع الهمزة - من الإنقاء ؛ وهو التنظيف والتصفية ؛ أي : نظفوا وصفوا البشرة التي ليس عليها شعر من الوسخ بذلكها وإمرار اليد عليها ، وإلا . . فكون الجنابة تحت كل شعرة يقتضي وجوب إيصال الماء على ما تحت الشعر ؛ يعني : منبته ، ولا يقتضي غسل الشعر وإنقاء الجلد وتصفيته وتنظيفه من الوسخ ، ثم هذا الحديث ضعفه الترمذي وأبو داود . انتهى منه بزيادة .

قوله : « إِنْ تَحَتَّ كُلُّ شَعْرَةٍ جَنَابَةً » فلو بقيت شعرة واحدة لم يصل الماء إليها . . بقيت جنابته ، والشعر - بفتح الشين وسكون العين - يكون للإنسان وغيره ، فيجمع على شعور ؛ مثل فلس وفلوس ، ويفتح العين ، فيجمع على أشعار ؛ مثل سبب وأسباب ، وهو مذكر ، والواحدة شعرة - بفتح الشين - والشعرة - بكسر

.....

الشين على وزن سدره - : شعر الركب للنساء خاصة ، قاله في « العباب » ، فلو بقيت شعرة لم يصل إليها الماء .. بقيت الجنبانة ، كما مر آنفاً .

قوله : « فاغسلوا الشعر » - بفتح العين وسكونها - أي : جميعه بالتخليل ، قال الخطابي : ظاهر هذا الحديث يوجب نقض القرون والصفائر إذا أراد الاغتسال من الجنبانة ؛ لأنه لا يكون شعره كله شعرة شعرة مغسولاً إلا بنقضها ، وإليه ذهب إبراهيم النخعي ، وقال عامة أهل العلم : إيصال الماء إلى أصول الشعر وإن لم ينقض شعره .. يجزيه .

قوله : « وأنقوا البشرة » من الإنقاء ؛ أي : نظفوا البشر من الأوساخ ؛ لأنه لو منع شيء من ذلك وصول الماء إليها .. لم ترتفع الجنبانة ، والبشر - بفتح الباء والشين - : ظاهر جلد الإنسان كذا في « الصحاح » و« المصباح » و« القاموس » ، وقال في « القاموس » : الأدمة - محرّكة - : باطن الجلد التي تلي اللحم أو ظاهرها الذي عليها الشعر ، قال الخطابي : وقد يحتج به من يوجب الاستنشاق في الجنبانة ؛ لما في داخل الأنف من الشعر ، واحتج بعضهم في إيجاب المضمضة بقوله : « وأنقوا البشرة » وزعم أن داخل الفم من البشر ، وهذا خلاف قول أهل اللغة ؛ لأن البشرة عندهم هي ما ظهر من البدن فباشره البصر من الناظر ، وأما داخل الأنف والفم .. فهو الأدمة ، قال الجوهري : الأدمة : باطن الجلد الذي يلي اللحم ، والبشرة : ظاهرها الجلد الذي عليه الشعر ، والعرب تقول : فلان مؤدّم مبشر إذا كان خشن الظاهر لين الباطن .

قلت : على ما ذكره الجوهري داخل الأنف والفم ليس من الأدمة ؛ لأن الأدمة على تفسيره : هي باطن الجلد الذي يلي اللحم ، وداخل الفم والأنف ليس كذلك ، بل هو مما لا يلي اللحم وليس هو من الباطن ، بل هو من الظاهر ،

(١٣٨) - ٥٨٩ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَزَةَ ،
حَدَّثَنِي عُتْبَةُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ ، حَدَّثَنِي طَلْحَةُ بْنُ نَافِعٍ ،
فلاستدلال على إيجاب المضمضة والاستنشاق في الغسل من الجنابة بقوله :

« وأنقوا البشرة » .. صحيح . انتهى من « العون » بتصرف .

قلت : وحديث أبي هريرة هذا ضعيف السند ؛ لأن في سنده الحارث بن
وجيه ؛ وهو متفق على ضعفه ، صحيح المتن بغيره ؛ أعني به : ما بعده من
حديث أبي أيوب الأنصاري وحديث علي بن أبي طالب ، وغرضه : الاستدلال به
على الترجمة ، فهو ضعيف السند ، صحيح المتن .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث أبي هريرة بحديث أبي أيوب
الأنصاري رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٣٨) - ٥٨٩ - (٢) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي .

(حدثنا يحيى بن حمزة) بن واقد الحضرمي أبو عبد الرحمن الدمشقي
القاضي ، ثقة ، رمي بالقدر ، من الثامنة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة ثلاث
وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) على الصحيح ، وله ثمانون سنة .

(حدثني عتبة بن أبي حكيم) الهمداني - بسكون الميم - أبو العباس الأردني
- بضم الهمزة والdal بينهما راء ساكنة وتشديد النون - صدوق يخطئ كثيراً ،
من السادسة ، مات بصور بعد الأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثني) أبو سفيان (طلحة بن نافع) الواسطي القرشي مولا هم نزيل مكة ،
صدوق ، من الرابعة . يروي عنه : (ع) . انتهى من « التقريب » .

وهو ثقة ، وثقه النسائي والبزار وابن عدي وأصحاب السنن الأربعة .

حَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ ، وَأَدَاءُ الْأَمَانَةِ . . كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهَا » ، قُلْتُ : وَمَا أَدَاءُ الْأَمَانَةِ ؟ قَالَ : « غُسْلُ الْجَنَابَةِ ؛ فَإِنْ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ » .

(حدثني أبو أيوب الأنصاري) خالد بن زيد رضي الله عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الصلوات الخمس) المفروضة ، (والجمعة إلى الجمعة) أي : صلاة الجمعة مضمومة إلى صلاة الجمعة الأخرى ، (وأداء الأمانة) إلى أهلها . . (كفارة لما بينها) من الذنوب الصغائر ومأخذه لها من صحف الملائكة ، وأما الكبائر . . فلا تكفر إلا بالتوبة أو بمحض فضل الله سبحانه .

قال أبو أيوب : (قلت) : يا رسول الله (وما أداء الأمانة ؟ قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب سؤالي : أداء الأمانة (غسل الجنابة ؛ فإن تحت كل شعرة جنابة) أي : وبالغسل تزول تلك الجنابة ، فصار البدن مستحقاً للغسل بعد الجنابة كاستحقاق أهل الأمانة لأمانتهم ، فصار الغسل كأنه من جملة الأمانات الواجب أداؤها إلى أهلها بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ ^(١) ، فأطلق عليه اسم الأمانة ؛ لأنه واجب الأداء والعمل والتحصيل . انتهى « سندي » .

وهذا الحديث مما انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث أبي هريرة .

قال البوصيري : هذا إسناد فيه مقال ؛ طلحة بن نافع لم يسمع من أبي أيوب ، قاله ابن أبي حاتم عن أبيه ، وفيما قاله أبو حاتم نظر ؛ فإن طلحة بن نافع وإن

(١) سورة النساء : (٥٨) .

(١٣٩) - ٥٩٠ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ ،
وصفه الحاكم بالتدليس . . فقد صرح بالتحديث ؛ فزالت تهمة تدليسه ، وهو ثقة ، وثقه النسائي والبخاري وابن عدي وأصحاب السنن الأربعة ، وأما عتبة بن أبي حكيم . . فهو مختلف فيه ، رواه أحمد بن منيع في « مسنده » : حدثنا الهيثم بن خارجة ، حدثنا يحيى بن حمزة بن عتبة بن أبي حكيم ، حدثني طلحة بن نافع ، حدثني أبو أيوب الأنصاري . . فذكره بإسناده ومثله ، وروى أبو داود والترمذي من هذا الحديث الجملة الأخيرة من حديث أبي هريرة ، فتحصل لنا مما ذكرنا أن حديث أبي أيوب صحيح متناً وسنداً ، فلا غبار عليه .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثانياً لحديث أبي هريرة بحديث علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٣٩) - ٥٩٠ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ (الشامي الملقب بشاذان ، أبو عبد الرحمن نزيل بغداد . روى عن : الحمادين ، وشعبة ، والثوري ، وجماعة ، ويروي عنه : (ع) ، وابن أبي شعبة ، وأحمد ابن حنبل ، وعمرو الناقد ، وخلق .

قال ابن معين : لا بأس به ، وقال ابن المديني : ثقة ، وقال أبو حاتم : صدوق صالح ، وقال في التقريب : ثقة ، من التاسعة ، مات في أول سنة ثمان ومئتين (٢٠٨ هـ) .

(حدثنا حماد بن سلمة) بن دينار الربيعي البصري ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة سبع وستين ومئة (١٦٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن عطاء بن السائب) بن مالك الثقفي أبي السائب الكوفي . روى عنه :

عَنْ زَادَانَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« مَنْ تَرَكَ مَوْضِعَ شَعْرَةٍ مِنْ جَسَدِهِ مِنْ جَنَابَةٍ لَمْ يَغْسِلْهَا .. فَعِلَ بِهِ .. »

زاذان ، وأنس ، وعبد الله بن أبي أوفى ، والحسن البصري ، وغيرهم ، ويروي عنه : (خ عم) .

وثقه أيوب ، وقال عبد الله بن أحمد ، عن أبيه : ثقة ثقة ، رجل صالح ، وقال أبو طالب عن أحمد : من سمع منه قديماً . . فسماعه صحيح ، ومن سمع منه أخيراً . . لم يكن بشيء ، سمع منه قديماً سفيان وشعبة وحماد بن سلمة ، وسمع منه حديثاً جرير وخالد وإسماعيل ، وقال في « التقريب » : صدوق اختلط ، من الخامسة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) ، وقال الدارقطني : دخل عطاء البصرة مرتين ، فسماع أيوب وحماد بن سلمة في الرحلة الأولى صحيح . انتهى « تهذيب » .

(عن زاذان) أبي عمر الكندي البزاز ، صدوق يرسل ، وفيه شيعية ، من الثانية ، مات سنة اثنتين وثمانين (٨٢ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن علي بن أبي طالب) رضي الله عنه ، (عن النبي صلى الله عليه وسلم) .

وهذا السند من سداسياته ؛ وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) النبي صلى الله عليه وسلم : (من ترك) قدر (موضع شعرة من جسده) لم يرد المحل الذي تحت الشعر ؛ فإن إيصال الماء إليه متعذر ، بل أراد محلاً يمكن قيام الشعر فيه ؛ يعني : ترك شيئاً قليلاً من ظاهر البدن قدر ما يمكن أن ينبت فيه الشعر في اغتساله (من جنابة) أي : ترك قدر موضع شعرة ، حالة كونه (لم يغسلها) أي : لم يغسل قدر موضع الشعرة ، وأنت الضمير العائد إلى موضع شعر مع تذكيره ؛ لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه . . (فعل به) بالبناء

كَذَا وَكَذَا مِنَ النَّارِ ، قَالَ عَلِيٌّ : فَمِنْ ثَمَّ عَادِيْتُ شَعْرِي وَكَانَ يَجُزُّهُ .

للمجهول ؛ أي : بذلك التارك أو بالموضع المتروك (كذا وكذا من) عذاب (النار) ، كناية عن العذاب الشديد .

قوله : « من جنابة » متعلق بترك ؛ أي : من عضو مجنب « لم يغسلها » الظاهر بالنظر إلى المعنى : أن يكون الضمير لموضع أنه باعتبار المضاف إليه ، « فعل » بصيغة المجهول « بها » الباء للسببية ، والضمير المؤنث يرجع إلى الشعرة أو موضعها ، ولفظ أحمد : « فعل الله به » ، « كذا وكذا من النار » كناية عن العدد ؛ أي : كذا وكذا عذاباً أو زماناً . انتهى من « العون » .

(قال علي) بن أبي طالب : (فمِنْ ثَمَّ) أي : فمن أجل سماعي هذا التهديد الشديد (عاديْتُ شعري) أي : عاملته معاملة العدو في البعد عنه ؛ أي : فعلت بشعر رأسي فعل العدو بالعدو ؛ يعني : قطعت شعر رأسي مخافة ألا يصل الماء إلى جميع رأسي ، وقوله : (عاديْتُ) هو كناية عن دوام جز شعر الرأس وقطعه .

(وكان) علي (يجزه) أي : يقص شعر رأسه ، من الجز - بالجيم وتشديد الزاي المعجمة - : وهو قص الشعر والصوف ، قال في « المصباح » : جززت الصوف جزاً قطعته ، من باب قتل ، وقال بعضهم : الجز : القطع في الصوف وغيره . . . واستدل بحديث علي هذا على جواز حلق الرأس ولو دواماً ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم أقر علياً على ذلك ، ولأنه من جملة الخلفاء الراشدين المأمور بالاقتداء بهم والتمسك بسنتهم ، ويدل أيضاً على جواز حلق الرأس حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى صبيّاً حلق بعض رأسه وترك بعضه ، فنهى عن ذلك ، وقال : « احلقوا كله ، أو اتركوا كله » أخرجه مسلم وأبو داود ، ويأتي بحث ذلك في كتاب الترجل . انتهى من « العون » .

.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود ؛ أخرجه في الطهارة (٩٨) ، باب الغسل من الجنابة ، رقم (٢٤٩) ، والدارمي والبيهقي وأحمد وابن أبي شيبة في « مصنفه » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، كما قررناه ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث أبي هريرة .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :

الأول : حديث أبي هريرة ، ذكره للاستدلال .

والثاني : حديث أبي أيوب ، ذكره للاستشهاد .

والثالث : حديث علي ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٢) - (١٣١) - بَابُ : فِي الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنْامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ

(١٤٠) - (٥٩١) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ ، عَنْ أُمِّهَا أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَسَأَلَتْهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنْامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ قَالَ : « نَعَمْ ، إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ »

(٥٢) - (١٣١) - (بَابُ : فِي الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنْامِهَا)

مثل (ما يرى الرجل) في منامه



(١٤٠) - (٥٩١) - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ)

الطنافسي .

(قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ .

(عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ عَنْ أُمِّهَا أُمِّ سَلَمَةَ) هِنْدُ بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ حَظِيفَةُ

الْمَخْزُومِيَّةُ زَوْجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قَالَتْ) أُمُّ سَلَمَةَ : (جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ) أُمُّ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، اسمها سهلة

أو رميلة أو مليكة رضي الله تعالى عنها (إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،

فَسَأَلَتْهُ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (عَنْ) حُكْمِ (الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنْامِهَا مَا يَرَى

الرَّجُلِ) فِي مَنْامِهِ مِنَ الْحُلْمِ ، وَفِيهِ اخْتِصَارٌ ؛ أَيُ : هَلْ عَلَيْهَا غَسْلٌ أَمْ لَا ؟

(قَالَ) النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (نَعَمْ) حُرِفَ تَصْدِيقُ لِهَذَا الْقَدْرِ الْمَسْئُولِ

عَنْهُ ؛ أَيُ : يَجِبُ عَلَيْهَا الْغَسْلُ (إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ) أَيُ : الْمَنِي فِي مَنْامِهَا ..

فَلْتَغْتَسِلْ » ، فَقُلْتُ : فَضَحَتِ النِّسَاءُ ، وَهَلْ تَحْتَلِمُ الْمَرْأَةُ ؟ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « تَرَبَّتْ يَمِينُكَ ، »

(فلتغتسل) هذا بيان بأن وجوب الاغتسال ليس بمطلق ، بل مقيد بما إذا رأت الماء .

قالت أم سلمة : (فقلت) لأم سليم : يا أم سليم ؛ (فضحت النساء) بكسر التاء على خطاب المؤنث ؛ أي : كشفت عورتهم وأظهرت عيوبهن بإظهار ما لا يناسب إظهاره بين الرجال من أحوالهن إن كان له تحقق ، مع أن تحققه أيضاً غير معلوم لنا ، وإلى هذا يشير قولها لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (وهل تحتلم المرأة) يا رسول الله ؟ فتسأل أم سليم عن حكم احتلامها .

وقوله : (فضحت) بسكون الحاء المهملة وكسر تاء المخاطبة (النساء) مفعول به لفضحت ؛ أي : كشفت عورة النساء وكنفها ، وفي « الأبي » : أي : كشفت أسرارهن فيما يكتمنه من الحاجة إلى الرجال ؛ لأن ذلك إنما يكون لشدة حاجتهن إلى الرجال . انتهى .

قال النووي : معناه : حكيت عنهن أمراً يستحيا من وصفهن به ويكتمنه ؛ وذلك أن نزول المني منهن يدل على شدة شهوتهن للرجال . انتهى .

ف (قال النبي صلى الله عليه وسلم) لأم سلمة : (تربت يمينك) يا أم سلمة ؛ أي : لصقت يمينك بالتراب لفقرها ، قال في « مرقاة الصعود » : هي كلمة جارية على ألسنة العرب لا يقصدون بها الدعاء على المخاطب . انتهى ، وفي المفهم : قوله : « تربت يمينك » أي : افتقرت ، قال الهروي : ترب الرجل إذا افتقر وأترب إذا استغنى ، وفي « الصحاح » : ترب الشيء - بالكسر - أصابه التراب ، ومنه ترب الرجل افتقر ، كأنه لصق بالتراب ، قال : وأترب الرجل استغنى ، كأنه صار ماله من الكثرة بقدر التراب ، وتأول مالك قوله صلى الله عليه وسلم لأم سلمة :

فَبِمَ يُشَبِّهَهَا وَلَدُهَا إِذَا ؟ » .

(١٤١) - ٥٩٢ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ

« تربت يمينك » بمعنى الاستغناء ، وكذلك قال عيسى بن دينار ، وقال ابن نافع : معناه : ضعف عقلك ، وقال الأصمعي : معناه : الحض على تعلم مثل هذا ؛ كما يقال : أنج ، ثكلتك أمك ، وقيل : معنى تربت يمينك : أصابها التراب ، ولم يرد الفقر . انتهى من « الكوكب » .

(فبم) أي : فبأي سبب (يشبهها) أي : يشبه المرأة (ولدها إذا ؟) أي : إذا لم يكن لها ماء ، وإلا لما شابهها ولدها ، وإذا ثبت وجود الماء لها . . لا يستبعد الاحتلام .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري ؛ أخرجه في كتاب العلم ، وفي كتاب الغسل ، وفي كتاب الأدب ، وفي باب الحياء في العلم (١٣٠) ، ومسلم ؛ في كتاب الحيض ، والنسائي ؛ في الطهارة ، وأبو داود وأحمد والدارمي .

ودرجته : أنه في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث أم سلمة بحديث أنس رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٤١) - ٥٩٢ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى (العنزي البصري .

(حدثنا) محمد بن إبراهيم (بن أبي عدي) قيل : اسمه محمد ، السلمي مولاهم البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة أربع وتسعين ومئة (١٩٤ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

وَعَبْدُ الْأَعْلَى ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا رَأَتْ ذَلِكَ فَأَنْزَلَتْ .. فَعَلَيْهَا الْغُسْلُ » ،

(وعبد الأعلى) بن عبد الأعلى السامي البصري ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

كلاهما (عن سعيد بن أبي عروبة) اسمه مهران اليشكري البصري ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة ست ، وقيل سبع وخمسين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن قتادة) بن دعامة السدوسي البصري ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أنس) بن مالك رضي الله عنه .

(أن أم سليم) أم أنس سهيلة بنت ملحان (سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

أي : سأله صلى الله عليه وسلم (عن) غسل (المرأة) التي (ترى في منامها ما يرى الرجل) أي : مثل ما يرى الرجل في منامه من الحلم ، هل يجب عليها الغسل أم لا ؟ (فقال) لها (رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا رأت ذلك) أي : مثل ما يرى الرجل في منامه من صورة رجل يجامعها ، (فأنزلت) المنى .. (فعليها الغسل) أي : فالغسل واجب عليها ؛ لإنزالها المنى ، وفي الحديث إثبات المنى للمرأة ، وهو مجمع عليه عند الفقهاء ، وأنكره بعض الفلاسفة ؛ لأن فرج المرأة مقلوب يعرفه الطبيب منهم أرسطاطاليس وابن سينا . واعلم : أن المرأة إذا خرج منها المنى .. وجب عليها الغسل ، كما يجب على

فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ أَيْكُونُ هَذَا ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، مَاءُ الرَّجُلِ غَلِيظٌ ، أَبْيَضٌ ، وَمَاءُ الْمَرْأَةِ رَقِيقٌ أَصْفَرٌ ، فَأَيُّهُمَا سَبَقَ أَوْ عَلَا . . أَشَبَّهُهُ الْوَلَدُ » .

الرجل بخروجه ، وقد أجمع المسلمون على وجوب الغسل على الرجل والمرأة بخروج المني أو إيلاج الذكر في الفرج ، وأجمعوا على وجوبه عليها بالحيض والنفاس ، واختلفوا في وجوبه على من ولدت ولم تر دمًا أصلاً ، والأصح عند أصحابنا وجوب الغسل ، وكذا الخلاف فيما إذا أُلقت مضغة أو علقه ، والأصح وجوب الغسل ومن لا يوجب الغسل يوجب الوضوء ، والله أعلم . انتهى « نووي » .
(فقالت أم سلمة) وهي حاضرة في مجلس السؤال ، وهذا تحريف ، والصواب : (فقالت أم سليم) لرسول الله صلى الله عليه وسلم حين أجابها بما ذكر ؛ لأنها السائلة : (يا رسول الله ؛ أَيْكُونُ) أي : هل يكون ويوجد (هذا) الاحتلام والماء للمرأة ؟ ف (قال) لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : (نعم) لها ماء كما أن للرجل ماء ، ولكن لكل واحد منهما علامات تميزه عن الآخر ؛ لأن (ماء الرجل غليظ) أي : ثخين (أبيض) أي : وصفته الغلظ والبياض غالباً ، ينعقد منه العظام والأعصاب ، (وماء المرأة) أي : منيها (رقيق) أي : ذو رقة ، والرقه ضد الثخانة (أصفر) أي : ذو صفرة ، والصفرة ضد البياض ، فهو ضد مني الرجل ، ينعقد منها العروق واللحوم والشعور .

(فأيهما) أي : فأَي المائتين ؛ ماء الرجل وماء المرأة (سبق) إلى الرحم ؛ لأن مقر ماء الرجل الصلب ، ومقر ماء المرأة الترائب ؛ وهي عظام الصدر بين الثديين ، (أو) أيهما (علا) أي : كثر وغلب على الآخر ، ف (أو) للتقسيم أو للشك . . (أشبهه) أي : أشبه ذلك السابق منيه خروجاً ، أو الغالب منيه على مني الآخر سواء كان زوجاً أو زوجة (الولد) لانجذاب الوالد إليه بسبقه أو كثرته .

.....
والمعنى : أن الولد مخلوق من ماء الرجل وماء المرأة ، فأيهما غلب . . كان الشبه له ، وإذا كان للمرأة مني . . فإنزاله وخروجه منها ممكن ، قال القرطبي : وما ذكره من صفة المائين إنما هو في غالب الأمر واعتدال الحال ، وإلا . . فقد تختلف أحوالهما للعوارض . انتهى من « المفهم » .

وعبارة النووي : وهذه صفته في حال السلامة وفي الغالب ، قال العلماء : مني الرجل في حال الصحة أبيض ثخين ، يتدفق في خروجه دفقة بعد دفقة ، يخرج بشهوة ويتلذذ بخروجه ، وإذا خرج . . استعقب خروجه فتوراً ، ورائحة كرائحة طلع النخل ، ورائحة الطلع قريبة من رائحة العجين ، وقيل : تشبه رائحته رائحة الفصيل ، وقيل : إذا يبس كانت رائحته كرائحة البول ، فهذه صفاته الغالبة ، وقد يفارقه بعضها مع بقاء ما يستقل بكونه منياً ؛ وذلك بأن يمرض فيصير منيه رقيقاً أصفر ، أو يسترخي وعاء المنى فيسيل من غير التذاذ وشهوة ، أو يستكثر من الجماع فيحمر ويصير كماء اللحم وربما خرج دماً عبيطاً ؛ أي : دماً خالصاً ، وإذا خرج المنى أحمر . . فهو ظاهر موجب للغسل ، كما لو كان أبيض . انتهى من « النووي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم ، في كتاب الحيض (٧) ، باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المنى منها ، رقم (٣١١/٣٠) ، والنسائي في الطهارة ، باب غسل المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل (١٩٥) ، ومالك وأحمد .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثانياً لحديث أم سلمة بحديث خولة بنت حكيم رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٤٢) - ٥٩٣ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ ، فَقَالَ :

(١٤٢) - ٥٩٣ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن إسحاق الطنافسي الكوفي .

(قالوا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ) بن سعيد الثوري الكوفي .

(عن علي بن زيد) بن عبد الله بن أبي مليكة زهير بن عبد الله بن جدعان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة التيمي أبي الحسن البصري ، أصله من مكة ، وكان يتشيع ، ضعيف ، اتفقوا على ضعفه ، لا يجوز الاحتجاج به . يروي عنه : (م عم) ، من الرابعة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) ، وقيل قبلها .

(عن سعيد بن المسيب) بن حزن القرشي المخزومي ، ثقة ، من الثانية ، مات بعد التسعين . يروي عنه : (ع) .

(عن خولة بنت حكيم) بن أمية السلمية امرأة عثمان بن مظعون ، الصحابية الشهيرة رضي الله تعالى عنها . يروي عنها : (م ت س ق) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه علي بن زيد ؛ وهو متفق على ضعفه .

(أنها) أي : أن خولة (سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن) حكم (المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل) في منامه وحلمه من صورة رجل يجمعها ، كما يرى الرجل صورة امرأة يجمعها ، وفي رواية أبي داود : أتغتسل أم لا ؟ (فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب سؤال خولة :

« لَيْسَ عَلَيْهَا غُسْلٌ حَتَّى تُنْزَلَ ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ غُسْلٌ حَتَّى يُنْزَلَ » .

(ليس عليها) أي : على المرأة (غسل) بمجرد رؤيتها ما يرى الرجل (حتى) تنزل (المنى) ، (كما أنه) أي : أن الشأن والحال (ليس على الرجل غسل) بمجرد رؤية صورة المرأة (حتى ينزل) المنى في منامه ، ونسبة الإنزال إلى الإنسان نظراً إلى أن هذا الماء عادة لا ينزل إلا باجتهاد من الإنسان ، فنسب إليه لتسببه فيه . انتهى « سندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي في الطهارة ، باب غسل المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل ، الحديث رقم (١٩٨) . انتهى « تحفة الأشراف » .

فدرجة الحديث : أنه صحيح بما قبله من حديث أم سلمة وحديث أنس ، إلا قوله : « كما أنه ليس على الرجل غسل حتى ينزل » .

فهذا الحديث : ضعيف السند ، صحيح المتن ، غرضه : الاستشهاد به لحديث أم سلمة .

قال البوصيري : علي بن زيد بن جدعان ضعيف ، ولكن رواه النسائي في « الصغرى » عن يوسف بن سعد ، عن الحجاج بن محمد ، عن شعبة ، عن عطاء الخراساني ، عن سعيد بن المسيب . . . فذكره ، إلا قوله : « كما أنه ليس على الرجل . . . » إلى آخره ، وكذا روى أحمد في « مسنده » الطرف الأول من حديث أم سلمة ، ومن حديث أم سليم ، وكذا رواه أبو داود والترمذي والنسائي . انتهى .

قال القرطبي على هذا الحديث : وإنكار عائشة وأم سلمة على أم سليم قضية احتلام النساء يدل على قلة وقوعه من النساء ، قال السيوطي : وظهر لي أن يقال : إن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لا يقع لهن الاحتلام ؛ لأنه من

.....
الشیطان ، فعصمهن منه تکریماً له صلی الله علیه وسلم ، كما عصم هو منه .
انتهی « سندی » .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول : حديث أم سلمة ، ذكره للاستدلال به على الترجمة .
والثاني : حديث أنس ، ذكره للاستشهاد .
والثالث : حديث خولة بنت حكيم ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٣) - (١٣٢) - بَابُ مَا جَاءَ فِي غُسْلِ النِّسَاءِ مِنَ الْجَنَابَةِ

(١٤٣) - ٥٩٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنِّي أَمْرَأَةٌ أَشَدُّ

(٥٣) - (١٣٢) - (باب ما جاء) من الأحاديث

(في) كيفية (غسل النساء من الجنابة)



(١٤٣) - ٥٩٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى (بن عمرو بن سعيد بن العاص أبي موسى المكي الأموي ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سعيد بن أبي سعيد) كيسان (المقبري) أبي سعد المدني ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) ، تغير قبل موته بأربع سنين ، وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسلة ، مات في حدود العشرين ومئة (١٢٠ هـ) ، وقيل قبلها ، وقيل بعدها .

(عن عبد الله بن رافع) المخزومي مولاهم مولى أم سلمة ، أبي رافع ، المدني ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (م عم) .

(عن أم سلمة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سدايساته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قالت) أم سلمة : (قلت : يا رسول الله ؛ إِنِّي أَمْرَأَةٌ أَشَدُّ) وأحكم وأبالغ

ضَفَرَ رَأْسِي ، فَأَنْقَضُهُ لِغُسْلِ الْجَنَابَةِ ؟ فَقَالَ : « إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْثِي »

في شد (ضفر) وفتل شعر (رأسي) أ (فأنقضه) أي : هل أفك ذلك الضفر وأحله (لغسل الجنابة ؟) أي : عند غسلي من حدث الجنابة ليصل الماء إلى باطنه ، أم أتركه على حاله بلا فك ولا حل ؟ قال السندي : قوله : (أشد ضفر رأسي) قال النووي : بفتح الضاد وسكون الفاء هو المشهور رواية . وقوله : (أشد) - بضم الشين على صيغة المضارع - أي : إني أحكم فتل وجدل شعر رأسي فيشق علي فكه عند غسل الجنابة ، وإنما هو بفتح الفاء ، ويجوز في غير الرواية ضفر - بضميتين - كسفن جمع سفينة ، والصفيرة هنا : هي الخصلة والحزمة من الشعر المنسوج بعضه على بعض ، يقال : ضفرت الشعر ضفراً من باب ضرب ، إذا جعلته ضفائر كل صفيرة على حدة بثلاث طبقات فما فوقها ، كما في «المصباح» .

والضفر : نسج الشعر وإدخال بعضه في بعض ، ويستعمل مصدراً بمعنى اسم المفعول ؛ كالخلق بمعنى المخلوق ، أ (فأنقضه) بتقدير همزة الاستفهام ؛ أي : هل أفك الضفر لأجل غسل الجنابة والحيض ؟ أي : أيجب علي النقض شرعاً أم لا ؟ وإلا . . فهي مخيرة ، وما جاء في بعض الروايات أنه قال : « لا » ، فالمراد أنه لا يجب ، لا أنه لا يجوز .

(فقال) لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تفكيه (إنما يكفيك) ويجزئك في تمام الاغتسال لا في غسل الرأس فقط ، وإلا . . لما كان لقوله : « ثم تفيض » معنى ، وعلى هذا : فكأنه إنما يدل على عدم افتراض الدلك والمضمضة والاستنشاق في الغسل . انتهى « سندي » .

أي : إنما يجزئك (أن تحثي) - بكسر المثناة وسكون الياء - أصله تحثيين كتضريين وتنصرين ، فحذف حرف العلة بعد نقل حركته أو حذفه ، وحذف

عَلَيْهِ ثَلَاثَ حَثِيَّاتٍ مِنْ مَاءٍ ، ثُمَّ تُفِيضِي عَلَيْكَ مِنَ الْمَاءِ فَتَطْهَرِينَ - أَوْ قَالَ - : فَإِذَا أَنْتِ قَدْ طَهَّرْتِ » .

النون للناصب ، كذا في « مجمع البحار » ، ولا يجوز فيه النصب ، والحثي : الإثارة . انتهى « من التحفة » .

أي : تصبي الماء (عليه) أي : على رأسك (ثلاث حثيات) أي : ثلاث حفنات (من ماء) وقوله : « أن تحثي » بسكون الياء ؛ لأنها ياء المؤنثة المخاطبة ، والنون محذوفة للناصب ، ولا يجوز هنا نصب الياء أصله تحثيين ، (ثم) بعد صبك على رأسك ثلاث حثيات (تفيض) من الإفاضة ؛ أي : تصبين (عليك) أي : على سائر جسديك (من الماء) صَبّاً كثيراً يعم سائر الجسد ، (فتطهرين) بإثبات النون على الاستئناف ؛ أي : فأنت تكملين طهارتك من الجنابة في باقي جسديك . انتهى « سندي » .

والظاهر حذف النون في « تفيضين » « فتطهرين » عطفاً على « تحثي » ، فالوجه أن يكون التقدير : أنت تفيضين على الاستئناف ، كما قلنا ، فيكون من عطف الجمل ، كما قاله السندي .

(أو قال) لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أم سلمة : (فإذا أنت) فعلت ذلك المذكور الذي أمرتك به من حثي ثلاث حثيات على رأسك ، ثم إفاضة الماء على سائر جسديك . . ف (قد طهرت) من جنابتك وكمل اغتسالك ، والشك من الراوي ، أو ممن دونه ، كما أشرنا إليه آنفاً .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الإمام مسلم في كتاب الحيض (١٢) ، باب حكم صفائر المغتسلة ، رقم (٥٨) ، وأبو داود في الطهارة (١٠٠) ، باب في المرأة هل تنقض شعرها عند الغسل ؟ رقم (٣٥١) ، والترمذي في الطهارة (٧٧) ، باب هل تنقض المرأة شعرها عند الغسل ؟ رقم (١٠٥) ،

(١٤٤) - ٥٩٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ
أَبْنُ عَلِيَّةَ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم :
أن المرأة إذا اغتسلت من الجنابة ، فلم تنقض شعرها أن ذلك يجزئها بعد أن
تفيض الماء على رأسها ، والنسائي في الطهارة (١٥٠) ، باب ذكر ترك المرأة
نقض ضفير شعرها عند اغتسالها ، رقم (٢٤١) .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة ،
والله سبحانه وتعالى أعلم .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث أم سلمة بحديث عائشة
رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٤٤) - ٥٩٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (بن
إبراهيم بن مقسم) ابن علي (اسم أمه ، بالرفع صفة ثانية لإسماعيل ، الأسدي
البصري ، ثقة حافظ ، من الثامنة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة (١٩٣ هـ) .
(عن أيوب) بن أبي تيمية كيسان السخثياني ، أبي بكر البصري ، ثقة ثبت
حجة ، من كبار الفقهاء العباد ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة
(١٣١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي الزبير) المكي محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم ، ثقة
مدلس ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن عبيد بن عمير) - بالتصغير فيهما - ابن قتادة الليثي ، أبي عاصم
المكي ، ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، قاله مسلم ، وعده غيره في

قَالَ : بَلَغَ عَائِشَةُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَأْمُرُ نِسَاءَهُ إِذَا اغْتَسَلْنَ أَنْ يَنْقُضْنَ رُؤُوسَهُنَّ ، فَقَالَتْ : يَا عَجَباً لِابْنِ عَمْرٍو هَذَا ؛ أَفَلَا يَأْمُرُهُنَّ أَنْ يَحْلِقْنَ رُؤُوسَهُنَّ ، لَقَدْ كُنْتُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَغْتَسِلُ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ ، فَلَا أَزِيدُ عَلَى أَنْ أُفْرِغَ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ إِفْرَاغَاتٍ .

كبار التابعين ، ثقة مخضرم ، من الثانية ، وكان قاص أهل مكة ، مجمع على ثقته ، مات قبل ابن عمر . يروي عنه : (ع) .

(قال) عبيد بن عمير : (بلغ عائشة) أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

أي : وصل إليها خبر (أن عبد الله بن عمرو) بن العاص بن وائل السهمي المدني أحد السابقين إلى الإسلام (يأمر نساءه) أي : حليلاته أمر إيجاب (إذا اغتسلن) أي : أردن الاغتسال من الجنابة بـ (أن ينقضن) ويحللن ويفككن صفائر شعور (رؤوسهن ، فقالت) عائشة لمن عندها : (يا) هؤلاء ؛ تعجبوا (عجباً لابن عمرو هذا !) الحاضر بيننا (فإنه يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن) ، كما في رواية مسلم ؛ أي : ضفر شعورهن ؛ ليصل الماء إلى شؤونها ، (أ) يقتصر على أمرهن بنقض صفائرهن (فلا يأمرهن أن يحلقن رؤوسهن ؟) أي : شعورهن ، قال السندي : تريد أنه لو وجب النقض في كل مرة . . لوجب الحلق لدفع حرجه ، والاستفهام فيه للإنكار المتضمن معنى التعجب .

والله ؛ (لقد كنت أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم نغتسل من) ماء (إناء واحد ، فلا أزيد) في اغتسالي من الجنابة (على أن أفرغ) وأصب الماء (على رأسي ثلاث إفراغات) أي : ثلاث حفنات ، ولم يأمرني أن أفك ضفر شعري ، فكيف يشدد ابن عمرو هذا على النساء بأمرهن بنقض صفائرهن بعدما

.....
رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم لهن في ترك نقض ضفائرهن؟! فهذا
تشديد بلا دليل ، فلا يتبع في ذلك .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الإمام مسلم في الحيض (١٢) ،
باب حكم ضفائر المغتسلة ، رقم (٥٩ - ٣٣١) ، ومسلم في الحيض أيضاً
(١٠) ، باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنب ، وباب غسل الرجل
والمرأة في إناء واحد ، والنسائي في كتاب الغسل (١٢) ، باب ترك المرأة نقض
شعرها عند الاغتسال ، رقم (٤١٤) ، وأحمد في « مسنده » في (٣٠/٦ - ٣٧ -
٤٣) .

فدرجة الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأنه من أحاديث مسلم ،
وغرضه بسوقه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : حديثان :

الأول : حديث أم سلمة ، ذكره للاستدلال .

والثاني : حديث عائشة ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٤) - (١٣٣) - بَابُ الْجُنُبِ يَنْغَمِسُ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ أُيْجَزُهُ

(١٤٥) - ٥٩٦ - (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى
الْمِصْرِيُّانِ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو وَهْبٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ
.....

(٥٤) - (١٣٣) - (باب الجنب ينغمس في الماء الدائم) أي : الراكد

(أيجزته) ذلك الانغماس في رفع حدثه ؟



(١٤٥) - ٥٩٦ - (١) (حدثنا أحمد بن عيسى) بن حسان المعروف بابن
التستري : نسبة إلى تستر - بضم التاء وسكون السين وفتح الثانية - اسم بلدة
بالأهواز ، نسب إليها لكونه يتجر فيها ، صدوق ، من العاشرة . يروي عنه : (خ
م س ق) ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) .

(وحرملة بن يحيى) بن عبد الله بن حرملة بن عمران ، أبو حفص التَّجِيبِي ،
صاحب الشافعي ، صدوق ، من الحادية عشرة . يروي عنه : (م س ق) ، مات
سنة ثلاث - أو أربع - وأربعين ومئتين .

(المصريان ، قالا : حدثنا) عبد الله (بن وهب) بن مسلم القرشي مولاهم ،
أبو محمد المصري ، ثقة ، من التاسعة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة سبع وتسعين
ومئة (١٩٧ هـ) .

(عن عمرو بن الحارث) بن يعقوب الأنصاري مولاهم ، أبي أمية المصري ،
ثقة فقيه حافظ ، من السابعة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(عن بكير بن عبد الله بن الأشج) المخزومي مولاهم ، أبي عبد الله المدني

أَنَّ أَبَا السَّائِبِ مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ » ، فَقَالَ : كَيْفَ يَفْعَلُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟ فَقَالَ : يَتَنَاوَلُهُ تَنَاوُلًا .

ثم المصري ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة عشرين ومئة (١٢٠ هـ) وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(أن أبا السائب) الأنصاري المدني (مولى هشام بن زهرة) قيل : اسمه عبد الله بن السائب ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (م عم) .

(حدثه) أي : حدث لبكير بن الأشج (أنه) أي : أن السائب (سمع أبا هريرة) رضي الله عنه (يقول) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يغتسل) بالجزم على النهي ، وقيل : بالرفع على الخبر ، وهو أيضاً بمعنى النهي (أحدكم) أيها المسلمون (في الماء الدائم) أي : الراكد الذي لا يجري (وهو جنب) أي : والحال أنه محدث حدثاً أكبر سواء كان جنابة أم غيرها كالحيض ، وهذا النهي إنما يكون في الماء القليل الذي يصير مستعملاً باغتسال الجنب فيه ، فحينئذ قد أفسد الماء على الناس ؛ لأنه لا يصلح للاغتسال والتوضؤ . انتهى « مرقاة على المبارك » .

(فقال) أبو السائب لأبي هريرة : (كيف يفعل) ذلك الجنب (يا أبا هريرة) إذا أراد الاغتسال منه ؟ (فقال) أبو هريرة لأبي السائب : (يتناوله) أي : يتناول ذلك الجنب بيده من ذلك الماء ويأخذه (تناوُلًا) وأخذاً بيده مصدر مؤكد لعامله ؛ أي : يغترف منه اغترافاً ويغتسل به خارجاً منه ، ويدخل الجنب يده في الماء بنية الاغتراف لا الاستعمال لا يتغير حكم الماء من الطهورية إلى

.....
المستعملية ؛ أي : لا يصير مستعملاً إذا أدخلها فيه بنية الاعتراف أو أطلق .
انتهى من « المرقاة » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الإمام مسلم في الطهارة (٢٩) ،
باب النهي عن الاغتسال في الماء الراكد ، رقم (٩٧ - ٢٨٣) ، والنسائي في
الطهارة ، باب النهي عن اغتسال الجنب في الماء الدائم ، رقم (٢٢٠) .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثاً واحداً ، غرضه بسوقه : الاستدلال
به على الترجمة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٥) - (١٣٤) - بَابُ الْمَاءِ مِنَ الْمَاءِ

(١٤٦) - (٥٩٧) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ،
قَالَا : حَدَّثَنَا غُنْدَرُ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ ذَكْوَانَ ،
عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ

(٥٥) - (١٣٤) - (بَابُ الْمَاءِ مِنَ الْمَاءِ)

أي : باب في بيان الأحاديث التي تدل على أن وجوب الغسل بالماء من
خروج الماء ؛ أي : المنى .



ثم استدل المؤلف رحمه الله تعالى على الترجمة بحديث أبي سعيد الخدري
رضي الله عنه ، فقال :

(١٤٦) - (٥٩٧) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ،
قَالَا : حَدَّثَنَا غُنْدَرُ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ (الهذلي البصري ، ربيب شعبة .

(عن شعبة عن الحكم) بن عتيبة الكندي الكوفي ، ثقة ، من الخامسة ، مات
سنة ثلاث عشرة ومئة ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن ذكوان) أبي صالح السمان الزيات . روى عن : أبي سعيد الخدري ،
وأبي هريرة ، وجابر ، وابن عمر ، وغيرهم ، ويروي عنه : (ع) ، والحكم بن
عتيبة ، وعطاء بن أبي رباح ، وغيرهم .

قال أبو حاتم : ثقة صالح الحديث ، وقال أبو زرعة : ثقة مستقيم الحديث ،
وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : ثقة ثبت مدني ، من
الثالثة ، مات سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) .

(عن أبي سعيد الخدري) سعد بن مالك بن سنان المدني .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ ، فَخَرَجَ رَأْسُهُ يَقْطُرُ فَقَالَ : « لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ ؟ » ، قَالَ : نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : « إِذَا أَعْجَلْتَ أَوْ أَقْحَطْتَ . . فَلَا غُسْلَ عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ الْوُضُوءُ » .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على رجل من الأنصار) لم أر من ذكر اسمه ؛ أي : مر على بيته ، (فأرسل) رسول الله صلى الله عليه وسلم (إليه) أي : إلى ذلك الرجل وهو في بيته ، (فخرج) الرجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم و (رأسه) بزيادة واو الحال كما في رواية مسلم ؛ أي : والحال أن رأس الرجل (يقطر) أي : يمطر وينصب ماء من أثر غسله ، (فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم للرجل : (لعلنا أَعْجَلْنَاكَ ؟) أي : حملناك على العجلة والإسراع إلى الخروج إلينا قبل قضاء شهوتك .

(قال) الرجل : (نعم يا رسول الله) أَعْجَلْتُمُونِي ، ف (قال) له رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إذا أَعْجَلْتَ) على صيغة المبني للمجهول ؛ أي : حملت على العجلة والإسراع إلى أمر من الأمور قبل قضاء شهوتك ، (أو أَقْحَطْتَ) بالبناء للمجهول أيضاً ؛ أي : منعت من الإنزال وحبست عنه ، ويبست من الإقحاط وهو عدم إنزال المنى ، وهو استعارة من قحوط المطر وهو انحباسه ، وقحوط الأرض هو عدم إخراجها النبات . . (فلا غسل) واجب (عليك ، وعليك الوضوء) فقط ، كان هذا الحكم في أول الإسلام ، ثم نسخ بعد بحديث : « إذا التقى الختانان . . فقد وجب الغسل » قاله الترمذي وغيره ، وقد أشار إلى ذلك أبو العلاء بن الشخير وأبو إسحاق ، قال ابن القصار : أجمع التابعون ومن بعدهم بعد خلاف من تقدم على الأخذ بحديث : « إذا التقى الختانان » ، وإذا صح الإجماع بعد الخلاف . . كان مسقطاً للخلاف .

(١٤٧) - ٥٩٨ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ ابْنِ السَّائِبِ ،
.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الوضوء (٣٤) ، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر ، رقم (١٨٠) ، ومسلم في كتاب الحيض (٢١) ، باب إنما الماء من الماء ، رقم (٨٣) ، وأبو داود ، رقم (٢١٧) ، وأحمد وابن أبي شعبة .

فالحديث : في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، ولكنه منسوخ بما سيأتي ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث أبي سعيد بحديث أبي أيوب رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٤٧) - ٥٩٨ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ (بن سفيان الجرجاني ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ) الجُمُحِيُّ الْمَكِّي ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ) عبد الرحمن (بن السائب) ويقال له : ابن السائبة . روى عن : عبد الرحمن بن سعاد ، وأبي هريرة ، ويروي عنه : (س ق) ، وعمرو بن دينار ، ذكره ابن حبان في « الثقات » ، روى له النسائي وابن ماجه حديثاً واحداً في الطهارة : « الماء من الماء » وجزم ابن حبان تبعاً للبخاري وغيره أنه ابن السائبة ، وقال في « التقريب » : مقبول ، من الثالثة .

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعَادٍ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ » .

(عن عبد الرحمن بن سعاد) - بضم السين - روى عن : أبي أيوب حديث : « إنما الماء من الماء » ، ويروي عنه : (س ق) ، وعبد الرحمن بن السائب .

وقال : كان مرضياً من أهل المدينة ، وقال في « التقريب » : مقبول ، من الثالثة .

(عن أبي أيوب) الأنصاري خالد بن زيد رضي الله عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أبو أيوب : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الماء) أي : وجوب الاغتسال بالماء الطهور (من) أجل خروج (الماء) الدافق ، فالأول : الماء المطهر ، والثاني : المني .

وهذا الحديث يفيد الحصر عرفاً ؛ لتعريف طرفي الجملة ؛ أي : لا يجب الاغتسال بالماء بلا خروج ماء دافق ، فيقتضي ألا يجب الاغتسال بالإدخال إن لم ينزل ، فقليل : هو منسوخ ، وقيل : هو في الاحتلام لا في الجماع .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الإمام مسلم في الحيض ، باب إنما الماء من الماء ، رقم (٣٤٣) ، وأبو داود في الطهارة ، باب في الإكسال ، رقم (٢١٧) ، والنسائي في الطهارة ، باب الذي يحتلم ولا يرى الماء ، وأحمد ، والدارمي .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لأن له شواهد ولصحة سنده ، ولكنه منسوخ كسابقه ، وغرضه : الاستشهاد به .



.....

ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول : حديث أبي سعيد ، ذكره للاستدلال .
والثاني : حديث أبي أيوب ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٦) - (١٣٥) - بَابُ مَا جَاءَ فِي وُجُوبِ الْغُسْلِ إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ

(١٤٨) - (٥٩٩) - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّنَافِيسِيُّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُّ قَالَا : حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، أَنْبَأَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ ، أَخْبَرَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ،
.....

(٥٦) - (١٣٥) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي وَجُوبِ الْغُسْلِ إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ)

(١٤٨) - (٥٩٩) - (١) (حَدَّثَنَا عَلِيٌّ بْنُ مُحَمَّدٍ) (بن إسحاق (الطنافسي) الكوفي .

(وعبد الرحمن بن إبراهيم) بن عمرو العثماني مولا هم (الدمشقي) أبو سعيد الملقب بدحيم ، بمهملتين مصغراً .

(قالا : حدثنا الوليد بن مسلم) القرشي مولا هم أبو العباس الدمشقي ، ثقة ، من الثامنة ، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا الأوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو ، الفقيه ، ثقة فاضل ، من السابعة ، مات سنة سبع وخمسين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا عبد الرحمن بن القاسم) بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي أبو محمد المدني ، ثقة فاضل ، قال ابن عيينة : كان أفضل أهل زمانه ، من السادسة ، مات سنة ست وعشرين ومئة ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(أخبرنا القاسم بن محمد) بن أبي بكر الصديق التيمي المدني ، ثقة ، أحد الفقهاء بالمدينة ، قال أيوب : ما رأيت أفضل منه ، من كبار الثالثة ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ : « إِذَا أُلْتُقَى الْخِتَانَانِ ..

(عن) عمته (عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قالت) عائشة : (إذا التقى الختانان) قال السندي : الختان - بالكسر - : يطلق على موضع القطع من الذكر ، وهو المراد ها هنا ؛ لأن موضعه ما فوق الحشفة ، والمراد بالثاني : موضع القطع من الفرج ، والمراد بالتقائهما : إدخال ذكره في فرجها ، وتحاذي الختانيين ، وإلا .. فختان المرأة من أعلى الفرج ولا يمسها في الجماع .

وهذا اللفظ ها هنا موقوف على عائشة ، لكن صح رفعه في « مسلم » وغيره ، وبه يتم الدليل لا بمجرد الفعل ؛ فإنه لا يدل على الوجوب ، وأيضاً هو حكاية حال ، فلا تعم ، فيحتمل أن يكون مع الإنزال . انتهى منه .

وقال في « التحفة » : المراد بالختانان : ختان الرجل وخفاض المرأة ، وختان الرجل : هو مقطع جلدة كمرته ، وخفاض المرأة : هو مقطع جلدة في أعلى فرجها تشبه عرف الديك ، بينها وبين مدخل الذكر جلدة رقيقة ، وإنما ثنيا بلفظ واحد تغليباً ، وله نظائر ، وقاعدته رد الأثقل إلى الأخف والأدنى إلى الأعلى .

وفي هذا الحديث دليل على وجوب الختان في الذكر والأنثى ، كما هو مذهب الشافعية ، بخلاف الحنابلة ، وفي رواية الترمذي : (إذا جاوز الختان الختان) بالرفع في الأول والنصب في الثاني ، والختان : هو موضع القطع من فرج الذكر والأنثى ، وهو أعم من أن يكون مختوناً أم لا ، والمراد بمجاوزة الختان الختان : الجماع ؛ وهو غيبوبة الحشفة في فرج المرأة ، وفي رواية عبد الله بن

فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ ، فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَغْتَسَلْنَا .
(١٤٩) - ٦٠٠ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ
عُمَرَ ،

عمرو بن العاص : (إذا التقى الختانان وتوارت الحشفة .. فقد وجب الغسل) ،
رواه ابن ماجه ، كما سيأتي في آخر هذا الباب .

(فقد وجب الغسل) على كل منهما ، والغسل - بضم الغين المعجمة - :
اسم مصدر للاغتسال ، (فعلته) الضمير عائد إلى مصدر التقى المذكور (أنا
ورسول الله صلى الله عليه وسلم) بالرفع عطفاً على ضمير الفاعل ، وبالنصب
على أنه مفعول معه ؛ أي : فعلت أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك
الالتقاء والالتصاق ، (فاغتسلنا) أي : اغتسل من الجنابة كل منا ، ظاهره : أنها
تعني بغير إنزال ، وأنه ناسخ لمفهوم حديث : (إنما الماء من الماء) .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في الطهارة (٨٠) ، باب ما
جاء إذا التقى الختانان ، رقم (١٠٨) ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، قال :
وفي الباب عن أبي هريرة وعبد الله بن عمرو ورافع بن خديج ، ورواه مالك في
« الموطأ » ، وأحمد في « المسند » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة ،
والله أعلم .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث عائشة بحديث أبي بن كعب
رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٤٩) - ٦٠٠ - (٢) (حدثنا محمد بن بشار) العبد البصري .

(حدثنا عثمان بن عمر) بن فارس بن لقيط العبد ، أبو محمد البصري .

أَنْبَأَنَا يُونُسُ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ : قَالَ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ : أَنْبَأَنَا
أَبِي بْنُ كَعْبٍ قَالَ : إِنَّمَا كَانَتْ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ،
.....

روى عن : يونس بن يزيد الأيلي ، وشعبة ، وابن عون ، وغيرهم ، ويروي عنه :
(ع) ، ومحمد بن بشار ، وأحمد ، وإسحاق ، وآخرون .

قال أحمد وابن معين وابن سعد : ثقة ، وقال العجلي : ثقة ثبت في الحديث ،
وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : ثقة ، من التاسعة ، مات
سنة تسع ومئتين (٢٠٩ هـ) .

(أنبأنا يونس) بن يزيد الأموي الأيلي ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة تسع
وخمسين ومئة (١٥٩ هـ) على الصحيح ، وقيل : سنة ستين ومئة . يروي عنه :
(ع) .

(عن الزهري ، قال) الزهري :

(قال) لنا (سهل بن سعد) بن مالك بن خالد الأنصاري الخزرجي
(الساعدي) أبو العباس المدني رضي الله عنه ، له ولأبيه صحبة ، مشهور ،
مات سنة ثمان وثمانين (٨٨ هـ) وقيل بعدها ، وقد جاوز المئة . يروي عنه :
(ع) .

(أنبأنا أبي بن كعب) بن قيس بن عبيد بن يزيد بن معاوية بن عمرو بن
مالك بن النجّار الأنصاري الخزرجي أبو المنذر المدني سيد القراء رضي الله
عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لكون رجاله ثقات .

(قال) أبي بن كعب : (إنما كانت) هذه الخصلة ؛ أي : خصلة وجوب
الغسل بالماء من خروج المني دون الجماع المجرد عن الإنزال . . (رخصة)
أي : تيسيراً على المسلمين في شأن الجنابة (في أول الإسلام) وصدرة

ثُمَّ أَمَرْنَا بِالْغُسْلِ بَعْدُ .

وبدايته ، (ثم) نُهي عنها ؛ أي : عن هذه الرخصة ، كما في رواية الترمذي ،
(أَمَرْنَا بِالْغُسْلِ) بمجرد الإيلاج (بعد) أي : بعدما شرعت تلك الرخصة
وعُمل بها .

قال السندي : الظاهر أن هذا الحكم كان في الأول ، أُطلق عليه اسم الرخصة
لما فيه من التخفيف والتيسير (ثم أَمَرْنَا بِالْغُسْلِ) من الجماع مطلقاً (بعد)
أي : بعدما نُسخ هذا الحكم ، وفي رواية أبي داود : (إِنْ الْفُتْيَا الَّتِي كَانُوا يُفْتُونَ
أَنْ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ كَانَ رَخْصَةً رَخَصَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَدْءِ
الْإِسْلَامِ ، ثُمَّ أَمَرَ بِالْإِسْتِغْسَالِ بَعْدَ) ، وفي رواية الحازمي في كتاب « الاعتبار »
قال : (كَانَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ شَيْئاً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ، ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ بَعْدَ ، وَأَمَرُوا
بِالْغُسْلِ إِذَا مَسَّ الْخِتَانُ) .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في الطهارة (٨٤) ، باب
في الإكسال ، رقم (٢١٥) ، والترمذي في الطهارة (٨١) ، باب ما جاء في أن
الماء من الماء ، رقم (١١٠) . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ،
وأخرجه أحمد وأبو داود والدارمي ، وقال الحافظ في « الفتح » : هو إسناد صالح
لأن يُحتج به ، وقال فيه : صححه ابن خزيمة وابن حبان ، ولاشك في أن حديث
أبي بن كعب المذكور صريح في النسخ . انتهى « تحفة الأحوذى » .

وهذا الحديث درجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به
لحديث عائشة .



ثم استشهد رحمه الله تعالى له ثانياً بحديث أبي هريرة رضي الله عنه ،
فقال :

(١٥٠) - ٦٠١ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ ، عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ الْحَسَنِ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١٥٠) - ٦٠١ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ (الكوفي ، واسم دكين عمرو بن حماد بن زهير التيمي ، مولا هم الأحول ، أبو نعيم الملائي - بضم الميم - مشهور بكنيته ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة ثمانين عشرة ، وقيل : تسع عشرة ومئتين (٢١٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن هشام) بن أبي عبد الله - سنبر بوزن جعفر - (الدستوائي) - بفتح الدال وسكون السين المهملتين وفتح المثناة ثم مد - نسبة إلى دستواء من كور الأهواز ، وكان يبيع الثياب التي تُجلب منها فنُسب إليها ، أبي بكر البصري ، ثقة ثبت ، من كبار السابعة ، مات سنة أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن قتادة) بن دعامة السدوسي البصري ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضع ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن الحسن) بن أبي الحسن ، اسمه يسار ، أبي سعيد البصري الأنصاري مولا هم ، ثقة ، من رأس الطبقة الثالثة ، مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي رافع) نفيح بن رافع الصائغ المدني ، العدوي مولا هم ، ثقة ، من الثانية . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله عنه (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لكون رجاله ثقات .

قَالَ : « إِذَا جَلَسَ الرَّجُلُ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَدَهَا .. فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ » .

(١٥١) - ٦٠٢ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ،

(قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إذا جلس الرجل) أي : الواطئ (بين شعبها الأربع) أي : بين شعب المرأة ؛ أي : نواحيها ، قيل : بين يديها ورجليها ، وقيل : نواحي الفرج الأربع ، (ثم جهدها) أي : جامعها ووطئها .. (فقد وجب) عليهما (الغسل) والأولى أن يقال : (ثم جهد) لأنه بمعنى بلغ جهده في العمل فيها ، والجهد الطاقة ، والحديث يدل على أن الإنزال غير شرط في وجوب الغسل ، بل المدار على الإيلاج . انتهى « سندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الغسل ، باب إذا التقى الختانان (٢٩١) ، ومسلم في الحيض (٢٢) ، باب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين ، رقم (٨٧ - ٢٤٨) ، وأبو داود في الطهارة (٨٤) ، باب في الإكسال ، رقم (٢١٦) ، والنسائي في الطهارة (١٢٩) ، باب وجوب الغسل إذا التقى الختانان ، رقم (١٩١) ، وأحمد في « المسند » .
فهذا الحديث : في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثالثاً لحديث عائشة بحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهم ، فقال :

(١٥١) - ٦٠٢ - (٤) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ)
محمد بن خازم الضرير التميمي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ حَجَّاجٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا أَلْتَقَى الْخِتَانَانِ وَتَوَارَتِ الْحَشْفَةُ . . فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ » .

(عن حجاج) بن أُرطاة - بفتح الهمزة - ابن ثور بن هبيرة النخعي أبي أُرطاة الكوفي ، القاضي أحد الفقهاء ، صدوق ، كثير الخطأ والتدليس ، من السابعة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة ثمانين ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبيه) شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، ثبت سماعه من جده عبد الله بن عمرو ، من الثالثة . يروي عنه : (م عم) ، شعيب روى :

(عن جده) عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه حجاج بن أُرطاة ، وهو متفق على ضعفه .

(قال) عبد الله بن عمرو : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا التقى الختانان) أي : تحاذئ وتقابل محل الختانين من الرجل والمرأة ، وهو كناية عن الجماع ، (وتوارت) أي : غابت (الحشفة) وهو رأس الذكر في فرج المرأة . . (فقد وجب الغسل) على كل منهما وإن لم ينزل ؛ لحصول الجماع .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح بما قبله من حديث عائشة وحديث أبي هريرة الذي هو من المتفق عليه ، فالحديث : صحيح المتن ، ضعيف السند .



.....

وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول : حديث عائشة ، ذكره للاستدلال .
والثاني : حديث أبي بن كعب ، ذكره للاستشهاد .
والثالث : حديث أبي هريرة ، ذكره للاستشهاد .
والرابع : حديث عبد الله بن عمرو ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٧) - (١٣٦) - بَابُ مَنْ أَحْتَلَمَ وَلَمْ يَرِ بَلَلًا

(١٥٢) - ٦٠٣ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ ، عَنْ الْعُمَرِيِّ ،
.....

(٥٧) - (١٣٦) - (بَابُ مَنْ أَحْتَلَمَ وَلَمْ يَرِ بَلَلًا)

أي : رطوبة من الماء ، هل يجب عليه الغُسل أم لا ؟

والاحتلام : افتعال من الحُلْم - بضم المهملة وسكون اللام - وهو ما يراه النائم في نومه ، يقال : منه حلم - بالفتح - واحتلم ، والمراد به ها هنا : أمر خاص وهو الجماع ؛ أي : باب من جامع في المنام ، ولم ير رطوبة من الماء ، هل يجب عليه الغُسل أم لا ؟ .



(١٥٢) - ٦٠٣ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ (الخياط - بالخاء المعجمة - القرشي أبو عبد الله البصري ، نزيل بغداد ، ثقة أُمِّي ، من التاسعة . يروي عنه : (م عم) .

(عن) عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب (العمري)
أبي عبد الرحمن المدني أخِي عبيد الله بن عمر .

قال في « التقريب » : ضعيف عابد ، من السابعة ، مات سنة إحدى وسبعين ومئة (١٧١ هـ) ، وقيل بعدها . روى عن : أخيه عبيد الله بن عمر بن حفص ، ونافع ، وزيد بن أسلم ، ويروي عنه : (م عم) ، وحماد بن خالد ، وابن مهدي ، والليث بن سعد ، وابن وهب ، وعبد الرزاق ، وغيرهم .

قال النسائي : ضعيف الحديث ، وقال يعقوب بن شيبه : ثقة صدوق ، في حديثه اضطراب ، وقال علي بن المدني : ضعيف ، وكان يحيى بن سعيد لا

عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ الْقَاسِمِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا أُسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَرَأَى بَلَاءً وَلَمْ يَرَ أَنَّهُ أُحْتَلَمَ .. أَغْتَسَلَ ، »

يُحَدِّثُ عَنْهُ وَيُضَعِّفُهُ ، وَقَالَ ابْنُ عِمَارٍ الْمَوْصِلِيُّ : لَمْ يَتْرَكْهُ أَحَدٌ إِلَّا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، وَزَعَمُوا أَنَّهُ أَخَذَ كِتَابَ أَخِيهِ عُبَيْدِ اللَّهِ فَرَوَاهَا ، وَقَالَ الْخَلِيلِيُّ : ثِقَةٌ غَيْرُ أَنَّ الْحَفَظَ لَمْ يَرْضُوا حِفْظَهُ ، وَقَالَ عَثْمَانُ الدَّارِمِيُّ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ : صَالِحٌ ثِقَةٌ ، وَبِالْجُمْلَةِ : إِنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ .

(عَنْ) أَخِيهِ (عُبَيْدِ اللَّهِ) بْنُ عَمْرِ بْنِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمِ الْعُمَرِيِّ أَبِي عَثْمَانَ الْمَدَنِيِّ ، ثِقَةٌ ثَبَتَ ، قَدَّمَهُ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ عَلَى مَالِكٍ فِي نَافِعٍ ، وَقَدَّمَهُ ابْنُ مَعِينٍ فِي الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ عَلَى الزَّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ ، مِنَ الْخَامِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ بَضْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَةً (١٤٣ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ الْقَاسِمِ) بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ التِّيمِيِّ ، ثِقَةٌ أَحَدُ الْفُقَهَاءِ فِي الْمَدِينَةِ ، مِنْ كِبَارِ الثَّالِثَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَمِئَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ (١٠٦ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا (عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) . وَهَذَا السَّنَدُ مِنْ سِدَاسِيَّاتِهِ ، وَحُكْمُهُ : الْحَسَنُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ رَاوِيًا مُخْتَلَفًا فِيهِ وَهُوَ الْعُمَرِيُّ .

(قَالَ) النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (إِذَا اسْتَيْقِظَ) وَانْتَبَهَ (أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ ، فَرَأَى بَلَاءً) أَيِ : زَطُوبَةً مَاءٍ فِي ثَوْبِهِ أَوْ جَسَدِهِ ، (وَلَمْ يَرَ) أَيِ : وَلَمْ يَتَذَكَّرْ (أَنَّهُ أُحْتَلَمَ) أَيِ : جَامِعٍ فِي النَّوْمِ .. (أَغْتَسَلَ) هُوَ خَبَرَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ ، وَهُوَ لِلْوَجُوبِ ؛ أَيِ : فَلْيَغْتَسِلْ وَجُوبًا ؛ لِأَنَّ الْبَلَلَ عَلَامَةٌ وَدَلِيلٌ عَلَى احْتِلَامِهِ وَلَا عِبْرَةَ بِالنَّوْمِ ، فَالْمَدَارُ عَلَى الْبَلْلِ سِوَا تَذَكُّرِ الْإِحْتِلَامِ أَمْ لَا . انْتَهَى « تَحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ » ،

وَإِذَا رَأَى أَنَّهُ قَدْ اُحْتَلَمَ وَلَمْ يَرِ بَلَاءً . . فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ .

قال السندي : قوله : « فرأى بلأً » إطلاقه يمنعه ما إذا اعتقده مذياً ؛ فإنه يغسله ، وبه صرح كثير من علمائنا . انتهى منه .

(وإذا رأى) أي : ظن (أنه قد احتلم) أي : جامع في نومه (ولم ير بلأً) أي : رطوبة . . (فلا غُسل) واجب (عليه) لأن البلل علامة ، ودليل على احتلامه وهو مفقود ، وقال في « النيل » : رجال هذا الحديث رجال الصحيح إلا عبد الله بن عمر العمري ، وقد اختلف فيه ، ثم ذكر أقوال الجرح والتعديل فيه ، ثم قال : هكذا رواه أحمد وابن أبي شيبه من طريقه ، فالحديث معلول بعلتين : الأولى : العمري المذكور ، والثانية : التفرد وعدم المتابعة ، فقصر عن درجة الحسن والصحة . انتهى شوكانى انتهى « تحفة » .

ومقتضى كلام الشوكاني : أنه حديث جيد يصح الاحتجاج به .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في الطهارة (٩٥) ، باب في الرجل يجد البلة في منامه ، رقم (٢٣٦) ، والترمذي في الطهارة (٨٢) ، باب فيمن يستيقظ فيرى بلأً ولا يذكر احتلامه ، رقم (١١٣) ، وأحمد (٢٥٦/٦) .

فدرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ، كما مر ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة ، والله أعلم .

قال الخطابي في « معالم السنن » : ظاهر هذا الحديث يوجب الاغتسال إذا رأى بلة وإن لم يتيقن أنها الماء الدافق ، وزوي هذا القول عن جماعة من التابعين منهم عطاء والشعبي والنخعي ، وقال أحمد ابن حنبل : أعجب إلي أن يغتسل ، إلا رجلاً به أبردة ، وقال أكثر أهل العلم : لا يجب عليه الاغتسال حتى يعلم أنها الماء الدافق ، واستحبوا أن يغتسل من طريق الاحتياط ، ولم يختلفوا

.....
أنه إذا لم ير الماء ، وإن كان رأى في النوم أنه قد احتلم . . فإنه لا يجب عليه
الاجتسال . انتهى كلامه . انتهى من « العون » .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثاً واحداً ، ذكره للاستدلال به على
الترجمة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٨) - (١٣٧) - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَسْتِتَارِ عِنْدَ الْغُسْلِ

(١٥٣) - ٦٠٤ - (١) حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ وَأَبُو حَفْصٍ
عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ وَمُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى قَالُوا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ
مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْوَلِيدِ ،
.....

(٥٨) - (١٣٧) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَسْتِتَارِ عِنْدَ الْغُسْلِ)

(١٥٣) - ٦٠٤ - (١) حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ (بن إسماعيل
العنبري) أَبُو الْفَضْلِ الْبَصْرِيُّ ، ثِقَةٌ حَافِظٌ ، مِنْ كِبَارِ الْحَادِثَةِ عَشْرَةٌ ، مَاتَ سَنَةَ
أَرْبَعِينَ وَمِئَتِينَ (٢٤٠ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (م عَم) .

(وَأَبُو حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) بْنُ بَحْرٍ بَنِ كَنْزٍ - بَنُونَ وَزَائٍ - (الْفَلَّاسُ)
الصَّيْرَفِيُّ الْبَاهِلِيُّ الْبَصْرِيُّ ، ثِقَةٌ حَافِظٌ ، مِنْ الْعَاشِرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ
وَمِئَتِينَ (٢٤٩ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(وَمُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى) الْخَوَارِزْمِيُّ ، وَهُوَ الْخُتْلِيُّ - بَضَمَ الْمَعْجَمَةَ وَتَشْدِيدُ
الْمِثْنَةَ الْفَوْقِيَّةَ الْمَفْتُوحَةَ - أَبُو عَلِيٍّ نَزِيلُ بَغْدَادَ ، ثِقَةٌ ، مِنْ الْعَاشِرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ
أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَتِينَ (٢٤٤ هـ) ، وَلَهُ سِتُّ وَثَمَانُونَ سَنَةً . يَرْوِي عَنْهُ : (م عَم) .
(قَالُوا) أَي : قَالَ كُلُّ مِنَ الثَّلَاثَةِ :

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ) بْنُ حَسَانَ الْأَزْدِيِّ الْبَصْرِيِّ ، ثِقَةٌ ، مِنْ
التَّاسِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ وَمِئَةً (١٩٨ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْوَلِيدِ) الطَّائِيُّ أَبُو الزَّعْرَاءِ - بَفَتْحِ الزَّايِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ
الْمَهْمَلَةِ - الْكُوفِيُّ ، لَا بَأْسَ بِهِ ، مِنْ السَّابِعَةِ . رَوَى عَنْ : مُحَلَّلِ بْنِ خَلِيفَةَ ،
وَسَعِيدِ بْنِ عَمْرِ بْنِ أَشْوَعٍ ، وَيَرْوِي عَنْهُ : (د س ق) ، وَابْنُ مَهْدِيٍّ ، وَعَصَامُ بْنُ
عَمْرٍو ، وَيَحْيَى بْنُ الْمَتَوَكِّلِ الْبَاهِلِيُّ ، وَأَبُو عَاصِمٍ .

أَخْبَرَنِي مُحَلُّ بْنُ خَلِيفَةَ ، حَدَّثَنِي أَبُو السَّمْحِ قَالَ : كُنْتُ أَخْدُمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَكَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَسِلَ . . قَالَ :

قال النسائي : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في « الثقات » .

(أخبرني مُحَلُّ) بضم أوله وكسر ثانيه وتشديد اللام (ابن خليفة) الطائي الكوفي . روى عن : أبي السَّمْحِ ، وجده عدي بن حاتم ، وملحان بن زياد ، ويروي عنه : (خ د س ق) ، وأبو الزعرار يحيى بن الوليد الطائي ، وشعبة ، والثوري . قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي : ثقة ، زاد أبو حاتم : صدوق ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، ووثقه ابن خزيمة والدارقطني ، وقال في « التقريب » : ثقة ، من الرابعة .

(حدثني أبو السَّمْحِ) مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادمه رضي الله عنه ، قيل : اسمه إياد . روى عن : النبي صلى الله عليه وسلم ، ويروي عنه : (د س ق) ، ومُحَلُّ بن خليفة الطائي .

قال أبو زرعة : لا أعرف اسمه ، ولا أعرف له غير هذا الحديث ؛ يعني : « كان إذا أراد أن يبول . . قال : ولّني ظهره » وقد روى له النسائي حديثاً آخر في بول الغلام والجارية .

قلت : هما حديث واحد قطعه النسائي ، وروى أبو داود وابن ماجه منه الجملة الأولى ، وقد رواه مجموعاً ابن خزيمة في « صحيحه » والبزار ، وقال : لا نعلم حديث أبي السَّمْحِ بغير هذا الحديث ولا له إسناداً إلا هذا . انتهى من « التهذيب » .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أبو السَّمْحِ : (كنت) أنا (أخدم) من باب نصر (النبي صلى الله عليه وسلم ، فكان) النبي صلى الله عليه وسلم (إذا أراد أن يغتسل . . قال)

« وَلَنِي » ، فَأُولَئِهِ قَفَايَ ، وَأَنْشُرُ الثُّوبَ فَأَسْتُرُهُ بِهِ .

النبي صلى الله عليه وسلم : (وَلَنِي) ظهرك ؛ أي : اجعل ظهرك مولياً مدبراً إليّ ؛ لثلا يقع نظرك عليّ ، وهو بتشديد اللام المكسورة ، أمر من التولية ، وتكون التولية انصرافاً ، قال تعالى : ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُدْبِرِينَ ﴾ ^(١) ، وكذلك قوله : ﴿ يُولَوْكُمْ الْأَدْبَارَ ﴾ ^(٢) ، وهي ها هنا : انصراف عن الشيء ، يقال : تولّى عنه إذا أعرض ، وتولّى هارباً ؛ أي : أدبر ، والتولي يكون بمعنى الإعراض ، قال أبو معاذ النحوي : قد تكون التولية بمعنى التولي ، يقال : وليت وتوليت بمعنى واحد . انتهى .

فمعنى قوله : « وَلَنِي » أي : اصرف عني وجهك وحولّه إلى الجانب الآخر ، (فأوليه) بصيغة المتكلم (قفاي) أي : ظهري ؛ أي : أصرف عنه وجهي وأجعل ظهري إلى جهة النبي صلى الله عليه وسلم ، (وأنشر الثوب) أي : أبسط ثوبي وأمد وراء ظهره ، (فأستره) صلى الله عليه وسلم بصيغة المتكلم أيضاً بما ذكر من القفا والثوب أو بالثوب من الناس ، قوله : « فأستره » أي : فأستر النبي صلى الله عليه وسلم (به) أي : بانصراف ظهري إليه عن أعين الناس .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في الطهارة (٣٣٦) ، باب بول الصبي يصيب الثوب ، رقم (٣٧٢) ، والنسائي في الطهارة (١٤٣) ، باب ذكر الاستتار عند الاغتسال ، رقم (٢٤٤) ، والبيهقي والدارقطني .

ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(١) سورة التوبة : (٢٥) .

(٢) سورة آل عمران : (١١١) .

(١٥٤) - ٦٠٥ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ الْمِصْرِيُّ ، أَنبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَوْفَلٍ أَنَّهُ قَالَ : سَأَلْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبَّحَ فِي سَفَرٍ ؟

ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث أبي السمح بحديث أم هانئ رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٥٤) - ٦٠٥ - (٢) (حدثنا محمد بن رمح) بن المهاجر (المصري)

التجيب .

(أنبأنا الليث بن سعد) الفهمي المصري .

(عن) محمد بن مسلم (ابن شهاب) الزهري المدني .

(عن عبد الله) ويقال : عبيد الله بالتصغير ، كما في « النسائي » (بن عبد الله) بن الحارث (بن نوفل) بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي أبي يحيى المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات دون المئة سنة تسع وتسعين (٩٩ هـ) . قال أبو حاتم : يقال فيه : عبيد الله ، وعبد الله أصح عندي . روى عن : أم هانئ بنت أبي طالب على خلاف فيه ، وعبد الله بن شداد بن الهاد ، وعبد الله بن خباب بن الارت ، وغيرهم ، ويروي عنه : (خ م د س ق) ، والزهري .

قال النسائي : ثقة ، وقال ابن سعد : كان ثقة قليل الحديث ، وقال العجلي : مدني تابعي ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » .

(أنه قال) عبد الله : (سألت) الناس (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم) هل (سَبَّحَ) وصلى النافلة (في سفر) من أسفاره ؟ والتسبيح صلاة النافلة مطلقاً أو صلاة الضحى بخصوصها ، ولا يلزم منه أنه صلى الله عليه وسلم ما يصلي النوافل في السفر ، وهو ظاهر ، وقد ثبت أنه كان يصليها في السفر ،

فَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا يُخْبِرُنِي ، حَتَّى أَخْبَرْتَنِي أُمُّ هَانِئٌ بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَدِمَ عَامَ
الْفَتْحِ فَأَمَرَ بِسُتْرٍ فُسْتِرَ عَلَيْهِ ، فَأَغْتَسَلَ ثُمَّ سَبَّحَ ثَمَانِ رَكَعَاتٍ .

قال عبد الله : (فلم أجد) أنا (أحداً) من الصحابة (يخبرني) ويجيبني عن
سؤالي (حتى أخبرتني أم هانئ) فاختة (بنت أبي طالب) رضي الله تعالى
عنها (أنه) صلى الله عليه وسلم (قدم) مكة (عام) غزوة (الفتح) حتى
دخل بيتي ، (فأمر) بعض خدمه (بستر) أي : بأن يجعلوا له سترًا يستتره عن
أعين الناس ، (فُستر عليه) أي : فجعل الستر عليه ، وهذا موضع الترجمة ،
(فاغتسل ، ثم) خرج من مغتسله ، و (سَبَّحَ) أي : صلى صلاة الضحى (ثمان
ركعات) .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب التهجد
(٣١) ، باب صلاة الضحى في السفر ، رقم (١١٧٦) ، ومسلم في كتاب صلاة
المسافرين وقصرها (١٣) ، باب استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان ،
وأكملها ثمان ركعات ، وأوسطها أربع ركعات ، أو ست ، والحث على المحافظة
عليها ، رقم (٨٠) ، وأبو داود في كتاب التطوع (١٢) ، باب صلاة الضحى ،
رقم (١٢٩١) ، والترمذي في كتاب الصلاة ، باب ما جاء في صلاة الضحى ،
رقم (٤٧٤) ، والنسائي (٢٠٢/١) كتاب الغسل في قصعة العجين ، وأخرجه
ابن خزيمة والدارمي .

وهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من الحديث المتفق عليه ،
وغرضه : الاستشهاد به لحديث أبي السمع .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثانياً لحديث أبي السمع بحديث
ابن مسعود رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٥٥) - ٦٠٦ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ بْنُ ثَعْلَبَةَ الْحِمَّانِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ أَبُو يَحْيَى الْحِمَّانِيُّ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ ، عَنْ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو ،

(١٥٥) - ٦٠٦ - (٣) (حدثنا محمد بن عبيد) بن محمد (بن ثعلبة) العامري الكوفي المعروف بـ (الحماني) - بكسر المهملة وتشديد الميم - لقبه الجرب - بالجيم والراء المفتوحتين - وهو الصواب ، وقيل : الحوت . روى عن : عبد الحميد الحماني ، وإبراهيم بن محمد الضبي ، ويروي عنه : (ق) ، ويحيى بن محمد بن صاعد ، وأحمد بن يحيى التستري . ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : مقبول ، من الحادية عشرة .

(حدثنا عبد الحميد) بن عبد الرحمن (أبو يحيى الحماني) - بكسر المهملة وتشديد الميم الكوفي - لقبه بشمين - بفتح الموحدة وسكون المعجمة وكسر الميم بعدها تحتانية ساكنة ثم نون - يروي عنه : (خ م د ت ق) . صدوق يخطئ ورُمي بالإرجاء ، من التاسعة ، مات سنة اثنتين ومئتين (٢٠٢ هـ) ، قال النسائي : ليس بقوي ، وقال في موضع آخر : ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال ابن سعد وأحمد : كان ضعيفاً ، وقال العجلي : كوفي ضعيف الحديث ، قال ابن معين : كان ثقة ، ولكنه ضعيف العقل . (حدثنا الحسن بن عمار) البجلي مولاهم أبو محمد الكوفي ، قاضي بغداد ، متروك ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وخمسين ومئة (١٥٣ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

(عن المنهال بن عمرو) الأسدي مولاهم الكوفي ، صدوق ربما وهم ، من الخامسة . يروي عنه : (خ عم) .

عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَغْتَسِلَنَّ أَحَدُكُمْ بِأَرْضٍ فَلَاةٍ وَلَا فَوْقَ سَطْحٍ لَا يُؤَارِيهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَرَى فَإِنَّهُ يُرَى » .

(عن أبي عبيدة) بن عبد الله بن مسعود ، مشهور بكنيته ، والأشهر أنه لا اسم له غيرها ، ويقال : اسمه عامر ، كوفي ثقة ، من كبار الثالثة ، والراجح أنه لا يصح سماعه من أبيه ، مات قبل المئة بعد سنة ثمانين ، ويروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن مسعود) رضي الله عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن الحسن بن عماره مجمع على ترك حديثه ، قال الساجي والسهيلي : وأبو عبيدة قيل : لم يسمع من أبيه ، وهو الراجح .

(قال) عبد الله بن مسعود : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يغتسلن أحدكم) أيها المسلمون (بأرض فلاة) - بفتح الفاء - أي : بمفازة لا سترة فيها ، (ولا) يغتسلن أحدكم أيضاً (فوق سطح) دار (لا يواريه) ولا يستره ذلك السطح ؛ أي : ليس في ذلك السطح ما يستره عن أعين الناس ، (فإن لم يكن) ذلك المغتسل (يرى) بالبناء للفاعل ؛ أي : يرى ويصير ما تحته من الأراضي والأبنية . . (فإنه) أي : فإن ذلك المغتسل (يُرى) بالبناء للمجهول ؛ أي : يراه من تحته في الأرض والبُنيان .

فهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، وهو ضعيف السند جداً ؛ لما مر آنفاً ، صحيح المتن ؛ لأن له شاهداً من حديث أم هانئ المذكور قبله الذي أخرجه الشيخان ؛ البخاري في كتاب الكسوف ، باب صلاة الضحى ، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب استحباب صلاة الضحى ، وغرضه بسوقه :

.....

الاستشهاد به لحديث أبي السمح ، فالحديث : ضعيف السند ، صحيح المتن
بما قبله .



فجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول : حديث أبي السمح ، ذكره للاستدلال .
والثاني : حديث أم هانئ ، ذكره للاستشهاد .
والثالث حديث ابن مسعود ، ذكره للاستشهاد أيضاً .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٩) - (١٣٨) - بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ لِلْحَاقِنِ أَنْ يُصَلِّيَ

(١٥٦) - ٦٠٧ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، أَنبَأَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ الْغَائِطَ »

(٥٩) - (١٣٨) - (باب ما جاء في النهي للهاقين أن يصلي)

والهاقين : من يحبس بوله أو غائطه ويمنعه من الخروج ، يقال : حقن الرجل بوله أو غائطه إذا حبسه وجمعه في جوفه فهو حاقد ، وقال ابن فارس : يقال لما جمع من لبن وشد : حقين ، ولذلك سُمي حابس البول حاقدًا . وأراد المؤلف بلفظ الحقن المعنى الأعم ؛ يعني : حبس الغائط والبول ، ولذا أورد في الباب أحاديث من القسمين ، أو أراد به المعنى الخاص وهو حبس البول ، وأراد بلفظ الغائط الخارج من الدبر ، والله أعلم . انتهى من « العون » .



(١٥٦) - ٦٠٧ - (١) (حدثنا محمد بن الصباح) بن سفيان الجرجرائي .

(أنبأنا سفيان بن عيينة ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه) عروة بن الزبير .

(عن عبد الله بن أرقم) بن عبد يغوث بن وهب بن عبد مناف بن زهرة القرشي الزهري ، الصحابي المشهور رضي الله عنه ولاه عمر بيت المال ، ومات في خلافة عثمان ، ويروي عنه : (عم) ، وليس له عندهم إلا هذا الحديث الواحد .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لكون رجاله ثقات .

(قال) عبد الله بن أرقم : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أراد أحدكم الغائط) أي : قضاء الحاجة ، وفي رواية أبي داود : « الخلاء » والغائط

وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ .. فَلْيَبْدَأْ بِهِ .

(١٥٧) - ٦٠٨ - (٢) حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ آدَمَ ،

في الأصل : الموضع المنخفض المظمئن الذي تُقضى فيه حاجة الإنسان ، والمراد به : ما يعم البول والغائط ؛ أي : أراد قضاء حاجة الإنسان لمدافعتة إياه ، (وأقيمت الصلاة) المفروضة .. (فليبدأ به) أي : بقضاء حاجته ولو فاتته الجماعة ؛ لثلا يشوشه في الصلاة فيذهب خشوعه ؛ أي : فليفرغ نفسه ، ثم يرجع فيصلي ؛ لأنه إذا صلى قبل ذلك .. تشوش خشوعه واختل حضور قلبه ، والحديث فيه دليل على أنه لا يقوم إلى الصلاة وهو يجد شيئاً من البول والغائط والريح .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في الطهارة (٤٣) ، باب أَيْصَلِي الرَّجُلُ وَهُوَ حَاقِنٌ ؟ رَقْم (٨٨) ، والترمذي في الطهارة (١٠٨) ، باب مَا جَاءَ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَوَجَدَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ .. فليبدأ بالخلاء ، رَقْم (١٤٢) ، قال : وفي الباب عن عائشة وأبي هريرة وثوبان وأبي أمامة ، قال أبو عيسى : حديث عبد الله بن الأرقم حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب الإمامة (٥١) ، باب العذر في ترك الجماعة ، رَقْم (٨٥١) .

فهذا الحديث درجته : أنه صحيح ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عبد الله بن الأرقم بحديث أبي أمامة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٥٧) - ٦٠٨ - (٢) (حدثنا بشر بن آدم) بن يزيد البصري أبو عبد الرحمن ابن بنت أزهر السَّمان ، صدوق فيه لين ، من العاشرة ، مات سنة أربع وخمسين ومئتين (٢٥٤ هـ) . يروي عنه : (د ت ق) .

حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ ، عَنِ السَّفَرِ بْنِ نُسَيْرٍ ، عَنْ
يَزِيدَ بْنِ شَرِيحٍ ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ
.....

(حدثنا زيد بن الحباب) أبو الحسين العكلي الكوفي ، صدوق ، يخطئ في
حديث الثوري ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث ومئتين (٢٠٣ هـ) . يروي عنه :
(م عم) .

(حدثنا معاوية بن صالح) بن حدير - مصغراً - الحضرمي أبو عمرو
الحمصي ، صدوق له أوهام ، من السابعة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئة
(١٥٨ هـ) ، وقيل : بعد السبعين ومئة . يروي عنه : (م عم) .

(عن السفر) بفتح السين المهملة وسكون الفاء (ابن نُسَيْر) - بضم النون
وفتح السين المهملة مصغراً - الأزدي الحمصي ، أرسل عن أبي الدرداء ، وهو
ضعيف ، من السادسة . روى عن : يزيد بن شريح ، وضمرة بن حبيب ، ويروي
عنه : (ق) ، ومعاوية بن صالح الحضرمي ، وعبد الله بن رجاء الشيباني .

قال الدارقطني : لا يُعتبر به ، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً في الطهارة .

(عن يزيد بن شريح) الحضرمي الحمصي . روى عن : أبي أمامة ، وثوبان ،
وعائشة ، ويروي عنه : (د ت ق) ، والسفر بن نُسَيْر ، وثور بن يزيد ، وحبيب بن
صالح ، وغيرهم .

قال يعقوب بن سفيان : هو صالح أهل الشام ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ،
وقال الدارقطني : يُعتبر به ، وقال في « التقريب » : مقبول ، من الثالثة .

(عن أبي أمامة) ضُدي بن عجلان بن وهب الباهلي المدني الصحابي
المشهور رضي الله عنه . روى عن : النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن عمر ،
وعثمان ، وعلي ، وغيرهم ، ويروي عنه : (ع) ، ويزيد بن شريح ، مات سنة ست
وثمانين (٨٦ هـ) .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ وَهُوَ حَاقِنٌ .
 (١٥٨) - ٦٠٩ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ،
 عَنْ إِدْرِيسَ الْأَوْدِيِّ ،

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه السفر بن نُسَير وهو
 ضعيف ، وبشر بن آدم ضعيف أيضاً .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى) عن (أن يصلي الرجل) وكذا
 المرأة (وهو) أي : والحال أنه (حاقن) وحابس للبول والغائط مانع له عن
 الخروج مُدافع له .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث ثوبان الآتي ،
 فهو صحيح بغيره ، وغرضه : الاستشهاد به ، فالحديث : ضعيف السند ، صحيح
 المتن .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثانياً لحديث عبد الله بن الأرقم بحديث
 أبي هريرة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٥٨) - ٦٠٩ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ (حماد بن أسامة الهاشمي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة إحدى ومئتين
 ٢٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن إدريس) بن يزيد بن عبد الرحمن (الأودي) الزعافري - بفتح الزاي
 والمهملة وكسر الفاء وراء - نسبة إلى الزعافر ؛ بطن من الأود ، أبي عبد الله بن
 إدريس ، وأخو داوود بن يزيد . روى عن : أبيه ، وعمرو بن مرة ، ويروي عنه :
 (ع) ، وابنه عبد الله ، وأبو أسامة ، والثوري ، ووكيع .

عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَقُومُ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ وَبِهِ أَذَى » .

قال ابن معين والنسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : ثقة ، من السابعة .

(عن أبيه) يزيد بن عبد الرحمن بن الأسود الزعافري أبي داود الأودي .
روى عن : أبي هريرة ، وعلي ، وعدي بن حاتم ، وجابر بن سمرة ، ويروي عنه :
(ت ق) ، وابناه إدريس وداود ، ذكره ابن حبان في « الثقات » ، ووثقه العجلي ،
وقال في « التقريب » : مقبول ، من الثالثة .

(عن أبي هريرة) رضي الله عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يقوم أحدكم) برفع الفعل خبر بمعنى النهي (إلى) فعل (الصلاة) وشغلها (وبه) أي : والحال أن بذلك الأحد (أذى) أي : ما يؤذيه ويدفعه ويشوشه من حاجة بول وغائط ، وكذا كل ما يشوش القلب كالريح ، لكن هذا إن أمكن زواله ، والوقت باق ، وإلا . . فيصلي مع مدافعتة حذراً من إخراج الصلاة عن وقتها .

وهذا الحديث مما انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث عبد الله بن الأرقم ، رواه الترمذي في « سننه » في الطهارة ، وقال : حديث حسن صحيح ، وابن أبي شيبة في « مصنفه » في كتاب الصلاة ، باب في مدافعة البول والغائط في الصلاة .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به .



(١٥٩) - ٦١٠ - (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى الْحِمَصِيُّ ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةٌ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي حَيٍّ الْمُؤَذِّنِ ، عَنْ ثَوْبَانَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « لَا يَقُومُ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ »

ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثالثاً لحديث عبد الله بن الأرقم بحديث ثوبان رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٥٩) - ٦١٠ - (٤) (حدثنا محمد بن المصفى) بن بهلول القرشي (الحمصي) صدوق له أوهام ، وكان يدلّس ، من العاشرة ، مات سنة ست وأربعين ومئتين (٢٤٦ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(حدثنا بقية) بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي أبو يُحمد - بضم - التحتانية وسكون المهملة وكسر الميم - الحمصي ، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء ، من الثامنة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن حبيب بن صالح) الطائي أبي موسى الحمصي ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة سبع وأربعين ومئة (١٤٧ هـ) . يروي عنه : (د ت ق) .
(عن أبي حي) شداد بن حي (المؤذن) الحمصي ، صدوق ، من الثالثة . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن ثوبان) الهاشمي مولا هم ، مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، صحبه ولازمه ، ونزل بعده الشام ، ومات بحمص سنة أربع وخمسين (٥٤ هـ) رضي الله عنه . يروي عنه : (م عم) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن بقية روى هنا عن ثقة ، وهو ثقة فيما روى عن ثقة ، ومن لطائف هذا السند أن رجاله كلهم شاميون .
(عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : لا يقوم أحد من المسلمين)

وَهُوَ حَاقِنٌ حَتَّى يَتَخَفَّفَ » .

إلى الصلاة فرض عين كانت كالصلوات الخمس ، أو كفاية كالجنازة ، أو سنة كالنوافل (وهو حاقن) أي : حابس للبول أو الغائط ، وفي رواية أبي داود : « وهو حقن » ، قال ابن الأثير : الحقن ، والحاقن بمعنى واحد (حتى يتخفف) بمثابة تحتية مفتوحة ففوقية ؛ أي : حتى يُخَفَّفَ نفسه بخروج الفضلة . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في الطهارة (٤٣) ، باب أيصلي الرجل وهو حاقن ، رقم (٩٠) ، والترمذي في كتاب الصلاة (٢٦٥) ، باب ما جاء في كراهية أن يخصص الإمام نفسه بالدعاء ، رقم (٣٥٧) . وقال أبو عيسى : حديث ثوبان حديث حسن صحيح .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :

الأول : حديث عبد الله بن الأرقم ، ذكره للاستدلال .

والثاني : حديث أبي أمامة ، ذكره للاستشهاد .

والثالث : حديث أبي هريرة ، ذكره للاستشهاد .

والرابع : حديث ثوبان ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٠) - (١٣٩) - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ الَّتِي قَدْ عَدَّتْ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا قَبْلَ أَنْ يَسْتَمِرَّ بِهَا الدَّمُ

(١٦٠) - (٦١١) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَنبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنِ الْمُنْذِرِ بْنِ الْمُغِيرَةِ ،

(٦٠) - (١٣٩) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ الَّتِي قَدْ عَدَّتْ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا قَبْلَ أَنْ يَسْتَمِرَّ بِهَا الدَّمُ)

أي : قد استكملت عدد أيام حيضها المعتاد ، وجاوز دمها أيام حيضها المعتاد ، فما حكمها ؟ فهل تترك الصلاة في أيام الدم الزائد ؛ نظراً لظاهر الدم ، أم تصلي في تلك الأيام الزائدة ؛ نظراً إلى أن أصلها الطهر ، والدم دم فساد وعلة ، فليس له حكم الحيض في منعه من الصلاة ؟ والمستحاضة : من زاد دمها على قدر حيضها المعتاد لمرض .



(١٦٠) - (٦١١) - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ) بن المهاجر المصري .

(أَنبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ) الفهمي المصري .

(عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ) المصري - اسم أبي حبيب : سويد - أبي رجاء ، واختلف في ولائه ، ثقة فقيه ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وعشرين ومئة (١٢٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بن الأشج المخرومي مولا هم أبي عبد الله المدني ، نزيل مصر ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة عشرين ومئة ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ الْمُنْذِرِ بْنِ الْمُغِيرَةِ) الحجازي . روى عن : عروة بن الزبير ، ويروي عنه : (د س ق) ، وبكير بن عبد الله بن الأشج .

عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ حَدَّثَتْهُ أَنَّهَا أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَشَكَتَ إِلَيْهِ الدَّمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ ، »

قال أبو حاتم : مجهول ليس بمشهور ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، قال المزي : يحتمل أن يكون جد المنذر بن عبد الله الحزامي ، وقال في « التقريب » : مقبول ، من السادسة .

(عن عروة بن الزبير أن فاطمة بنت أبي حُبَيْش) - بمهملة وموحدة ومعجمة مع التصغير ، واسمه : قيس بن المطلب - الأسدية الصحابية رضي الله تعالى عنها ، لها حديث واحد في الاستحاضة . يروي عنها : (د س ق) .

وهذا السند من سبائعه ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، قال المنذري : وفي إسناد المنذر بن المغيرة ، سئل عنه أبو حاتم الرازي ، فقال : هو مجهول ليس بمشهور ، فيكون حكمه : الحسن ؛ لأن فيه رجالاً مختلفاً فيه .

(حدثته) أي : حدثت لعروة (أنها أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : جاءت ، (فشكت إليه) صلى الله عليه وسلم ؛ أي : أخبرته له صلى الله عليه وسلم (الدم) أي : كثرة دمها على سبيل الشكوى والفتوى واتصاله بلا فترة في أيام حيضتها المعتادة ، (فقال) لها (رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما ذلك) - بكسر الكاف خطاباً للمؤنث - أي : إنما ذلك الدم الذي تشتكي (عرق) أي : دم يجري من عرق يسمى بالعاذل لفساد ذلك العرق وضعفه ، فليس دم حيض يجري لطبيعة ، فلا يضرك ، قوله : « عرق » بكسر العين وسكون الراء هو المسمى بالعاذل ، قال الخطابي في « المعالم » : يريد أن ذلك علة حدثت بها من تصدع العروق فاتصل الدم ، وليس بدم الحيض الذي يقذفه الرحم لميقات معلوم فيجري مجرى سائر الأثقال والفضول التي تستغني عنها الطبيعة فتقذفها عن البدن ، فتجد النفس راحة لمفارقتها . انتهى .

فَانْظُرِي إِذَا أَتَى قَرْوُكَ . . فَلَا تُصَلِّي ، فَإِذَا مَرَّ الْقَرْءُ . . فَتَطَهَّرِي ثُمَّ صَلِّي مَا بَيْنَ الْقَرْءِ إِلَى الْقَرْءِ » .

قال الشيخ الدهلوي في « المصنفى » بعد نقل قول الخطابي : والأمر المحقق في ذلك أن دم الحيض ودم الاستحاضة هما يخرجان من محل واحد ، لكن دم الحيض هو مطابق لعادة النساء التي جُبلن عليها ، ودم الاستحاضة يجري على خلاف عاداتهن لفساد أوعية الدم والرطوبة الحاصلة فيها ، وعُبر عن هذا بتصدع العروق .

(فانظري) أي : فاصبري وواظبي على صلاتك مع جريان دم الاستحاضة ، (حتى إذا أتى قَرْوُكَ) بفتح القاف وسكون الراء يُجمع على قروء وأقراء ، قال الخطابي : يريد بالقرء هنا الحيض ، وحقيقة القرء الوقت الذي يعود فيه الحيض أو الطهر ، ولذلك قيل للطهر : قرء كما قيل للحيض قرء . انتهى .

أي : واظبي على عبادتك مع جريان الدم حتى (إذا أتى) وجاء (قَرْوُكَ) أي : وقت حيضك المعتاد في أيام الصحة . . (ف) اتركي الصلاة و(لا تصلي) فيه ؛ لأنه وقت حيضك تحكيماً لعادتك في أيام الصحة ، (فإذا مر) ومضى هذا (القرء) والحيض ؛ أي : تلك المدة التي جعلته قرءاً وحيضاً بتحكيم عادتك ، (فتطهَّري) أي : فاغتسلي واستثفري فرجك لكل صلاة ، (ثم صلي ما بين) هذا (القرء) والحيض الذي مر عليك (إلى) مجيء وقت (القرء) والحيض المستقبل ، بجعل ما بين القرأين أيام طهرك تحكيماً لعادتك في أيام الصحة ، والمعنى : أي صلي من انقطاع الحيض الذي في الشهر الحاضر إلى الحيض الذي في شهر يليه . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في الطهارة (١٠٨) ، باب المرأة تستحاض ومن قال : تدع الصلاة في عدد الأيام التي كانت تحيض فيه ،

(١٦١) - ٦١٢ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْجَرَّاحِ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ
ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا :

رقم (٢٨٠) ، والنسائي في الطهارة (١٣٥) ، باب ذكر الإقراء ، رقم (٢١١) ،
والدارقطني وأحمد .

فدرجته : أنه صحيح بما بعده من حديث عائشة ، وإن كان سنده حسناً ،
فغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث فاطمة بنت أبي حُبَيْش بحديث
عائشة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٦١) - ٦١٢ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْجَرَّاحِ (بن سعيد التميمي
أبو محمد القهستاني : - بضم القاف والهاء وسكون المهملة وفوقانية - نسبة
إلى قهستان ؛ ناحية بخراسان بين هراة ونيسابور ، وهي قوهستان . انتهى » لب
اللباب » ، سكن نيسابور . روى عن : حماد بن زيد ، ومالك ، وحفص بن غياث ،
ويروي عنه : (د ق) ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، ومحمد بن إسحاق السراج .

قال أبو زرعة : صدوق ، وقال أبو حاتم : كان كثير الخطأ ، ومحلله الصدق ،
وقال النسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال الحاكم : محدث
كبير ، سكن نيسابور ، وبها انتشر علمه ، وقال في « التقريب » : صدوق يخطئ ،
من العاشرة ، مات سنة اثنتين ، ويقال : سبع وثلاثين ومئتين (٢٣٧ هـ) .

(حَدَّثَنَا حماد بن زيد) بن درهم الأزدي أبو إسماعيل البصري ، ثقة ثبت فقيه ،
من كبار الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ) الطنافسي الكوفي
(قالوا) أي : قال كل من أبي بكر وعلي بن محمد :

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنِّي أَمْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهُرُ أَفَادَعُ الصَّلَاةَ ؟ قَالَ : « لَا ، إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ »

(حدثنا وكيع) كلاهما ؛ أي : كل من حماد بن زيد ووكيع بن الجراح روى (عن هشام بن عروة عن أبيه) عروة بن الزبير (عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذان السندان من خماسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات .

(قالت) عائشة : (جاءت فاطمة بنت أبي حُبَيْش) - اسمه قيس بن المطلب - القرشية الأسدية الصحابية رضي الله تعالى عنها (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت : يا رسول الله ؛ إني امرأة) ذات دم مستمر ؛ لأنني (أُسْتَحَاضُ) - بضم الهمزة على صيغة المضارع المبني للمجهول - أي : أصبت بالاستحاضة وابتليت بها ، والاستحاضة جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه وأوقاته لمرض (فلا أطهر) من باب نصر ؛ أي : فلا أجد الطهارة والنقاء من الدم في جميع أوقاتي ليلاً ونهاراً ، (أ) يرخص لي في ترك الصلاة (فادع الصلاة) وأتركها لعدم طهارتي ونقائي من الدم ؟ فالهمزة للاستفهام الاستفتائي داخل على محذوف معطوف عليه ما بعد الفاء ، والفاء عاطفة على ذلك المحذوف ، كما هو مذهب الزمخشري ، وهو الراجح كما بسطنا الكلام عليه في « الحقائق » .

ف (قال) لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا) تدعي الصلاة ولا تتركها مرة ، (إنما ذلك) - بكسر الكاف لخطاب المؤنث - أي : إنما ذلك الدم الجاري منك على الدوام (عرق) أي : دم عرق يسمى بالعاذل - بالذال

وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ .. فَدَعِيَ الصَّلَاةَ ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ ..
فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي « هَذَا حَدِيثٌ وَكِيعٌ .

المعجمة - أي : دم عرق انقطع فسال ؛ أي : هو دم علة لا دم جبلة ، فلا يمنع من العبادات والاستمتاع ، والعاذل بالذال المعجمة وباللام ، وحكى ابن سيده فيه العادل - بالذال المهملة مع اللام - وفي الصحاح : بذال معجمة وراء : العاذر ؛ وهو عرق في أدنى رحم المرأة في أسفله وأقربه ، وأما الحيض .. فهو دم يخرج من عرق في أقصى رحمها وأبعده وأعلاه على سبيل الصحة في أوانه .

(وليس) ذلك الدم الجاري منك على الاستمرار (بالحيضة) أي : بدم الحيضة الذي يخرج من أقصى رحم المرأة في أوانه على سبيل الصحة ، قال النووي : يجوز في حاء الحيضة كسرهما على معنى الهيئة والحالة ، وفتحها ، وهو الأظهر على معنى الحيض ، (فإذا أقبلت) وجاءت (الحيضة) المعتادة لك قبل استمرار الدم بك ؛ أي : جاء وقتها سواء كان من أول الشهر أو آخره أو وسطه .. (فدعي الصلاة) أي : اتركها ؛ أي : اتركي الصلاة وجميع ما يحرم بالحيض من الطواف والاستمتاع وغير ذلك ، (وإذا أدبرت) أي : مضت وانقطعت حيضتك المعتادة قبل استمرار الدم ؛ أي : مضى وقتها مطلقاً ؛ أي : طهرت وحيضاً .. (فاغسلي عنك الدم) أي : اغتسلي غسل انقطاع الحيض (وصلّي) في أيام استحاضتك حتى يقبل وقت حيضك المعتاد ؛ أي : لا تتركي الصلاة في كل الأوقات ، ولكن اتركها في مقدار الحيض المعتاد ، ويوكل ذلك إلى أمانتها وردها إلى عاداتها ، ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص ، وفي الحديث دلالة على أن فاطمة كانت معتادة (لهذا حديث وكيع) .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحيض (٨) ، باب الاستحاضة ، رقم (٣٠٦) ، ومسلم في الحيض (١٤) ، باب الاستحاضة ،

(١٦٢) - ٦١٣ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ
إِمْلَاءً عَلَيَّ مِنْ كِتَابِهِ وَكَانَ السَّائِلُ غَيْرِي ، أَنْبَأَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ ،
.....

رقم (٦٢) ، وأبو داود في الطهارة (١٠٩) ، باب من روى أن الحيضة إذا
أدبرت لا تدع الصلاة ، رقم (٢٨٢) ، والترمذي في الطهارة (٩٣) ، باب ما جاء
في المستحاضة ، رقم (١٢٥) ، قال أبو عيسى : حديث عائشة حسن صحيح ،
والنسائي في الطهارة (١٣٨) ، باب الفرق بين دم الحيض ودم الاستحاضة ، رقم
(٢١٨) ، ومالك ، وابن أبي شيبة .

فهذا الحديث : في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثانياً لحديث فاطمة بنت أبي حبيش
بحديث أم حبيبة بنت جحش رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٦٢) - ٦١٣ - (٣) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله الذهلي
النيسابوري .

(حدثنا عبد الرزاق) بن همام الصنعاني ، قال محمد بن يحيى : حدثنا
عبد الرزاق (إملاء) أي : قراءة لحديثه (عليّ من كتابه) لا من حفظه ، قال
محمد بن يحيى : (وكان السائل) له عن الحديث (غيري) ، فقال عبد الرزاق
في إملائه عليّ :

(أنبأنا ابن جريج عن عبد الله بن محمد بن عقال) بن أبي طالب القرشي
الهاشمي المدني ، قال في « التقريب » : صدوق في حديثه لين ، من الرابعة .
يروى عنه : (د ت ق) .

عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ طَلْحَةَ ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ جَحْشٍ قَالَتْ : كُنْتُ أَسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً طَوِيلَةً قَالَتْ : فَجِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْتَفْتِيهِ وَأُخْبِرُهُ ، قَالَتْ : فَوَجَدْتُهُ

(عن إبراهيم بن محمد بن طلحة) التيمي أبي إسحاق المدني ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (م عم) ، مات سنة عشرة ومئة (١١٠ هـ) .

(عن عمران بن طلحة) بن عبيد الله التيمي المدني ، له رؤية ، ذكره العجلي في ثقات التابعين . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن أم حبيبة) حمنة - بفتح المهملة وسكون الميم وبالنون - انتهى « تحفة » (بنت جحش) الأسدية ، أخت زينب أم المؤمنين رضي الله تعالى عنهما ، كانت تحت مصعب بن عمير ثم طلحة ، وكانت تستحاض ، ولها صحبة ، وهي أم ولدي طلحة ؛ عمران ومحمد . يروي عنها : (د ت ق) .

وهذا السند من سباعياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه عبد الله بن محمد بن عقيل ، وهو مختلف فيه .

(قالت) أم حبيبة : (كنت أستحاض) وهو من الأفعال الملازمة للبناء للمجهول ؛ أي : أصب وأسيل وأفرغ (حيضة كثيرة) الصب (طويلة) المدة مستمرة لا انقطاع لها ، (قالت) أم حبيبة : (فجئت إلى النبي صلى الله عليه وسلم) حالة كوني (أستفتيه) صلى الله عليه وسلم وأسأله عن حكم حيضتي هل تمنع الصلاة أم لا ؟ (و) حالة كوني (أخبره) صلى الله عليه وسلم بكثرتها واستمرارها ، والواو فيه لمطلق الجمع ، وإلا كان حقها أن تقول : أخبره وأستفتيه . انتهى « تحفة » .

(قالت) أم حبيبة : (فوجدته) صلى الله عليه وسلم ؛ أي : وافقته

عِنْدَ أُخْتِي زَيْنَبَ ، قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنَّ لِي إِلَيْكَ حَاجَةً قَالَ :
« وَمَا هِيَ أَيُّ هُنْتَاهُ ؟ » قُلْتُ : إِنِّي أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً طَوِيلَةً كَبِيرَةً وَقَدْ
مَنْعَتَنِي الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ فَمَا تَأْمُرُنِي فِيهَا ؟

وهو (عند أختي زينب) بنت جحش في نوبتها ، (قالت) أم حبيبة : ف (قلت)
له صلى الله عليه وسلم : (يا رسول الله ؛ إن لي إليك حاجة) ضرورة أستفتيك
فيها ، ف (قال) لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : (وما هي) أي : وما تلك
الحاجة (أي هنتاه ؟) أي : يا هذه - بفتح النون وسكونها وضم الهاء الأخيرة
وسكونها ، قال الجوهري : هذه اللفظة تختص بنداء القريب ، وإعرابه : أي :
حرف نداء مختص بالنداء القريب مبني على السكون ، هنتاه : اسم إشارة يُشار
به للمفردة المؤنثة القريبة في محل النصب ، منادى مفرد علم مبني على الضم ؛
لشبهه بالحرف شبيهاً معنوياً لتضمنه معنى حرف الخطاب ، أو على ضم مقدر
من ظهوره اشتغال المحل بسكون الوقف ، وجملة النداء جواب الاستفهام لا
محل لها من الإعراب .

ف (قلت) له صلى الله عليه وسلم : (إِنِّي أُسْتَحَاضُ) من الأفعال الملازمة
لصيغة المجهول مع أنه في المعنى مبني للمعلوم ؛ أي : إِنِّي أَفْرَغُ وَأَصْبُ وَأَجْرِي
(حيضة طويلة) من حيث المدة (كبيرة) من حيث ذات الدم ، (وقد منعني)
تلك الحيضة (الصلاة والصوم) أي : على زعمها ، (فما تأمرني) أي : فبأي
شيء تأمرني يا رسول الله (فيها) أي : في حيضتي ؛ أي : في حال وجودها ،
هل أترك الصلاة فيها أم أصليها ؟ قال المباركفوري : قوله : (كنت أستحاض
حيضة) بفتح الحاء وهو مصدر أستحاض ، على حد قولهم : أنبت الله نباتاً ،
ولا يضره الفرق في اصطلاح الفقهاء بين الحيض والاستحاضة ؛ إذ الكلام وارد
على أصل اللغة ، قوله : (كبيرة) وفي بعض النسخ : (كثيرة) ، وكذا في رواية

قَالَ : « أَنْعْتُ لَكَ الْكَرْسُفَ ؛ فَإِنَّهُ يُذْهِبُ الدَّمَ » ، قُلْتُ : هُوَ أَكْثَرُ ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ شَرِيكِ .

أبي داوود : (شديدة) ، قال القاري : كثيرة في الكمية شديدة في الكيفية . انتهى من « التحفة » .

ف (قال) لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أنعت) مضارع مسند للمتكلم من باب فتح يفتح من النعت ؛ وهو ذكر الشيء ووصفه بما فيه (لك) بكسر الكاف خطاباً للمؤنث (الكرشف) - بضم الكاف وسكون الراء وضم السين - : القطن ؛ أي : فإني أذكر لك الكرشف في علاج دمك ؛ (فإنه) أي : فإن الكرشف (يُذهب الدم) ويقطعه ، فاستعمليه من الإذهاب ؛ أي : يمنع خروجه إلى ظاهر الفرج ، أو المعنى : فاستعمليه في علاج دمك ، لعل دمك ينقطع بذلك .

قالت أم حبيبة : (قلت) له صلى الله عليه وسلم في جواب أمره إياي باستعمال الكرشف : (هو) أي : دمي (أكثر) من ذلك ، كما في رواية الترمذي ؛ أي : أكثر وأشد من أن ينقطع بالكرشف ؛ لاشتداده وفوره ، قال عبد الرزاق : (فذكر) لنا ابن جريج عن عبد الله بن محمد بن عجيل (نحو حديث شريك) بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي ، عن عبد الله بن محمد بن عجيل ، ولم يذكر المؤلف هنا رواية شريك بن عبد الله عن عبد الله بن محمد بن عجيل .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في الطهارة (١١٠) ، باب من قال : إذا أقبلت الحيضة . . تضع الصلاة ، رقم (٢٨٧) ، والترمذي في الطهارة (٩٥) ، باب ما جاء في المستحاضة ، رقم (١٢٨) ، وقال : حديث حسن صحيح ، والحاكم في « المستدرک » في الطهارة مطولاً ، قال : وقد اتفق الشيخان على إخراج حديث الاستحاضة من حديث الزهري وهشام بن عروة عن عائشة ، وأخرجه البيهقي (١٣٨/١) في كتاب الحيض ، وأحمد والدارقطني .

(١٦٣) - ٦١٤ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ،
.....

قال المنذري في « تلخيصه » : قال الخطابي : قد ترك بعض العلماء القول بهذا الحديث ؛ لأن ابن عقيل راويه ليس بذلك ، وقال البيهقي : تفرد به عبد الله بن محمد بن عقيل ، وهو مختلف في الاحتجاج به ، لهذا آخر كلامه ، وقد أخرجه الترمذي وابن ماجه ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وقال أيضاً : وسألت محمداً - يعني : البخاري - عن هذا الحديث ، فقال : هو حديث حسن ، وقال أحمد : هو حديث حسن صحيح . انتهى .

قال صاحب « سبل السلام » بعد نقل كلام المنذري هذا : فعرفت أن القول بأنه حديث غير صحيح . . غير صحيح ، بل قد صححه الأئمة . انتهى .

قلت : إن هذا الحديث حسن سنده ؛ لكون ابن عقيل من رجاله ، وهو مختلف فيه ، صحيح بما قبله من حديث عائشة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث فاطمة بنت أبي حبيش ، والله سبحانه وتعالى أعلم .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثالثاً لحديث فاطمة بنت أبي حبيش بحديث أم سلمة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٦٣) - ٦١٤ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الطنافسي الكوفي .

(قالوا : حدثنا أبو أسامة) حماد بن زيد الهاشمي الكوفي .

(عن عبيد الله بن عمر) بن حفص بن عاصم العمري المدني .

(عن نافع) مولى ابن عمر .

عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : سَأَلَتِ امْرَأَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ : إِنِّي أَسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهُرُ أَفَادَعُ الصَّلَاةَ ؟ قَالَ : « لَا ، وَلَكِنْ دَعِي قَدَرَ الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي الَّتِي كُنْتَ تَحِيضِينَ » ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي حَدِيثِهِ : « وَقَدَرَهُنَّ مِنَ الشَّهْرِ ، ثُمَّ اغْتَسَلِي »

(عن سليمان بن يسار) الهلالي مولا هم ؛ مولى ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم .

(عن أم سلمة) زوج النبي صلى الله عليه وسلم .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قالت) أم سلمة : (سألت امرأة) ولعلها فاطمة بنت أبي حُبَيْش كما في « العون » (النبي صلى الله عليه وسلم) عن استحاضتها ، ف (قالت) المرأة في سؤالها : (إني) يا رسول الله (أستحاض) - بضم الهمزة وفتح التاء - وهذه الكلمة ترد على صيغة المبني للمفعول مع أن المعنى للفاعل ، يقال : استُحيضت المرأة فهي مستحاضة ؛ إذا استمر بها الدم بعد أيام حيضها ونفاسها ، (فلا أطهر) أي : مدة مديدة (أفادع) بهمزة الاستفهام ؛ أي : أفأترك (الصلاة) ما دامت الاستحاضة معي ولو طالَّت المدة ؟

ف (قال) لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا) تتركي الصلاة ولا تدعيها ، (ولكن دعي) الصلاة في المدة التي كانت (قدر الأيام والليالي التي كنت تحيضين) فيها أيام صحتك من كل شهر ، سواء كان من غالب الحيض من ستة ، أو سبع ، أو أكثر من خمسة عشر ، أو أقله من يوم وليلة .

(قال أبو بكر) ابن أبي شيبه (في حديثه : و) لكن دعي الصلاة (قدرهن) أي : قدر الأيام والليالي التي كنت تحيضين فيهن في أيام صحتك (من الشهر) أي : من كل شهر ، (ثم) بعدما مضت تلك الأيام والليالي (اغتسلي) اغتسلاً

وَأَسْتَنْفِرِي بِثَوْبٍ وَصَلِّي .

(١٦٤) - ٦١٥ - (٥) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَأَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ،
قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ،

مثل اغتسالك من الحيض ، (واستنصري) أي : واربطي فرجك (بثوب) أي :
بخرقة ، (وصلي) كل صلاة من الصلوات الخمس كذلك ، والاستنفار : هو أن
تشد فرجها بخرقة عريضة بعد أن تحتشي قطناً وتوثق طرفيها في شيء تشده
على وسطها كالتكة ؛ ليمنع سيلان الدم ، مأخوذ من ثفر الدابة الذي يجعل
تحت ذنبها ، والحاصل : أن المعتادة إذا استمر بها الدم ترد الحيض إلى العادة
المعلومة لها في حال الصحة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في الطهارة ، باب المرأة
تُستحاض ، رقم (٢٧٤) ، والنسائي في الطهارة ، باب ذكر الاغتسال من
الحيض ، رقم (٢٠٨) .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد

به .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى رابعاً لحديث فاطمة بنت أبي حبيش
بحديث عائشة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٦٤) - ٦١٥ - (٥) (حدثنا علي بن محمد) الطنافسي .

(وأبو بكر ابن أبي شيبَةَ ، قالا : حدثنا وكيع عن الأعمش عن حبيب بن
أبي ثابت) قيس ، ويقال : هند بن دينار الأسدي مولاهم أبي يحيى الكوفي ،
ثقة ، فقيه فاضل ، وكان كثير الإرسال والتدليس ، من الثالثة ، مات سنة تسع
عشرة ومئة (١١٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنِّي أَمْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ أَفَأَدْعُ الصَّلَاةَ ؟ قَالَ : « لَا ، إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ ، اجْتَنِبِي الصَّلَاةَ أَيَّامَ مَحِيضِكَ ، »

(عن عروة بن الزبير ، عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قالت) عائشة : (جاءت فاطمة بنت أبي حُبَيْش) قيس بن المطلب (إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت : يا رسول الله ؛ إني امرأة أُسْتَحَاضُ) أي : أصبت وابتليت بدم الفساد ، (فلا أطهر) أي : فلا أجد الطهر والنقاء من الدم ، (أفأدع الصلاة ؟) أي : فهل أترك الصلاة لأجل دمي أم أصليها مع الدم ؟ فالهمزة داخله على محذوف ، والفاء عاطفة ما بعدها على ذلك المحذوف ؛ والتقدير : (أ) يرخص لي في ترك الصلاة (فأدع) وأترك (الصلاة) مرة لعدم طهارتي ؟ (قال) لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا) أي : لا تدعي الصلاة ولا تتركها مرة ، (إنما ذلك) الدم الجاري منك على الدوام (عرق) أي : دم عرق يُسمى بالعاذل ، انشق لمرض وانفجر منه الدم ؛ أي : دم عرق انقطع فسال منه الدم ؛ أي : هو دم علة وممرض لا دم جبلة وطبيعة فلا يمنع من العبادات والاستمتاع ، (وليست) تلك الاستحاضة التي تجري منك لعدة (بالحیضة) التي تخرج لطبيعة وصحة ، فلا تمنع تلك الاستحاضة من الصلاة ونحوها ، وفي رواية مسلم : (وليس) ذلك الدم الجاري منك على الدوام بحذف تاء التأنيث ، وهو أوضح (بالحیضة) التي تخرج من أقصى رحم المرأة في أوانه على سبيل الصحة .

(اجتنبي الصلاة) أي : ابتعدي عن فعل الصلاة واطركيها (أيام محيضك)

ثُمَّ اغْتَسَلِي وَتَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ وَإِنْ قَطَرَ الدَّمُ عَلَى الْحَصِيرِ .

أي : في أيام حيضك المعتاد لك قبل استمرار هذا الدم الجاري منك . وعبرة السندي : (إنما ذلك) - بكسر الكاف على خطاب المرأة - أي : إنما ذلك الدم الزائد على العادة السابقة (عرق) أي : دم عرق انقطع في أدنى رحم المرأة ؛ أي : في أسفله وأقربه إلى فم الفرج ، لا دم حيض يخرج من أعلى رحم المرأة وأبعده من فم الفرج ، بل من عرق تحت الترائب وأقربه إليه وليس بالحيضة .

(ثم) بعدما مر عليك أيام حيضك المعتاد قبل هذا الدم المستمر بك (اغتسلي) غسل جنابة الحيض مرة ؛ أي : اغتسلي غسل انقطاع الحيض مرة ، (وتوضئي) بعده في أيام استحاضتك (لكل صلاة) إذا دخل وقتها كالمعذور ، سواء بسواء كسلس البول وسلس المذي حتى يقبل وقت حيضك المعتاد ، ولا عليك غسل انقطاع الحيض بعد تلك المرة ، (وإن قطر) وانصب (الدم على الحصير) الذي تنام فيه ؛ أي : توضئي وصلي في أيام استحاضتك كلها في جميع الأوقات حتى يقبل وقت حيضك المعتاد ؛ أي : لا تتركي الصلاة في كل الأوقات ، ولكن اتركها في مقدار أيام حيضك المعتاد ، وفيه دلالة على أن فاطمة كانت معتادة لا مبتدأة . انتهى « كوكب » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في الحيض (٨) ، باب الاستحاضة ، باب إقبال المحيض ، ومسلم في الحيض (١٤) ، باب المستحاضة وغسلها وصلاتها ، رقم (٦٢) دون ذكر قوله : « وإن قطر الدم على الحصير » ، وأبو داود في الطهارة (١١٢) ، باب من قال : تجمع بين الصلاتين وتغتسل لهما غسلًا واحدًا ، رقم (٢٩٦) ، وباب من قال : تغتسل من طهر إلى طهر ، رقم (٢٩٨) مختصرًا ، والنسائي في الطهارة (١٣٨) ، باب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة ، وابن أبي شيبة في « مصنفه » ، والحميدي ، ومالك .

(١٦٥) - ٦١٦ - (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى
قَالَا : حَدَّثَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ أَبِي الْيَقْظَانِ ،
.....

فهذا الحديث : في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه
بسوقه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى خامساً لحديث فاطمة بنت أبي حبيش
بحديث عبد الله بن يزيد الخطمي رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٦٥) - ٦١٦ - (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى
الْفَزَارِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ . رَوَى عَنْ : شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَمَالِكٍ ، وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ
سَعْدٍ ، وَابْنَ عَيْنَةَ ، وَآخَرِينَ ، وَيُرْوَى عَنْهُ : (د ت ق) ، وَابْنَ خَزِيمَةَ ، وَالسَّاجِيَّ ،
وَمُطِينَ ، وَطَائِفَةً .

قال أبو حاتم ومطين : كان صدوقاً ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وقال
ابن حبان في « الثقات » : يخطئ ، وقال في « التقريب » : صدوق يخطئ ، رُمي
بالرُّفض ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) .

(قالوا : حدثنا شريك) بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي ، صدوق يخطئ
كثيراً ، من الثامنة ، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومئة (١٧٨ هـ) . يروي عنه :
(م عم) .

(عن أبي اليقظان) عثمان بن عمير بالتصغير .

قلت : ونسبه أحمد ابن حنبل ، فقال : هو عثمان بن عمير بن عمرو بن قيس
البحلي الكوفي الأعمى . روى عن : عدي بن ثابت ، وأبي وائل ، وأبي الطفيل ،
وجماعة ، ويروي عنه : (د ت ق) ، وشريك ، وشعبة ، والأعمش ، والثوري ،
وآخرون .

عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ،
.....

قال أحمد : ضعيف الحديث منكر الحديث ، وهو على المذهب منكر الحديث زائغ لم يحتج به ، وبالجمله : اتفقوا على ضعفه ، وقال في « التقريب » : ضعيف ، واختلط وكان يدلس ويغلو في التشيع ، من السادسة ، مات في حدود الخمسين ومئة (١٥٠ هـ) .

(عن عدي بن ثابت) الأنصاري الكوفي ، روى عن أبيه وجده لأمه عبد الله بن يزيد الخطمي والبراء بن عازب ، ويروي عنه : (ع) ، وأبو اليقظان ، والأعمش ، وشعبة ، ومسعر ، وخلق .

وثقه أحمد والعجلي والنسائي ، وفي « التهذيب » : روى أبو اليقظان عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده حديث المستحاضة وحديث : « العطاس والنعاس والتثاؤب في الصلاة من الشيطان » ، ولعدي عن أبيه غير ذلك ، وقال في « التقريب » : ثقة زُمي بالتشيع ، من الرابعة ، مات سنة ست عشرة ومئة (١١٦ هـ) .

(عن أبيه) ثابت بن قيس بن الخطيم ، قال في « التقريب » : مجهول الحال ، من الثالثة . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن جده) أي : عن جد عدي لأمه عبد الله بن يزيد بن زيد بن حصين بن الحارث بن خطمة بن جُشم بن مالك الأنصاري الأوسي أبي موسى الخطمي ، شهد الحديبية وهو صغير وهو ابن سبع عشرة سنة ، وشهد الجمل وصفين مع علي ، وكان أميراً على الكوفة أيام ابن الزبير ، وكان الشعبي كاتبه رضي الله عنه . روى عن : النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن أبي أيوب ، وعن أبي مسعود ، وغيرهم ، ويروي عنه : (ع) ، وابن ابنته عدي بن ثابت .

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْمُسْتَحَاضَةُ تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَتَصُومُ وَتُصَلِّي » .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن من رجاله أبا اليقظان وهو ضعيف ، وأيضاً ثابت بن قيس مجهول الحال .

(قال) النبي صلى الله عليه وسلم : (المستحاضة) أي : المرأة التي أصابها دم الاستحاضة (تدع الصلاة) وتركها (أيام أقرائها) أي : أيام حيضها المعتاد لها أولاً قبل الاستحاضة ؛ أي : تركها قدر مدة عادتها من أيام الاستحاضة ، (ثم) بعد مضي أقرائها المعتادة ؛ أي : ثم بعد فراغ زمن حيضها المعتاد (تغتسل) غسل رفع حدث الحيض مرة (وتتوضأ) بعد ذلك الغسل ، وقوله : (لكل صلاة) أي : عند كل صلاة مفروضة متعلق بتوضأ لا بتغتسل ، وفيه دليل على أن المستحاضة تتوضأ عند كل صلاة ، (وتصوم وتصلي) ما شاءت .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في الطهارة (١١٣) ، باب من قال : تغتسل من طهر إلى طهر ، رقم (٢٩٧) ، والترمذي في الطهارة (٩٤) ، باب ما جاء في المستحاضة تتوضأ لكل صلاة ، رقم (١٢٦) ، والنسائي في الطهارة ، باب ذكر الاغتسال من الحيض ، باب ذكر الأقراء ، باب الفرق بين الحيض والاستحاضة ، والدارمي ، وأحمد .

وهذا الحديث : ضعيف ؛ لأنه تفرد به شريك عن أبي اليقظان ، وشريك تكلم فيه غير واحد ، وأبو اليقظان لا يُحتج بحديثه ، قاله المنذري ، ولكن له شواهد ذكرها الحافظ الزيلعي والحافظ ابن حجر في تخريجهما ؛ فمنها حديث عائشة المذكور في الباب . انتهى « تحفة الأحوذى » .

قلت : فالحديث صحيح بما قبله من حديث عائشة المتفق عليه ، فهو :
ضعيف السند ، صحيح المتن .



- فجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ستة أحاديث :
- الأول : حديث فاطمة بنت أبي حُبَيْش ، ذكره للاستدلال .
- والثاني : حديث عائشة الأول ، ذكره للاستشهاد .
- والثالث : حديث أم حبيبة بنت جحش ، ذكره للاستشهاد .
- والرابع : حديث أم سلمة ، ذكره للاستشهاد .
- والخامس : حديث عائشة الثاني ، ذكره للاستشهاد .
- والسادس : حديث عبد الله بن يزيد الخطمي ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦١) - (١٤٠) - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ إِذَا اخْتَلَطَ عَلَيْهَا الدَّمُ
فَلَمْ تَقِفْ عَلَى أَيَّامِ حَيْضِهَا

(١٦٦) - (٦١٧) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ ،
حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَعُمَرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ :

(٦١) - (١٤٠) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ إِذَا اخْتَلَطَ عَلَيْهَا الدَّمُ
فَلَمْ تَقِفْ عَلَى أَيَّامِ حَيْضِهَا) الْمَعْتَاد



(١٦٦) - (٦١٧) - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى) بَنَ عَبْدِ اللَّهِ الذَّهْلِيُّ
النَّيْسَابُورِيُّ .

(حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ) عَبْدُ الْقُدُوسُ بْنُ الْحَجَّاجِ الْخَوْلَانِيُّ الْحَمَصِيُّ ، ثِقَةٌ ،
مِنَ التَّاسِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ (٢١٢ هـ) . رَوَى عَنْ : الْأَوْزَاعِيِّ ،
وَيُرْوَى عَنْهُ : (ع) ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذَّهْلِيُّ .

(حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو الدَّمَشْقِيِّ ، ثِقَةٌ ، مِنَ السَّابِعَةِ ،
مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِئَةً (١٥٧ هـ) . يُرْوَى عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَعُمَرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بَنَ سَعْدِ بْنِ
زُرَّارَةَ الْأَنْصَارِيَّةَ الْمَدِينِيَّةَ ، أَكْثَرَتْ عَنْ عَائِشَةَ ، ثِقَةٌ ، مِنَ الثَّلَاثَةِ ، مَاتَ قَبْلَ الْمِئَةِ ،
وَيُقَالُ بَعْدَهَا . يُرْوَى عَنْهَا : (ع) .

(أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات
أثبتات .

أَسْتَحِيضَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ جَحْشٍ وَهِيَ تَحْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ سَبْعَ سِنِينَ ، فَشَكَتْ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنْ هَذِهِ لَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ ، وَإِنَّمَا هُوَ عِرْقٌ ، »

(استحيضت) أي : أصيبت بدم الاستحاضة (أم حبيبة بنت جحش)
أخت زينب بنت جحش أم المؤمنين ، ولم أر من ذكر اسمها (وهي تحت عبد الرحمن بن عوف) وكانت من المبايعات ، وشهدت أحداً ، فكانت تسقي العطشى وتحمل الجرحى وتداويهم . يروي عنها : (د) فقط ، وهي غير حمنة بنت جحش ؛ لأن حمنة كانت تحت مصعب بن عمير ، فقتل عنها يوم أحد ، وخلف عليها طلحة بن عبيد الله ، فولدت له محمداً وعمران ابني طلحة بن عبيد الله ، ويروي عنها : (د ت ق) ، وهي أيضاً أخت زينب أم المؤمنين ، فبنات جحش ثلاث : زينب أم المؤمنين ، وأم حبيبة زوج عبد الرحمن بن عوف ، وحمنة زوج مصعب بن عمير ، وكلهن مستحاضات كذا في « بذل المجهود » ، والله أعلم .

أي : استحيضت وأصيبت بدم الاستحاضة (سبع سنين) فالظرف متعلق باستحيضت ، جمع سنة شذوذاً ؛ لأن شرط جمع السلامة أن يكون مفردة علماً لمذكر عاقل أو صفة له ، وهذا ليس منه ، وتغير فيه بناء مفردة أيضاً ؛ لأنه مفتوح الأول وهذا ليس كذلك ، (فشكت ذلك) الدم ؛ أي : أخبرته على سبيل الشكوى (للنبي صلى الله عليه وسلم) وفي رواية مسلم : (فاستفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : طلبت الفتيا والجواب منه (في) حكم (ذلك) الذي أصابها من دم الاستحاضة هل تترك الصلاة لأجله أم تصلي معه ؟

(فقال) لها (النبي صلى الله عليه وسلم) في جواب استفتائها : (إن هذه) الاستحاضة التي تجري منك (ليست بالحیضة) الجبلية التي لا يُصلّى معها وتمنع من الصلاة ، (وإنما هو) أي : وإنما هذا الدم الذي يجري منك (عرق)

فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ .. فَدَعِيَ الصَّلَاةَ ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ .. فَأَغْتَسَلِي وَصَلِّي » ،
 قَالَتْ عَائِشَةُ : فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ثُمَّ تُصَلِّي ، وَكَانَتْ تَقْعُدُ فِي مَرْكَنٍ
 لِأُخْتِهَا زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ

أي : دم يجري من عرق انقطع في أدنى الرحم وأقربه إلى فم الفرج يُسمى العاذل ،
 فليس بحيض يمنع الصلاة ، (فإذا أقبلت) وجاءت (الحيضة) المعتادة لك قبل
 هذا الدم .. (فدعي) أي : اتركي (الصلاة) أي : إذا جاء أيامها سواء كان من
 أول الشهر أو وسطه أو آخره .. فاتركي الصلاة في تلك الأيام ؛ لأنها أيام حيضتك
 بالنظر إلى عادتك ، (وإذا أدبرت) ومضت الحيضة ؛ أي : مضى ومر قدر حيضتك
 المعتادة قبل هذا الدم سواء كان من أول الشهر أو وسطه أو آخره ، وسواء كان
 ستاً أو سبعاً أو عشراً أو خمسة عشر .. (فاغتسلي) غسل رفع حدث الحيض مرة
 واحدة (وصلي) الصلوات الخمس وغيرها مع الوضوء لكل صلاة فرض .

(قالت عائشة) رضي الله تعالى عنها بالسند السابق : (فكانت) أم حبيبة
 بعد أن (تغتسل) مرة واحدة عند إدبار حيضتها تتوضأ (لكل صلاة ثم) بعد
 وضوئها (تصلي) بلا اغتسال لها ، قوله : (قالت عائشة : فكانت تغتسل لكل
 صلاة ، ثم تصلي) قال السندي : إدخال هذه الجملة في باب من لا تعرف
 عاداتها ؛ يعني : الاغتسال لكل صلاة وهم من المؤلف ؛ لأنها ليست في رواية
 مسلم ولا في رواية غيره ، وليس هذا الباب محلها ، لكن ظاهر هذا الحديث
 يفيد أن هذا فهم من عائشة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأم حبيبة :
 « وإذا أدبرت .. فاغتسلي وصلي » ولم يذكر الاغتسال لكل صلاة كما قالت
 عائشة ، فكلماها صحيح على ما أولناه في حلنا . انتهى منه بزيادة .

وقوله : (وكانت) أم حبيبة (تقعد في مكرن لأختها زينب بنت جحش)
 أم المؤمنين رضي الله تعالى عنهن .. كلام مستأنف ليس متعلقاً بالحديث ، بل

حَتَّىٰ إِنَّ حُمْرَةَ الدِّمِّ لَتَعْلُو الْمَاءَ .

سيق لبيان كثرة دمها ، وهذا الكلام هو المذكور في « صحيح مسلم » لا الجملة السابقة ، بل هي زيادة من المؤلف وهماً منه ، وفي رواية مسلم : (فكانت تغتسل في مكن في حجرة أختها زينب بنت جحش ...) إلى آخره .

والمركن : الإجانة ؛ الصحن الكبير التي تُغسل فيها الثياب ، وفي « المفهم » : المكن : الإجانة ، والإجانة - بكسر الهمزة وتشديد الجيم المفتوحة - : هي القصيرية التي تُغسل فيها الثياب ، كانت تقعد فيها فتصب عليها الماء من غيرها ، فيستنقع فيها فتعلو حمرة الدم السائل منها الماء ، ثم تخرج منها فتغسل ما أصاب رجلها من ذلك الماء المتغير بالدم ؛ أي : كانت تغتسل في المكن الذي كان في بيت أختها زينب بنت جحش ، فتجلس فيه وتصب عليها الماء ، فيختلط الماء المتساقط عنها بالدم الخارج منها ، فيحمر الماء (حتى إن حمرة الدم لتعلو) وتغلب (الماء) المتساقط منها وترتفع فوقه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحيض (٢٦) ، باب عرق الاستحاضة ، ومسلم في الحيض ، باب المستحاضة وغسلها وصلاتها (٦٣) ، وأبو داود في الطهارة (١١٠) ، باب من قال : إذا أقبلت الحيضة . . تدع الصلاة ، رقم (٢٨٥) ، والنسائي في الطهارة (١٣٤) ، باب ذكر الاغتسال من الحيض ، رقم (٢٠٣) ، وأحمد ، والدارمي .

فدرجة الحديث : أنه في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديث عائشة هذا .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٢) - (١٤١) - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْبَكْرِ إِذَا ابْتَدَتْ مُسْتَحَاضَةً

أَوْ كَانَ لَهَا أَيَّامُ حَيْضٍ فَنَسِيَتْهَا

(١٦٧) - (٦١٨) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، أَنْبَأَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ ، عَنْ عَمِّهِ عِمْرَانَ بْنِ طَلْحَةَ ، عَنْ أُمِّهِ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ

(٦٢) - (١٤١) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي الْبَكْرِ إِذَا ابْتَدَتْ مُسْتَحَاضَةً

أَوْ كَانَ لَهَا أَيَّامُ حَيْضٍ فَنَسِيَتْهَا)

(١٦٧) - (٦١٨) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ (بن زاذان السلمي مولا هم الواسطي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا شريك) بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي ، صدوق ، من الثامنة ، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومئة . يروي عنه : (م عم) .

(عن عبد الله بن محمد بن عقال) بن أبي طالب الهاشمي المدني صدوق ، في حديثه لين ، من الرابعة ، مات بعد الأربعين ومئة . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن إبراهيم بن محمد بن طلحة) بن عبيد الله التيمي أبي إسحاق المدني أو الكوفي ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) ، وله أربع وسبعون سنة . يروي عنه : (م عم) .

(عن عمه عمران بن طلحة) بن عبيد الله التيمي المدني ، له رؤية ، ذكره العجلي في ثقات التابعين . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن أمه حمنة بنت جحش) الأسدية المدنية رضي الله تعالى عنها ، وهي أم ولدي طلحة ؛ عمران ومحمد ، ويقال : كنيته أم حبيبة ، وليس بصحيح ؛

أَنَّهَا اسْتُحِيضَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : إِنِّي اسْتُحِيضْتُ حَيْضَةً مُنْكَرَةً شَدِيدَةً ، قَالَ لَهَا : « اَحْتَشِي كُرْسُفًا » ، قَالَتْ لَهُ : إِنَّهُ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ ؛ إِنِّي أَتُحُّ نَجًّا ،

لأن أم حبيبة زوج عبد الرحمن بن عوف ، ولم أر من ذكر اسمها . انتهى « بذل المجهود » . كانت حمنة تحت مصعب بن عمير ، ثم تحت طلحة بن عبيد الله . وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الحسن أو الصحة ؛ لأن فيه عبد الله بن عقيل وفي حديثه لين .

(أنها) أي : أن حمنة بنت جحش (استحيضت) أي : أصيبت بدم الاستحاضة وابتليت به (على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : في زمن حياته ، (فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : جاءته ، (فقالت) له : (إني استحضت) بالبناء للمجهول (حيضة) - بفتح الحاء - بمعنى الحيض ؛ وهو اسم مصدر استحضت على حد : أنبته الله نباتاً ، ولا يضره الفرق بين الحيض والاستحاضة في اصطلاح الفقهاء ؛ إذ الكلام وارد على أصل اللغة . انتهى « سندي » .

أي : أصبت وابتليت بدم فساد وعلّة يجري في غير أوانه (منكرة) صفة أولى لحیضة ؛ أي : حضت حيضة منكرة مخالفة للعادة (شديدة) أي : كثيرة السيلان ، ف (قال لها : احتشي) أي : سُدّي فرجك واجعلي حشوه (كرسفاً) - بضم فسكون - القطن ؛ أي : ضعي موضع الدم الكرسف لعله يذهب الدم وينقطع عنك ، ف (قالت له) صلى الله عليه وسلم : (إنه) أي : إن الدم الجاري مني (أشد) وأقوى وأكثر (من ذلك) أي : من أن ينقطع بالكرسف ؛ (إني) أي : لأنني (أتج) - بضم المثناة من باب شد - أي : أصب الدم (نجاً) أي : صباً ، وأجره جرياناً كثيراً .

قَالَ : « تَلَجَّمِي وَتَحَيِّضِي فِي كُلِّ شَهْرٍ فِي عِلْمِ اللَّهِ سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ

قال السندي : قوله : (أُلْجِجِ) - بفتح الهمزة ثم مثلثة مضمومة ثم جيم مشددة - من ألْجِجَ ؛ وهو جري الدم والماء جرياً شديداً ، وجاء متعدياً أيضاً بمعنى الصب ، وعلى هذا يقدر المفعول ؛ أي : أصب الدم ، وعلى الأول نسبة الجري إلى نفسها للمبالغة كأن نفسها صارت عين الدم السائل ، ف (قال) لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : (تَلَجَّمِي) أي : اجعلي ثوباً على فرجك كاللجام للفرس ؛ أي : اربطي موضع الدم بالثوب ، وهو بمعنى استشفري المذكور سابقاً ؛ أي : إن لم يكف القطن . . فاستعملي الثوب مكانه ، (وَتَحَيِّضِي) أي : اجعلي نفسك حائضاً (في كل شهر في علم الله) تعالى (ستة أيام ، أو سبعة أيام) يقال : تحيضت المرأة ؛ أي : قعدت أيام حيضها عن الصلاة والصوم ؛ أي : اجعلي نفسك حائضاً ، وافعلي ما تفعل الحائض .

وقوله : « ستة أيام ، أو سبعة أيام » قال الخطابي : يُشَبَّه أن يكون ذلك منه صلى الله عليه وسلم على غير وجه التخيير بين الستة والسبعة ، لكن على معنى اعتبار حالها بحال من هي مثلها ، وفي مثل سننها من نساء أهل بيتها ، فإن كانت عادة مثلها منهن أن تقعد ستاً . . قعدت ستاً ، وإن سبعاً . . فسبعاً ، وفيه وجه آخر ؛ وذلك أنه قد يحتمل أن تكون هذه المرأة قد ثبت لها فيما تقدم أيام ستة أو سبعة ، إلا أنها قد نسيتها فلا تدري أيتها كانت ، فأمرها أن تتحرى وتجتهد وتبني أمرها على ما تيقنته من أحد العددين ، ومن ذهب إلى هذا استدل بقوله : « في علم الله تعالى » قال ابن رسلان : أي : في علم الله من أمرك من الست أو السبع ؛ أي : لهذا شيء بينك وبين الله ؛ فإنه يعلم ما تفعلين من الإتيان بما أمرتك به أو تركه ، وقيل : في علم الله ؛ أي : في حكم الله تعالى ؛ أي : بما أمرتك به . . فهو حكم الله تعالى ، وقيل : في علم الله ؛ أي : فيما أعلمك الله من عادة النساء من الست أو السبع .

ثُمَّ اغْتَسَلِي غُسْلًا ، فَصَلِّي وَصُومي ثَلَاثَةً وَعِشْرِينَ أَوْ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ ،
وَأَخْرِي الظُّهْرَ وَقَدِّمِي الْعَصْرَ

قلت : وفي الكلام تقديم وتأخير ، والمعنى : تحيضي ؛ أي : عُدي نفسك
حائضاً ستة أيام ، أو سبعة أيام من كل شهر ، وهذا حكمك الذي حكم الله
عليك في علمه ودينه .

قوله : « أو سبعة أيام » قال القاري : قيل : (أو) للشك من الراوي ، وقد ذكر
أحد العددين اعتباراً بالغالب من حال نساء قومها ، وقيل : للتخيير بين كل واحد
من العددين ؛ لأنه العرف الظاهر ، والغالب من أحوال النساء ، وقال النووي :
(أو) للتقسيم ؛ أي : ستة إن اعتادتها ، أو سبعة إن اعتادتها إن كانت معتادة أو
لعلها شكت هل عادتھا ستة أو سبعة ؟ فقال لها : ستة إن لم تذكر عادتك ، أو
سبعة إن ذكرت أنها عادتك ، أو لعل عادتھا كانت مختلفة فيهما ، فقال : ستة
في شهر الستة وسبعة في شهر السبعة . انتهى .

وقيل : للتنويع على اعتبار حالها بحال من هي مثلها من النساء المماثلة
لها في السن المشاركة لها في المزاج بسبب القرابة أو المسكن ، فإن كانت
عادة مثلها ستاً . . فستاً ، وإن سبعاً . . فسبعاً ، ولعل هذا في المبتدأة أو في
المتحيرة ، وقيل : وهو الظاهر أنها كانت معتادة ، ونسيت أن عادتھا كانت ستاً
أو سبعاً ، فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تتحرى وتجتهد وتبني على
ما تيقنت من أحد العددين ، كما يدل عليه قوله : « في علم الله تعالى » ذكره ؛
أي : فيما علم من أمرك .

(ثم) بعد الستة أو السبعة من الحيض (اغتسلي غسلاً) لرفع حدث
الحيض ، (فصلي وصومي) رمضان وغيره (ثلاثة وعشرين) يوماً إن
كانت مدة الحيضة سبعة ، (أو أربعة وعشرين) يوماً إن كانت مدة الحيض
ستاً ، (وأخري الظهر) إلى آخر وقتها ، (وقدمي العصر) في أول وقتها ،

وَأَغْتَسِلِي لَهُمَا غُسْلًا ، وَأَخْرِي الْمَغْرِبَ وَعَجَلِي الْعِشَاءَ وَأَغْتَسِلِي لَهُمَا غُسْلًا ، وَهَذَا أَحَبُّ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ » .

(واغتسلي لهما غسلاً) واحداً ، (وأخري المغرب) إلى آخر وقتها ، (وعجلي العشاء) في أول وقتها ، (واغتسلي لهما) أي : للعشائين (غسلاً) واحداً ، (وهذا) أي : الجمع بين الصلاتين بغسل واحد (أحب الأمرين إليّ) وأعجبهما عندي وأسهلهما .

والمراد بالأمرين ها هنا : هو الغسل لكل صلاة من الصلوات الخمس ، والغسل للصلاتين بعد الجمع بينهما ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الغسل للصلاتين مرة واحدة بعد الجمع بينهما أحب وأسهل عندي لسهولته ؛ لأنه لم يكن يحب ما هو أشق على الأمة ، ولهذا نهى عن الوصال ، بل يختار ما هو أيسر ، كما ورد : (ما خُيّر بين أمرين . . إلا اختار أيسرهما) . انتهى من « بذل المجهود » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في الطهارة (١٠٩) ، باب من قال : إذا أقبلت الحيضة . . تدع الصلاة ، رقم (٢٨٧) ، والترمذي في الطهارة (٩٥) ، باب ما جاء في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد ، رقم (١٢٨) . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، ورواه عبيد الله بن عمرو الرقي وابن جريج وشريك عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن إبراهيم بن محمد بن طلحة ، عن عمه عمران ، عن أمه حمدة إلا أن ابن جريج قال : عمر بن طلحة ، والصحيح عمران بن طلحة ، قال : سألت محمداً عن هذا الحديث ، فقال : هو حديث حسن صحيح ، وهكذا قال أحمد ابن حنبل : هو حديث حسن صحيح ، والحديث رواه أحمد في « مسنده » ، وابن أبي شيبة في « مصنفه » ، والطحاوي في « مشكل الآثار » .

.....

قال شمس الدين ابن القيم رحمه الله تعالى : هذا الحديث مداره على ابن عقيل ، وهو عبد الله بن محمد بن عقيل ، ثقة صدوق لم يتكلم فيه بجرح أصلاً ، وكان الإمام أحمد وعبد الله بن الزبير الحميدي وإسحاق بن راهويه يحتجون بحديثه ، والترمذي يصحح له ، وإنما يخشى من حفظه إذا انفرد عن الثقات أو خالفهم ، أما إذا لم يخالف الثقات ولم ينفرد بما ينكر عليه . . فهو حجة . انتهى من « شرح أبي داود » لابن القيم .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده أو حسنه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديث حمنة بنت جحش .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٣) - (١٤٢) - بَابُ : فِيمَا جَاءَ فِي دَمِ الْحَيْضِ يُصِيبُ الثُّوبَ

(١٦٨) - ٦١٩ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ هُرْمُزٍ أَبِي الْمَقْدَامِ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ دِينَارٍ ،
.....

(٦٣) - (١٤٢) - (بَابُ : فِيمَا جَاءَ فِي دَمِ الْحَيْضِ يُصِيبُ الثُّوبَ)

(١٦٨) - ٦١٩ - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) الْعَبْدِيُّ الْبَصْرِيُّ .

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) بْنُ فُرُوحٍ التَّمِيمِيُّ أَبُو سَعِيدٍ الْبَصْرِيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنْ التَّاسِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ وَمِئَةً (١٩٨ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ) بْنُ حَسَّانٍ الْأَزْدِيُّ الْبَصْرِيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنْ التَّاسِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ وَمِئَةً (١٩٨ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بْنُ سَعِيدٍ الثَّوْرِيُّ .

(عَنْ ثَابِتِ بْنِ هُرْمُزٍ) الْكُوفِيُّ (أَبِي الْمَقْدَامِ) الْحَدَّادُ مَوْلَى بَكْرِ بْنِ وَاثِلٍ ، مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ . رَوَى عَنْ : عَدِيِّ بْنِ دِينَارٍ ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمَسِيبِ ، وَأَبِي وَاثِلٍ ، وَغَيْرِهِمْ ، وَيَرْوِي عَنْهُ : (د س ق) ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَشُعْبَةُ ، وَشَرِيكٌ ، وَإِسْرَائِيلُ ، وَآخَرُونَ .

قَالَ الْأَجْرِيُّ : ثِقَةٌ ، وَقَالَ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ : ثِقَةٌ ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : صَالِحٌ ، وَرَوَى لَهُ حَدِيثًا وَاحِدًا فِي الْحَيْضِ ، قَالَ فِي « التَّقْرِيبِ » : صَدُوقٌ يَهُمُّ ، مِنْ السَّادَةِ .

(عَنْ عَدِيِّ بْنِ دِينَارٍ) الْمَدَنِيُّ مَوْلَى أُمِّ قَيْسِ بِنْتِ مَحْصَنٍ . رَوَى عَنْ : مَوْلَاتِهِ فِي دَمِ الْحَيْضَةِ ، وَأَبِي سُفْيَانَ بْنِ مَحْصَنٍ ، وَيَرْوِي عَنْهُ : (د س ق) ، وَأَبُو الْمَقْدَامِ ثَابِتُ بْنُ هُرْمُزٍ ، وَصَالِحُ مَوْلَى التَّوْءَمَةِ .

عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مِحْصَنٍ قَالَتْ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ دَمِ الْحَيْضِ يُصِيبُ الثَّوْبَ قَالَ : « أَغْسِلِيهِ بِالْمَاءِ وَالسِّدْرِ وَحُكِّيهِ وَلَوْ بِضِلْعٍ » .

قال النسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، أخرجوا له هذا الحديث الواحد ، وقال في « التقريب » : وثقة النسائي ، من الرابعة .
(عن أم قيس) آمنة (بنت محصن) الأسدية المدنية أخت عكاشة ، صحابية مشهورة لها أحاديث . يروي عنها : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .
(قالت) أم قيس : (سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دم الحيض يصيب الثوب) هل يُغسل أم يُقطع موضعه ؟ ف (قال) لي رسول الله في جواب سؤالي : (اغسليه) أي : اغسلي ذلك الدم عن ثوبك (بالماء) لأن الماء يزيله (و) استعيني عليه بـ (السدر) وهو ورق النبق ، (وحكيه) أمر مؤنث من حك يحك من باب شد يشد ؛ أي : ادلكيه ليزول أثره وصفاته عن الثوب ، (ولو) أن حككته (بضلع) - بكسر المعجمة وفتح اللام - أي : بعود ؛ وهو في الأصل أحد أضلاع الحيوان أريد به العود المشبه به ، وقد تسكن اللام تخفيفاً .

قال الخطابي : وإنما أمر بحكه ؛ لينقلع المتجسد منه اللاصق بالثوب ، ثم يتبعه الماء ليزيل الأثر ، وزيادة السدر للمبالغة ، وإلا . . فالماء يكفي ، وذكر الماء ؛ لأنه المتعين ، ولا يلزم منه أن غيره من المائعات لا يجزئ ، ولو كان لبيان اللازم . . لوجب السدر أيضاً ، ولا قائل به . انتهى من « السندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في الطهارة (١٣) ، باب المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها ، رقم (٣٦٣) ، والنسائي في الطهارة (١٨٥) ، باب دم الحيض يصيب الثوب ، رقم (٢٩٢) ، وفي الحيض

(١٦٩) - ٦٢٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ قَالَتْ : سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

والاستحاضة أيضاً باب دم الحيض يصيب الثوب (٣٩٣) ، وكذا الدارمي في الطهارة ، باب الحائض تصلي في ثوبها إذا طهرت ، رقم (١٠١٩) .
ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث أم قيس بحديث أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهم ، فقال :

(١٦٩) - ٦٢٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (العبسي الكوفي .

(حدثنا أبو خالد الأحمر) الأزدي سليمان بن حيان الكوفي ، وثقه ابن معين وابن المديني ، وقال في « التقريب » : صدوق يخطئ ، من الثامنة ، مات سنة تسعين ومئة ، أو قبلها . يروي عنه : (ع) .

(عن هشام بن عروة ، عن فاطمة بنت المنذر) بن الزبير بن العوام زوجة هشام بن عروة الأسدية المدنية . يروي عنها : (ع) ، وزوجها هشام .

وثقها العجلي وابن حبان ، وقال في « التقريب » : ثقة ، من الثالثة ، ماتت وقد قاربت التسعين .

(عن) جدتها (أسماء بنت أبي بكر الصديق) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة .

(قالت) (أسماء : (سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم) ولم أر من ذكر اسم

عَنْ دَمِ الْحَيْضِ يَكُونُ فِي الثَّوْبِ قَالَ : « أَقْرَضِيهِ وَأَغْسِلِيهِ وَصَلِّي فِيهِ » .

السائلة (عن دم الحيض يكون في الثوب) كيف يُزال ، أُوغسل أم يُنضح عليه الماء ؟ ف (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب السائلة : (اقرصيه) بضم الراء من باب نصر من القرص ، بمعنى الدلك بأطراف الأصابع والأظفار مع صب الماء عليه ؛ ليتحلل بذلك ويخرج ما تشربه الثوب منه ، (واغسليه) أي : اغسلي ما حول موضع الدم بالماء ، وصبي عليه الماء مع الغلبة والكثرة ، (وصلي فيه) أي : في ذلك الثوب بعدما فعلت به ذلك المذكور من القرص والغسل .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في الوضوء (٦٣) ، باب غسل الدم ، رقم (٢٢٧) ، ومسلم في كتاب الإيمان (٣٣) ، باب نجاسة الدم وكيفية غسله ، رقم (١١٠) - (٢٩١) ، وأبو داود في الطهارة (١٣٢) ، باب المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضتها ، رقم (٣٦٩) ، والترمذي في الطهارة ، باب ما جاء في غسل دم الحيض من الثوب ، رقم (١٣٨) ، قال أبو عيسى : حديث أسماء في غسل الدم حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب الطهارة (١٨٥) ، باب دم الحيض يصيب الثوب ، رقم (٢٩٣) .

قال الترمذي في تعليقه على حديث رقم (١٢٨) في « جامعه » : وقد اختلف أهل العلم في الدم يكون على الثوب فيصل في فيه قبل أن يغسله : فقال بعض أهل العلم من التابعين : إذا كان الدم مقدار الدرهم فلم يغسله وصل في فيه . . أعاد الصلاة ، وقال بعضهم : إذا كان الدم أكثر من قدر الدرهم . . أعاد الصلاة ، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك ، ولم يوجب بعض أهل العلم من التابعين وغيرهم عليه الإعادة وإن كان أكثر من قدر الدرهم ، وبه يقول أحمد وإسحاق ، وقال الشافعي : يجب عليه الغسل ، وإن كان أقل من قدر الدرهم ، وشدد في ذلك .

(١٧٠) - ٦٢١ - (٣) حَدَّثَنَا حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا أَبُو وَهْبٍ ،
أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ،
.....

قال النووي : وفي هذا الحديث وجوب غسل النجاسة بالماء ، ويؤخذ منه أن
من غسل بالخل - أو باللبن أو بالبيس أو بالميرند - أو غيرها من المائعات ..
لم يجزئه ، وإن زال أثر النجاسة لأنه ترك المأمور به ، وفيه أن الدم نجس وهو
بإجماع المسلمين ، وفيه أن إزالة النجاسة لا يشترط فيها العدد ، بل يكفي فيها
الإنقاء ، وفيه غير ذلك من الفوائد ، وقد بسطنا الكلام هنا في « شرحنا على
مسلم » ، فراجع .

وهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثانياً لحديث أم قيس بحديث عائشة
رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٧٠) - ٦٢١ - (٣) (حدثنا حرملة بن يحيى) التجيبي المصري ،
صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث أو أربع وأربعين ومئتين . يروي
عنه : (م س ق) .

(حدثنا) عبد الله (بن وهب) بن مسلم القرشي مولا هم المصري ،
ثقة ، من التاسعة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(أخبرني عمرو بن الحارث) بن يعقوب الأنصاري مولا هم ، ثقة حافظ
فقيه ، من السابعة ، مات قبل الخمسين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الرحمن بن القاسم) بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي

عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا قَالَتْ : إِنْ كَانَتْ إِحْدَانَا لَتَحِيضُ ثُمَّ تَقْرِصُ الدَّمَ مِنْ ثَوْبِهَا عِنْدَ طُهْرِهَا ، فَتَغْسِلُهُ وَتَنْضَحُ عَلَى سَائِرِهِ ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ .

المدني ، ثقة فاضل ، من السادسة ، مات سنة ست وعشرين ومئة ، وقيل بعدها .
يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي المدني ، ثقة ، من كبار الثالثة ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .
(عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم) رضي الله تعالى عنها .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(أنها قالت : إِنْ كَانَتْ) إِنْ مَخْفَفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ بِدَلِيلِ ذِكْرِ اللَّامِ الْفَارِقَةِ بَعْدَهَا ؛ أَيِ : إِنْ الشَّأْنُ وَالْحَالُ كَانَتْ (إِحْدَانَا) مُعَاشِرَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (لَتَحِيضُ) ، ثُمَّ يَصِيبُ ثَوْبَهَا الدَّمُ ، (ثُمَّ تَقْرِصُ) - بِضَمِّ الرَّاءِ مِنْ بَابِ نَصَرَ - مِنَ الْقَرْصِ ؛ وَالْقَرْصُ : أَنْ تَقْبِضَ بِإِصْبَعَيْنِ عَلَى الشَّيْءِ ، ثُمَّ تَغْمِزْ غَمَزًا جَيِّدًا . انْتَهَى « سَنَدِي » ، وَفِي « النَّهَايَةِ » (٤ / ٤) : الْقَرْصُ : الدَّلْكُ بِأَطْرَافِ الْأَصَابِعِ وَالْأَظْفَارِ مَعَ صَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ حَتَّى يَذْهَبَ أَثَرُهُ . انْتَهَى .

أَيِ : تَغْمِزُ (الدَّمَ مِنْ ثَوْبِهَا عِنْدَ طُهْرِهَا) مِنَ الْحِيضِ ، (فَتَغْسِلُهُ) أَيِ : فَتَغْسِلُ مَوْضِعَ الدَّمِ مِنَ الثَّوْبِ (وَتَنْضَحُ) الْمَاءَ ؛ أَيِ : تَرَشُّهُ (عَلَى سَائِرِهِ) أَيِ : عَلَى سَائِرِ الثَّوْبِ وَجَمِيعِهِ مَوْضِعَ الدَّمِ وَغَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُشْكُوكٌ فِيهِ ، وَتَطْهِيرُ الْمَشْكُوكِ النِّضْحُ ، كَمَا يَقُولُ بِهِ مَالِكٌ ، أَوِ النَّضْحُ عَلَيْهِ لَيْلِينَ وَيَصِيرُ الْكُلُّ عَلَى لَوْنٍ وَاحِدٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . انْتَهَى « سَنَدِي » ، (ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ) أَيِ : فِي ذَلِكَ الثَّوْبِ .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في الحيض ، باب غسل دم الحيض ، رقم (٣٠٨) .

.....

ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأنه مذكور في « البخاري » ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :

الأول : حديث أم قيس ، ذكره للاستدلال .

والثاني : حديث أسماء بنت أبي بكر ، ذكره للاستشهاد .

والثالث : حديث عائشة ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٤) - (١٤٣) - بَابُ الْحَائِضِ لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ

(١٧١) - (٦٢٢) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةِ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أَمْرَأَةً سَأَلَتْهَا
.....

(٦٤) - (١٤٣) - (بَابُ الْحَائِضِ لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ)

(١٧١) - (٦٢٢) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ - بضم الميم وسكون المهملة وكسر الهاء - القرشي الكوفي ، ثقة ، من الثامنة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) .
(عن سعيد بن أبي عروبة) مهران الشكري البصري ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة ست أو سبع وخمسين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن قتادة) بن دعامة السدوسي البصري ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن معاذة) بنت عبد الله (العدوية) أم الصهباء البصرية ، امرأة صلة بن أشيم . روت عن : عائشة ، وعلي ، وهشام بن عامر ، وغيرهم ، ويروي عنها : (ع) ، وقتادة ، وأبو قلابة ، ويزيد الرشك ، وعاصم الأحول ، وجماعة .

وقال في « التقريب » : ثقة ، من الثالثة .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لكون رجاله ثقات .

(أن امرأة سألتها) أي : سألت عائشة ، والمرأة السائلة هي معاذة نفسها كما صُرح به في رواية مسلم عن شعبة عن يزيد ، قال : سمعت معاذة أنها سألت

أَتَقْضِي الْحَائِضُ الصَّلَاةَ ؟ قَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ : أَحَرُورِيَّةُ أَنْتِ ؟! قَدْ كُنَّا . . .

عائشة ، ففي الكلام من المحسنات البديعية . . التجريد ، فقالت المرأة في سؤالها عائشة : (أتقضي) أي : هل تقضي (الحائض الصلاة) المتروكة لها أيام حيضها ؟ كما في رواية مسلم ؛ لأن الحائض لا تصلي في حيضها ، ذ (قالت لها) أي : لتلك المرأة السائلة (عائشة) رضي الله تعالى عنها : (أحرورية أنت ؟!) - بفتح الحاء المهملة وضم الراء الأولى - نسبة إلى حروراء ؛ وهي قرية بقرب الكوفة على ميلين عنها ، كان أول اجتماع الخوارج فيها ، اجتمعوا فيها وتعاهدوا على الخروج على علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

قال الأبى : وإنما تعاهد فيها أوائلهم ، ولكن كثر استعمالها حتى صار يُنسب إليها كل خارج ، ومنه قول عائشة هذا ؛ أي : أخارجية أنت أيتها السائلة ؟! وإنما قالت لها ذلك ؛ لأن بعض الخوارج يقول : إن الحائض تقضي الصلاة ، كما تقضي الصوم ؛ لأن الله تعالى لم يسقطها عنها في القرآن على أصلهم في رد السنن ، على خلاف بينهم في المسألة ، وأجمع المسلمون على أنها غير مخاطبة بها ، فلا تصلي ولا تقضي ، وفي « سنن أبي داود » : أن سمرة بن جندب كان يأمر الحَيِضُ بقضاء الصلاة ، فأنكرت عليه أم سلمة ، وكان قوم من قدماء السلف يأمرون الحائض إذا دخل الوقت أن تتوضأ وتستقبل القبلة تذكراً لله تعالى ، قال مكحول : وكان ذلك من هدي نساء المسلمين ، واستحبه بعضهم ، وقال بعضهم : هو أمر متروك مكروه ممن فعله . انتهى « أبي » .

قال النووي : وهذا الاستفهام الذي استفهمته عائشة هو استفهام إنكار ؛ أي : هذه طريقة الحرورية ، وبئست الطريقة ، فهل أنت من أهلها ؟! انتهى .

ثم قالت عائشة احتجاجاً عليها : (قد كنا) نحن معاشر أزواج النبي صلى الله

نَحِيضُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ نَطْهُرُ ، وَلَمْ يَأْمُرْنَا بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ .

عليه وسلم (نحيض عند النبي صلى الله عليه وسلم) أي : في زمن حياته ، وفي رواية مسلم (على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، (ثم نطهر) من حيضنا ، (ولم يأمرنا) رسول الله صلى الله عليه وسلم (بقضاء الصلاة) أي : بقضاء ما فاتنا من الصلاة في زمن الحيض ، ولو وجب قضاؤها . . لأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقضائها ، فمن أين أخذت وجوب قضاء الصلاة على الحائض ؟

قال النووي : معناه : لا يأمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بالقضاء مع علمه بحيضنا ، وتركنا الصلاة في زمنه ، ولو كان القضاء واجباً . . لأمرنا به . انتهى .

قال السندي : قوله : (أحرورية أنت ؟ !) أي : أخرجية أنت ؟ ! والحرورية : طائفة من الخوارج ، نُسبوا إلى حروراء ؛ وهو موضع قريب من الكوفة ، وكان عندهم تشدد في أمر الحيض ، شبهتها بهم في تشددهم في أمرهم وكثرة مسائلهم وتفننهم بها ، وقيل : أرادت أنها خرجت عن السنة ، كما خرجوا عنها . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحيض ، باب لا تقضي الحائض الصلاة ، الحديث رقم (٣٢١) ، ومسلم في الحيض ، باب في الحائض ، باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة ، الحديث (٧٥٩) والحديث (٧٦٠) ، والحديث (٧٦١) ، وأبو داود في الطهارة ، باب في الحائض لا تقضي الصلاة ، الحديث (٢٦٢) ، والحديث (٢٦٣) ، والترمذي في الطهارة ، باب ما جاء في الحائض أنها لا تقضي الصلاة ، الحديث

.....
(١٣٠) ، والنسائي في الطهارة ، باب سقوط الصلاة عن الحائض (٣٨٠) ،
وأحمد (١٤٣/٦) ، والدارمي (٢٥٠/١) .

فهذا الحديث : في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق الذي اتفقت عليه
السبعة ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديث عائشة هذا .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٥) - (١٤٤) - بَابُ الْحَائِضِ تَتَنَاوَلُ الشَّيْءَ مِنَ الْمَسْجِدِ

(١٧٢) - (٦٢٣) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ الْبُهَيْ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

(٦٥) - (١٤٤) - (بَابُ الْحَائِضِ تَتَنَاوَلُ الشَّيْءَ مِنَ الْمَسْجِدِ)

أي : تأخذ الشيء من المسجد وهي خارجة عنه .



(١٧٢) - (٦٢٣) - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ)
سلام بن سليم الحنفي الكوفي ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي إسحاق) السبيعي عمرو بن عبد الله الكوفي ، ثقة ، من الثالثة ،
مات سنة تسع وعشرين ومئة ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن) عبد الله بن يسار (البهي) - بفتح الموحدة وكسر الهاء وتشديد
الياء - مولئ مصعب بن الزبير أبي محمد المدني . روى عن : عائشة ،
وفاطمة بنت قيس ، ويروي عنه : (م عم) ، وأبو إسحاق السبيعي ، وإسماعيل
السدي ، وإسماعيل بن أبي خالد .

وثقه ابن حبان ، وقال في « التقريب » : صدوق يخطئ ، من الثالثة ، قال
ابن سعد : كان ثقة معروفاً بالحديث .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لكون رجاله ثقات .

(قالت) عائشة : (قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم) وأنا في

« ناوليني الخُمرة من المَسْجِدِ » ، فَقُلْتُ : إِنِّي حَائِضٌ ، فَقَالَ : « لَيْسَتْ حَيْضَتُكَ فِي يَدِكَ » .

حجرتي : (ناوليني) أي : أعطيني (الخمرة) أي : السجادة (من) البيت وهو معتكف في (المسجد) ، قالت عائشة : (فقلت) له معتذرة : كيف أناولها لك بإدخال يدي في المسجد ؟! فإنه لا يحل لي ؛ ل (إني حائض) ، لعلها فهمت باجتهادها أن الحائض كما لا تدخل المسجد لا يجوز لها أن تدخل يدها في المسجد . انتهى « كوكب » .

(فقال) لي : (ليست حيضتك في يدك) فإدخالها في المسجد تنجيس المسجد ، قال الأبى : قوله : من المسجد متعلق بقال ؛ أي : قال لي من المسجد : ناوليني الخمرة من الحجرة .

وفي « بذل المجهود » : قوله : (من المسجد) حال من النبي صلى الله عليه وسلم ؛ أي : قال لي ذلك حال كونه صلى الله عليه وسلم في المسجد ، فتكون الخمرة في الحجرة والنبي صلى الله عليه وسلم في المسجد ، ويؤيد هذا المعنى رواية النسائي عن أبي هريرة بلفظ : بينما النبي صلى الله عليه وسلم ؛ إذ قال : « يا عائشة ؛ ناوليني الثوب . . . » الحديث ، لكن الحديث بلفظ الثوب ، وقيل : حال من الخمرة ؛ أي : حالة كون الخمرة في المسجد ، فيكون الأمر على العكس ، وهو الظاهر ، وأنكر القاضي عياض هذا الثاني ، كما نقل عنه النووي ، وفي الحديث من الفقه : أن للحائض أن تتناول الشيء بيدها من المسجد ، ويحتمل أن يريد بالمسجد هنا : مسجد بيته الذي كان يتنفل فيه . انتهى من « المفهم » .

قال السندي في « النهاية » : الخمرة - بضم الخاء المعجمة - : سجادة من حصير ونحوه من النبات ، ولا تُسمى خمرة إلا إذا كانت مقدار ما يضع الرجل عليه وجهه في سجوده ، وُسِّمَت خمرة ؛ لأن خيوطها مستورة بسعفها .

.....

قوله : (من المسجد) الظاهر أنه متعلق بناوليني ، وعلى هذا كان النبي صلى الله عليه وسلم خارج المسجد ، وأمرها أن تخرجها له من المسجد بأن كانت الخمرة قريبة إلى باب عائشة تصل إليها اليد من الحجر ، وهذا هو الموافق لترجمة المصنف وترجمة أبي داود والترمذي .

قوله : « ليست حيضتك » قيل : بكسر الحاء ، والمعنى : ليست نجاسة المحيض وأذاه في يدك ، وهو بكسر الحاء اسم للحالة كالجلسة ، والمراد : الحالة التي تلزمها الحائض من التجنب ونحوه ، والفتح لا يصح ؛ لأنه اسم للمرة ؛ أي : الدورة الواحدة منه ، ورُد بأن المراد الدم ، وهو بالفتح بلا شك . انتهى من « السندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الحيض ، باب غسل الحائض لرأس زوجها ، رقم (٣٩) ، وأبو داود في الطهارة (١٠٤) ، باب الحائض تناول من المسجد ، رقم (٢٦١) ، والترمذي في الطهارة ، باب ما جاء في الحائض تتناول الشيء من المسجد ، رقم (١٣٤) ، وفي كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الصلاة على الخمرة ، رقم (٣٣١) وقال : حسن صحيح ، والنسائي في الطهارة (١٧٤) ، باب بسط الحائض الخمرة في المسجد ، رقم (٢٧٣) ، والدارمي ، وأحمد ، والبيهقي .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأنه في « صحيح مسلم » ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث عائشة بحديث آخر لها ، فقال :

(١٧٣) - ٦٢٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُدْنِي رَأْسَهُ إِلَيَّ وَأَنَا حَائِضٌ وَهُوَ مُجَاوِرٌ ؛ تَغْنِي : مُعْتَكِفًا ، فَأَغْسِلُهُ وَأُرْجِلُهُ .

(١٧٣) - ٦٢٤ - (٢) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وعلي بن محمد)
الطنافسي الكوفي .

(قالوا : حدثنا وكيع ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه) عروة بن الزبير .
(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .
(قالت) عائشة : (كان النبي صلى الله عليه وسلم يدني رأسه إليّ) من الإدناء ؛ أي : يُقَرِّبُ رأسه إليّ ، (و) الحال (أنا حائض وهو) صلى الله عليه وسلم (مجاور) أي : معتكف في المسجد ، وأنا في حجرتي ، ثم فسر الراوي عنها لفظة (وهو مجاور) بقوله : (تعني) عائشة بقولها : (وهو مجاور) كان صلى الله عليه وسلم (معتكفاً) في المسجد ، وقوله : (فأغسله وأرجله) معطوفان على (يدني) أي : فأغسل له شعر رأسه وأسرحه من الترجيل ؛ وهو التسريح وتفريق الشعر المتلبد .

قال النووي : وفي الحديث أن المعتكف إذا خرج بعضه من المسجد كيده ورجله ورأسه . . لم يبطل اعتكافه ، وأن من حلف ألا يدخل داراً أو لا يخرج منها ، فأدخل أو أخرج بعضه . . لا يحنث ، وفيه جواز استخدام الزوجة في الغسل والطبخ والخبز وغيرها برضاها ، وعلى هذا تظاهرت دلائل السنة وعمل السلف وإجماع الأمة ، وأما بغير رضاها . . فلا يجوز ؛ لأن الواجب عليها تمكين الزوج من نفسها وملازمة بيته فقط ، والله أعلم .

(١٧٤) - ٦٢٥ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ،
أَنْبَأَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ مَنْصُورِ ابْنِ صَفِيَّةَ ، عَنْ أُمِّهِ ، عَنْ عَائِشَةَ
.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الاعتكاف (٣) ،
باب لا يدخل البيت إلا لحاجة (٢٠٢٩) ، ومسلم في الحيض (٣) ، باب جواز
غسل الحائض رأس زوجها ، رقم (٦) .
فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به لحديثها الأول .



ثم استشهد له ثانياً بحديث لها آخر على سبيل الاستطراد ، فقال :
(١٧٤) - ٦٢٥ - (٣) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله الذهلي
النيسابوري ، ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين
(٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .
(حدثنا عبد الرزاق) بن همام الحميري الصنعاني ، ثقة ، من التاسعة ، مات
سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(أنبأنا سفيان) بن سعيد الثوري .
(عن منصور ابن صفية) هو منصور بن عبد الرحمن بن طلحة بن الحارث
القرشي العبدي الحجبي المكي ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة سبع أو ثمان
وثلاثين ومئة (١٣٨ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .
(عن أمه) صفية بنت شيبه بن عثمان بن أبي طلحة العبدي المدنية لها
رؤية . روت عن : عائشة ، وغيرها من الصحابة ، ويروي عنها : (ع) .
(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

قَالَتْ : لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَضَعُ رَأْسَهُ فِي حِجْرِي وَأَنَا حَائِضٌ وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ .

(قالت) عائشة : والله ؛ (لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع رأسه) الشريف (في حجري) أي : على مقدم بدني وحضني ؛ لكونه مريضاً ، وهو بتثليث الحاء المهملة : الحوض ومقدم البدن ، (و) الحال (أنا حائض) وفيه دلالة على طهارة جسد الحائض ، (ويقرأ القرآن) ، وفيه دلالة على جواز قراءة القرآن بالقرب من موضع النجاسة ، ويؤخذ من قراءته صلى الله عليه وسلم القرآن في حجر الحائض جواز استناد المريض إلى الحائض في صلاته إن كانت أثوابها طاهرة .

وقد استدل بعض العلماء بهذا الحديث على جواز قراءة الحائض للقرآن وحملها المصحف ، وفيه بُعد ، لكن جواز قراءة الحائض القرآن من ظهر قلب أو نظر في مصحف ولا تمسه هي إحدى الروايتين عن مالك ، وهي أحسنها تمسكاً بعموم الأوامر بالقراءة وبأصل ندبية مشروعيتها ، ولا يصح ما يذكر في منعها القراءة من نهيه صلى الله عليه وسلم الحائض من قراءة القرآن ، وقياسها على الجنب ليس بصحيح ؛ فإن أمرها يطول وليست متمكنة من رفع حدثها ، فافترقا . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحيض ، باب قراءة الرجل في حجر امرأته وهي حائض ، رقم (٢٩٧) ، ومسلم في الحيض (٢) ، باب الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد ، رقم (١٥) - (٣٠١) ، وأبو داود في الطهارة (١٠٣) ، باب في مؤكلة الحائض ومجامعتها ، رقم (٢٦٠) ، والنسائي في الطهارة (١٧٥) ، باب في الذي يقرأ القرآن ورأسه في حجر امرأته وهي حائض ، رقم (٢٧٤) .

.....

قال السندي : قوله : (في حجري) حجر الثوب هو طرفه المقدم .
وهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد ، كلها لعائشة رضي الله عنها .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٦) - (١٤٥) - بَابُ مَا لِلرَّجُلِ مِنْ أَمْرَاتِهِ إِذَا كَانَتْ حَائِضًا

(١٧٥) - ٦٢٦ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْجَرَّاحِ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ،
عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ،

(٦٦) - (١٤٥) - (بَابُ مَا لِلرَّجُلِ مِنْ أَمْرَاتِهِ إِذَا كَانَتْ حَائِضًا)

(١٧٥) - ٦٢٦ - (١) (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْجَرَّاحِ) بن سعيد التميمي
أبو محمد القهستاني - بضم القاف والهاء وسكون المهملة ثم مثناة فوقية - نزيل
نيسابور ، صدوق يخطئ ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين ، ويقال : سبع وثلاثين
ومئتين (٢٣٧ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ) سلام بن سليم الحنفي الكوفي ، ثقة ، من السابعة ،
مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الكريم) بن مالك الجزري أبي سعيد الأموي مولاهم ، ثقة متقن ،
من السادسة ، مات سنة سبع وعشرين ومئة (١٢٧ هـ) . يروي عنه : (ع)
أبو الأحوص .

(ح وَحَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ) الباهلي البصري الجوباري - بجيم
مضمومة وواو ساكنة ثم موحددة - صدوق ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين
ومئتين (٢٤٢ هـ) . روى عن : عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، وعبد الوهاب ،
ومعتمر بن سليمان ، وابن أبي عدي ، وغيرهم ، ويروي عنه : (م د ت ق) ، وأبو
بكر بن أبي عاصم ، وابن أبي الدنيا ، ذكره ابن حبان في « الثقات » .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى) بن عبد الأعلى بن محمد القرشي السامي - بالسين
المهملة - البصري ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) .
روى عن : محمد بن إسحاق ، وداود بن أبي هند ، وخالد الحذاء ، وسعيد

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ جَمِيعاً ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَتْ إِحْدَانَا
.....

الجريري ، وغيرهم ، ويروي عنه : (ع) ، وإسحاق بن راهويه ، وأبو بكر ابن أبي شيبة ، وعلي بن المديني ، وآخرون .

(عن محمد بن إسحاق) بن يسار بن أبي بكر المطلبي مولا هم المدني نزيل العراق إمام المغازي ، صدوق يدلّس ، من صغار الخامسة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) ، ويقال بعدها . يروي عنه : (م عم) .

(ح وحدّثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدّثنا علي بن مسهر) القرشي الكوفي ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) .

(عن) سليمان بن أبي سليمان اسمه فيروز أبي إسحاق (الشيباني) مولا هم الكوفي . روى عن : عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد النخعي ، ويروي عنه : (ع) ، وعلي بن مسهر ، ثقة ، من الخامسة ، مات في حدود الأربعين ومئة (١٤٠ هـ) .

(جميعاً) أي : كل من عبد الكريم وابن إسحاق والشيباني رووا :

(عن عبد الرحمن بن الأسود) بن يزيد النخعي الكوفي ، ثقة ، من الثالثة ، مات دون المئة سنة تسع وتسعين (٩٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) الأسود بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي ، ثقة مخضرم ، من الثانية ، مات سنة أربع وسبعين (٧٤ هـ) ، أو خمس وسبعين . يروي عنه : (ع) .
(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذه الأسانيد كلها من سداسياته ، وحكمها : الصحة ؛ لأن رجالها ثقات .
(قالت) عائشة : (كانت إحدانا) معاشر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ؛

إِذَا كَانَتْ حَائِضًا . . أَمَرَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تَأْتِرَ فِي فُورٍ حَيْضَتَهَا ثُمَّ يَبَاشِرُهَا ، وَأَيْكُمْ يَمْلِكُ إِزْبُهُ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْلِكُ إِزْبُهُ .

أي : إحدى أمهات المؤمنين (إذا كانت حائضاً . . أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تأتزر) أي : أن تلبس الإزار ؛ وهو ما يلبس في أسافل البدن (في فور حيضتها) أي : في زمن قوة حيضتها وأوان كثرتها ، وقال القسطلاني : في ابتدائها قبل أن يطول زمنها ، (ثم يباشرها) أي : يستمتع ببشرتها سوى ما بين سرتها وركبتها ولا يقربها بالجماع ، قالت عائشة كما في رواية مسلم : (وأيكم) أيها الرجال (يملك) ويكف (إزبه) وشهوته عن قضائها في وقت مباشرته بامرأته ، والإرب - بكسر الهمزة وسكون الراء - أي : فرجه وذكره ؛ أي : يمنع عضوه من الجماع وقت المباشرة بها ، وزوي بفتح الهمزة وسكون الراء ؛ أي : شهوته ، واختار الخطابي هذه الرواية ، وأنكر الأولى وعابها على المحدثين .

والمعنى : هو أملككم وأمنعكم لنفسه عن الشهوات ، فيامن مع هذه المباشرة من الوقوع في المحرم ؛ وهو مباشرة فرج الحائض ، وأكثر الروايات بكسر الهمزة ؛ أي : وأيكم يمنع إزبه وعضوه (كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يملك) ويمنع (إزبه ؟) أي : فرجه من الوقوع في فرج الحائض مع تلك المباشرة ، والاستفهام فيه إنكاري بمعنى النفي ؛ أي : لا أحد منكم يملك إزبه كما يملك رسول الله صلى الله عليه وسلم إزبه ؛ أي : إنه صلى الله عليه وسلم كان غالباً لشهوته .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحيض (٥) ، باب مباشرة الحائض ، رقم (٣٠٢) وفي الاعتكاف ، باب غسل المعتكف ، ومسلم في كتاب الحيض ، باب مباشرة الحائض فوق الإزار ، وأبو داود في

(١٧٥) - ٦٢٦ - (م) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ ،
.....

الطهارة ، باب الرجل يصيب منها ما دون الجماع ، والترمذي في الطهارة ، باب ما جاء في مباشرة الحائض ، والدارمي ، وأحمد .
فهذا الحديث : في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم ذكر المؤلف رحمه الله تعالى المتابعة في حديث عائشة رضي الله تعالى عنها ، فقال :

(١٧٥) - ٦٢٦ - (م) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (بن عبد الحميد بن قرط الضبي أبو عبد الله الرازي القاضي ، الكوفي منشأ . روى عن : منصور بن المعتمر ، والأعمش ، وعاصم الأحول ، وغيرهم ، ويروي عنه : (ع) ، وابنا أبي شيبة ، وإسحاق بن راهويه ، وقتيبة .
وقال في « التقريب » : ثقة ، من الثامنة ، مات سنة ثمان وثمانين ومئة (١٨٨ هـ) .

(عن منصور) بن المعتمر بن عبد الله السلمي أبي عتاب - بمثناة ثقيلة - الكوفي ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن إبراهيم) بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي ، ثقة ، من الخامسة ، مات دون المئة سنة ست وتسعين (٩٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن الأسود) بن يزيد بن قيس النخعي أبي عمرو الكوفي ، ثقة مخضرم ، من الثانية ، مات سنة أربع أو خمس وسبعين . يروي عنه : (ع) .

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَتْ إِحْدَانَا إِذَا حَاضَتْ . . أَمَرَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تَأْتِزَرَ بِإِزَارٍ ، ثُمَّ يَبَاشِرُهَا .

(١٧٦) - ٦٢٧ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، وغرضه بسوقه : بيان متابعة إبراهيم بن يزيد لعبد الرحمن بن الأسود .

(قالت) عائشة : (كانت إحدانا) من أمهات المؤمنين (إذا حاضت) ، وأراد النبي صلى الله عليه وسلم الاستمتاع بها بدون الجماع . . (أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تأتزر) أي : أن تلبس (بإزار ، ثم يباشرها) أي : يستمتع ببشرتها بالملامسة والمعانقة والقبلة ، وقوله : (أن تأتزر) يقال : اتتزر يأتزر من باب افتعل ؛ أي : أمرها أن تشد بإزار تستر به سرتها وما تحتها إلى الركبة ، (ثم يباشرها) أي : يستمتع بالتقاء بشرتها التي فوق السرة وتحت الركبة . انتهى من « الكوكب » .

وفي رواية مسلم جعل هذا الحديث أصلاً استدلالياً ، فقدمه على ما قبله وجعل الذي قبله متابعة فأخره عن هذا ، فهذا الحديث للمتابعة ، كما قررناه ، فراجع « صحيح مسلم » إن شئت .

وتقدم بيان من شارك المؤلف في روايته ، وبيان درجته ، فهو نفس الحديث السابق .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث عائشة بحديث أم سلمة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٧٦) - ٦٢٧ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

بِشْرٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : كُنْتُ
مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي لِحَافِهِ ، فَوَجَدْتُ مَا تَجِدُ النِّسَاءُ مِنَ
الْحَيْضَةِ ، فَأَنْسَلْتُ مِنَ اللَّحَافِ ،

بشر) بن الفرافصة بن المختار العبدي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة
ثلاث ومئتين (٢٠٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا محمد بن عمرو) بن علقمة بن وقاص الليثي أبو عبد الله المدني .
روى عن : أبي سلمة بن عبد الرحمن ، وعبيدة بن سفيان ، وسعيد بن الحارث ،
وغيرهم ، ويروي عنه : (ع) ، ومحمد بن بشر ، وموسى بن عقبة ومات قبله ،
والثوري ، وحماذ بن سلمة ، والقطان ، وغيرهم . صدوق ، من السادسة ، مات
سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) على الصحيح .

(حدثنا أبو سلمة) عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف ، ثقة ، من الثالثة ،
مات سنة أربع وتسعين ، أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أم سلمة) هند بنت أبي أمية رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قالت) أم سلمة : (كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) يوماً (في
لحافه) واللحاف - بكسر اللام - : الخميلة كما في رواية مسلم ، والخميلة
وكذا الخميل بحذف الهاء : هي القطيفة ، قاله ابن دريد ، وكل ثوب له خمل
من أي شيء كان ، وقيل : هو الأسود من الثياب ، وقال الخليل : الخميلة :
ثوب له خمل ؛ أي : هذب ، (فوجدت) من نفسي ؛ أي : رأيت من نفسي
(ما تجد النساء) أي : ما ترى النساء (من الحيضة) وأنا معه في اللحاف ،
(فأنسلت) أي : خرجت (من اللحاف) خفية ، من الانسلال ؛ وهو الذهاب
خفية .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنْفِسْتِ ؟ » ، قُلْتُ : وَجَدْتُ مَا تَجِدُ النِّسَاءُ مِنَ الْحَيْضَةِ ، قَالَ : « ذَلِكَ مَا كَتَبَ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ » ، قَالَتْ : فَأَنْسَلْتُ فَأَصْلَحْتُ مِنْ شَأْنِي ثُمَّ رَجَعْتُ ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « تَعَالِي فَأَدْخِلِي مَعِيَ فِي اللَّحَافِ » ، قَالَتْ : فَدَخَلْتُ مَعَهُ .

(فقال) لي (رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنفست) بفتح همزة الاستفهام التقريري وضم النون وفتحها مع كسر الفاء فيهما وسكون السين وكسر تاء المخاطبة ، ولكن فتح النون أفصح وأشهر إذا أريد به الحيض كما هنا ؛ لأن المعنى : أحضت ؟ وضمها أفصح إذا أريد به معنى الولادة ؛ كقولهم : نُفست فلانة - بضم النون - بمعنى ولدت ، وأصل ذلك كله خروج الدم ، والدم يسمى نفساً .

قالت أم سلمة : (قلت) لرسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم (وجدت ما تجد النساء من الحيضة) ، ف (قال) لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ذلك) الدم الذي رأيته (ما كتب الله) أي : شيء قدره الله (على بنات آدم) وحكمه عليهم ، فاصبري ولا تحزني ، (قالت) أم سلمة : (فأنسلت) أي : تقذرت نفسي أن أصاحبه ، وأنا كذلك ، أو خشيت أن يصيبه شيء منها وأن يطلب استمتاعاً ، وخرجت من اللحاف ، (فأصلحت من شأني) بغسل الدم والتطيب ، (ثم رجعت) فاضطجعت إلى جانبه وحيدة ، (فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : تعالي) - بفتح اللام وسكون الياء - أي : أقبلي إليّ (فادخلي معي في اللحاف ، قالت) أم سلمة : (فدخلت معه) صلى الله عليه وسلم في اللحاف ، فاضطجعت معه في اللحاف .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحيض ، باب من سمى النفاس حيضاً ، رقم (٢٩٨) وفي مواضع كثيرة ، ومسلم في الحيض ،

.....
باب الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد ، رقم (٢٩٦) ، والنسائي في الطهارة ، باب مضاجعة الحائض في ثياب حيضها .

فهذا الحديث من المتفق عليه ، فدرجته : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به .

قال السندي : وفي « الزوائد » : إسناده صحيح ورجاله ثقات ، وأصل الحديث في « الصحيحين » وغيرهما ، إلا أن في رواية المصنف زيادة : (ذلك ما كتب الله على بنات آدم) . انتهى .

قال النووي : وأما أحكام الباب . . فاعلم أن مباشرة الحائض أقسام : أحدها : أن يباشرها بالجماع في الفرج ، فهذا حرام بإجماع المسلمين بنص القرآن العزيز والسنة الصحيحة ، قال أصحابنا : ولو اعتقد مسلم حل جماع الحائض في فرجها . . صار كافراً مرتداً ، ولو فعله إنسان غير معتقد حله . . فإن كان ناسياً أو جاهلاً بوجود الحيض أو جاهلاً بتحريمه أو مكرهاً . . فلا إثم عليه ولا كفارة ، وإن وطئها عامداً عالماً بالحيض والتحريم مختاراً . . فقد ارتكب معصية كبيرة نص الشافعي على أنها كبيرة وتجب عليه التوبة ، وفي وجوب الكفارة قولان :

أصحهما وهو الجديد وقول مالك وأبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين وجماهير السلف . . أنه لا كفارة عليه ، وممن ذهب إليه من السلف عطاء وابن أبي مليكة والشعبي والنخعي ومكحول والزهري وأبو الزناد وربيعه وحمام بن أبي سليمان وأيوب السختياني وسفيان الثوري والليث بن سعد رحمهم الله تعالى أجمعين .

والقول الثاني : هو القديم الضعيف هنا أنه يجب عليه الكفارة ، وهو مروى عن

.....

ابن عباس والحسن البصري وسعيد بن جبير وقتادة والأوزاعي وإسحاق وأحمد في الرواية الثانية عنه ، واختلف هؤلاء في الكفارة : فقال الحسن وسعيد : عتق رقبة ، وقال الباقر : دينار أو نصف دينار على اختلاف منهم في الحال الذي يجب فيه الدينار ونصف الدينار ، هل الدينار في أول الدم ونصفه في آخره ، أو الدينار في زمن الدم ونصفه بعد انقطاعه ؟ وتعلقوا بحديث ابن عباس المرفوع : « من أتى امرأته وهي حائض .. فليتصدق بدينار أو نصف دينار » وهو حديث ضعيف باتفاق الحفاظ ، فالصواب أن لا كفارة ، والله أعلم .

القسم الثاني : المباشرة فيما فوق السرة وتحت الركبة بالذكر أو بالقبلة أو المعانقة أو اللمس أو غير ذلك وهو حلال باتفاق العلماء ، وقد نقل الإسفرايني وجماعة كثيرة الإجماع على هذا ، وأما ما حكى عن عبيدة السلماني وغيره من أنه لا يباشر شيئاً منها بشيء منه .. فشاذ منكر غير معروف ولا مقبول ، ولو صح عنه .. لكان مردوداً بالأحاديث الصحيحة المشهورة المذكورة في « الصحيحين » وغيرهما في مباشرة النبي صلى الله عليه وسلم فوق الإزار وإذنه في ذلك .

والقسم الثالث : المباشرة فيما بين السرة والركبة في غير القبل والدبر ، وفيها ثلاثة أوجه لأصحابنا : أصحها عند جماهيرهم وأشهرها في المذهب : أنها حرام ، والثاني : ليست بحرام ، ولكنها مكروهة كراهة تنزيه ، وهذا الوجه أقوى من حيث الدليل وهو المختار ، والثالث : إن كان المباشر يضبط نفسه عن الفرج ويشق من نفسه باجتنابه إما لضعف شهوته وإما لشدة ورعه .. جاز ، وإلا .. فلا ، وهذا الوجه حسن ، قاله أبو العباس البصري من أصحابنا ، وممن ذهب إلى الوجه الأول وهو التحريم مطلقاً : مالك وأبو حنيفة ، وهو قول أكثر العلماء ؛ منهم سعيد بن المسيب وشريح وطاووس وعطاء وسليمان بن يسار ،

(١٧٧) - ٦٢٨ - (٣) حَدَّثَنَا الْخَلِيلُ بْنُ عَمْرٍو ،

وقتادة ، وممن ذهب إلى الجواز : الأوزاعي والثوري وأحمد ابن حنبل وخلائق ، وقد قدمنا أن هذا أقوى دليلاً ، واحتجوا بحديث أنس الآتي : « اصنعوا كل شيء إلا النكاح » ، قالوا : وأما اقتصاره صلى الله عليه وسلم في مباشرته على ما فوق الإزار . . فمحمول على الاستحباب ، والله سبحانه وتعالى أعلم . انتهى من « المنهاج على مسلم بن الحجاج » .

واعلم : أن تحريم الوطء والمباشرة على قول من يحرمهما يكون في مدة الحيض وبعد انقطاعه إلى أن تغتسل أو تتيمم إن عدت الماء بشرطه ، وهذا مذهبنا ومذهب مالك وأحمد وجماهير السلف والخلف ، وقال أبو حنيفة : إذا انقطع الدم لأكثر الحيض . . حل وطؤها في الحال ، واحتج الجمهور بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأُذُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ ^(١) ، والله أعلم . انتهى منه .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى ثانياً لحديث عائشة بحديث أم حبيبة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٧٧) - ٦٢٨ - (٣) (حَدَّثَنَا الْخَلِيلُ بْنُ عَمْرٍو) الثَّقَفِيُّ أَبُو عَمْرٍو الْبَزَازِ الْبَغَوِيُّ نَزِيلُ بَغْدَادَ . رَوَى عَنْ : مُحَمَّدِ بْنِ سَلْمَةَ الْحِرَانِيِّ ، وَشَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّخْعِيِّ ، وَابْنِ عِيْنَةَ ، وَغَيْرِهِمْ ، وَيُرْوَى عَنْهُ : (ق) ، وَمُوسَى بْنُ هَارُونَ ، وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا ، وَآخَرُونَ .

قال الخطيب : كان ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : صدوق ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) .

(١) سورة البقرة : (٢٢٢) .

حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ
سُوَيْدِ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُدَيْجٍ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ ،

(حدثنا) محمد (بن سلمة) بن عبد الله الباهلي مولا هم الحراني ، ثقة ،
من التاسعة ، مات سنة إحدى وتسعين ومئة (١٩١ هـ) على الصحيح . روى
عن : محمد بن إسحاق ، وابن عجلان ، والمثنى بن الصباح ، وغيرهم ، ويروي
عنه : (م عم) ، والخليل بن عمرو البغوي ، وآخرون .
وثقه النسائي وابن سعد ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال العجلي : ثقة
أرفع من عتاب بن بشير .

(عن محمد بن إسحاق) بن يسار بن خيار المطليبي أبي بكر المدني . روى
عن : يزيد بن أبي حبيب ، والزهرى ، وسالم أبي النضر ، ويروي عنه : (م عم) ،
ومحمد بن سلمة الحراني ، والحمادان ، والسفيانان ، وغيرهم .
قال النسائي : ليس بالقوي ، وقال العجلي : مدني ثقة ، وقال في « التقريب » :
صدوق يدلّس ، من صغار الخامسة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) ، ويقال
بعدها .

(عن يزيد بن أبي حبيب) المصري ، واسم أبيه : سويد ، واختلف في ولائه ،
ثقة فقيه وكان يرسل ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وعشرين ومئة (١٢٨ هـ) ،
وقد قارب الثمانين . يروي عنه : (ع) .

(عن سويد بن قيس) التجيبي المصري ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (د
س ق) .

(عن معاوية بن حديج) - مصغراً - الكندي أبي عبد الرحمن ، أو أبي نعيم
صحابي صغير ، وقد ذكره يعقوب بن سفيان في التابعين . يروي عنه : (د س ق) .
(عن معاوية بن أبي سفيان) صخر بن حرب بن أمية الأموي أبي عبد الرحمن

عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : سَأَلْتُهَا كَيْفَ كُنْتَ تَصْنَعِينَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَيْضَةِ قَالَتْ : كَانَتْ إِحْدَانَا فِي فُورِهَا أَوَّلَ مَا تَحِيضُ تَشْدُ عَلَيْهَا إِزَارًا إِلَى أَنْصَافِ فَخْذَيْهَا ، ثُمَّ تَضْطَجِعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

الخليفة رضي الله عنه ، أسلم قبل الفتح وكتب الوحي ، ومات في رجب سنة ستين (٦٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) أخته (أم حبيبة) رملة بنت أبي سفيان بن حرب الأموية أم المؤمنين (زوج النبي صلى الله عليه وسلم) رضي الله تعالى عنها مشهورة بكنيتها ، ماتت سنة اثنتين أو أربع ، وقيل : سنة تسع وأربعين ، وقيل : وخمسين . يروي عنها : (ع) .

وهذا السند من ثمانياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) معاوية بن أبي سفيان : (سألتها) أي : سألت أم حبيبة ، فقلت لها : (كيف كنت تصنعين) وتفعلين (مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحيضة ؟) أي : في حال حيضتك ، أياشرك أم يجانبك ؟ (قالت) أم حبيبة في جواب سؤال أخيها معاوية : (كانت إحْدَانَا) أي : إحدى أمهات المؤمنين (في فورها) أي : في زمن قوة حيضها (أول ما تحيض تشد عليها) أي : تربط وتعد على حقويها (إزاراً) طوله (إلى أنصاف فخذيها) ووسطهما ، (ثم تضطجع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) في لحافه وفراشه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لأن له شاهداً من حديث عائشة المتفق عليه المار في أول الباب ومن حديث ميمونة الذي رواه النسائي ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به .

قوله : (إلى أنصاف فخذوها) قال السندي : فيه أن وصول الإزار إلى الركبتين غير لازم ، وقد جاء مثله في غير هذا الحديث أيضاً في « النسائي » وغيره .
فالحديث صحيح معنئ وإن بحث في « الزوائد » هذا الإسناد بأن فيه محمد بن إسحاق ، وهو يدلّس ، وقد رواه بالعنعنة . وظاهر كلام الفقهاء أنه لا بد من وصول الإزار إلى الركبتين ، والله أعلم . انتهى منه .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول : حديث عائشة ، ذكره للاستدلال به على الترجمة .
والثاني : حديثها أيضاً ، ذكره للمتابعة .
والثالث : حديث أم سلمة ، ذكره للاستشهاد .
والرابع : حديث أم حبيبة ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٧) - (١٤٦) - بَابُ النَّهْيِ عَنْ إِيْتَانِ الْحَائِضِ

(١٧٨) - (٦٢٩) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ حَكِيمِ الْأَثَرَمِ ،

(٦٧) - (١٤٦) - (باب النهي عن إتيان الحائض) ووطئها



(١٧٨) - (٦٢٩) - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وعلي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي .

(قالوا : حدثنا وكيع ، حدثنا حماد بن سلمة) بن دينار الربيعي البصري ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة سبع وستين ومئة (١٦٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن حكيم الأثرم) - بهمزة مفتوحة فمثلة ساكنة - البصري . روى عن : أبي تميمه الهجيمي ، والحسن البصري ، ويروي عنه : (عم) ، وحماد بن سلمة ، وعوف الأعرابي .

قال البخاري : لا يُتَابَعُ فِي حَدِيثِهِ ؛ يَعْنِي : عَنْ أَبِي تَمِيمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : « مِنْ أَتَى كَاهِنًا » وَلَا نَعْرِفُ لِأَبِي تَمِيمَةَ سَمَاعًا مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَقَالَ ابْنُ عَدِي : يَعْرِفُ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَلَيْسَ لَهُ غَيْرُهُ إِلَّا الْيَسِيرُ ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ : لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَانَ فِي « الثَّقَاتِ » .

قلت : وسماه حكيم بن حكيم ، وقال الآجري : عن أبي داود : ثقة ، وقال أبو بكر البزار : حَدَّثَ عَنْهُ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ بِحَدِيثٍ مَنْكُرٍ ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : سَأَلْتُ عَنْهُ ابْنَ الْمَدِينِيِّ ، فَقَالَ : ثَقَّةٌ عِنْدَنَا ، وَقَالَ فِي « التَّقْرِيبِ » : فِيهِ لِينٌ ، مِنْ السَّادِسَةِ .

عَنْ أَبِي تَمِيمَةَ الْهَجِيمِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَتَى حَائِضًا أَوْ امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا أَوْ كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ . . فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ » .

(عن أبي تميمه) - بزيادة الهاء وفتح التاء - طريف بن مجالد (الهجيمي) - بضم الهاء وفتح الجيم - البصري . روى عن : أبي هريرة ، وأبي موسى الأشعري ، وابن عمر ، وجندب بن عبد الله ، وغيرهم ، ويروي عنه : (خ عم) ، وحكيم الأثرم ، وخالد الحذاء ، وسليمان التيمي ، وقتادة ، وآخرون .

وثقه ابن معين وابن سعد والدارقطني ، وقال ابن عبد البر : هو ثقة حجة عند جميعهم ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : ثقة ، من الثالثة ، مشهور بكنيته ، مات دون المئة سنة سبع وتسعين (٩٧ هـ) ، أو قبلها ، أو بعدها .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه حكيماً الأثرم ، وهو مختلف فيه .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أتى) وجامع (حائضاً) واستحل جماعها ، (أو) أتى (امرأة) من حليلته مطلقاً سواء كانت حائضاً أو لا ؟ أي : جامعها (في دبرها) مستحلاً جماعها ، (أو) أتى (كاهناً) يُخبر عن المغيبات ، (فصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ) هـ ؛ أي : فيما يقوله ويخبره من المغيبات . . (فقد كفر بما أنزل على محمد) صلى الله عليه وسلم ، وخرج عن الملة ؛ لاستحلاله في الأولين وإشراكه في الأخير .

.....
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطب (٢١) ،
باب في الكاهن ، رقم (٢٩٠٤) ، والترمذي في الطهارة (١٠٢) ، باب ما جاء
في كراهة إتيان الحائض (١٣٥) .

قوله : (من أتى حائضاً) أي : جامعها (أو امرأة في دبرها) مطلقاً سواء
كانت حائضاً أو غيرها (أو كاهناً) قال الجزري : في الكاهن الذي يتعاطى
الخبر عن الكائنات في مستقبل الزمان ويدعي معرفة الأسرار ، وقد كان في
العرب كهنة كشق وسطيح وغيرهما ، فمنهم من كان يزعم أن له تابعاً من الجن
ورئياً يُلقِي إليه الأخبار ، ومنهم من كان يزعم أنه يعرف الأمور بمقدمات أسباب
يستدل بها على مواقعها من كلام من يسأله أو فعله أو حاله ، وهذا يخصونه
باسم العرّاف ، كالذي يدعي معرفة الشيء المسروق ومكان الضالة ونحوهما ،
والحديث الذي فيه (من أتى كاهناً) قد يشتمل على إتيان الكاهن والعرّاف
والمنجم . انتهى كلام الجزري .

وقال الطيبي : أتى لفظ مشترك هنا بين المجامعة وإتيان الكاهن ، قال
القاري : الأولى أن يكون التقدير : أو صدّق كاهناً ، فيصير من قبيل : علفتها تبناً
وماءً بارداً ، أو يقال : من أتى حائضاً أو امرأة بالجماع ، أو كاهناً بالتصديق .
انتهى .

(فقد كفر بما أنزل على محمد) الظاهر أنه محمول على التغليظ والتشديد ،
كما قاله الترمذي ، وقيل : إن كان المراد الإتيان باستحلال وتصديق . . فالكفر
محمول على ظاهره ، وإن كان بدونهما . . فهو على كفران النعمة ، قال الذهبي
في « الميزان » في ترجمة حكيم الأثرم ، قال البخاري : لم يُتابع على حديثه ؛
يعني : حماد بن سلمة عنه عن أبي تميم عن أبي هريرة مرفوعاً : « من أتى
كاهناً . . . » إلى آخره .

.....
وهذا الحديث درجته : أنه صحيح ، وإن كان سنده حسناً ؛ لأن له شاهداً ،
وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٨) - (١٤٧) - بَابُ : فِي كَفَّارَةِ مَنْ أَتَى حَائِضًا

(١٧٩) - ٦٣٠ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ
وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَأَبْنُ أَبِي عَدِيٍّ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ ،
عَنْ مِقْسَمٍ ،
.....

(٦٨) - (١٤٧) - (بَابُ : فِي كَفَّارَةِ مَنْ أَتَى) وَجَامِعُ (حَائِضًا)



(١٧٩) - ٦٣٠ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ
الْقَطَانِ .

(وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) الْهَذَلِيُّ غَنْدَرُ .

(و) مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (بْنُ أَبِي عَدِيٍّ) السَّلْمِيُّ الْبَصْرِيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنْ
التَّاسِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ وَمِئَةً (١٩٤ هـ) عَلَى الصَّحِيحِ . يَرْوِي عَنْهُ :
(ع) .

(عَنْ شُعْبَةَ عَنْ الْحَكَمِ) بْنُ عَتِيبَةَ الْكِنْدِيُّ الْكُوفِيُّ .

(عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ) بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ الْخَطَّابِ الْعَدَوِيِّ أَبِي عَمْرِو
الْمَدَنِيِّ . رَوَى عَنْهُ : مِقْسَمُ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَمَكْحُولُ الشَّامِيُّ ، وَمُسْلِمُ بْنُ
يَسَارٍ ، وَغَيْرُهُمْ ، وَيَرْوِي عَنْهُ : (ع) ، وَالْحَكَمُ بْنُ عَتِيبَةَ ، وَالزَّهْرِيُّ ، وَقَتَادَةُ ،
وآخَرُونَ .

وَتَقَى الْعَجَلِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ خَرَّاشٍ ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي « الثَّقَاتِ » ، وَقَالَ
فِي « التَّقْرِيبِ » : ثِقَةٌ ، مِنَ الرَّابِعَةِ ، تُوْفِي بِحَرَانَ فِي خِلَافَةِ هِشَامٍ .

(عَنْ مِقْسَمٍ) بْنُ بُجْرَةَ - بَضْمُ الْمَوْحِدَةِ وَسَكُونُ الْجَيْمِ - وَيُقَالُ : ابْنُ نَجْدَةَ
- بَفَتْحِ النُّونِ وَسَكُونِ الْجَيْمِ وَبَدَالِ مِهْمَلَةٍ - أَبِي الْقَاسِمِ الْمَكِّيِّ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الَّذِي يَأْتِي أُمْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ قَالَ : « يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ بِنِصْفِ دِينَارٍ » .

الحارث بن نوفل ، ويقال له : مولى ابن عباس للزومه له . روى عن : ابن عباس ، وعبد الله بن الحارث بن نوفل ، وعائشة ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وغيرهم ، ويروي عنه : (خ عم) ، والحكم بن عتيبة ، وعبد الحميد بن عبد الرحمن ، وعبد الملك بن ميسرة ، وغيرهم .

قال أحمد بن صالح المصري : ثقة ثبت لاشك فيه ، وقال العجلي : مكّي تابعي ثقة ، وقال يعقوب بن سفيان والدارقطني : ثقة ، وذكره البخاري في « الضعفاء » ، ولم يذكر له قدحاً ، وقال في « التقريب » : صدوق ، من الرابعة ، وكان يرسل ، مات سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) ، وماله في البخاري سوى حديث واحد .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سبأعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم في) ما يلزم (الذي يأتي) ويجمع (امرأته) أي : حليلته (وهي) أي : والحال أنها (حائض ، قال) النبي صلى الله عليه وسلم : (يتصدق) الذي يأتي امرأته في حال حيضتها (بدينار ، أو) قال النبي صلى الله عليه وسلم : يتصدق (بنصف دينار) ف (أو) هنا للشك من الراوي أو ممن دونه ، وفي رواية الترمذي عن مقسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا كان دماً أحمر . . فدينار ، وإذا كان دماً أصفر . . فنصف دينار » قال المنذري : هذا الحديث قد وقع الاضطراب في إسناده ومثنه ، فروي مرفوعاً وموقوفاً ومرسلاً ومعضلاً ، وقال عبد الرحمن بن مهدي : قيل لشعبة : إنك كنت ترفعه ، قال : إنني كنت مجنوناً فصحت .

.....
وأما الاضطراب في متنه .. فروي بدينار ، أو نصف دينار على الشك ،
وروي : « يتصدق بدينار ، فإن لم يجد .. فنصف دينار » ، وروي : « إذا كان
دماً أحمر .. فدينار ، وإن كان دماً أصفر .. فنصف دينار » وروي « إن كان
الدم عبيطاً فليصدق بدينار ، وإن كان صفرة .. فنصف دينار » . انتهى كلام
المنذري ، وقال الحافظ في « التلخيص » : والاضطراب في إسناد هذا الحديث
ومتنه كثير . انتهى .

قلت : لا شك في أن إسناد هذا الحديث ومتنه اختلافاً كثيراً ، لكن
مجرد الاختلاف قليلاً كان أو كثيراً لا يورث الاضطراب القادح في صحة
الحديث ، بل يشترط له استواء وجوه الاختلاف فمتى رجحت رواية من
الروايات المختلفة من حيث الصحة .. قُدمت ولا تُعلّ الرواية الراجحة
بالمرجوحة ، وها هنا رواية عبد الحميد عن مقسم عن ابن عباس بلفظ :
« فليصدق بدينار ، أو بنصف دينار » .. صحيحة راجحة ، فكل روايتها مخرج
لهم في الصحيح إلا مقسماً الراوي عن ابن عباس ، فانفرد به البخاري ،
لكن ما أخرج له إلا حديثاً واحداً ، وقد صحح هذه الرواية الحاكم وابن
دقيق العيد ، وقال : ما أحسن حديث عبد الحميد عن مقسم عن ابن عباس !
فقليل : تذهب إليه ، فقال : نعم .

ورواية عبد الحميد هذه لم يخرجها الترمذي ، وأخرجها أبو داود ، قال :
حدثنا مسدد ، نا يحيى عن شعبة ، قال : حدثني الحكم ، عن عبد الحميد بن
عبد الرحمن ، عن مقسم ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم في
الذي يأتي امرأته وهي حائض قال : « يتصدق بدينار ، أو نصف دينار » ، قال
أبو داود : هكذا الرواية الصحيحة ، قال : دينار ، أو نصف دينار ، ولم يرفعه

.....

شعبة ، فرواية عبد الحميد هذه صحيحة راجحة ، وأما باقي الروايات . . فضعيفة
مرجوحة لا توازي رواية عبد الحميد فلا تُعلّ رواية عبد الحميد هذه بالروايات
الضعيفة . انتهى من « تحفة الأحوزي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في الطهارة ، باب في
إتيان الحائض الحديث ، رقم (٢٦٤) ، والترمذي في الطهارة (١٠٣) ، باب
ما جاء في كفارة إتيان الحائض (١٢٦) ، والنسائي في الطهارة ، باب ما يجب
على من أتى حليلته في حالة حيضها مع علمه بنهي الله تعالى ، والدارمي ،
وأحمد .

وهذا الحديث درجته : أنه صحيح ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٩) - (١٤٨) - بَابُ : فِي الْحَائِضِ كَيْفَ تَغْتَسِلُ

(١٨٠) - (٦٣١) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهَا وَكَانَتْ حَائِضًا : « أَنْقِضِي شَعْرَكَ وَاغْتَسِلِي » ، قَالَ عَلِيُّ فِي حَدِيثِهِ : « أَنْقِضِي رَأْسَكَ » .

(٦٩) - (١٤٨) - (بَابُ : فِي الْحَائِضِ كَيْفَ تَغْتَسِلُ)

(١٨٠) - (٦٣١) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن إسحاق الطنافسي .

(قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ .

(عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا .

وَهَذَا السَّنَدُ مِنْ خَمَاسِيَّاتِهِ ، وَحُكْمُهُ : الصَّحَّةُ ؛ لِأَنَّ رِجَالَهُ ثِقَاتٌ .

(أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهَا) أَيُ : عِنْدَ إِحْرَامِ الْحَجِّ ، (وَ) قَدْ (كَانَتْ حَائِضًا : أَنْقِضِي) أَيُ : فَكِي (شَعْرَكَ وَاغْتَسِلِي) مِنْ حَيْضَتِكَ .

وَهَذَا الْحَدِيثُ انْفَرَدَ بِهِ ابْنُ مَاجَهَ ، لَكِنْ رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي « مُسْنَدِهِ » بِزِيَادَةٍ فِي آخِرِهِ ، وَفِي « مُصَنَّفِهِ » هَكَذَا مِثْلَ مَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ فِي « سَنَنِ » ، (قَالَ عَلِيُّ) بْنُ مُحَمَّدٍ (فِي حَدِيثِهِ) أَيُ : فِي رَوَايَتِهِ : (أَنْقِضِي) أَيُ : فَكِي (رَأْسَكَ) أَيُ : شَعْرَ رَأْسِكَ بَدَلَ مَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ : أَنْقِضِي شَعْرَكَ ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ ، قَوْلُهُ : (قَالَ لَهَا) قَالَ السَّنْدِيُّ : أَيُ : لِعَائِشَةَ عِنْدَ إِحْرَامِ الْحَجِّ فِي حُجَّةِ الْوُدَّاعِ ، (وَكَانَتْ حَائِضًا) أَيُ : بَاقِيَةً عَلَى حَيْضِهَا لَمْ يَنْقُطْ عَنْهَا ، (أَنْقِضِي شَعْرَكَ) أَيُ : لِلتَّسْرِيحِ ، وَبِهَذَا ظَهَرَ أَنَّ الْحَدِيثَ لَيْسَ فِي الْاِغْتِسَالِ مِنَ الْحَيْضِ ، فَلَا وَجْهَ لَذِكْرِهِ هَاهُنَا إِلَّا أَنْ يُقَالَ : يَفْهَمُ مِنْهُ حُكْمُ الْاِغْتِسَالِ مِنَ الْحَيْضِ بِالدَّلَالَةِ ،

(١٨١) - ٦٣٢ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ،
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ قَالَ : سَمِعْتُ صَفِيَّةَ
.....

ولعل هذا هو وجه إدراج صاحب الصحيح هذا الحديث في هذا الباب ، وفي
« الزوائد » : هذا إسناد رجاله ثقات . انتهى .

قلت : ليس الحديث من الزوائد ، بل هو في الصحيح وغيرهما . انتهى من
« السندي » .

ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به
على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى بحديث عائشة رضي الله تعالى عنها ،
فقال :

(١٨١) - ٦٣٢ - (٢) (حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا محمد بن جعفر)
غندر .

(حدثنا شعبة ، عن إبراهيم بن مهاجر) بن جابر البجلي الكوفي ، صدوق
لين الحفظ ، من الخامسة . روى عن : صفية بنت شيبة ، وطارق بن شهاب ،
وإبراهيم النخعي ، ويروي عنه : (م عم) ، وشعبة ، والثوري ، وزائدة بن
قدامة .

قال الثوري وأحمد : لا بأس به ، وقال العجلي : جازئ الحديث ، وقال النسائي
في « الكنى » : ليس بالقوي في الحديث ، وقال في موضع آخر : ليس به بأس ،
وقال ابن سعد : ثقة ، وقال ابن حبان : هو كثير الخطأ .

(قال) إبراهيم بن المهاجر : (سمعت صفية) بنت شيبة بن عثمان بن
أبي طلحة العبدرية المدنية لها رؤية . روت عن : عائشة ، وأم حبيبة ، وأم سلمة

تُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّ أَسْمَاءَ سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْغُسْلِ مِنَ الْمَحِيضِ فَقَالَ : « تَأْخُذُ إِحْدَاكُنَّ مَاءَهَا وَسِدْرَهَا فَتَطْهَرُ ، فَتُحَسِّنُ الطُّهُورَ أَوْ تَبْلُغُ فِي الطُّهُورِ ، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا فَتَذْلُكُهُ ذَلِكَ شَدِيداً حَتَّى

أمهات المؤمنين ، ويروي عنها : (ع) ، وإبراهيم بن المهاجر ، والحسن بن مسلم ، وقتادة .

(تحدث عن عائشة) أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه إبراهيم بن المهاجر ، وهو مختلف فيه .

(أن أسماء) بنت يزيد بن السكن بن رافع بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل الأنصارية الأشهلية أم سلمة ، ويقال لها : أم عامر رضي الله تعالى عنها ، وما في « مسلم » هنا من أنها أسماء بنت شكل . . تحريف ، والصواب ما قلنا ، راجع « التهذيب » .

(سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن) كيفية (الغسل من المحيض) أي : من الحيض ، وهو في بيت عائشة ، (فقال) لها رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيان كيفية غسلها من المحيض : (تأخذ إحداكن) يا معشر المؤمنات (ماءها وسدرها فتطهر) أي : تنظف إحداكن موضع الدم ، (فتحسن الطهور) - بضم الطاء - أي : تبلغ إحداكن في تنظيف الدم من موضعه وهو الفرج ، (أو) قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : (تبلغ) إحداكن ؛ أي : تبلغ وتتحري إحداكن (في الطهور) أي : في تنظيف الدم عن موضعه وهو بمعنى تحسن (أو) للشك من عائشة أو ممن دونها .

(ثم) بعد تنظيف موضع الدم (تصب) إحداكن الماء (على رأسها فتذلكه) أي : فتذلك رأسها (ذلكاً شديداً) أي : ذلكاً مبالغاً الغاية (حتى

تَبْلُغُ شُؤُونَ رَأْسِهَا ، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَيْهَا الْمَاءَ ، ثُمَّ تَأْخُذُ فِرْصَةً مُمَسَّكَةً فَتَطْهَرُ بِهَا ، قَالَتْ أَسْمَاءُ : كَيْفَ أَتَطَهَّرُ بِهَا ؟ قَالَ : « سُبْحَانَ اللَّهِ ؛ تَطْهَرِي بِهَا » ، قَالَتْ عَائِشَةُ - كَأَنَّهَا

تبلغ (إحداكن الماء (شؤون رأسها) أي : تدلكه حتى توصل الماء إلى أصول شعور رأسها ، (ثم) بعدما غسلت الرأس (تصب عليها) أي : على سائر جسدها (الماء) يعني : أمرها بصب الماء على رأسها أولاً بعد تنظيف موضع الدم بأن قال لها : تطهري فأحسني الطهور ، ثم صبي على رأسك فادلكيه دلماً شديداً حتى يبلغ الماء شؤون رأسك ؛ أي : أصوله ، ثم صبي الماء على سائر جسدي . (ثم) بعدما فرغت من الاغتسال (تأخذ فرصة) بوزن سدره ؛ أي : قطعة قطن أو خرقة (ممسكة) أي : ملطخة بمسك فتحشوها في فرجك (فتطهر) أي : تطيب فرجك (بها) أي : بتلك الفرصة ، والفرصة على وزن سدره : قطعة من قطن ، كما مر آنفاً ، وقال القسطلاني : بتثليث الفاء بمعنى قطعة ، وقيل : بفتح القاف والصاد المهملة ؛ أي : شيئاً يسيراً من مسك مثل القرصة بطرف الإصبعين ، و (من) في قوله : (من مسك) بمعنى الباء ، والمسك - بكسر الميم - : ما ينعقد من دم الغزال تحت السرة ، والمعنى : ثم تأخذي قطعة من قطن أو خرقة ملطخة مطيبة بمسك ، فتحشوها في فرجك ، (فتطهر بها) أي : فتطيب بتلك الفرصة فرجك وتزيل عنه رائحة الدم ، (قالت أسماء) بنت يزيد : (كيف أتطهر) وأتنظف (بها) أي : بتلك الفرصة يا رسول الله ؟ (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم لها : (سبحان الله !) أي : عجباً لله في شؤونه التي منها خفاء هذا الأمر الظاهر عليك الذي لا يحتاج الإنسان في فهمه إلى فكر وتأمل (تطهري) أي : تطيبي (بها) أي : بفرصة مسك .

(قالت عائشة) لأسماء لتبين لها كيفية التطهير بها (كأنها) أي : كأن

تُخْفِي ذَلِكَ - : تَتَّبِعِي بِهَا أَثَرَ الدَّمِ ، قَالَتْ : وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ ، فَقَالَ : « تَأْخُذُ إِحْدَاكُنْ مَاءَهَا فَتَطْهَرُ ، فَتُحْسِنُ الطُّهُورَ أَوْ تَبْلُغُ فِي الطُّهُورِ ، حَتَّى تَصُبَّ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهَا »

عائشة (تخفي ذلك) التبيين عن غير أسماء ؛ أي : قالت عائشة : (تتبعي) أي : أزيل (بها) أي : بتلك الفرصة (أثر الدم) أي : رائحة الدم عن الفرج ، قوله : (كأنها تخفي ذلك) أي : قالت لها عائشة كلاماً خفياً تسمعه أسماء المخاطبة ولا يسمعه الحاضرون ، وفي رواية : (تتبعي آثار الدم) بصيغة الجمع ؛ أي : تمسحي بتلك الفرصة مواضع الدم ؛ تعني بها الفرج بصيغة الجمع ، ونقل النووي عن المحاملي أنه قال : تطيب كل موضع أصابه الدم من بدنها ، وفي ظاهر الحديث حجة له . انتهى .

وهذه الجملة ؛ يعني : قوله : (كأنها تخفي ذلك) مدرجة ، أدخلها الراوي بين الحكاية والمحكي ؛ أي : بين القول ؛ يعني : قالت عائشة : ومقوله ؛ يعني : قولها : تتبعي أثر الدم .

(قالت) عائشة بالسند السابق : (وسألتها) صلى الله عليه وسلم أيضاً أسماء بنت يزيد (عن) كيفية (الغسل من الجنابة) من جماع أو احتلام ، (فقال) لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : (تأخذ إحداكن ماءها) أي : ماءً طهوراً لطهارتها من الجنابة ، (فتطهر) من باب نصر ؛ أي : فتتوضأ بذلك ، (فتحسن) من أحسن الرباعي (الطهور) أي : الوضوء بإسباغ مواضع الفرض وآدابه ، (أو) قال لها : (تبلغ) من أبلغ الرباعي (في الطهور) و (أو) للشك من الراوي أو ممن دونه ؛ أعني : عائشة ؛ أي : تكمل إحداكن الوضوء بالإسباغ . و (حتى) في قوله : (حتى تصب الماء على رأسها) بمعنى ثم ، كما في رواية مسلم ؛ أي : ثم بعد إكمال وضوئها تصب إحداكن ؛ أي : تفرغ إحداكن

فَتَذْلِكُهُ حَتَّى تَبْلُغَ شُؤُونَ رَأْسِهَا ، ثُمَّ تُفَيْضُ الْمَاءَ عَلَى جَسَدِهَا » ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ : نِعْمَ النِّسَاءُ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ ؛ لَمْ يَمْنَعْنَهُنَّ الْحَيَاءُ أَنْ يَتَفَقَّهْنَ فِي الدِّينِ .

الماء على رأسها ، (فتدلكه) أي : فتدلك شعر رأسها (حتى تبلغ) وتصل إحداكن بدلكها (شؤون رأسها) أي : أصول شعرها ، (ثم تفيض) وتفرغ (الماء على) سائر (جسدها ، فقالت عائشة) رضي الله تعالى عنها عندما حدثت هذا الحديث : (نِعْمَ النساء) أي : حسن ، والمخصوص بالمدح (نساء الأنصار ؛ لم يمنعنهن الحياء) من الناس ؛ أي : لم يحجزهن الحياء من الناس من (أن يتفقهن) ويتعلمن (في) أحكام (الدين) رضي الله تعالى عنهن جُمع .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحيض (١٣) ، باب ذلك المرأة نفسها إذا تطهرت من المحيض ، رقم (٣١٤) مختصراً ، ومسلم في الحيض (١٣) ، باب استحباب استعمال فرصة من مسك في موضع الدم في الغسل من الحيض (٦١) ، وأبو داود في الطهارة ، باب الاغتسال من الحيض (٣١٤) .
فهذا الحديث : في أعلى درجات الصحة ، وإن كان سنده حسناً ، لما مر ؛ لأنه من الحديث المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



فجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : حديثان :

الأول للاستدلال ، وفيه نظر كما مر ، والثاني للاستشهاد ، كلاهما لعائشة رضي الله عنها .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٠) - (١٤٩) - بَابُ : فِيمَا جَاءَ فِي مُؤَاكَلَةِ الْحَائِضِ وَسُؤْرِهَا

(١٨٢) - ٦٣٣ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ،
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ الْمِقْدَامِ بْنِ شَرِيحٍ بْنِ هَانِئٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ :
كُنْتُ أَتَعَرَّقُ
.....

(٧٠) - (١٤٩) - (بَابُ : فِيمَا جَاءَ فِي مُؤَاكَلَةِ الْحَائِضِ وَ)

الشرب من (سؤرها)



(١٨٢) - ٦٣٣ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ،
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ الْمِقْدَامِ بْنِ شَرِيحٍ بْنِ هَانِئٍ (بن يزيد الحارثي الكوفي . روى
عن : أبيه ، وقمير امرأة مسروق ، ويروي عنه : (م عم) ، وشعبة ، وابنه يزيد ،
والأعمش ، وإسرائيل ، والثوري ، وجماعة .

وثقه أبو حاتم والنسائي ، وقال في « التقريب » : ثقة ، من السادسة .

(عن أبيه) شريح بن هانئ بن يزيد الحارثي المذحجي أبي المقدام اليمني
نزيل الكوفة ، من كبار أصحاب علي بن أبي طالب . روى عن : أبيه ، وعمر ،
وبلال ، ويروي عنه : (م عم) ، وابنه المقدام ، والشعبي ، والحكم بن عتيبة ،
وغيرهم .

ثقة مخضرم ، معمر عابد ، من الثانية ، قُتل مع ابن أبي بكره بسجستان سنة
ثمان وسبعين (٧٨ هـ) عن مئة سنة أو أكثر .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قالت) عائشة : (كنت أتعرَّق) - بفتح الهمزة - من باب تفعل الخماسي ،

الْعَظْمَ وَأَنَا حَائِضٌ ، فَيَأْخُذُهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَضَعُ فَمَهُ حَيْثُ كَانَ فَمِي ، وَأَشْرَبُ مِنَ الْإِنَاءِ ، فَيَأْخُذُهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَضَعُ فَمَهُ حَيْثُ كَانَ فَمِي وَأَنَا حَائِضٌ .

والهمزة للمضارعة (العظم) ، وفي رواية مسلم : (العرق) - بفتح العين وسكون الراء - يُجمع على عُراق - بضم العين على وزن غراب - قال الهروي : وهو جمع نادر ؛ وهو عظم أخذ منه معظم اللحم ، وبقيت عليه بقية منه ؛ أي : كنت أكل اللحم بأسناني من العظم الذي عليه بقية اللحم (وأنا) أي : والحال أنني (حائض) ، ثم أناوله ، كما في رواية مسلم ؛ أي : أعطي ذلك العظم الذي أكلت منه النبي صلى الله عليه وسلم .

(فَيَأْخُذُهُ) أي : فَيَأْخُذُ ذَلِكَ الْعَظْمَ مِنِّي (رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيضع) رسول الله صلى الله عليه وسلم (فَمَهُ حَيْثُ كَانَ) وَوُجِدَ فِيهِ (فَمِي) حين أكلت من العظم ؛ أي : على موضع فمي من ذلك العظم ؛ إظهاراً للمودة وبياناً للجواز ، وفيه ما كان عليه من اللطف بأهل بيته ، وفي هذا دلالة على جواز مؤاكلة الحائض ضد ما عليه اليهود من مجانبة الحائض .

(و) كنت (أشرب) الماء (من الإناء) وأنا حائض ، (فَيَأْخُذُهُ) أي : فَيَأْخُذُ ذَلِكَ الْإِنَاءَ (رسول الله صلى الله عليه وسلم) ليشرب منه الماء ، (فيضع فمه) الشريف (حيث كان فمي) أي : في موضع كان فيه فمي من الإناء حين شربت أنا منه (وأنا حائض) قال القرطبي : وهذه الأحاديث متفقة على الدلالة على أن الحائض لا ينجس منها شيء إلا موضع الأذى فحسب ، والله تعالى أعلم . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الحيض (٣) ، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها ، رقم (٣٠٠/١٤) ، وأبو داود في الطهارة

(١٨٣) - ٦٣٤ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ ، حَدَّثَنَا
حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ
.....

(١٠٣) ، باب مَؤَاكَلَةِ الْحَائِضِ ، رَقْم (٢٥٩) ، وَالنِّسَائِيُّ فِي الطَّهَارَةِ فِي كِتَابِ
الْحَيْضِ (٥٦) ، باب سُورِ الْحَائِضِ ، رَقْم (١٧٧) ، وَالِدَارِمِيُّ ، وَأَحْمَدُ .
وَدَرَجَتُهُ : أَنَّهُ صَحِيحٌ ، وَغَرَضُهُ : الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى التَّرْجُمَةِ .



ثُمَّ اسْتَشْهَدَ الْمُؤَلِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِحَدِيثِ عَائِشَةَ بِحَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ
تَعَالَى عَنْهُمَا ، فَقَالَ :

(١٨٣) - ٦٣٤ - (٢) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى) بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الذَّهْلِيُّ
النِّسَابُورِيُّ ، ثِقَةٌ حَافِظٌ ، مِنَ الْحَادِيَةِ عَشْرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَمِئَتَيْنِ
(٢٥٨ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (خ عَم) .

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الطَّيَالِسِيُّ الْبَصْرِيُّ الْحَافِظُ الْإِمَامُ
الْحِجَّةُ . رَوَى عَنْ : جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ ، وَشُعْبَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَاللِّثِّ ، وَآخَرِينَ ، وَيَرْوِي
عَنْهُ : (ع) ، وَالذَّهْلِيُّ ، وَأَبُو خَيْثَمَةَ ، وَالْكُوسَجِيُّ ، وَغَيْرُهُمْ .

قَالَ الْعَجَلِيُّ : بَصْرِيُّ ثِقَةٌ ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ ، وَقَالَ فِي « التَّقْرِيبِ » : ثِقَةٌ
ثَبَتَ ، مِنَ التَّاسِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِئَتَيْنِ (٢٢٧ هـ) ، وَلَهُ أَرْبَعٌ
وَتِسْعُونَ سَنَةً .

(حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ) بْنُ دِينَارِ الرَّبْعِيِّ الْبَصْرِيُّ .

(عَنْ ثَابِتٍ) بْنُ أَسْلَمَ الْبَنَانِيِّ الْبَصْرِيِّ .

(عَنْ أَنَسٍ) بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَهَذَا السَّنَدُ مِنْ خَمَاسِيَّاتِهِ ، وَحُكْمُهُ : الصَّحَّةُ ؛ لِأَنَّ رِجَالَهُ كُلَّهُمْ ثِقَاتٌ .

أَنَّ الْيَهُودَ كَانُوا لَا يَجْلِسُونَ مَعَ الْحَائِضِ فِي بَيْتٍ وَلَا يَأْكُلُونَ وَلَا يَشْرَبُونَ
 قَالَ : فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ
 الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ﴾ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الْجِمَاعَ » .

(أن اليهود كانوا لا يجلسون مع الحائض) ، ولا يساكنونها (في بيت)
 واحد ، (ولا يأكلون) معها ، (ولا يشربون) معها ؛ أي : لم يخالطوها ، ولم
 يساكنوها في بيت واحد ، ولم يشاركوها في الأكل والشرب ، (قال) أنس :
 (فذكر ذلك) بالبناء للمجهول ؛ أي : أخبر ذلك الذي فعلته اليهود مع نسائهن
 إذا حضن ؛ من ترك المؤكلة والمشاركة والمجاعة معهن في بيت واحد (للنبي
 صلى الله عليه وسلم ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ) عز وجل : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى
 فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ ﴾ (أي : ابتعدوا عن وطئهن) ﴿ فِي الْمَحِيضِ ﴾ ^(١) أي : في مكان
 الحيض وزمانه ، (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اصنعوا) بهن (كل
 شيء) من المباشرة (إلا الجماع) أي : الوطء .

وهذا تفسير للآية وبيان أنه ليس المراد بالاعتزال مطلق المجانبة ، بل مجانبة
 مخصوصة ، وأخذ بظاهره بعض العلماء ، فجوّزوا المباشرة بلا حائل ولا إزار ،
 وحملوا فعله صلى الله عليه وسلم على المندوب ، والجمهور على أنه لا بد من
 الإزار ، ورجح النووي الأول دليلاً .

نعم ؛ الثاني أحوط وأولى ، كما لا يخفى ، والله أعلم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في الحيض ، باب جواز
 غسل الحائض رأس زوجها ، وأبو داود في الطهارة ، باب في مؤكلة الحائض

(١) سورة البقرة : (٢٢٢) .

.....
ومجامعتها ، رقم (٢٥٨) ، والترمذي في التفسير ، باب سورة البقرة مطولاً ، رقم (٢٩٧٧) .

فدرجة الحديث : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : حديثان :

الأول : لعائشة ، ذكره للاستدلال .

والثاني : لأنس ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧١) - (١٥٠) - بَابُ : فِيمَا جَاءَ فِي اجْتِنَابِ الْحَائِضِ الْمَسْجِدِ

(١٨٤) - (٦٣٥) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي غَنْيَةَ ، عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ الْهَجَرِيِّ ،
.....

(٧١) - (١٥٠) - (باب : فيما جاء في اجتناب الحائض المسجد)

(١٨٤) - (٦٣٥) - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ومحمد بن يحيى)
الذهلي .

(قال : حدثنا أبو نعيم) الفضل بن دكين التميمي مولا هم الكوفي الأحول
الحافظ . يروي عنه : (ع) .

قال في « التقريب » : ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة ثمانى عشرة أو تسع
عشرة ومئتين (٢١٩ هـ) .

(حدثنا ابن أبي غنية) - بفتح المعجمة وكسر النون وتشديد التحتانية -
اسمه عبد الملك بن حميد بن أبي غنية الخزاعي الكوفي ، أصله من أصبهان .
يروى عنه : (ع) .

وقال في « التقريب » : ثقة ، من السابعة .

(عن أبي الخطاب الهجري) عمرو بن عمير . روى عن : محدوج الذهلي ،
وزيد بن وهب الهجري ، ويروي عنه : (ق) ، وابن أبي غنية ، وعلي بن
عباس .

قال يعقوب بن سفيان : لا نعلم أحداً روى عن أبي الخطاب هذا ولا ذكره
غير ابن أبي غنية ، ورواية زيد بن وهب الهجري عنه من طريق مجهولة ، وقال
في « التقريب » : مجهول ، من السابعة .

عَنْ مَحْدُوجِ الذُّهْلِيِّ ، عَنْ جَسْرَةَ قَالَتْ : أَخْبَرْتَنِي أُمُّ سَلَمَةَ قَالَتْ : دَخَلَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَرْحَةَ هَذَا الْمَسْجِدِ فَنَادَى

(عن محدوج) بحاء مهملة ساكنة آخره جيم (الذهلي) . روى عن :
جسرة بنت دجاجة عن أم سلمة حديث : « لا يحل المسجد لجنب ولا لحائض » ،
ويروي عنه : (ق) ، وأبو الخطاب الهجري .

ذكره أبو نعيم في « معرفة الصحابة » ، وقال : إنه مختلف في صحبته . انتهى
من « التهذيب » ، قال في « التقريب » : مجهول ، من السادسة ، خطأ من زعم
أن له صحبة . انتهى .

(عن جسرة) بنت دجاجة العامرية الكوفية ، مقبولة ، من الثالثة ، ويقال : إن
لها إدراكاً . روت عن : أم سلمة ، وأبي ذر ، وعلي ، وعائشة ، ويروي عنها : (د
س ق) ، ومحدوج الذهلي ، وقدامة بن عبد الله العامري .

قال العجلي : ثقة تابعية ، وذكرها ابن حبان في « الثقات » ، وذكرها أبو نعيم
في الصحابة ، وقال البخاري : عند جسرة عجائب ، قال أبو الحسن بن القطان :
هذا القول لا يكفي لمن يسقط ما روت ، كأنه يُعَرَّضُ بابن حزم ؛ لأنه زعم أن
حديثها باطل . انتهى من « التهذيب » .

(قالت) جسرة : (أخبرني أم سلمة) هند بنت أبي أمية زوج النبي صلى الله
عليه وسلم رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سبائعه ، وحكمه الضعف ؛ لأن فيه راويين مجهولين ؛ هما
أبو الخطاب الهجري ، ومحدوج الذهلي .

(قالت) أم سلمة : (دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم صرحه هذا
المسجد) النبوي وعرصته ، قال السندي : صرحه الدار - بفتح فسكون - :
عرصتها ؛ والعرصة : كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء ، (فنادى)

بِأَعْلَى صَوْتِهِ : « إِنَّ الْمَسْجِدَ لَا يَحِلُّ لِحُجْنٍ وَلَا لِحَائِضٍ » .

رسول الله صلى الله عليه وسلم (بأعلى صوته) أي : بأرفع صوته ليسمعه الناس ألا (إن المسجد) أي : جنسه الموقوف (لا يحل) ولا يجوز دخوله (لجنب) أي : لمن به جنابة من جماع أو احتلام مثلاً ، (ولا) يحل دخوله أيضاً (لحائض) ولا لنفساء .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، لكن رواه أبو بكر ابن أبي شيبة عن الفضل بن دكين بزيادة في آخره ، ورواه البيهقي في « الكبرى » من طريق محمد بن يونس عن أبي نعيم الفضل بن دكين به ، ورواه أيضاً من طريق إسماعيل عن جسر به ، ورواه أبو داود من طريق أفلت بن خليفة عن جسر عن عائشة ، فذكره ، فحديث عائشة هذا شاهد لحديث أم سلمة ، وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري رواه الترمذي في « الجامع » ، وقال : حسن غريب ، وأخرجه أيضاً في « سننه » في باب الحائض كيف تغتسل .

فهذا الحديث : ضعيف السند ؛ لما مر آنفاً ، ودرجته : أنه صحيح بغيره ، كما بيناه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

قوله : « لا يحل لجنب » أي : لا يحل دخوله والمرور فيه ، وأما إذا كان في المسجد وحصل له فيه الجنابة . . يجوز له الجلوس والمرور فيه ؛ لأنه ضروري ، ومع ذلك ينبغي له أن يقوم ، ثم يخرج عند بعض العلماء ، وفي « الزوائد » : إسناده ضعيف ؛ محدوج لم يوثق ، وأبو الخطاب مجهول ، والله أعلم . انتهى « سندي » .

وهذا الحديث استدل به على حرمة دخول المسجد للجنب والحائض ، ولكنه محمول على المكث طويلاً كان أو قصيراً ، وأما عبورهما ومرورهما من غير مكث . . فليس بمحرم إلا إذا خافت التلويث ، ودليل ذلك قوله تعالى :

.....

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرُؤُوا الصَّلَاةَ وَآنتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا﴾ ^(١) ، روى الحافظ ابن كثير في « تفسيره » عن ابن أبي حاتم بسنده إلى ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ قال : لا تدخلوا المسجد وأنتم جنب إلا عابري سبيل ، قال : تمر به مرأً ولا تجلس فيه . انتهى من « العون » .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديث أم سلمة رضي الله عنها ، وذكره للاستدلال به على الترجمة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١) سورة النساء : (٤٣) .

(٧٢) - (١٥١) - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَائِضِ تَرَى بَعْدَ الطَّهْرِ
الْصُّفْرَةَ وَالْكُذْرَةَ

(١٨٥) - ٦٣٦ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ شَيْبَانَ النَّحْوِيِّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ،

(٧٢) - (١٥١) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَائِضِ تَرَى بَعْدَ الطَّهْرِ
الصفرة والكذرة)

(١٨٥) - ٦٣٦ - (١) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله الذهلي
النيسابوري .

(حدثنا عبيد الله بن موسى) بن أبي المختار باذام العبسي الكوفي
أبو محمد ، ثقة كان يتشيع ، من التاسعة ، قال أبو حاتم : كان أثبت في إسرائيل
من أبي نعيم ، واستُصغر في سفيان الثوري ، مات سنة ثلاث عشرة ومئتين
(٢١٣ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(عن شيبان) بن عبد الرحمن التميمي مولا هم (النحوي) أبي معاوية
البصري ، نزيل الكوفة ، ثقة صاحب كتاب ، يقال : إنه منسوب إلى « نحوه » ؛
بطن من الأزد ، وفي « الأنساب » للسمعاني : نسبة إلى نحو بدون هاء التأنيث ،
لا إلى علم النحو ، من السابعة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة أربع وستين ومئة
(١٦٤ هـ) .

(عن يحيى بن أبي كثير) صالح بن المتوكل الطائي اليمامي ، ثقة ، من
الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي سلمة) عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، ثقة ،
من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .

عَنْ أُمِّ بَكْرٍ أَنَّهَا أَخْبَرَتْ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَرْأَةِ تَرَى مَا يَرِيْبُهَا بَعْدَ الطُّهْرِ قَالَ : « إِنَّمَا هِيَ عِرْقٌ أَوْ عُرُوقٌ » ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى : تُرِيدُ بَعْدَ الطُّهْرِ بَعْدَ الْغُسْلِ .

(عن أم بكر) روت عن : عائشة في المرأة يريبها بعد الطهر .

(أنها أخبرت) هـ (أن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قالت) عائشة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأة ترى ما يريبها) أي : شيئاً من الدم يقعها في الريب والشك والاضطراب في بقاء حيضها (بعد الطهر) والغسل متعلق بترى ؛ أي : ترى الصفرة أو الكدرة في أيام طهرها بعد أن اغتسلت من الحيض ، فسئل عنها هل تترك الصلاة أم تصلي ؟ فـ (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إنما هي) أي : تلك الحيضة (عرق) أي : دم عرق يسمى العاذل في أسفل الرحم ، فليس بحيض ، بل هو دم استحاضة ، فتغتسل لكل صلاة فتصلي ، (أو) قال النبي صلى الله عليه وسلم : دم (عروق) في أسفل الرحم وليس بحيض ؛ لأن الحيض دم جبلة يخرج من أقصى الرحم وأعلى على سبيل الصحة ، و (أو) للشك من الراوي (قال محمد بن يحيى) الذهلي : (تريد) عائشة بقولها : ترى ما يريبها (بعد الطهر) أي : ترى ما يريبها (بعد الغسل) من حدث الحيض في أيام الطهر ؛ أي : يريد النبي صلى الله عليه وسلم بالطهر : الغسل من حدث الحيض .

قوله : (ترى ما يريبها) بفتح حرف المضارعة أفصح من ضمها ؛ يقال : رابني الشيء وأرابني بمعنى شككني ، قوله : (بعد الطهر) أي : بعد الغسل ، قاله محمد بن يحيى شيخ ابن ماجه ، قوله : (إنما هي عرق) في رواية أبي داود : (إنما هو) بدل هي بالتذكير ؛ أي : إنما ذلك الدم دم عرق وفساد

(١٨٦) - ٦٣٧ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ،
أَنْبَأَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ
.....

لا دم حيض ؛ أي : دم يخرج من انفجار العروق ولا يخرج من الرحم . انتهى
من « العون » .

وهذا الحديث شارك المؤلف في روايته : أبو داود في « سننه » في الطهارة ،
باب من روى أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة ، رقم (٢٩٣) ، وأخرجه
البخاري في « صحيحه » ، باب الحيض ، والبيهقي في كتاب الحيض ، باب
الصفرة والكدره تراها بعد الطهر ، وله شاهد من حديث أم عطية رواه أبو داود
في « سننه » باب الحيض والاستحاضة ، والمصنف فيما بعد ، وكذلك أخرجه
النسائي (٢٥٠) .

فدرجة الحديث : أنه صحيح ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد له المؤلف رحمه الله تعالى بحديث أم عطية رضي الله تعالى
عنها ، فقال :

(١٨٦) - ٦٣٧ - (٢) (حدثنا محمد بن يحيى) الذهلي .

(حدثنا عبد الرزاق) بن همام الصنعاني .

(أنبأنا معمر) بن راشد الأزدي البصري .

(عن أيوب) السخثياني .

(عن) محمد (بن سيرين) الأنصاري مولا هم البصري .

(عن أم عطية) نسيبة - بالتصغير ، ويقال : بفتح أولها - بنت كعب ،

ويقال : بنت الحارث الأنصارية الصحابية المشهورة رضي الله تعالى عنها المدنية

ثم سكنت البصرة . يروي عنها : (ع) .

قَالَتْ : لَمْ نَكُنْ نَرَى الصُّفْرَةَ وَالْكُدْرَةَ شَيْئًا .

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيُّ ، حَدَّثَنَا
وُهَيْبٌ ،

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قالت) أم عطية : (لم نكن) معاشر الصحابييات (نرى) ونحسب الدم ذا
(الصفرة والكدره شيئاً) من الحيض ؛ أي : لا نعتقد دماً ذا صفرة أو كدره أنه
حيض ، بل هو دم فساد واستحاضة لا نترك الصلاة ولا الصوم لأجله ؛ أي : إذا
وقع كل منهما في أيام الطهر .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في الحيض ، باب الصفرة
والكدره في غير أيام الحيض ، رقم (٣٢٦) ، وأبو داود في الطهارة (١١٩) ،
باب في المرأة ترى الكدره والصفرة بعد الطهر ، رقم (٣٠٨) ، والنسائي
(١٥٣/١) كتاب الحيض (٧) ، باب الصفرة والكدره ، رقم (٣٦٨) ،
والدارمي .

ودرجته : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به .

قال أبو الحسن القطان : قال ابن ماجه : (قال) لنا (محمد بن يحيى)
الذهلي :

(حدثنا محمد بن عبد الله) بن محمد بن عبد الملك بن مسلم (الرقاشي)
- بقاف مخففة ثم معجمة - البصري ثقة ، من كبار العاشرة . يروي عنه : (خ م
س ق) ، مات سنة تسع عشرة ومئتين (٢١٩ هـ) على الصحيح .

(حدثنا وهيب) - مصغراً - ابن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم أبو بكر
البصري ، ثقة ثبت ، ولكنه تغير قليلاً بأخرة ، من السابعة ، مات سنة خمس
وستين ومئة ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ حَفْصَةَ ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ : كُنَّا لَا نَعُدُّ الصُّفْرَةَ وَالْكُدْرَةَ شَيْئًا ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى : وَهَيْبٌ أَوْلَاهُمَا عِنْدَنَا بِهِذَا .

(عن أيوب) السختياني .

(عن حفصة) بنت سيرين أم الهذيل الأنصارية البصرية ، ثقة ، من الثالثة ، ماتت بعد المئة على الصحيح . يروي عنها : (ع) .

(عن أم عطية) نسيبة بنت كعب الأنصارية .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ، وغرضه : بيان متابعة حفصة بنت سيرين لمحمد ابن سيرين في الرواية عن أم عطية .

(قالت) أم عطية : (كنا) معاشر الصحابيات (لا نعد) ونحسب (الصفرة والكدره شيئاً) من الحيض ، بل نصلي معهما بعد الغسل إذا وقعا في أيام الطهر ، (قال محمد بن يحيى) الذهلي : (وهيب أولاهما) أي : أولى الراويين عن أيوب وأحفظهما (عندنا بهذا) الحديث ؛ أي : بحديث أم عطية ، قال السندي : ورواية محمد بن يحيى عن الرقاشي انفرد به ابن ماجه .

قولها : (لم نكن نرى الصفرة والكدره ...) إلى آخره ، ظاهره أنهما ليسا من الحيض أصلاً وإليه يميل كلام النسائي في الترجمة ، وهو الموافق للحديث ؛ فإنه دم أسود يُعرف ، لكن الجمهور حملوه على ما إذا رأت ذلك بعد الطهر ، كما في رواية أبي داود ، وإليه أشار المصنف في الترجمة ، كما أشار إليه البخاري في الترجمة ، حيث قال : باب الصفرة والكدره في غير أيام الحيض ، ومنهم من قال : إنهما حيض مطلقاً ، وهذا مشكل جداً . انتهى « سندي » .



.....
وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : حديثان :

الأول : حديث عائشة ، ذكره للاستدلال .

والثاني : حديث أم عطية ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٣) - (١٥٢) - بَابُ مَا جَاءَ فِي النُّفْسَاءِ كَمْ تَجْلِسُ

(١٨٧) - ٦٣٨ - (١) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ، حَدَّثَنَا شُجَاعُ بْنُ
الْوَلِيدِ ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى ، عَنْ أَبِي سَهْلٍ ، عَنْ مُسَّةَ الْأَزْدِيَّةِ ، عَنْ
أُمِّ سَلَمَةَ

(٧٣) - (١٥٢) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي النُّفْسَاءِ كَمْ تَجْلِسُ)

(١٨٧) - ٦٣٨ - (١) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ (بن نصر بن علي بن صهبان
الأزدي (الجهضمي) أبو عمرو البصري ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة
خمس مئتين ومئتين (٢٥٠ هـ) أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ) بن قيس السكوني أبو بدر الكوفي ، صدوق
ورع له أوهام ، من التاسعة ، مات سنة أربع ومئتين (٢٠٤ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عَنْ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى) الثعلبي - بالمثلثة والمهملة - الكوفي الأجل ،
صدوق ربما وهم ، من السادسة . يروي عنه : (عم) .

(عَنْ أَبِي سَهْلٍ) كثير بن زياد البرساني - بضم الموحدة وسكون الراء بعدها
مهملة - البصري نزل بلخ ، ثقة ، من السادسة . يروي عنه : (د ت ق) ، وعلي بن
عبد الأعلى . روى عن : مُسَّةَ ، وأبي العالية ، وتوبة العنبري .

(عَنْ مُسَّةَ) بضم أولها وتشديد السين (الأزديّة) أم بُسَّة - بضم
الموحدة والتشديد أيضاً - مقبولة ، من الثالثة . يروي عنها : (د ت ق)
وأبو سهل .

(عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

قَالَتْ : كَانَتْ النُّفْسَاءُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَجْلِسُ
أَرْبَعِينَ يَوْمًا ، وَكُنَّا نَطْلِي وَجُوهَنَا بِالْوَرَسِ مِنَ الْكَلْفِ .

(قالت) أم سلمة : (كانت النفساء على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تجلس) بلا صلاة ولا صوم (أربعين يوماً) من وقت ولادتها ؛ أي :
تجلس في نفاسها ، والمراد : بعض النساء تجلس ، وإلا . . فاتفق كل النساء
على عادة واحدة في النفاس بعيد ، ويؤيده الرواية الآتية ، (وكنا نطلي) أي :
نلطح (وجوهنا) في مدة النفاس (بالورس) نبت يُزرع في اليمن ولا يكون
بغيره (من) أجل (الكلف) - بفتحيتين - شيء يعلو الوجه ويزيل جماله . انتهى
« سندي » .

قوله : (باب ما جاء في النفساء كم تجلس) أي : وكم تمكث في نفاسها ؟
وإلى أي مدة لا تصلي ولا تصوم ؟ والنفاس : هو الدم الخارج عقب الولادة .
قوله : (عن مُسَّة) - بضم الميم وتشديد السين - هي أم بُسَّة - بضم الموحدة -
قال الدارقطني : لا تقوم بها حجة ، وقال ابن القطان : لا يُعرف حالها ولا عينها
ولا يُعرف ذكرها في غير هذا الحديث ، وأجاب عنه في البدر المنير ، فقال :
ولا نُسلم جهالة عينها ، وجهالة حالها مرتفعة ؛ فإنه روى عنها جماعة من
المحدثين : كثير بن زياد ، والحكم بن عتيبة ، وزيد بن علي بن الحسين ، ورواه
محمد بن عبيد الله العرزمي عن الحسن عن مُسَّة أيضاً ، فهؤلاء رووا عنها ،
وقد أثنى على حديثها البخاري ، وصحح الحاكم إسناده ، فأقل أحواله أن يكون
حسناً . انتهى .

قوله : (كانت النفساء . . .) إلى آخره ، قال الجوهرى : النفاس ولادة المرأة
إذا وضعت ، فهي نفساء ونسوة نفاس ، وليس في الكلام فعلاء يُجمع على فعال
غير نفساء وعشراء ، ويُجمع أيضاً على نفساوات وعشراوات ، وامرأتان نفساوان
وعشراوان .

.....

قوله : (تجلس أربعين يوماً) فيه دليل على أن الدم الخارج عقب الولادة حكمه يستمر أربعين يوماً تقعد فيه المرأة عن الصلاة وعن الصوم ، وأما إذا رأت الطهر قبل أربعين يوماً . . فقد طهرت ، فلا تترك الصلاة والصوم .

قوله : (وكنا نطلي وجوهنا) أي : نلطح وندهن ، والطلاي : الادهان .

قوله : (الورس) في « الصحاح » : الورس - بوزن الفلّس - : نبت أصفر يكون باليمن ، تُتخذ منه الغمرة للوجه ، وورس الثوب توريساً إذا صبغ به بالورس .

قوله : (من الكلف) - بفتح الكاف واللام - لون بين السواد والحمرة ؛ وهي حمرة كدرة تعلو الوجه وشيء يعلو الوجه كالسمسم ، كذا في « الصحاح » للجوهري .

قال المنذري : وأخرجه الترمذي وابن ماجه ، وقال الترمذي : لا نعرفه إلا من حديث أبي سهل عن مسّة الأزديّة ، وقال محمد بن إسماعيل : علي بن عبد الأعلى ثقة ، وأبو سهل ثقة ، ولم يعرف محمد هذا الحديث إلا من حديث أبي سهل ، وقال الخطابي : حديث مسّة أثنى عليه محمد بن إسماعيل ، قال : مسّة هذه أزديّة ، واسم أبي سهل كثير بن زياد وهو ثقة ، وعلي بن عبد الأعلى ثقة . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في الطهارة (١٢٠) ، باب ما جاء في وقت النفساء ، رقم (٣٠٧) ، والترمذي في الطهارة (١٠٥) ، باب ما جاء في كم تمكث النفساء ، رقم (١٣٩) ، والدارمي ، وأحمد ، والبيهقي ، والحاكم في « المستدرک » .

فدرجته : أنه صحيح ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة ، والله أعلم .



(١٨٨) - ٦٣٩ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ ،
عَنْ سَلَامِ بْنِ سُلَيْمٍ أَوْ سَلَمٍ شَكَّ أَبُو الْحَسَنِ ، وَأَظْنُهُ هُوَ أَبُو الْأَحْوَصِ ، عَنْ
حُمَيْدٍ ،

ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث أم سلمة بحديث أنس
رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٨٨) - ٦٣٩ - (٢) (حدثنا عبد الله بن سعيد) بن حصين الكندي
أبو سعيد الأشج الكوفي ، ثقة ، من صغار العاشرة ، مات سنة سبع وخمسين
ومئتين (٢٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا) عبد الرحمن بن محمد بن زياد (المحاربي) أبو محمد الكوفي لا
بأس به ، وكان يدلّس ، قاله أحمد ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة
(١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سلام) بفتح السين وتشديد اللام (ابن سليم أو) ابن (سلم) - بفتح
السين وسكون اللام - أبو سليمان الطويل المدائني ، متروك ، من السابعة ، مات
سنة سبع وسبعين ومئة (١٧٧ هـ) . يروي عنه : (ق) ، وعبد الرحمن بن محمد
المحاربي . روى عن : حميد الطويل .

قال البخاري : تركوه ، وقال النسائي : متروك ، وقال ابن خراش : كذاب ، أخرج
له ابن ماجه حديث أنس : (وقت للنفساء) وليس له عنده غيره ، وبالجمله :
اتفقوا على ضعفه وتركه .

(شك أبو الحسن) القطان تلميذ المؤلف على سبيل التجريد .

(وأظنه هو أبو الأحوص) سلام بن سليم الحنفي ، وليس كذلك .

(عن حميد) الطويل بن أبي حميد واسم أبي حميد : تير ويقال : تيرويه ،
وقيل غير ذلك ، أبي عبيدة البصري ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين ،
ويقال : ثلاث وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

عَنْ أَنَسٍ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَّتَ لِلنَّفْسَاءِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا إِلَّا أَنْ تَرَى الطُّهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ .

(عن أنس) بن مالك رضي الله عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه راوياً متفقاً على ضعفه ؛ وهو سلام بن سليم أو سلم .

(قال) أنس : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت) - بتشديد القاف على صيغة الماضي - أي : حدد وعيّن (للنفساء) أن تمكث بلا صلاة ولا صوم (أربعين يوماً ، إلا أن ترى الطهر) والنقاء (قبل ذلك) أي : قبل مضي أربعين يوماً ؛ فإنها حينئذ تصلي .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه : فسنده ضعيف إن قلنا : إن شيخ المحاربي أبو سليمان المدائني ؛ لأنهم اتفقوا على تركه .

والحديث : صحيح بما قبله ، وغرضه : الاستشهاد به .

وإن قلنا : إن شيخه أبو الأحوص سلام بن سليم الحنفي الكوفي ، كما ظنه أبو الحسن القطان . . فالسند صحيح ؛ لأن رجاله ثقات ، وكذا المتن ، وقال السندي : هذا إسناد صحيح رجاله ثقات ، ولعله على ما ظنه أبو الحسن القطان .



وجملة ما ذكره في هذا الباب : حديثان :

الأول : حديث أم سلمة ، ذكره للاستدلال .

والثاني : حديث أنس ، ذكره للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٤) - (١٥٣) - بَابُ مَنْ وَقَعَ عَلَى أَمْرَاتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ

(١٨٩) - ٦٤٠ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْجَرَّاحِ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ،
عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ ، عَنْ مِقْسَمٍ ،
.....

(٧٤) - (١٥٣) - (بَابُ مَنْ وَقَعَ عَلَى أَمْرَاتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ)

(١٨٩) - ٦٤٠ - (١) (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْجَرَّاحِ) بن سعيد التميمي
أبو محمد القهستاني - بضم القاف والهاء وسكون المهملة ثم مثناة - نزيل
نيسابور ، صدوق يخطئ ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين ، ويقال : سبع وثلاثين
ومئتين (٢٣٧ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ) سلام بن سليم الحنفي مولاهم الكوفي ، ثقة متقن ،
صاحب حديث ، من السابعة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(عن عبد الكريم) بن مالك الجزري أبي سعيد الحراني ، مولى بني أمية ،
ويقال له : الخضرمي - بالخاء المعجمة المكسورة - وهي من قرى اليمامة ، رأى
أنساً . روى عن : مقسم ، وعطاء ، وعكرمة ، وسعيد بن المسيب ، وسعيد بن
جبير ، وغيرهم ، ويروي عنه : (ع) ، وأبو الأحوص ، والسفيانان ، وغيرهم .

قال أحمد : ثقة ثبت ، وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وقال
في « التقريب » : ثقة متقن ، من السادسة ، مات سنة سبع وعشرين ومئة
(١٢٧ هـ) .

(عن مقسم) - بكسر أوله وسكون ثانيه - ابن بجرة - بضم الموحدة
وسكون الجيم - ويقال : نجدة - بفتح النون وبدال ساكنة - أبي القاسم ، ويقال :
أبي العباس مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل ، ويقال له : مولى ابن عباس

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : كَانَ الرَّجُلُ إِذَا وَقَعَ عَلَى أَمْرَاتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ . . أَمَرَهُ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِنِصْفِ دِينَارٍ .

للزومه له . روى عن : ابن عباس ، وعبد الله بن الحارث بن نوفل ، وعائشة ، وأم سلمة ، وغيرهم ، ويروي عنه : (خ عم) ، وعبد الكريم الجزري ، والحكم بن عتيبة ، وآخرون .

قال أحمد بن صالح المصري : ثقة ثبت لا شك فيه ، وقال العجلي : مكّي تابعي ثقة ، وقال الدارقطني : ثقة ، وذكره البخاري في « الضعفاء » ، ولم يذكر فيه قدحاً ، وقال في « التقريب » : صدوق ، وكان يرسل من الرابعة ، مات سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) ، وما له في البخاري سوى حديث واحد .
(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لوقوع الاضطراب في سنده ؛ لأنه زوي مرفوعاً وموقوفاً ومرسلاً ومعضلاً . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

(قال) ابن عباس : (كان الرجل) من المسلمين (إذا وقع على امرأته) وجامعها (وهي حائض . . أمره) أي : أمر ذلك المجمع (النبي صلى الله عليه وسلم أن يتصدق بنصف دينار) ، وهذا الحديث في متنه اضطراب ، فرؤي : (بدینار أو نصف دينار) على الشك ، ورؤي (يتصدق بدینار ، فإن لم يجد . . فنصف دينار) ، ورؤي : (إن كان الدم عبيطاً . . فليتصدق بدینار ، وإن كان صفرة . . فنصف دينار) قاله المنذري ، وقال الحافظ في « التلخيص » : والاضطراب في إسناد هذا الحديث ومتنه كثير . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في الطهارة (١٠٣) ، باب ما جاء في الكفارة في ذلك ، رقم (١٣٧) ، وقد تقدم تخريج هذا الحديث في « ابن ماجه » في رقم (٦٣٠) ، وقلنا هناك : الحديث صحيح ؛ لأنه من

.....

رواية عبد الحميد عن مقسم عن ابن عباس ، وقلنا هناك : رواية عبد الحميد بن عبد الرحمن عن مقسم عن ابن عباس صحيحة ، وغيرها ضعيفة ، فلا تُعَلَّ روايته بالروايات الضعيفة ، فلا معارضة بين ما قلنا هنا وما قلنا هناك ؛ لأن الروایتين مختلفتان متناً وسنداً .

قلت : فهذا الحديث : ضعيف متناً وسنداً (١٨) (٩٠) ؛ لما فيه من الاضطراب فيهما ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديث ابن عباس رضي الله عنه ، فذكره للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٥) - (١٥٤) - بَابُ : فِي مُؤَاكَلَةِ الْحَائِضِ

(١٩٠) - (٦٤١) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَشِيرٍ بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ حَرَامِ بْنِ حَكِيمٍ ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ

(٧٥) - (١٥٤) - بَابُ : فِي مُؤَاكَلَةِ الْحَائِضِ

(١٩٠) - (٦٤١) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَشِيرٍ بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ (البصري ، صدوق ، من العاشرة . يروي عنه : (د ق) ، مات بعد سنة أربعين ومئتين .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ) بن حسان الأزدي البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ) بن حُدَيْرٍ - بالمهملة مصغراً - الحضرمي ، أَبِي عمرو الحمصي قاضي الأندلس ، صدوق له أوهام ، من السابعة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئة (١٥٨ هـ) ، وقيل : بعد السبعين . يروي عنه : (م عم) .

(عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَارِثِ) بن عبد الوارث الحضرمي أَبِي وهب الدمشقي ، صدوق فقيه ، لكن رُمي بالقدر ، وقد اختلط ، من الخامسة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) وهو ابن سبعين سنة . يروي عنه (م عم) .

(عَنْ حَرَامِ بْنِ حَكِيمٍ) بن خالد بن سعد الأنصاري الدمشقي ، وهو حرام بن معاوية ، كان معاوية بن صالح يقول على الوجهين ، ووهم من جعلهما اثنين ، وهو ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

(عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ) الأنصاري ، ويقال : القرشي ، عم حرام بن

قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ مُؤَاكَلَةِ الْحَائِضِ فَقَالَ :
« وَآكَلَهَا » .

حكيم الصحابي الشهير رضي الله عنه شهد فتح القادسية . روى عنه :
(د ت ق) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) عبد الله بن سعد : (سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
مؤاكلة الحائض) أي : عن الأكل معها هل يجوز أم لا ؟ (فقال) لي النبي
صلى الله عليه وسلم : (واكلها) أمر من المؤاكلة ؛ أي : كل معها ، وفيه دلالة
على جواز مؤاكلة الحائض . انتهى « تحفة » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في الطهارة (٨٣) ، باب
في المذي ، رقم (٢١٢) ، والترمذي في الطهارة (١٠٠) ، باب ما جاء في
مؤاكلة الحائض ، وقال : حديث حسن غريب ، رقم (١٣٣) ، بل هو حديث
صحيح ؛ لصحة سنده .

ثم قال الترمذي : (وهو قول عامة أهل العلم ، لم يروا بمؤاكلة الحائض
بأساً) .

قال ابن سيد الناس في « شرح الترمذي » : وهذا مما أجمع الناس عليه ،
وهكذا نقل الإجماع محمد بن جرير الطبري .

وقال الترمذي : (واختلفوا في فضل وضوئها : فرخص في ذلك بعضهم ،
وكره بعضهم فضل طهورها) . والدارمي ، وأحمد .

ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه بسوقه : الاستدلال
به على الترجمة ، والله أعلم .

.....

وقول الترمذي : هذا حديث حسن غريب - مع أنه أخرجه أحمد وأبو داود ،
ورواته كلهم ثقات - وإنما غرّبه الترمذي ؛ لأنه تفرد به العلاء بن الحارث عن
حكيم بن حزام ، وحكيم بن حزام عن عمه عبد الله بن سعد ، قاله الشوكاني .
انتهى من « تحفة » .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٦) - (١٥٥) - بَابُ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبِ الْحَائِضِ

(١٩١) - (٦٤٢) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ
طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ :
كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي وَأَنَا إِلَى جَنْبِهِ وَأَنَا حَائِضٌ ،
وَعَلَيَّ مِرْطٌ

(٧٦) - (١٥٥) - (بَابُ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبِ الْحَائِضِ)

(١٩١) - (٦٤٢) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ
طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى (بن طلحة بن عبيد الله التيمي المدني نزيل الكوفة . روى عن :
عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، ومجاهد بن جبر ، وأبي بردة بن أبي موسى ،
ويروي عنه : (م عم) ، ووکیع ، والسفيانان ، وعبد الله بن إدريس .

وقال يعقوب بن شعبة وابن معين والعجلي : ثقة ، وقال البخاري : منكر
الحديث ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : صدوق يخطئ ،
من السادسة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) .

(عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة) بن مسعود الهذلي أبي عبد الله المدني
الأعمى الفقيه ، أحد الفقهاء السبعة ، ثقة فقيه ثبت ، من الثالثة ، مات سنة أربع
وتسعين (٩٤ هـ) ، وقيل : سنة ثمان ، وقيل غير ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(قالت) عائشة : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي) صلاة الليل
(وأنا) أي : والحال أنني مضطجعة (إلى جنبه) أي : إلى جانبه (وأنا) أي :
والحال أنني (حائض) غير طاهر (وعليّ) أي : والحال أنني عليّ (مرط) أي :

لِي وَعَلَيْهِ بَعْضُهُ .

(١٩٢) - ٦٤٣ - (٢) حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ ،

كساء (لي ، وعليه) صلى الله عليه وسلم ؛ أي : وعلى بعض جسده الشريف كقدمه (بعضه) أي : بعض ذلك المرط ؛ والمرط - بكسر الميم وسكون الراء - كساء من صوف أو خز كانوا يتزرون بها ، ويكون إزاراً ورداءً . انتهى « سندي » ، وقال الخطابي : المرط : هو ثوب يلبسه الرجال والنساء إزاراً ، ويكون رداءً ، وقد يُتخذ من صوف ويُتخذ من خز وغيره . انتهى من « العون » .

قال النووي : وفي هذا الحديث دليل على أن ثياب الحائض طاهرة إلا موضعاً ترى فيه دمًا أو نجاسة أخرى ، وفيه جواز الصلاة بحضرة الحائض ، وجواز الصلاة في ثوب بعضه على المصلي وبعضه على الحائض أو غيرها . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الطهارة (٥١) ، باب الاعتراض بين يدي المصلي ، رقم (٢٧٤) ، ورواه أبو داود في كتاب الطهارة (١٣٥) ، باب الرخصة في ذلك (٣٧٠) ، والنسائي رقم (٢٨٥ - ٢٧٢ - ٧٦٩) ، وأحمد (٢٠٤/٦) .

ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث عائشة بحديث ميمونة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٩٢) - ٦٤٣ - (٢) (حدثنا سهل بن أبي سهل) زنجلة الرازي أبو عمرو الخياط الأشتر الحافظ ، صدوق ، من العاشرة . يروي عنه : (ق) ، مات في حدود الأربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) .

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ ، عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى وَعَلَيْهِ مِرْطٌ ، بَعْضُهُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهَا بَعْضُهُ وَهِيَ حَائِضٌ .

(حدثنا سفيان بن عيينة ، حدثنا) أبو إسحاق (الشيباني) الكوفي سليمان بن أبي سليمان - فيروز - ثقة ، من الخامسة . يروي عنه : (ع) ، مات في حدود الأربعين ومئة (١٤٠ هـ) .

(عن عبد الله بن شداد) بن الهاد الليثي أبي الوليد المدني ، وُلد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وذكره العجلي من كبار التابعين الثقات ، وكان معدوداً في الفقهاء ، مات بالكوفة مقتولاً سنة إحدى وثمانين (٨١ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن ميمونة) أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى) صلاة الليل (وعليه مرط ، بعضه عليه وعليها بعضه) أي : على ميمونة ، وفيه التفات وحق العبارة أن يقال : وعلي بعضه ، وكذا قولها : (وهي حائض) فيه التفات وحق العبارة أن يقال : وأنا حائض . وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الطهارة (٥١) ، باب الاعتراض بين يدي المصلي ، رقم (٢٧٣) ، وأبو داود في الطهارة (١٣٥) ، باب في الرخصة في ذلك (٣٦٩) .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : حديثان :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٧) - (١٥٦) - بَابُ : إِذَا حَاضَتِ الْجَارِيَةُ لَمْ تُصَلِّ إِلَّا بِخِمَارٍ

(١٩٣) - ٦٤٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ ،

(٧٧) - (١٥٦) - (بَابُ : إِذَا حَاضَتِ الْجَارِيَةُ . . لَمْ تُصَلِّ إِلَّا بِخِمَارٍ)

(١٩٣) - ٦٤٤ - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ) بن إسحاق الطنافسي الكوفي .

(قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ) بن سعيد بن مسروق الثوري .

(عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ) بن أبي المخارق ، اسمه : قيس ، وقيل : طارق ، أبي أمية المعلم البصري نزل مكة . روى عن : عمرو بن سعيد بن العاص ، وطاووس ، ومجاهد بن جبر ، ونافع مولى ابن عمر ، وغيرهم ، ويروي عنه : (خ م ت س ق) ، وفي رواية البخاري ومسلم عنه مقال طويل ، ذكره في « التقريب » ، والثوري ، وابن جريج ، وأبو حنيفة ، ومالك ، وحمام بن سلمة ، وغيرهم .

قال ابن حبان : كان فاحش الخطأ كثير الوهم ، فلما كثر منه ذلك . . بطل الاحتجاج به ، وقال ابن عبد البر : مجمع على ضعفه ، ومن أجل من جرحه أبو العالية وأيوب مع ورعه ، وقال في « التقريب » : من السادسة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) .

(عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ) بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس أبي أمية المدني المعروف بالأشدق ، وهو الأصغر ، وعمرو بن سعيد بن العاص الأكبر ، صحابي قديم ، وعمرو بن سعيد هذا يقال : إن له رؤية . روى عن : النبي صلى الله عليه وسلم رسلاً ، وعن أبيه ، وعن عمر ، وعثمان ، وعائشة ، وغيرهم ، ويروي عنه : (م ت س ق) ، وعبد الكريم بن أبي المخارق ، ويحيى بن سعيد

عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَيْهَا فَأَخْتَبَأَتْ مَوْلَاهُ لَهَا ،
فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « حَاضَتْ » ، فَقَالَتْ : نَعَمْ ، فَشَقَّ لَهَا مِنْ
عِمَامَتِهِ فَقَالَ : « أَخْتَمِرِي بِهِذَا » .

الأنصاري ، ولي المدينة لمعاوية وليزيد بن معاوية ، ثم طلب الخلافة وغلب
على دمشق ، ثم قتله عبد الملك بن مروان بعد أن أعطاه الأمان سنة سبعين
(٧٠ هـ) ، وليست له رواية في (م) إلا في حديث واحد .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عبد الكريم بن
أبي المخارق ، وهو مجمع على ضعفه .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها) أي : على عائشة (فاختبأت)
أي : فاختفت واستترت (مولاة لها) أي : عتيقة لعائشة عن النبي صلى الله عليه
وسلم ، (فقال النبي صلى الله عليه وسلم) لعائشة : أ (حاضت ؟) أي : أبلغت
هذه الجارية فتختفي عني ، والحيض كناية عن بلوغها ، (فقالت) عائشة للنبي
صلى الله عليه وسلم : (نعم) حاضت ، (فشق لها) أي : قطع النبي صلى الله
عليه وسلم لتلك الجارية والشق القطع طويلاً لا عرضاً (من عمامته) فأعطى لها
تلك القطعة ، (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم للوليدة : (اختمري) أي :
استري وغطي رأسك يا جارية (بهذا) الذي قطعت لك من عمامتي ؛ فإن ستر
الرأس واجب على كل بالغة من النساء .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن شاركه ابن أبي شيبة في « مصنفه »
(٢٢٩/٢) في كتاب الصلاة ، باب المرأة تصلي ولا تغطي رأسها ، ضعيف جداً .
فدرجته : أنه ضعيف ؛ لضعف سنده (١٩) (٩١) ، وغرضه : الاستئناس به
للترجمة .

(١٩٤) - ٦٤٥ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ وَأَبُو
النُّعْمَانِ قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، ...

وقدّم هذا الحديث الضعيف في أول الترجمة على ما بعده مع كونه صحيحاً ؛
لأنه صريح موافق لظاهر الترجمة ، فلا اعتراض عليه .



ثم استدل المؤلف رحمه الله تعالى على الترجمة بحديث آخر لعائشة
رضي الله عنها ، فقال :

(١٩٤) - ٦٤٥ - (٢) (حدثنا محمد بن يحيى) الذهلي النيسابوري .

(حدثنا أبو الوليد) هشام بن عبد الملك الباهلي مولا هم الطيالسي البصري .
روى عن : حماد بن سلمة ، وجريز بن حازم ، وزهير بن معاوية ، ويروي عنه :
(ع) ، والذهلي ، وإسحاق الكوسج ، وأبو خيثمة ، وغيرهم .

وقال في « التقريب » : ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة سبع وعشرين ومئتين
(٢٢٧ هـ) .

(وأبو النعمان) السدوسي محمد بن الفضل البصري المعروف بعارم ، ثقة
ثبت ، تغير في آخر عمره ، من صغار التاسعة ، مات سنة ثلاث ، أو أربع وعشرين
ومئتين (٢٢٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قالوا : حدثنا حماد بن سلمة) بن دينار الربيعي البصري ، ثقة ، من الثامنة ،
مات سنة سبع وستين ومئة (١٦٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن قتادة) بن دعامة ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة . يروي عنه :
(ع) .

(عن محمد بن سيرين) الأنصاري البصري ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة
عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ الْحَارِثِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ » .

(عن صفية بنت الحارث) بن طلحة بن أبي طلحة العبدري ، أم طلحة
الطلحات . روت عن : عائشة أم المؤمنين ، وكانت عائشة تنزل عليها قصر
عبد الله بن خلف بالبصرة عقب وقعة الجمل . يروي عنها : (د ت ق) ،
ومحمد بن سيرين ، وقتادة . وذكرها ابن حبان في « الثقات » من التابعين .
(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها (عن النبي صلى الله عليه وسلم) .
وهذا السند من سباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال : لا يقبل الله صلاة حائض) أي : صلاة امرأة بالغة (إلا) باستتار
رأسها (بخمار) والخمار : ما تستر به المرأة رأسها ، والمراد بالحائض : البالغة
من الحيض الذي جرى عليها القلم ، ولم يرد التي في أيام حيضها ؛ لأن الحائض
لا صلاة عليها ، ولو صلت . . لا تُقبل صلاتها لا بخمار ولا بدونه ، والله أعلم .
انتهى من « السندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود ؛ أخرجه في كتاب الصلاة
(٨٥) ، باب المرأة تصلي بغير خمار ، رقم (٦٤١) ، والترمذي في الصلاة
(١٦٠) ، باب ما جاء لا تُقبل صلاة المرأة إلا بخمار ، رقم (٣٧٧) قال : وفي
الباب عن عبد الله بن عمر ، وقوله : (الحائض) يعني : المرأة البالغة ؛ يعني :
إذا حاضت ، قال أبو عيسى : حديث عائشة حديث حسن ، والعمل عليه عند
أهل العلم أن المرأة إذا أدركت فصلت وشيء من شعرها مكشوف . . لا تجوز
صلاتها ، وهو قول الشافعي ، قال : لا تجوز صلاة المرأة وشيء من جسدها
مكشوف ، قال الشافعي : وقد قيل : إن كان ظهر قدميها مكشوفاً . . فصلاتها
جائزة .

.....

وأخرجه أحمد ابن حنبل (١٥٠/٦ - ٢١٨) ، وأخرجه الحاكم في «المستدرک» (٢٥١/١) في كتاب الصلاة عن عائشة وعن الحسن ، وقال :
هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يَخْرُجْهُ ، وَأَظْنَهُ أَنَّهُ لِمُخْلَفٍ فِيهِ عَلَى قِتَادَةٍ .

قلت : وهذا الحديث درجته : أنه صحيح ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



وجملة ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى في هذا الباب : حديثان :
الأول منهما : حديث عائشة ، ذكره للاستئناس ، قدمه لصراحة دلالته على الترجمة .

والثاني : حديث عائشة ، ذكره للاستدلال به على الترجمة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٨) - (١٥٧) - بَابُ الْحَائِضِ تَخْتَضِبُ

(١٩٥) - ٦٤٦ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ ، حَدَّثَنَا
يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، عَنْ مُعَاذَةَ أَنَّ أَمْرَأَةً سَأَلَتْ عَائِشَةَ

(٧٨) - (١٥٧) - (باب الحائض تختضب) أي : بالحناء



(١٩٥) - ٦٤٦ - (١) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله الذهلي
النيسابوري .

(حدثنا حجاج) بن المنهال الأنماطي : نسبة إلى بيع الأنماط ؛ وهو ضرب
من البسط ، البصري أبو محمد السلمي مولاهم ، ثقة فاضل ، من التاسعة ، مات
سنة ست عشرة ، أو سبع عشرة ومئتين (٢١٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا يزيد بن إبراهيم) التستري - بضم المثناة وسكون المهملة وفتح
المثناة ثم راء - نزيل البصرة ، أبو سعيد التميمي مولاهم ، ثقة ثبت إلا في
روايته عن قتادة ؛ ففيها لين ، من كبار السابعة ، مات سنة ثلاث وستين ومئة
(١٦٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا أيوب) بن أبي تميمة كيسان السخثياني البصري ، ثقة إمام ، من
الخامسة ، مات سنة ، إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن معاذة) بنت عبد الله العدوية أم الصهباء البصرية ، ثقة ، من الثالثة .
يروى عنها : (ع) .

(أن امرأة) من المسلمات ، لم أر من ذكر اسمها (سألت عائشة) رضي الله
تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة .

قَالَتْ : تَخْتَضِبُ الْحَائِضُ ؟ فَقَالَتْ : قَدْ كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَنَحْنُ نَخْتَضِبُ ، فَلَمْ يَكُنْ يَنْهَانَا عَنْهُ .

ف (قالت) المرأة في سؤالها لعائشة : أ (تختضب الحائض) بالحناء ؟
بتقدير همزة الاستفهام التقريري ، (فقالت) عائشة في جوابها : (قد كنا عند
النبي صلى الله عليه وسلم ونحن) معاشر أزواجه (نختضب) في حال حيضنا ،
(فلم يكن) النبي صلى الله عليه وسلم (ينهانا عنه) أي : عن الاختضاب في
حال الحيض .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكنه أخرجه الدارمي في كتاب الوضوء
(١١٠) ، باب في المرأة الحائض تختضب ، رقم (١٠٩) ، وعبد الرزاق في
« مصنفه » (١٦١/١) ، باب المسح على العصائب والجروح ، رقم (٦٢٣) .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر في هذا الباب غير هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٩) - (١٥٨) - بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْجَبَائِرِ

(١٩٦) - ٦٤٧ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ الْبَلْخِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ،
أَنْبَأَنَا إِسْرَائِيلُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ ،
.....

(٧٩) - (١٥٨) - (باب المسح على الجبائر)

والجبائر : جمع جبيرة ؛ وهي ألواح أو قصب تُسوَّى وتشد على موضع الكسر
من البدن .



(١٩٦) - ٦٤٧ - (١) (حدثنا محمد بن أبان) بن وزير (البلخي)
أبو بكر بن أبي إبراهيم المستملي - بضم الميم وسكون المهملة وفتح الفوقية
وبسكون الميم - يُلقب بحمدويه ، وكان مستملي وكيع ، ثقة حافظ ، من
العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) ، وقيل : بعدها بسنة . يروي
عنه : (خ عم) .

(حدثنا عبد الرزاق) بن همام الصنعاني الحميري ، ثقة ، من التاسعة ، مات
سنة إحدى عشرة ومئة (١١١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا إسرائيل) بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي ، ثقة ثبت ، من
السابعة ، مات سنة ستين ومئة ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرو بن خالد) القرشي مولاهم أبي خالد الكوفي ، نزل واسط ،
متروك ، قال وكيع : يضع الحديث ، من السابعة ، مات بعد سنة عشرين ومئة .
يروي عنه : (ق) .

(عن زيد بن علي) بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبي الحسين
المدني ، ثقة ، من الرابعة ، وهو الذي يُنسب إليه الزيدية ، قتل سنة اثنتين
وعشرين ومئة (١٢٢ هـ) . يروي عنه : (د ت ق) .

عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ : اُنْكَسَرَتْ إِحْدَى زَنْدَيَّ ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَنِي أَنْ أَمْسَحَ عَلَى الْجَبَائِرِ .

(عن أبيه) علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب زين العابدين الهاشمي ، ثقة ثبت فاضل مشهور ، قال ابن عيينة ، عن الزهري : ما رأيت قرشياً أفضل منه ، من الثالثة ، مات قبل المئة سنة ثلاث وتسعين (٩٣ هـ) ، وقيل غير ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن جده) أي : روى أبوه زين العابدين عن جده ؛ أي : عن جد زيد بن حسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبي عبد الله المدني سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم وريحانته ، استشهد بكرلاء من أرض العراق يوم عاشوراء ، سنة إحدى وستين (٦١ هـ) الصحابي المشهور رضي الله عنه . يروي عنه : (ع) .
(عن علي بن أبي طالب) رضي الله عنه .

وهذا السند من ثمانياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لأن في سنده عمرو بن خالد ، كذبه أحمد وابن معين وغيرهما ، فهو متروك منكر الحديث ، قال وكيع : يضع الحديث ، وقال الحاكم : يروي الموضوعات عن زيد بن علي .

(قال) علي بن أبي طالب : (انكسرت إحدى زندي) بصيغة التثنية ، وفي « الصحاح » : الزند : مفصل أطراف الذراع والكف ، وفي المغرب : الصواب انكسر أحد زندي ؛ لأن الزند مذكر ، والزندان عظما الساعد من اليدين ، (فسألت النبي صلى الله عليه وسلم) عن كيفية وضوئي ، (فأمرني) النبي صلى الله عليه وسلم (أن أمسح) بالماء (على الجبائر) وبالتراب عند التيمم لها .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن أخرجه الدارقطني (٢٢٦/١ - ٢٢٧) ، باب جواز المسح على الجبائر ، وقال : لا يُعرف هذا الحديث إلا من حديث عمرو بن خالد ، وهو ضعيف .

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ سَلَمَةَ : أَنْبَأَنَا الدَّبَرِيُّ ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ نَحْوَهُ .

فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف متناً وسنداً (٢٠) (٩٢) ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .

(قال أبو الحسن) علي بن إبراهيم (بن سلمة) بن بحر القطان القزويني :
(أنبأنا الدبري) - بفتح الدال والموحدة - اسمه إسحاق بن إبراهيم بن الضيف
الباهلي أبو يعقوب العسكري البصري ، نزيل مصر . روى عن : عبد الرزاق ،
وروح بن عباد ، وحجاج الأعور ، ويروي عنه : (د) .

ذكره صاحب « الكمال » ، وقال المزي : لم أجده في السنن ، قال أبو زرعة :
صدوق ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال : ربما أخطأ ، وقال في « التقريب » :
صدوق يخطئ ، من الحادية عشرة . انتهى من « التهذيب » و « التقريب » .

(عن عبد الرزاق نحوه) أي : نحو ما روى محمد بن أبان البلخي .
غرضه : بيان متابعة الدبري لمحمد بن أبان .



ولم يذكر في هذا الباب إلا حديث علي هذا .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٨٠) - (١٥٩) - بَابُ اللَّعَابِ يُصِيبُ الثَّوْبَ

(١٩٧) - (٦٤٨) - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ
حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَامِلَ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَى عَاتِقِهِ وَلُعَابُهُ يَسِيلُ
عَلَيْهِ .

(٨٠) - (١٥٩) - (باب اللعب) بضم اللام وتخفيف المهملة

(يصيب الثوب)



(١٩٧) - (٦٤٨) - (١) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي
الكوفي .

(حدثنا وكيع ، عن حماد بن سلمة ، عن محمد بن زياد) القرشي الجمحي
مولاهم أبي الحارث المدني ، سكن البصرة ، ثقة ثبت ربما أرسل ، من الثالثة .
روى عن : أبي هريرة ، ويروي عنه : (ع) ، وليس أحد أروى عنه من حماد بن
سلمة .

(عن أبي هريرة) رضي الله عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(قال) أبو هريرة : (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم حامل الحسين بن
علي) بن أبي طالب سبطه (على عاتقه) ورقبته ، (و) الحال أن (لعابه يسيل)
من فمه (عليه) أي : على النبي صلى الله عليه وسلم .

قال السندي : قوله : (ولعابه) أي : لعاب الحسين (يسيل عليه) أي : على
النبي صلى الله عليه وسلم ، والظاهر أنه على ثوبه ، ولو كان نجساً . . لما فعل ،

.....
فعلم طهارته ، وهو المطلوب ، ويحتمل عود ضمير عليه إلى الحسين ، وعلى
هذا الاحتمال فلا دليل على طهارته ، واللعب - بضم اللام - : ما يسيل من فم
الصبي غالباً لزجاً .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، وفي « الزوائد » : إسناده صحيح ورجاله
رجال الصحيح .

ودرجة الحديث : أنه صحيح ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٨١) - (١٦٠) - بَابُ الْمَجِّ فِي الْإِنَاءِ

(١٩٨) - ٦٤٩ - (١) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ مِسْعَرٍ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ مِسْعَرٍ ، عَنْ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ وَاثِلٍ ،
.....

(٨١) - (١٦٠) - (باب المج) أي : رمي ما تمضمض به (في الإناء)



(١٩٨) - ٦٤٩ - (١) (حدثنا سويد بن سعيد) بن سهل الهروي الأصل ثم الحدثاني - بفتحيتين - أبو محمد الأنباري بنون ثم موحدة ، صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه ، فأفحش ابن معين فيه القول ، من قدماء العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) ، وله مئة سنة . يروي عنه : (م ق) .

(حدثنا سفیان بن عيينة ، عن مسعر) بن كدام الأزدي البصري ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة ثلاث أو خمس وخمسين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(ح وحدثنا محمد بن عثمان بن كرامة) - بفتح الكاف وتخفيف الراء - الكوفي ، ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة ست وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ) . يروي عنه : (خ د ت ق) .

(حدثنا أبو أسامة) حماد بن أسامة الهاشمي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة إحدى ومئتين (٢٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن مسعر ، عن عبد الجبار بن واثل) بن حجر - بضم المهملة وسكون الجيم - الحضرمي الكوفي ، ثقة ، من الثالثة ، ولكنه أرسل عن أبيه ، مات سنة اثنتي عشرة ومئة (١١٢ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

عَنْ أَبِيهِ قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُتِيَ بِدَلْوٍ فَمَضْمَضَ مِنْهُ ،
فَمَجَّ فِيهِ مِسْكَاً أَوْ أَطْيَبَ مِنَ الْمِسْكِ وَاسْتَنْثَرَ خَارِجاً مِنْ الدَّلْوِ .

(عن أبيه) وائل بن حجر - بضم المهملة وسكون الجيم - ابن سعد بن مسروق الحضرمي الكوفي الصحابي المشهور رضي الله عنه ، وكان من ملوك اليمن ، ثم سكن الكوفة ، مات في ولاية معاوية . يروي عنه : (م عم) .

وهذان السندان من خماسياته ، وحكمه : الضعف لانقطاعه ؛ لأن عبد الجبار لم يسمع من أبيه شيئاً ، قاله ابن معين والبخاري في « التاريخ الكبير » .
(قال) وائل بن حجر : (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم أُتِيَ) أي : جيء (بدلو) فيه ماء بعد طلبه إياه ، (فمضمض) النبي صلى الله عليه وسلم فمه (منه) أي : من ماء الدلو واستنشق منه (فمج) أي : أخرج ما تمضمض به وبصقه (فيه) أي : في ذلك الدلو حالة كون ما مج به (مسكاً) فيه تشبيهه بليغ ؛ أي : كالمسك في طيب رائحته (أو أطيب) أي : بل أطيب (من المسك واستنثر) أي : ورمى ما استنشق به (خارجاً من الدلو) لمخالطته ببعض ما في الأنف من الأذى .

قال السندي : قوله : (فمج فيه مسكاً) والمراد به : ما أخذه في فمه ، أو حال من المفعول ؛ أي : مج ما في فمه حالة كونه مسكاً ، قوله : (استنثر) في « النهاية » : نثر ينثر إذا امتخط ، واستنثر استفعل منه ؛ أي : استنشق الماء ، ثم استخرج ما في الأنف فنثره (خارجاً من الدلو) قيل له ذلك ؛ لما فيه من تحريك النثرة وهو طرف الأنف . انتهى .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكنه صحيح متنه بما بعده ، ضعيف سنده ؛ لما فيه من الانقطاع ، كما مر آنفاً .

(١٩٩) - ٦٥٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ،
عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ وَكَانَ قَدْ عَقَلَ مَجَّةً مَجَّهَا رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي دَلْوٍ مِنْ بَثْرِ لَهُمْ .

وغرضه : الاستدلال به على الترجمة ، فالحديث : ضعيف السند ، صحيح
المتن .



ثم استشهد له بحديث محمود بن الربيع رضي الله عنه ، فقال :

(١٩٩) - ٦٥٠ - (٢) (حدثنا أبو مروان) محمد بن عثمان بن خالد
الأموي العثماني المدني نزيل مكة ، صدوق يخطئ ، من العاشرة ، مات سنة
إحدى وأربعين ومئتين (٢٤١ هـ) . يروي عنه : (س ق) .

(حدثنا إبراهيم بن سعد) بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري
المدني ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة خمس وثمانين ومئة (١٨٥ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(عن الزهري ، عن محمود بن الربيع) بن سراقه بن عمرو الخزرجي
أبي نعيم ، أو أبي محمد المدني الصحابي الصغير رضي الله عنه ، وجُلَّ روايته
عن الصحابة . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(وكان) محمود (قد عقل) وعرف وهو صغير (مجة مجها) وبصقها
ورماها (رسول الله صلى الله عليه وسلم في دلو) لهم بعدما مضمض رسول الله
صلى الله عليه وسلم فمه (من) ماء (بثر) كائنة (لهم) أي : لأهله .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في « صحيحه » (١ / ٤٥٦ -
٤٥٧) مطولاً (٥) في كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٤٧) ، باب الرخصة في

.....

التخلف عن الجماعة بعذر ، رقم (٢٦٥) وسيأتي للمؤلف تخريجه مطولاً في كتاب المساجد والجماعات ، باب المساجد في الدور ، رقم (٧٤١) ، وأحمد في « المسند » (٤٩٢/٣) .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ولأن له شاهداً في « مسلم » ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث وائل بن حجر .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٨٢) - (١٦١) - بَابُ النَّهْيِ أَنْ يَرَى عَوْرَةَ أَخِيهِ

(٢٠٠) - ٦٥١ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ ، عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ

(٨٢) - (١٦١) - (باب النهي أن يرى) وينظر إلى (عورة أخيه)



(٢٠٠) - ٦٥١ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ - بضم المهملة وبموحدين - أبو الحسين العكلي - بضم المهملة وسكون الكاف - الكوفي ، صدوق ، من التاسعة ، يخطئ في حديث الثوري ، مات سنة ثلاث ومئتين (٢٠٣ هـ) .

(عن الضحاك بن عثمان) بن عبد الله بن خالد بن حزام الأسدي الحزامي - بكسر أوله وبالنزى - أبي عثمان المدني ، صدوق يهمل ، من السابعة . يروي عنه : (م عم) .

(حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ) العدوي مولى عمر أبو عبد الله المدني ، ثقة عالم ، وكان يرسل ، من الثالثة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري) سعد بن مالك الأنصاري الخزرجي ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئة (١١٢ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبيه) أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تَنْظُرِ الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ ، وَلَا يَنْظُرِ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ » .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تنظر المرأة إلى عورة المرأة ، ولا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ») .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الحيض (١٧) ، باب تحريم النظر إلى العورات ، رقم (٧٤) ، باب (٣٣٨) ، وأبو داود في كتاب الحمام (٣) ، باب ما جاء في التعري ، رقم (٤٠١٨) ، والترمذي في (٤٤) الأدب (٣٨) ، باب في كراهية مباشرة الرجل الرجل والمرأة المرأة ، رقم (٢٧٩٣) ، وأحمد ابن حنبل (٦٣/٣) .

ودرجة الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شاهداً في « مسلم » و« أبي داود » و« الترمذي » ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

قوله : « لا ينظر الرجل » أي : الذكر البالغ « إلى عورة الرجل » أي : إلى عورة الذكر البالغ ، والنهي فيه للتحريم ، ونبه صلى الله عليه وسلم بنظر الرجل إلى عورة الرجل على نظره إلى عورة المرأة ؛ وذلك بالتحريم أولى ، وقوله : « لا تنظر المرأة » أي : الأنثى البالغة « إلى عورة المرأة » أي : إلى عورة الأنثى البالغة ، وفي المدونة : من تؤمر بالصلاة كالبالغة في طلب الستر ، وذكر اللخمي رواية أن بنت اثنتي عشرة كالبالغة ، قال : وبنت ثمان أخف ، وكذلك نظر المرأة إلى عورة الرجل حرام بالإجماع .

وأما ضبط العورة في حق الأجانب . . فعورة الرجل مع الرجل : ما بين السرة والركبة ، وكذلك المرأة مع المرأة ، وفي السرة والركبة ثلاثة أوجه لأصحابنا : أحدها : ليست بعورة ، والثاني : هما عورة ، والثالث : السرة عورة دون الركبة ، وأما نظر الرجل إلى المرأة . . فحرام في كل شيء من بدنها ، فكذلك يحرم

.....

عليها النظر إلى كل شيء من بدنه سواء كان نظره ونظرها بشهوة أم بغيرها ، وقال بعض أصحابنا : لا يحرم نظرها إلى وجه الرجل بغير شهوة ، وليس هذا القول بشيء ، ولا فرق أيضاً بين الأمة والحرّة إذا كانتا أجنبيّتين ، وكذلك يحرم على الرجل النظر إلى وجه الأمرد إذا كان حسن الصورة ، سواء كان نظره بشهوة أم لا ، وسواء أمن الفتنة أم خافها ، هذا هو المذهب الصحيح المختار عند العلماء المحققين ، نص عليه الشافعي وحُذّق أصحابه ، ودليله أنه في معنى المرأة ؛ فإنه يشتهي كما تشتهي المرأة ، وصورته في الجمال كصورة المرأة ، بل ربما كان كثير منهم أحسن صورة من كثير من النساء ، بل هم في التحريم أولى لمعنى آخر ؛ وهو أنه يتمكن في حقهم من طرق الشر ما لا يتمكن من مثله في حق المرأة ، والله أعلم .

وهذا التحريم في حق غير الأزواج والسادة ، أما الزوجان . . فلكل منهما النظر إلى عورة صاحبه جميعاً إلا الفرج نفسه ، ففيه ثلاثة أوجه لأصحابنا ؛ أصحها : أنه مكروه لكل واحد منهما النظر إلى فرج صاحبه من غير حاجة ، وليس بحرام . والثاني : أنه حرام عليهما . والثالث : أنه حرام على الرجل مكروه للمرأة ، والنظر إلى باطن فرجها أشد كراهية أو تحريماً . وأما السيد مع أمته . . فإن كان يملك وطأها . . فهما كالزوجين ، وإن كانت محرمة عليه بنسب ؛ كأخته وعمته وخالته ، أو برضاع أو مصاهرة ؛ كأم الزوجة وبناتها وزوجة ابنه . . فهي كما إذا كانت حرة ، وإن كانت مجوسية أو مرتدة أو وثنية أو معتدة أو مكاتبة أو أمة مزوجة . . فهي كالأمة الأجنبية ، وأما نظر الرجل إلى محارمه ونظرهن إليه . . فالصحيح أنه يُباح فيما فوق السرة وتحت الركبة ، وقيل : لا يحل إلا ما يظهر في حال الخدمة والتصرف ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

(٢٠١) - ٦٥٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ مَوْلَى لِعَائِشَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ

وهذا الذي ذكرناه في جميع المسائل من تحريم النظر هو فيما إذا لم تكن حاجة ، أما إذا كانت حاجة شرعية . . فيجوز النظر ؛ كما في حالة البيع والشراء والتطبب والشهادة ونحو ذلك ، ولكن يحرم النظر في هذه الحال بشهوة ؛ فإن الحاجة تبيح النظر للحاجة إليه ، وأما الشهوة . . فلا حاجة إليها ، قال أصحابنا : النظر بشهوة حرام على كل أحد غير الزوج والسيد حتى يحرم على الإنسان النظر إلى أمه وبنته وسائر محارمه بالشهوة ، والله أعلم . انتهى من « النووي » .



ثم استأنس المؤلف رحمه الله تعالى للترجمة بحديث عائشة رضي الله تعالى عنها ، فقال :

(٢٠١) - ٦٥٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ (الثوري .

(عن منصور) بن المعتمر بن عبد الله السلمي أبو عتاب الكوفي ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن موسى بن عبد الله بن يزيد) الأنصاري الخطمي الكوفي ، ثقة ، من الرابعة . يروي عنه : (م د ق) .

(عن مولى لعائشة) لم أر من ذكر اسمه وحاله ، فهو رجل مجهول .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سباعاته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن في سنده مجهولاً ؛ وهو مولى عائشة .

قَالَتْ : مَا نَظَرْتُ أَوْ مَا رَأَيْتُ فَرَجَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطُّ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : كَانَ أَبُو نَعِيمٍ يَقُولُ : عَنْ مَوْلَاةٍ لِعَائِشَةَ .

(قالت) عائشة : (ما نظرت ، أو) قالت عائشة : (ما رأيت فرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قط) أي : في زمن من الأزمنة الماضية ؛ لأن قط ظرف مستغرق لما مضى من الزمان ، والشك من الراوي عنها .

وهذا الحديث مما انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف جداً ؛ لضعف سنده ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة ، فهو ضعيف السند والمتن (٢١) (٩٣) .

(قال أبو بكر) ابن أبي شيبة (كان أبو نعيم) الفضل بن دكين بن حماد بن زهير التيمي مولاهم الأحول الكوفي ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة ثمان عشرة ومئتين ، ودكين لقبه ، واسمه عمرو ؛ أي : كان (يقول) في رواية هذا الحديث : (عن) امرأة (مولاة لعائشة) بالتأنيث ، والله أعلم .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول : حديث أبي سعيد الخدري ، ذكره للاستدلال به على الترجمة .

والثاني : حديث عائشة ، ذكره للاستئناس ، وهو ضعيف جداً جداً .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٨٣) - (١٦٢) - بَابُ مَنْ اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ فَبَقِيَ مِنْ جَسَدِهِ لَمْعَةٌ لَمْ يُصْبِهَا الْمَاءُ كَيْفَ يَصْنَعُ

(٢٠٢) - (٦٥٣) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَا : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، أَنبَأَنَا مُسْلِمُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الرَّحْبِيِّ ،

(٨٣) - (١٦٢) - (بَابُ مَنْ اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ فَبَقِيَ مِنْ جَسَدِهِ لَمْعَةٌ لَمْ يُصْبِهَا الْمَاءُ كَيْفَ يَصْنَعُ)

(٢٠٢) - (٦٥٣) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ (بن بهرام الكوسج التميمي أبو يعقوب المروزي ، ثقة ثبت ، من الحادية عشرة ، مات سنة إحدى وخمسين ومئتين (٢٥١ هـ) . يروي عنه : (خ م ت س ق) .

(قالا : حدثنا يزيد بن هارون) بن زاذان السلمي مولا هم أبو خالد الواسطي ، ثقة متقن حافظ ، من التاسعة .

قال العجلي : ثقة متعبد حسن الصلاة جداً ، يصلي الضحى عشر ركعات ، وقد عُمِّرَ ، وتوفي سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا مسلم بن سعيد) الثقفي الواسطي ، ويقال له : مستلم بن سعيد . روى عن : أبي علي الرحبي ، وخاله منصور بن زاذان ، ويروي عنه : (عم) ، ويزيد بن هارون .

وثقه أحمد ، وقال النسائي : لا بأس به ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : عابد ربما وهم ، من التاسعة ، ولكن ذكره في « التقريب » و« التهذيب » : بلفظ مستلم بن سعيد .

(عن أبي علي) الحسين بن قيس (الرحبي) - براء ومهملة مفتوحتين

عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اغْتَسَلَ مِنْ جَنَابَةِ ، فَرَأَى لُمْعَةً لَمْ يُصِبْهَا الْمَاءُ ، فَقَالَ بِجُمَّتِهِ
.....

وبموحدة - منسوب إلى رجة بن زُرعة الواسطي ، ولقبه حنش - بفتح المهملة والنون ثم معجمة - روى عن : عكرمة مولى ابن عباس ، وعطاء بن أبي رباح ، ويروي عنه : (ت ق) ، ومسلم بن سعيد ، وسليمان التيمي ، وخالد الواسطي ، وغيرهم .

قال أحمد : حديثه ليس بشيء لا أروي عنه شيئاً ، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه : متروك الحديث ضعيف الحديث ، وقال البخاري : أحاديثه منكراً جداً ولا يكتب حديثه ، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : ضعيف الحديث منكر الحديث ، وبالجمله : أجمعوا على ضعفه ، وقال السَّاجي : ضعيف الحديث متروك ، يُحَدَّثُ بأحاديث بواطيل ، وقال في « التقريب » : متروك ، من السادسة .

(عن عكرمة) أبي عبد الله البربري مولى ابن عباس ، ثقة ثبت ، عالم بالتفسير ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه أبا علي الرحبي ، وهو مجمع على ضعفه .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل من) حدث (جنابة) مع أهله ، (ف) بعد فراغه من الغُسل (رأى لُمْعَةً) - بضم اللام وسكون الميم - أي : قدراً يسيراً من جسده الشريف (لم يصبها الماء) أي : لم يصل إليها الماء عند الاغتسال ، (فقال) أي : حَزَّكَ (بجُمَّتِهِ) أي : بشعره النازل على المنكبين ، والجُمَّة - بضم

فَبَلَّهَا عَلَيْهِ ، قَالَ إِسْحَاقُ فِي حَدِيثِهِ : فَعَصَرَ شَعْرَهُ عَلَيْهَا .

(٢٠٣) - ٦٥٤ - (٢) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ،

الجيم وتشديد الميم - : هي الشعر النازل على المنكبين (فَبَلَّهَا) - بفتح الباء وتشديد اللام - فعل ماضٍ من بَلَّ يَبُلُّ ؛ أي : فَبَلَّ الجُمة وعصرها (عليه) أي : على القدر اليسير الباقي من الجسد .

قال السندي : قوله : (فَبَلَّهَا عليه) أي : عصر الجُمة عليه ؛ أي : على ما لم يصبه الماء من الجسد ، أو المعنى : فَبَلَّ اللَّمعة ؛ أي : جعلها مبلولة عليه ؛ أي : بذلك الماء النازل من الجُمة عند العصر ، وعلى بمعنى الباء ، وفي بعض النسخ : (فَبَلَّهَا عليها) أي : فعصر الجُمة على اللَّمعة وهي واضحة ، وفي بعض النسخ : (فَبَلَّهَا عليه ، فغسل) بزيادة فغسل ؛ أي : عصر الجمة على الموضع ، فغسله بالماء الذي عصره من الجُمة ، وهذا موافق لقول علمائنا الحنفية : يجوز في الغُسل نقل بِلَّة عضو إلى عضو آخر ، وليس في الحديث دلالة على الاكتفاء بالمسح ، بل الظاهر أنه سال عليها .

(قال إسحاق) بن منصور (في حديثه) أي : في روايته : (فعصر شعره عليها) أي : على اللَّمعة بدل قول أبي بكر : (فَبَلَّهَا عليها) .
وهذا الحديث مما انفرد به ابن ماجه .

ودرجته : أنه ضعيف جداً (٢٢) (٩٤) ؛ لضعف سنده ، وغرضه : الاستئناس به .



ثم زاد المؤلف رحمه الله تعالى استئناساً للترجمة ثانياً بحديث علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٢٠٣) - ٦٥٤ - (٢) (حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ) بن سهل الهروي الأصلي

حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ،
.....

ثم الحدثاني ، صدوق ، من قدماء العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) ، وله مئة سنة . يروي عنه : (م ق) .

(حدثنا أبو الأحوص) سلام بن سليم الحنفي مولا هم الكوفي ، ثقة متقن صاحب حديث ، من السابعة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن عبيد الله) - مصغراً - ابن أبي سليمان العزمي الفزاري أبي عبد الرحمن الكوفي . روى عن : الحسن بن سعد مولى الحسن بن علي ، وعبد الرحمن بن مروان ، ويروي عنه : (ت ق) ، وأبو الأحوص .

قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي : ليس بثقة متروك الحديث ، وقال ابن حبان : كان رديء الحفظ لا يكتب حديثه ، وقال في « التقريب » : متروك ، من السادسة ، مات سنة بضع وخمسين ومئة (١٥٣ هـ) .

(عن الحسن بن سعد) بن معبد الهاشمي مولا هم الكوفي ، مولى الحسن بن علي ، ويقال : مولى علي . روى عن : أبيه ، وابن عباس ، وعبد الله بن جعفر ، ويروي عنه : (م د س ق) ، ومحمد بن عبيد الله بن أبي سليمان ، وجماعة .

قال النسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : ثقة ، من الرابعة .

(عن أبيه) سعد بن معبد الهاشمي مولا هم مولى الحسن بن علي الكوفي . روى عن : علي ، ويروي عنه : (ق) ، وابنه الحسن .

ذكره ابن حبان في « الثقات » ، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً

عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنِّي اغْتَسَلْتُ مِنْ الْجَنَابَةِ وَصَلَّيْتُ الْفَجْرَ ، ثُمَّ أَصْبَحْتُ فَرَأَيْتُ قَدْرَ مَوْضِعِ الظُّفْرِ لَمْ يُصِبْهُ الْمَاءُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَوْ كُنْتَ مَسَحْتَ عَلَيْهِ بِيَدِكَ .. أَجْزَأُكَ » .

في الطهارة في مسح اللمعة ، وقال في « التقريب » : مقبول ، من الثالثة .

(عن علي) بن أبي طالب رضي الله عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لضعف محمد بن عبيد الله .

(قال) علي : (جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم) لم أر من ذكر اسمه ، (فقال) الرجل : (إنني اغتسلت من الجنابة وصليت الفجر) أي : صلاة الصبح ، (ثم أصبحت) أي : دخلت في الصباح ، (فرأيت) في جسدي (قدر موضع الظفر) أي : قدر موضع يسع الظفر ؛ أي : ظفر الأصابع (لم يصبه الماء) أي : لم يصل إليه ماء الغسل ، (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) للرجل : (لو كنت مسحت عليه) أي : على ذلك الموضع (بيدك) المبلولة .. (أجزأك) المسح باليد عن غسله ، قال السندي : قوله : « لو كنت مسحت عليه بيدك » أي : ليسري بذلك الماء عليه ، فليس فيه اكتفاء بالمسح ، بل يجب غسل ذلك الموضع الباقي ؛ لأن الغسل ليس فيه ترتيب بين الأعضاء ويجب عليه إعادة الصلاة .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث ابن مسعود

رواه البيهقي في « سننه » في باب الطهارة .

ودرجة هذا الحديث : ضعيف (٢٣) (٩٥) ؛ لضعف سنده ، وغرضه :

الاستئناس به للترجمة .



.....

وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : حديثان :

الأول : لابن عباس .

والثاني : لعلي .

فكلا الحديثين ضعيف ، غرضه بذكرهما : الاستئناس بهما للترجمة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٨٤) - (١٦٣) - بَابُ مَنْ تَوَضَّأَ فَتَرَكَ مَوْضِعاً لَمْ يُصِبْهُ الْمَاءُ

(٢٠٤) - (٦٥٥) - (١) حَدَّثَنَا حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ تَوَضَّأَ وَتَرَكَ مَوْضِعَ الظُّفْرِ لَمْ يُصِبْهُ الْمَاءُ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَرْجِعْ ؛ فَأَحْسِنْ وَضُوءَكَ » .

(٨٤) - (١٦٣) - (بَابُ مَنْ تَوَضَّأَ فَتَرَكَ مَوْضِعاً لَمْ يُصِبْهُ الْمَاءُ)

(٢٠٤) - (٦٥٥) - (١) (حدثنا حرملة بن يحيى) بن حرملة بن عمران أبو حفص التجيبي المصري صاحب الشافعي ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث ، أو أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) وكان مولده سنة ست وستين ومئة . يروي عنه : (م س ق) .

(حدثنا عبد الله بن وهب) بن مسلم القرشي مولاهم ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا جرير بن حازم) بن زيد بن عبد الله الأزدي أبو النضر البصري ، والد وهب ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة سبعين ومئة (١٧٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن قتادة) بن دعامة (عن أنس) بن مالك رضي الله عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن رجلاً) لم أر من ذكر اسمه (أتى النبي صلى الله عليه وسلم وقد توضأ ، وترك) من موضع الفرض (موضع الظفر) أي : قدر الظفر (لم يصبه) أي : لم يصب ذلك القدر (الماء) أي : ماء الوضوء ، (فقال له) أي : لذلك الرجل (النبي صلى الله عليه وسلم : ارجع) إلى وضوئك (فأحسن) غسل (وضوئك) على الترتيب .

(٢٠٥) - ٦٥٦ - (٢) حَدَّثَنَا حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا أَبُو وَهْبٍ ح
وَحَدَّثَنَا أَبُو حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو لَهِيْعَةَ ، عَنْ
أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ،
.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في الطهارة (٦٧) ، باب
تفريق الوضوء رقم (١٧٣) ، وأحمد في « المسند » (٢١/١ - ٢٣) .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث أنس بحديث عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٢٠٥) - ٦٥٦ - (٢) حَدَّثَنَا حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ح
وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ (بْنُ حَمِيدٍ) بْنُ حِيَانَ الرَّازِي ، حَافِظٌ ضَعِيفٌ ، وَكَانَ ابْنُ مَعِينٍ
حَسَنَ الرَّأْيِ فِيهِ ، مِنَ الْعَاشِرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَتِينَ (٢٤٨ هـ) . يَرْوِي
عنه : (د ت ق) .

(حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ) أَبُو الْحَسَنِ الْعُكْلِيُّ الْكُوفِيُّ ، صَدُوقٌ ، مِنْ
التَّاسِعَةِ ، يَخْطِئُ فِي حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَمِئَتَيْنِ (٢٠٣ هـ) . يَرْوِي
عنه : (م عم) .

(قَالَا) أَي : قَالَ ابْنُ وَهْبٍ وَزَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ : (حَدَّثَنَا) عَبْدُ اللَّهِ (بْنُ لَهِيْعَةَ)
- بَفَتْحِ اللَّامِ وَكَسْرِ الْهَاءِ - ابْنُ عَقْبَةَ الْحَضْرَمِيِّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمِصْرِيُّ ،
الْقَاضِي ، صَدُوقٌ ، مِنَ السَّابِعَةِ ، خُلِّطَ بَعْدَ احْتِرَاقِ كُتُبِهِ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ
وَمِئَةً (١٧٤ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (م د ت ق) .

(عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ) الْمَكِّيُّ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ تَدْرُسٍ ، صَدُوقٌ ، مِنَ الرَّابِعَةِ ،
مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَعِشْرِينَ وَمِئَةً (١٢٩ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ جَابِرٍ) بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا .

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ : رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا تَوَضَّأَ ، فَتَرَكَ مَوْضِعَ الظُّفْرِ عَلَى قَدَمِهِ ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ ، قَالَ : فَرَجَعَ .

(عن عمر بن الخطاب) رضي الله عنه .

وهذان السندان من خماسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات .

(قال) عمر : (رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً) من المسلمين ، لم أر من ذكر اسمه (توضعاً ، فترك موضع الظفر على قدمه) أي : ترك قدر الظفر على ظهر قدمه ، (فأمره) أي : فأمر ذلك الرجل النبي صلى الله عليه وسلم بـ (أن يعيد الوضوء) من أوله لاشتراط الموالاة فيه ؛ لأن غسل بعض القدم لا يُحسب له حتى يُحسب له غسل ما قبله ، (و) بأن يعيد (الصلاة) بعدما توضعاً وضوءاً صحيحاً لبطلان صلاته الأولى ، (قال) عمر : (فرجع) الرجل إلى الوضوء والصلاة بعده .

وفي الحديث دلالة صريحة على وجوب الموالاة ؛ لأن الأمر بالإعادة للوضوء بترك موضع الظفر لا يكون إلا للزوم الموالاة فيه ، وهو مذهب مالك والأوزاعي وأحمد ابن حنبل والشافعي على قول له . انتهى من « العون » .

وفي الحديث فوائد : منها : أن من ترك شيئاً من أعضاء طهارته جاهلاً . . لم تصح صلاته ، ومنها : تعليم الجاهل والرفق به ، ومنها : أن الواجب في الرجلين الغسل دون المسح ، والله أعلم . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الطهارة (١٠) ، باب وجوب استيعاب جميع أجزاء محل الطهارة ، رقم (٣١ - ٢٤٣) ، وأبو داود في الطهارة (٦٧) ، في باب تفريق الوضوء ، رقم (١٧٣) .

.....

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شاهداً في
« مسلم » و« أبي داود » ، وغرضه : الاستشهاد به لما قبله .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : حديثان :

الأول : حديث أنس ، ذكره للاستدلال به .

والثاني : حديث عمر ، ذكره للاستشهاد .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا المجلد :

من الأبواب : أربعة وثمانون باباً .

ومن الأحاديث : مئتان واثنان عشر حديثاً ، منها اثنان وعشرون للاستئناس ،

وثمانية وسبعون للاستدلال ، وواحد للاستطراد ، وسبعة للمتابعة ، والباقي
للاستشهاد .

والله وليُّ التوفيق

إلى هنا انتهى المجلد الرابع من هذا الشرح
ويليه المجلد الخامس وأوله : كتاب الصلاة

قال مؤلفه عفا الله عنه : فرغت من تحرير هذا المجلد وقت السحر من يوم
الثلاثاء بتاريخ (٧) شوال (١٤٢٩ هـ) الموافق لـ (٧) تشرين الأول أكتوبر من
سنة (٢٠٠٨ م)

وكان تاريخ العودة إلى تأليف هذا الكتاب المبارك يوم الاثنين (١٦) شعبان
(١٤٢٩ هـ) وقت السحر .



والحمد لله على ما أنعم ، وله الشكر على ما به تمم ، وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

اللهم أحسن ختامنا ، ويسر حسابنا ، ويمن كتابنا ، واجعلنا من ورثة جنة
النعيم مع النبيين والصديقين ، والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً .



فهرس الأحاديث الضعيفة

م	الرقم العام للحديث	حكمه	غرضه	موضعه
٧٣	٤٦٢	ضعيف متناً وسنداً	استثناسي (١)	٣٧ - ٣٥
٧٤	٤٧٢	ضعيف منكر سنداً ومتناً	استثناسي (٢)	٦٦ - ٦٤
٧٥	٤٨٠	ضعيف متناً وسنداً	استثناسي (٣)	٨٨ - ٨٦
٧٦	٤٩٢	ضعيف متناً وسنداً	استثناسي (٤)	١١٥ - ١١٢
٧٧	٤٩٣	ضعيف	استثناسي (٥)	١١٨ - ١١٥
٧٨	٤٩٧	ضعيف متناً وسنداً	استثناسي (٦)	١٢٦ - ١٢٥
٧٩	٤٩٩	ضعيف السند والمتن	استثناسي (٧)	١٣٤ - ١٣٢
٨٠	٥٠٨	ضعيف المتن والسند	استثناسي (٨)	١٦٠ - ١٥٦

م	الرقم العام للحديث	حكمه	غرضه	موضعه
٨١	٥١٤	ضعيف السند والمتن	استثناسي (٩)	١٧٧ - ١٧٩
٨٢	٥٤٣	ضعيف متناً وسنداً	استثناسي (١٠)	٢٥٦ - ٢٥٧
٨٣	٥٤٥	ضعيف متناً وسنداً	استثناسي (١١)	٢٦١ - ٢٦٤
٨٤	٥٤٦	ضعيف جداً سنداً ومتناً	استثناسي (١٢)	٢٦٤ - ٢٦٦
٨٥	٥٥٢	ضعيف السند والمتن	استثناسي (١٣)	٢٧٨ - ٢٨٢
٨٦	٥٥٤	صحيح السند منكر المتن	استثناسي (١٤)	٢٨٥ - ٢٨٨
٨٧	٥٥٥	ضعيف السند والمتن	استثناسي (١٥)	٢٨٩ - ٢٩٠
٨٨	٥٥٩	ضعيف	استطرادي	٢٩٧ - ٣٠٠
٨٩	٥٦٩	ضعيف متناً وسنداً	استثناسي (١٦)	٣٣٣ - ٣٣٦

م	الرقم العام للحديث	حكمه	غرضه	موضعه
٩٠	٦٤٠	ضعيف متناً وسنداً	استثناسي (١٧)	٥٤٣ - ٥٤١
٩١	٦٤٤	ضعيف	استثناسي (١٨)	٥٥٢ - ٥٥٠
٩٢	٦٤٧	ضعيف متناً وسنداً	استثناسي (١٩)	٥٥٩ - ٥٥٧
٩٣	٦٥٢	ضعيف السند والمتن	استثناسي (٢٠)	٥٧٠ - ٥٦٩
٩٤	٦٥٣	ضعيف جداً	استثناسي (٢١)	٥٧٣ - ٥٧١
٩٥	٦٥٤	ضعيف	استثناسي (٢٢)	٥٧٥ - ٥٧٣



محتوى المجلد الرابع

٧	تمة كتاب الطهارة وسننها
١١	باب : ما جاء في غسل القدمين
١٧	باب : ما جاء في الوضوء على ما أمر الله تعالى
٢٢	باب : ما جاء في النضح بعد الوضوء
٣٣	باب : المنديل بعد الوضوء وبعد الغسل
٤٣	باب : ما يقال بعد الوضوء
٥٢	باب : الوضوء بالصفير
٦٠	باب : الوضوء من النوم
٧٢	باب : الوضوء من مس الذكر
٨٣	باب : الرخصة في ذلك
٨٩	باب : الوضوء مما غيرت النار
٩٦	باب : الرخصة في ذلك
١٠٧	باب : ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل
١١٩	باب : المضمضة من شرب اللبن
١٢٨	باب : الوضوء من القبلة
١٣٥	باب : الوضوء من المذي

باب : وضوء النوم	١٤٦
باب : الوضوء لكل صلاة والصلوات كلها بوضوء واحد	١٥٠
باب : الوضوء على الطهارة	١٥٦
باب : لا وضوء إلا من حدث	١٦١
باب : مقدار الماء الذي لا ينجس	١٧٠
باب : الحياض	١٧٧
باب : ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم	١٨٦
باب : الأرض يصيبها البول كيف تغسل	٢٠٢
باب : الأرض يطهر بعضها بعضا	٢١٥
باب : مصافحة الجنب	٢٢٥
باب : المني يصيب الثوب	٢٣١
باب : في فرك المني من الثوب	٢٣٤
باب : الصلاة في الثوب الذي يجامع فيه	٢٣٩
باب : ما جاء في المسح على الخفين	٢٤٦
باب : في مسح أعلى الخف وأسفله	٢٦١
باب : ما جاء في التوقيت في المسح للمقيم والمسافر	٢٦٧
باب : ما جاء في المسح بغير توقيت	٢٧٨
باب : ما جاء في المسح على الجوربين والنعلين	٢٨٥

باب : ما جاء في المسح على العمامة ٢٩١

أبواب التيمم

٣٠٥

باب : ما جاء في التيمم ٣٠٥

باب : ما جاء في التيمم ضربة واحدة ٣١٧

باب : في التيمم ضربتين ٣٢٣

باب : في المجروح تصيبه الجنابة فيخاف على نفسه إن اغتسل ٣٢٥

باب : ما جاء في الغسل من الجنابة ٣٣٠

باب : في الغسل من الجنابة ٣٣٧

باب : في الوضوء بعد الغسل ٣٤٥

باب : في الجنب يستدفئ بامرأته قبل أن تغتسل ٣٤٨

باب : في الجنب ينام كهيئته لا يمس ماء ٣٥٢

باب : من قال : لا ينام الجنب حتى يتوضأ وضوءه للصلاة ٣٥٦

باب : في الجنب إذا أراد العود توضأ ٣٦١

باب : ما جاء فيمن يغتسل من جميع نسائه غسلأ واحداً ٣٦٤

باب : فيمن يغتسل عند كل واحدة غسلأ ٣٦٩

باب : في الجنب يأكل ويشرب ٣٧٢

باب : من قال يجرئه غسل يديه ٣٧٧

باب : ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة	٣٧٩
باب : تحت كل شعرة جنابة	٣٨٧
باب : في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل	٣٩٦
باب : ما جاء في غسل النساء من الجنابة	٤٠٥
باب : الجنب ينغمس في الماء الدائم أيجزئه	٤١١
باب : الماء من الماء	٤١٤
باب : ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان	٤١٩
باب : من احتلم ولم ير بللاً	٤٢٨
باب : ما جاء في الاستتار عند الغسل	٤٣٢
باب : ما جاء في النهي للحاقن أن يصلي	٤٤٠
باب : ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أقرائها قبل أن يستمر بها	
الدم	٤٤٧
باب : ما جاء في المستحاضة إذا اختلط عليها الدم فلم تقف على أيام	
حيضها	٤٦٦
باب : ما جاء في البكر إذا ابتدئت مستحاضة أو كان لها أيام حيض	
فنسيتها	٤٧٠
باب : فيما جاء في دم الحيض يصيب الثوب	٤٧٦
باب : الحائض لا تقضي الصلاة	٤٨٣

باب : الحائض تتناول الشيء من المسجد	٤٨٧
باب : ما للرجل من امرأته إذا كانت حائضاً	٤٩٤
باب : النهي عن إتيان الحائض	٥٠٧
باب : في كفارة من أتى حائضاً	٥١١
باب : في الحائض كيف تغتسل	٥١٥
باب : فيما جاء في مؤاكلة الحائض وسؤرها	٥٢١
باب : فيما جاء في اجتناب الحائض المسجد	٥٢٦
باب : ما جاء في الحائض ترى بعد الطهر الصفرة والكدره	٥٣٠
باب : ما جاء في النفساء كم تجلس	٥٣٦
باب : من وقع على امرأته وهي حائض	٥٤١
باب : في مؤاكلة الحائض	٥٤٤
باب : الصلاة في ثوب الحائض	٥٤٧
باب : إذا حاضت الجارية لم تصل إلا بخمار	٥٥٠
باب : الحائض تختضب	٥٥٥
باب : المسح على الجبائر	٥٥٧
باب : اللعاب يصيب الثوب	٥٦٠
باب : المص في الإناء	٥٦٢
باب : النهي أن يرى عورة أخيه	٥٦٦

باب : من اغتسل من الجنابة فبقي من جسده لمعة لم يصبها الماء كيف

يصنع ٥٧١

باب : من توضأ فترك موضعاً لم يصبه الماء ٥٧٧



فهرس الأحاديث الضعيفة ٥٨١

محتوى المجلد الرابع ٥٨٥

